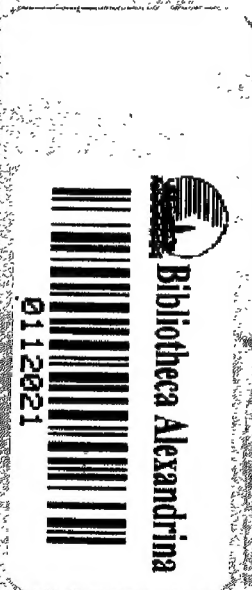




د. عبد العليم محمد



٣/٠٠٠



الخطاب الساداتي

تحليل الحقل الايديولوجي للخطاب الساداتي

كتاب الأهل

رقم ٢٧ / أغسطس ١٩٩٠

مجلس التحرير : د. ابراهيم سعد الدين / اوسيف يوسف / حسين عبد
الرازق / د. عبد العظيم انيس / عبد الغفار شكر / د. محمد احمد خلف الله
الادارة والتحرير : ٢٢ شارع عبد الخالق ثروت شقة ١٨ القاهرة ج. م .
ترسل جميع المراسلات باسم رئيس التحرير
الاعلانات : يتفق بشأنها مع الادارة
الاعداد السابقة : توجد نسخ محدودة من الاعداد السابقة من السلسلة
ترسل لمن يطلبها خارج القاهرة او خارج جمهورية مصر العربية بالبريد
المسجل ويحسب سعر الكتاب على اساس ان الجنيه يعادل (دولار)
امريكي ويضاف جنيه مصري داخل مصر على ثمن الكتاب نفقات البريد كما
يضاف « دولار » واحد خارجها الى الثمن وتحول اثمان الكتاب بحوالة
بريدية باسم الاهالى .

كتاب الاهالى سلسلة كتب شهرية تصدرها جريدة الاهالى -
حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى - مصر

اما وقد صممت مدافع الامة عن الدفاع .. وحول العدوانير ان مدافعه الى جبهة الوعى والانتماء فقد
كان لابد وان يصدر كتاب الاهالى ليكون بعض جهتنا المتواضع في المعركة التي تدور على جبهة العقل
ليساهم في اعادة بناء الجسور المنهارة بين الطليعة والشعب وبين المواطن والوطن وبين الوطن والامة
وبين هؤلاء جميعا والكرن الذي نعيش فيه .
ولاننا نعيش في عصر ثورة الاتصالات الذي يؤدي تدفق معلوماته الى تشوش في اليقين فان حاجتنا الى
العودة للتبشير بالبيديهييات واعادة احياء الذاكرة الوطنية لاتقل عن حاجتنا الى التعمق الذي يحيى
اليقين لا الذي يشوش عليه .
واذا كان منطق الحركة السياسية اليومية يحتمل المساومة والوسطية فان جوهر دور اليسار على
صعيد الوعى والانتماء هو الهدم والبناء ذلك ان الامر هنا امر تكوين وتأسيس يتجاوز ضرورات الحاضر
وقيوده الى افاق المستقبل واحلامه .

كتاب الأهالي

ثقافة الهدم والبناء

الامين العام : خالد محيي الدين
رئيس مجلس الادارة : لطفى واكد
رئيس التحرير : صلاح عيسى
الاشراف الفنى : حامد العويضى

◆ الآراء الواردة في كتب السلسلة لا تعبر بالضرورة عن رأى التجمع ◆

يقبل كتاب الاهالى نشر جميع الكتب المؤلفة والمترجمة التى يرغب اصحابها فى نشرها طالما تخدم الهدف من اصداره ويقبل التبرعات والهبات التى يقدمها المهتمون بنشر الثقافة والراغبين فى تحمل جزء من نفقات اصداره بهدف تخفيض سعر بيعه للجماهير ويشير الى ذلك اذا طلب صاحب الشأن

الأهالى

د. عبد العليم محمد

على كثرة الكتب التى صدرت حتى الآن، عن ظاهرة «السادات»، فإن هذا الكتاب يتميز بخاصية أساسية، هى أنه يرتاد مجالاً جديداً من مجالات البحث عما فعله «السادات» بالوطن.. هو مجال التحليل العلمى للخطاب السياسى الساداتى: أى تحليل منظومة المفاهيم والمقترحات النظرية والمقولات والأفكار الأساسية التى نادى بها ومهد لها... إنه كتاب لا يغريك بأسرار لم تقرأها عن السادات، بل ينقلك من التنكيت عليه، الى ادراك وفهم مصيبتنا به.

الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية

رقم التصنيف

رقم التسجيل

الخطاب الساداتى

تحليل الحقل الايديولوجى للخطاب الساداتى

* من مواليد محافظة المنيا بجمهورية مصر العربية عام

١٩٤٦.

* دكتور فيوس اقتصاد وعلوم سياسية من كلية

الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٧٢.

ودبلوم الدراسات السياسية المتعمقة من كلية الحقوق بجامعة

مونبلييه بفرنسا عام ١٩٨١. دكتوراه المرحلة الثالثة في

الدراسات السياسية من جامعة باريس ١٠ بفرنسا عام

١٩٨٥.

عبد العليم محمد عبد العليم

* باحث بالتنظيم والادارة بالدبوان العام لمحافظة المنيا

١٩٧٥ - ١٩٧٧. باحث بجهاز تنظيم الاسرة والسكان

بالقاهرة. باحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

بمؤسسة الأهرام ١٩٧٧ - ١٩٨٠.

الانتاج الفكري:

كتاب «الحكم الذاتي والأراضي الفلسطينية المحتلة»،

صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة

الأهرام بالقاهرة عام ١٩٨٠. مؤتمر كامب دافيد : دراسة

توثيقية جماعية، مركز الدراسات بالأهرام، ١٩٧٩. اتجاهات

الصحافة الاسرائيلية بالاشتراك، كتاب جماعي، الجزء الثاني

والثالث، القسم الخاص بالتنظيرات الاجتماعية، الصادر عن

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٩.

١٩٨٠.

* نشر عديد من الدراسات والمقالات في مجلة الشباب

التي كانت تصدر عن الأمانة العامة للامحاد الاشتراكي

العربي، جريدة الأهرام، ومجلة السياسة الدولية والموقف

العربي ومجلة المنار في باريس وجريدة أخبار الخليج في

البحرين والأهرام الدولي والطلبة العربية ومجلة الحوار التي

تصدر في ليبيا.



شكر وتقدير

ليست هذه الكلمة مجرد مجازاة للتقاليد وإنما كلمة تعبر عن عرفان وشكر حقيقيين ازاء من قدموا عوناً صادقاً لى فى اصدار هذا الكتاب بشكل مباشر أو غير مباشر.

أتقدم بخالص تقديرى للأستاذ الفاضل السيد ياسين مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام والأستاذ الدكتور محمد دويدار رئيس قسم الاقتصاد السياسى بجامعة الاسكندرية والأستاذ الدكتور نادر فرجاني المستشار بمعهد التخطيط بالكويت.

كما أنه لايفوتنى أن أعبر عن عرفانى وشكرى العميق للدكتور محمد السيد أحمد سعيد والدكتور عبد المنعم سعيد على الحبرين بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

فعلى أيدى هؤلاء قد تعلمت الكثير، ولهم جميعاً فى عنقى دين ألى أن أتمكن من الوفاء به يوماً.

كذلك فإننى أتوجه بالشكر للأستاذتين لبنى صبرى وعبير أبو الحسن عباس والأساتذة، أنور مغيث وخالد الخميسى وضياء رشوان الباحث بمركز الدراسات بالأهرام وذلك لمساعدتهم القيمة لى فى إنجاز هذا الكتاب.

«عبد العليم»

تقديم

لم تحظ دراسة الخطاب السياسى العربى بالاهتمام الذى يتناسب وأهمية هذا الخطاب، ووظائفه، ودوره فى العملية السياسية العامة، وصنع القرارات المصيرية وتحديد الأهداف العليا للجماعة العربية فى الحال والاستقبال، بل قد يكون الأمر على النقيض من ذلك أى أن النظرة للخطاب السياسى تتميز بلا اكتراث ولا مبالاة، وفى كثير من الأحيان لا يؤخذ ماورد به مأخذ الجد، وذلك إذا ما استثنينا المتخصصين، وهم على أية حال ليسوا بالكثيرين بالقياس لجمهور الدارسين والباحثين والمثقفين والمواطنين.

وإذا صدق ذلك على الخطاب السياسى العربى بشكل عام، فإنه ينسحب بشكل خاص على الخطاب الساداتى؛ أى منظومة المفاهيم والمقترحات النظرية والمقولات والأفكار الأساسية التى نادى بها ومهد لها خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨١، فسواء كان الأمر على صعيد «التخب» المثقفة أو صعيد الجماهير العريضة من العرب والمصريين، كان الخطاب الساداتى مدعاة «للتندر» ومصدرا لكثير من «التنكيت والتبكيث»، ربما لغاية المفاهيم والأفكار التى دافع عنها أو لعدم معقوليتها، وفى جميع الحالات تشكل لدى صاحب هذه الدراسة اقتناع قوى بضرورة دراسة الخطاب الساداتى والتعرف على مقترحاته ومفاهيمه فى ترابطها الداخلى البنائى ووظائفها فى الواقع السياسى والاجتماعى، وكذلك آليات تفاعلها، وديناميتها، وتأثيرها فى الممارسة العملية أى فى الحشد والتعبئة والادماج، والالتفاف حول التناقضات، ومعالجتها فى واقع مقعد كالواقع المصرى

والعربى سواء على صعيد المصالح والتطلعات والصراع الاجتماعى الداخلى أو على صعيد التناقض مع اسرائيل باعتبارها العدو الأساسى للشعوب العربية.

ورغم ما فى هذه المهمة من مشقة وغرابة، بالذات عندما يتعلق الأمر بأطروحة دكتوراه فى إحدى جامعات الغرب الذى بلغ تعاطفه مع مصالحه ومع السادات شأوا بعيدا، إلا أن اقتناع كاتب الدراسة بضرورة إنجاز هذه المهمة، اقتناعا يستند على أرضية فكرية وقومية تقف بالضرورة والمنطق موقفا مناهضا ومناقضا لأساس التعاطف الغربى مع السادات، كان كفيلا بإنجازها وحتى ولو لم يكن ذلك بالشكل الذى كان يطمح اليه فى البداية.

يمثل إذن الخطاب الساداتى موضوع هذه الدراسة، باعتباره النواة الأساسية التى تمحورت حولها العملية الايديولوجية فى المجتمع المصرى فى الفترة التى أعقبت وفاة الزعيم الراحل عبد الناصر أى من ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨١، ولاشك أن دراسة هذا الخطاب برمته يبدو أمراً يصعب إنجازها، من ثم فقد كان اختيار عينة « Corpus » من هذا الخطاب ممثلة لمجمل إنتاج «السادات» الخطابى ومحاورة الأساسية اجراءاً أولياً وضرورياً .

وقد اسند اختيار العينة، على بعض المعايير ، والشروط التى تضمن لها حداً كبيراً من «التمثيلية» «representativite» وطبقاً لتقسيم تاريخى للفترة من ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨١ «Périadiration» تضمن الأحداث البارزة فى هذه الفترة، والتى تمثل منعطفات هامة فى تطور الحياة السياسية فى مصر، وتحولات كيفية فى جوهر التوجهات السياسية والاقتصادية والقومية.

ولاشك أن المشكلات التى تواجه هذا النمط من الدراسات عديدة ومتنوعة، على الصعيد النظرى والمنهجى أو على صعيد الحصول على الوثائق والتصريحات التى تمثل هيكل العينة المقترحة، فالخطاب سواء كان سياسياً أو قانونياً أو فكرياً من الممكن أن يكون موضوعاً لتحليلات شتى، تنطلق من زوايا فكرية ومعرفية متباينة، والمعيار المقبول فى النهاية هو الهدف من التحليل وطبيعة الوظائف التى يريد المحلل الكشف عنها فى الخطاب.

وعلى صعيد هذه الدراسة يثار بادئ ذى بدء مفهوم «الخطاب» وكذلك مفهوم

«الايديولوجية» والمنهج الملائم لدراسة الخطاب الساداتى وحدوده المعروفة وفاعليته «العملية» فى الكشف عن محتوى هذا الخطاب ووظائفه وتأثيره وارتباطه بتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى مصر بشكل خاص، والعالم العربى بشكل عام، وهى الإشكاليات التى حاولنا التطرق لها والاقتراب منها فى الحدود التى تسمح لنا بالدخول إلى «فضاء» «Univers» الخطاب الساداتى والتعرف على محتواه.

والواقع أن ظاهرة الخطاب السياسى الحديث فى مصر تمتد بجذورها إلى نهاية القرن التاسع عشر مع بداية الاحتلال الانجليزى لمصر والثورة العرابية عام ١٨٨٢م والتى كان عبدالله النديم خطيبها الأول بحماسة الثورى ووطنيته الثائرة، ومع بداية القرن العشرين يتابع الزعيم الوطنى مصطفى كامل المسيرة التى بدأها أحمد عرابى ورفاقه بعد نفيه ورفاقه خارج الوطن.

ويمكن التمييز فيما يتعلق بتطور ظاهرة الخطاب السياسى الحديث فى مصر بين مرحلتين أساسيتين فى القرن العشرين، تبدأ أولاً هما مع ثورة عام ١٩١٩م حيث ظهر الخطاب السياسى الوفدى ولعب دوراً أساسياً فى الحياة السياسية فى مصر حتى عام ١٩٥٢م، وتميز هذا الخطاب ملامح علمانية وليبرالية بالذات مع قادة الوفد التاريخيين سعد زغلول ومصطفى النحاس، أما ثانيهما فتبدأ مع الخطاب السياسى لثورة عام ١٩٥٢م وبداية تصدر الخطاب الناصرى مقدمة الحياة السياسية، ليس فقط فى مصر، وإنما أيضاً فى العالم العربى وذلك مع تبلور ووضوح أبعاد ومضمون ثورة ٢٣ يوليو وتطلعها إلى العالم العربى ودفاعها عن القومية الدينية وتأكيداتها على عروبة مصر^(١).

أما الخطاب السياسى التقليدى السائد قبل مطلع القرن التاسع عشر، فقد تميز بكونه خطاباً دينياً فطرياً مرتبطاً بكل من أجهزة الدولة، والمؤسسات الدينية، ورجال الدين على حد سواء، وإذا كانت الفترة الحاسمة فى تاريخ تطور الخطاب السياسى الحديث هى سنوات الثلاثينيات والأربعينيات فإنه من الصحيح أن غالبية السياسيين المصريين فى الخمسينيات والستينيات قد تأثروا بمناخ هذه السنوات رغم اختلاف محتوى السياسات والشروط التى صاحبها^(٢).

والواقع أن الخطاب السياسى يحتل مكانة محورية هامة فى العملية السياسية برمتها فى المجتمع، ويلعب دورا هائلا فى تحديد الأهداف والوسائل الجماعية والمثل التى تنتشرها الجماعة البشرية ويقوم بتحديد معسكر الاصدقاء ومعسكر الإعداء، فى الداخل والخارج، فى الحال والاستقبال. ولا تقتصر أهمية الخطاب السياسى على بلدان العالم الثالث فقط حيث تفتقد لآطار سياسى تعددى وإنما تمتد لتشمل البلدان المتقدمة رغم اختلاف الأهداف والوسائل وأنماط والاتصال ورغم تعددها كذلك.

وقد أدى التطور المتزايد لأهمية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة إلى تنامى "الإنتاج الخطابى" وتعميق دوره فى التطور السياسى للمجتمعات الحديثة بحيث أصبحت متباعدة "الإنتاج الخطابى" فى متناول الجميع حتى ولو كانوا فى قرى نائية بعيدة عن العاصمة والمدن الكبرى، حيث تتقرر السياسات العامة وتتركز مراكز اتخاذ القرارات، وفى هذا الصدد يمكن ملاحظة الدور الخطير والهام الذى تلعبه أجهزة "الكاسيت" لتسجيل الخطاب وإعادة إنتاجها على نطاق جماهيرى واسع كما كان الحال بالنسبة للثورة الإيرانية وزعيمها الروحى الإمام روح الله الخومينى عندما كان منفيا أو لاجئا سياسيا. فى فرنسا ورغم ذلك كانت خطبه وأحاديثه فى متناول معظم الإيرانيين بعد طبعها وتسجيلها وتوزيعها عن طريق رواده وأنصاره فى مطلع التمهيد للثورة والإعداد لها.

وفى هذا الإطار يمكننا القول أن مراكز صنع الخطاب السياسى فى المجتمعات الحديثة المتقدمة والآخذة بالتقدم، لم تعد تقتصر على الزعيم أو الرئيس وإنما تعددت وتنوع مراكز صنع الخطاب السياسى وإعادة إنتاجها فى الوقت الراهن وذلك رغم سيادة وتفوق الخطاب السياسى الرسمى وبالذات فى البلدان المتخلفة.

ورغم تعدد وتنوع مناهج تحليل الخطاب كما أسلفنا، إلا أنه مع ذلك يمكننا التمييز بين مجموعتين من المناهج التى تتصدى لمعالجة الخطاب، تركز المجموعة الأولى من المناهج على معالجة الخطاب داخليا أو الخطاب " فى ذاته " بهدف استكشاف بنيته الداخلية وطبيعة الترابط بين مختلف مكوناته ومحتوى الرسائل المضمنة فيه وتشمل هذه المجموعة مناهج تحليل المضمون الكى والكيفى والمناهج اللغوية أما المجموعة الثانية فهى تحاول معالجة الخطاب Discours فى إطار

علاقته بالواقع الاجتماعى الاقتصادى والتاريخى» والشروط العامة والخاصة التى ساهمت فى بلورة خطاب ماعلى هذا النحو أو ذاك، وكذلك موقع المتحدث فى السلم الاجتماعى وهويته الايديولوجية والطبقية، وطبيعة المصالح التى يستهدف بلورتها وتحقيق اتفاق حول أبعادها، أى باختصار ربط الخطاب ببيئته الثقافية والاجتماعية والظرف التاريخى العام الذى يُنتج فيه، والأسئلة التى تطرحها هذه المجموعة من المناهج تبدو هامة وأساسية ويجبى فى مقدمتها على سبيل المثال ماهى مشكلات مجتمع ما فى لحظة تاريخية محددة طبقا لأولويتها وأهميتها على الصعيد العام؟

وكيف تبلورت هذه المشكلات فى خطاب الحكم، وماهى الأنماط التى طرحها الخطاب لمعالجة هذه المشكلات والمنظور التى تنتظم فيه؟ وأخيرا ماهى وظائف الخطاب مقرونة بطبيعة هذه المشكلات؟ وماهى حدود المعرفة والأيديولوجيا فى الخطاب المطروح؟ أى موقعه من التشويه والموضوعية .. الخ هذه الأسئلة التى تبدو مشروعة إلى حد كبير.

وحيث أن المقصود فى دراستنا هو الخطاب الساداتى، فإنه من المنطقى أن تكون الأسئلة التى نحاول الإجابة عليها تتعلق " بسببية " هذا الخطاب، ومصادره، والعلاقات، والروابط، التى ينسجها مع الواقع بمشكلاته والمحتوى الإجمالى لعلاقات القوى فى المجتمع المصرى كجزء من العالم العربى وصراعه ضد إسرائيل، وهذه الأسئلة لاشك تشكل جوهر دراستنا ومحورها ومحاولة الإجابة عليها هى بذاتها المهم الأساسى الذى ينظم عناصرها، ومع ذلك فنحن لانتعتقد أننا توصلنا إلى إجابات حاسمة أو نهائية فاعتقاد كهذا يخالف منطق العلم والبحث العلمى، وإنما حاولنا صياغة الأسئلة وبلورة بعض عناصر الاجابة وحاولنا قبل كل ذلك بل وفوق كل ذلك لفت أنظار الباحثين والدارسين لخطورة وأهمية الخطاب السياسى وضرورة معالجته واستكشاف وظائفه العميقة وذلك فيما نعتقد مهمة ترتبط رغم طابعها العلمى الأكاديمى بتطوير خطاب سياسى عقلانى للحركة الوطنية المصرية والعربية يجمع بين التبسيط والتعقيد وبين القدرة على التوصيل والتواصل وبين النظرة الشاملة الاجمالية والنظرة التفصيلية للمشكلات المطروحة وكذلك يجمع بين ضرورات الحشد والتعبئة وبين ضرورة التثقيف والمعرفة بالواقع .

وهي مهمة لا يتأتى إنجازها الا عبر الاستفادة من نواقص الخطاب السياسي الرسمي وتعزية مصادر ضعفه المعرفية وكشف طابعه الايديولوجي.

هوامش

ABOUCHADID (Marline Nasr) : J'idéologie -١
National Arab dans le dircours de Gamal Abd El Nasser;
de1952-1970, thèse pour le Doctarat du 3 eme cycle université
Paris sarbonne, 1v, 1979.

ABOUCHADID: Ibid -٢

تعريف ببعض المصطلحات الواردة في الدراسة

١- خطاب Discours : لهذا المصطلح في علم الألسنة linguistique المعاصرة معنيان :

أ - المعنى الواسع : أي كل ما كتبه أو قاله أو علق عليه شخص ما سواء كان ذلك في مقابلات أو مؤتمرات أو كتابات سياسية وفكرية أو وثائق، وينظر حول هذا التعريف :

Abouchadid (Marline Nasr): J'idéologie Nationale Arabe dans le discours de Gamal Abdel Nasser; 1952-1970, these du Doctorat de 3 eme cycle, uni Paris Sorbonne, 1979.

ب - المعنى الثاني : المعنى الألسني الضيق وهو « مصاغ النطق أو البيان الذي يتجاوز الجملة منظورا إليه من زاوية قواعد تسلسل وترتيب تتابع الجمل » وحول هذا التعريف الثاني يمكن مراجعة :

Analyse de l'idéologie; centre d'étude de la pensée politique Eds Galilée, Tome 2 thematique, Paris, 1983, p.p. 310-314.

د - ويمكننا أن نضيف تعريفا ثالثا لهذين التعريفين السابقين وهو : « أن الخطاب مجموعة متماسكة من المقترحات النظرية المجردة تتضمن منطقاً ونظاماً خاصاً، وتتضمن إمكانية التواجد وإعادة الانتاج والتطور طبقاً لقوانينها الداخلية » وهي مقترحات مجردة لأنه يتشكل من مفاهيم ومفاهيم أولية عقلية

ينتجها الإنسان بهدف التعرف على الظواهر المحيطة به وتتنوع هذه الخطابات بتنوع الظواهر الاجتماعية فهناك الخطاب الدينى والفلسفى والاقتصادى والسياسى والقانونى والايدىولوجى والأدبى والأخلاقى وجميعها تتداخل وتتشابك وقد تتناقض وهو الأمر الذى يجعل من دراسة أى منها على انفراد مهمة ليست سهلة.

وجدير بالذكر أننا استخدمنا هذا التعريف للخطاب فى الدراسة الحالية وذلك مع الأخذ فى الاعتبار التعريف الأول.

وينظر حول التعريف الثالث :

Miaille (Michel): une intraduction critique au droit,
Eds Maspero, Paris, 1980. p. 33.

٢- العينة « Corpus » : وهو مصطلح من أصل لاتينى يعنى مدونة أو منظومة من الوثائق والقوانين التى تتعلق بمجال معين.

وفى الألسنية يعنى : مجموعة العناصر التى يتأسس عليها دراسة إحدى الظواهر اللغوية. وكذلك يعنى مجموعة الرسائل التى تتشكل بهدف وصف نمط لغوى ويختلف مفهوم corpus باختلاف الأهداف التى يتألف طبقاً لها سواء كانت لغوية أو اجتماعية لغوية، وايدىولوجية ويتضمن كل من هذه الأهداف وضع أفضليات وأولويات لتشكيل العينة. وهكذا لايفرض التعريف الألسنى للعينة كتعريف وحيد.

وفى دراستنا قمنا بتعريف العينة على اعتبار أنها مجموعة الوثائق والخطابات التى تتمحور حول مقولات أساسية وقثل الانتاج الخطابى للسادات ومقولاته الأساسية وللعينة هنا هدف «علياى» فهى أداة لاغنى عنها فى الدراسة وذلك لغزارة الانتاج الخطابى الساداتى وتشعبه.

ينظر حول هذه التعريفات :

Analyse de l'idéologie: centre de la perssée palitique,
Eds Galilée, Paris, 1983. Tome 2. p 318.

٣- فيتيشيه Fétichisme : وتعنى بالنسبة لبعض الديانات البدائية أن يأخذ تنظيم علاقات الانسان بمختلف الموضوعات المادية طابعا كهنوتيا سحريا وترتبط بقوى خارج الطبيعة.

أما فى الماركسية فإنها تشير الى تحول منتجات العمل الاجتماعى الى موضوعات تبدو وكأن لها طابعا سحريا ومقدسا فى نظر منتجيه وتتنخذ من ثم العلاقات الاجتماعية بين الانسان والانسان طابعا دينيا وسلبيا. وهو مايشير اليه مصطلح «فيتيشيه السلعة».

٤- حقل المواقف الايديولوجية-Champs des pasitions idéologiques مفهوم يتعرف الى تعيين العلاقات القائمة فى مجتمع معين على الصعيد السياسى الايديولوجى والرمزى، أى التصورات المختلفة والمتناقضة لشكل المجتمع الحاضر والمستقبل وهى تصورات متنافسة ومتناقضة وتقوم بينها علاقات موضوعية نتيجة لوجودها فى حقل الصراعات الاجتماعية وغالبا ما لا يتم الاعتراف بها صراحة ولكنها مع ذلك قائمة، ويحاول أطراف هذا الحقل الاستحواز على جزء من سوق الاحتياجات الرمزية والنفسية ومواجهة الآخرين ونقد ضعف تصوراتهم وحجمهم.

٥- يقترح بعض المفكرين العرب استبدال مصطلح «الايديولوجيا» بمصطلح «الأدلوجة» وكذلك الايديولوجى بالأدلوجى والعملية الايديولوجية بالأدلجة (عبد الله العروى فى مفهوم الأدلوجة).

الفصل الأول

مفهوم الايديولوجيا والخطاب

مناهج التحليل والقراءة

المبحث الأول مفهوم الايديولوجيا والخطاب

يرتبط مفهوم الايديولوجيا فى أذهان الكثيرين بظهور الماركسية، ومن ثم يتحدد موقفهم ازاها بموقفهم من الماركسية ذاتها، وهذه أولى المشكلات التى يثيرها هذا المفهوم، والواقع أن المصطلح أى «الايديولوجيا» ينحدر من أصل يونانى، ويعنى علم الأفكار، ودخل إلى اللغات الحية وبالأذات اللغة الفرنسية، ولم يحتفظ المفهوم بمعناه الأصلي، واستعارته اللغة الألمانية، وضمته معنى آخر وظل الحال على ذلك حتى عصر التنوير الأوروبى وظهور نابليون على مسرح السياسة الأوروبية بطموحاته الامبراطورية.^(١)

فى هذه الأونة، كانت قد تشكلت مجموعة من العلماء الفرنسيين فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر من بينهم «كابانيس» و «ديستوت دى تراس» و «فولنى»، واهتموا بدراسة العلاقة بين اللغة والأفكار، ونحت هذه الجماعة منحى إنسانى وانتقدت طموحات نابليون وأطلق عليهم هذا الأخير لفظة ايديولوجى «idéologues» والتى كانت تعنى وقتها التعالى عن الواقع، والهيام فى المثاليات المجردة بعيدا عن عالم الوقائع، ومن هنا اكتسب المفهوم معنى جديدا هو العزوف عن الواقع والتعامل مع عالم المثل والأفكار.^(٢)

ولاريب أن الايديولوجيا بمعنى تمثّل «répresentation» الواقع وتشكيل صورة ذهنية عن الوجود الاجتماعى، تختلط فيها الأسطورة والدين والسحر، قديمة قدم الانسان ذاته فالانسان كان يسعى منذ الأزل، ولايزال لتشكيل صورة عقلية مثالية عن واقعه وبيئته ومنظومة فكرية عن عالم الواقع أى المجتمع والطبيعة

تمكنه من التأقلم معه وقبوله بل والحركة داخله.

غير أن هذا «التمثل» لم يرتبط فى البداية بانقسام المجتمع الى فئات متناقضة المصالح، حيث كان المجتمع يمثل وحدة متجانسة مكتفية ذاتيا تقوم على تقسيم بدائى للعمل بين المرأة والرجل وهو ما أطلق عليه «باقتصاد الكفاف» أو «الاقتصاد المنزلى». من هنا فلم يكتسب هذا «التمثل» بالضرورة معنى السيطرة وتشويه الواقع إذ أن مسعى الانسان لبلورة صورة عقلية عن واقعه، لم يرتبط بظهور فئة مهيمنة وإنما كان مسعى تلقائى لصيق بالانسان الباحث منذ البداية عن المثل والأفكار، إذ أن الايديولوجيا بمعنى تشويه الواقع بل وتزييفه ترتب عن انقسام المجتمع إلى طبقات متناقضة المصالح، ومن ثم تحاول الطبقات المسيطرة تقنيع سيطرتها بالمثل العليا والأساطير.

وإذا كانت الماركسية قد أسهمت إسهاما واضحا فى تطوير نظرية الايديولوجيا، ودراستها فى إطار محتواها الاجتماعى والتاريخى باعتبارها جزءا من البيئة القومية الثقافية والقانونية والسياسية، وتشكلها فى أحشاء حركة الصراع والتناقض فى المجتمع، إلا أن المفهوم ظل مع ذلك موضع خلاف كبير بين الماركسيين أنفسهم ولم يحظ تعريفه باتفاق جامع مانع حتى الآن رغم توحيد المنطلق النظرى والمنهجى فى معالجته.

وقد أحصى أحد الباحثين الماركسيين ما يقرب من ثلاثة عشر تعريفا لمفهوم الايديولوجيا فى الأدبيات الماركسية، يتناول كل منها جانبا محددا فى دلالات هذا المفهوم أو وظيفة محددة من وظائفه المتعددة ويرتب ذلك بالضرورة منطقا خاصا فى اتجاه التحليل والمعالجة.^(٣)

يمكننا إذن القول أنه إذا كان قتلُ الواقع وتشكيل صورة ذهنية عنه أحد وظائف الايديولوجيا، فإن مسعى الجماعة البشرية لفهم وقتل واقعها فى البدء يتميز عن مفهوم الايديولوجيا بالمعنى الحديث، إذ تبلور هذا المفهوم مع تطور المجتمع الغربى الأوروبى خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر، حيث بدت فى الأفق امكانية وجود علاقات اجتماعية جديدة من منظور مختلف للجميع والطبيعة والفرد يستند إلى نظرة «علمانية» تستند على مقدمات لاهوتية ميتافيزيقية

وذلك فى مواجهة المنظور الكنسى اللاهوتى الذى سيطر طوال المرحلة الاقطاعية.

كذلك فإن اشكالية العلاقة بين الايديولوجيا والواقع، تتميز عن اشكالية العلاقة بين الفكر والواقع التى شكلت محور الفلسفات اليونانية والاوروبية والاسلامية أى علاقة عالم المثل والوجدان والوعى بعالم المحسوس والوقائع، وقد حكمها فى الأولى المنطق الأرسطى وفى الثانية والثالثة المنظور الدينى، أما اشكالية العلاقة بين الايديولوجيا والواقع فقد تبلورت حديثا مع بداية التحول الاجتماعى وصعود البرجوازية الأوروبية فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر وانطلقت من نظرة «علمانية» واجتماعية تتحرر من سلطة الكهنوت واللاهوت.

الماركسية ومفهوم الايديولوجيا :

ركز ماركس فى أطروحته على نقد مفهوم الايديولوجيا، وذلك بدءا من نصوص ماركس «الشاب» وحتى مرحلة «النضج»، فإذا كانت الايديولوجيا هى تُمثل العلاقات الاجتماعية فى المجتمع الرأسمالى فإنها تمثل فى الوقت ذاته وعى الرأسمالية لذاتها، ولكنها فى الوقت ذاته وعى المجتمع لذاته التى تقف الرأسمالية فى قمته، وقد استندت أطروحة ماركس فى هذا المجال على أن وعى الطبقات والجماعات التى تكون تشكيلة اجتماعية تاريخية يتقرر بوعى الرأسمالى لذاته ومن ثم تبدو الايديولوجيا وكأنها المسافة بين الكائن الحقيقى والواقعى وبين صورته المعلنة سواء كان هذا الكائن ذاتا فردية أو جماعية.

ولنسوق مثلا لنوضح ذلك، فالفرد مثلا أى فرد، تتشكل لديه عبر الممارسة والتعامل مع واقعه ومحيطه صورة ما عن نفسه أيا كانت حدودها، أنه «فلان» وأنه يمتلك صفات كالذكاء والفتنة والدهاء وأنه طيب وتنطبق أقواله على أفعاله... الخ هذه الصفات التى تشكل مجتمعة صورة عقلية عن ذاته وأنه على ضوء هذه الصورة يتحدد مسلكه فى الحياة ومع الآخرين، ولكن هب أن هذا الشخص ذاته لسبب أو لآخر قد اضطر لزيارة أحد الاطباء النفسانيين. وذلك بصرف النظر عن اعتقادنا أو عدم اعتقادنا فى قيمة التحليل النفسى ومناهجه -

وأن هذا الأخير قام بفحصه وتحليله طبقاً للمناهج المستخدمة وأنه من ثم خرج بصورة مختلفة كثيراً أو قليلاً عن الصورة التي يحملها صاحبنا عن نفسه، من ثم سيظهر تناقض بين الصورة التي يعلنها هذا الشخص عن نفسه والصورة الأخرى التي شكلها المعالج من خلال بعض التكنيكات والأساليب^(٤)، ولما ركس عبارة شهيرة في هذا السياق مضمونها أننا لا ينبغي أن نحكم على عصر من خلال ما يعلنه عن نفسه.

ورغم الفارق الكبير بين الذات المفردة والذات الجماعية فإن هذا المثال يوضح العلاقة بين الأيديولوجيا باعتباره صورة المجتمع عن نفسه، وبين صورته الحقيقية والواقعية، والجدير بالملاحظة أن «الشخص المثالي» الذي سقناه قد لا يغير من صورته عن نفسه على ضوء الصورة التي رسمها المحلل من خلال بعض الأساليب، بل على العكس من ذلك قد يستمر في السلوك والتصرف انطلاقاً من صورته «الذاتية» التي شكلها عن نفسه.

مأوردنا قوله هو أنه رغم أن صورة المجتمع عن نفسه قد تنقد وتحلل على أسس واقعية ولكنها مع ذلك يستمر الاعتقاد فيها. وقد أثبت «كوبرنيكوس» أن الأرض ليست محور الكون، وأنها تدور حول الشمس التي هي محور الوجود والمجموعة الشمسية، وكان يعارض بذلك الأطروحات اللاهوتية والكنسية التي تؤكد وقتها أن الأرض ثابتة وأن الشمس هي التي تدور حولها وكانت الملاحظة الساذجة السطحية تؤكد للمواطن العادي هذه المقولة فهو يرى الشمس تشرق من الشرق وتغرب في الغرب، ومن ثم ظل الكثيرون يعتقدون في صحة المقولة الكنسية رغم اكتشاف كوبرنيكوس العلمي آنذاك.^(٥)

على أن تكشف أبعاد صورة مجتمع ما عن نفسه وتعرية أسسها الأيديولوجية لا يعني ذلك انهيار هذه الصورة، أو تغييرها تلقائياً، وإنما يرتبط التغيير بالتحويلات الهيكلية الاجتماعية والتاريخية التي تجعل من تغيير هذه الصورة أمراً ممكناً وتعمق الممارسة الاجتماعية في اتجاه أحداث هذا التغيير.

أما العنصر الثاني في مفهوم الماركسية للأيديولوجيا فهو أن الطبقة الحاكمة تقدم مصالحها الخاصة على أنها المصالح العامة لكل أفراد المجتمع، وأن هذا

المسلک یرتبط بوجودها فی قمة السلطة، فمن ناحية أن أية طبقة تسعى للسلطة لابد وأن تقدم مصالحها الخاصة كمصالح المجتمع كکل ویرتبط ذلك بأنها تتعرف على ظواهر الأشياء المعلنة وليس جوهرها الحقيقي، ولا يفترض هذا التفسير توافر عنصر العمد والعقد. (٦)

وفی تفسير الماركسية لزیف الوعي الايديولوجی تذهب الى أن تقسيم العمل الاجتماعی الى يدوی وذهنی، أدى الى تقسيم المجتمع الى طبقات تنتج وأخرى تتحرر من عبء الانتاج للاحتفاظ بوجودها، وتتفرغ للعمل الذهنی والفكری وقد أدى ذلك الى أن من يفكرون لا يرون مصدرا لتفكيرهم سوى ذاتهم وهو الأمر الذي أفضى الى القول بسريان الروح والمثال فی التاريخ. (٧)

فأيديولوجيو الطبقة الحاكمة مفكروها ومنظروها، يعنون منظومات من المفاهيم والأفكار، ولأنهم يقومون بهذه المهمة منفردین متفردین فإنهم يرون أنفسهم مصدرا لأفكارهم بل ومعیار صحتها وبذلك تختصر عناصر التاريخ المادية وتصبح الروح والفكرة مصدر التغير فی العالم الموضوعی.

ولا یعنی ذلك بطبيعة الحال القول بأن الأفكار والمفاهيم مجرد معطى مباشر وافراز للواقع الموضوعی الاجتماعی والتاريخی، ولكنه یعنی أنه اذا كانت اشكال الحياة الاجتماعیة والانتاج المادی هی التى تحدد أشكال الوعي فإنه بین أشكال الوعي والوجود المادی علاقة جدلیة، تأثير وتأثر متبادلین، فالوعي والفكر يلعبان بذاتهما دورا أساسیا فی تغيير الواقع الموضوعی، ناهيك عن الاستقلال النسبی الذى تتمتع به البنى الفكریة والمفهومیة والصیغ الواعیة واللاواعیة التى تسمح لها بهذا الاستقلال. فإذا كان الفكر يتشكل فی أحشاء الوجود المادی فإنه يعود لیؤثر فی هذا الوجود وفى أحيان كثيرة بصورة فعالة. وإلا لما أصبح للماركسية ذاتها دورا، فهی قبل كل شئ منظومة فكریة ومفهومیة انطلقت من الواقع ومن الممارسة لتؤثر فی مجریات الواقع ذاته عن طریق الممارسة الثوریة والنضالیة.

واذا كان وعی المجتمع يتحدد بوعي الرأسمالیة لذاتها، وكان هذا الوعي زائفا أو مشوها فكيف یمكن تفسير تشكل وعی حقیقی وتاريخی للطبقة العاملة والمجتمع ككل؟ من المسلم به فی الماركسية أن الوعي البرجوازی یخترق وعی

طبيعة العاملة كذلك أى أن الطبقات العاملة تحمل بدورها وعيا ليس وعيها أى سماليا.

والحال أن جورج لوكاتش فى كتابه التاريخ والوعى الطبقي يؤكد أن الطبقة عاملة يمكنها الوصول الى صيغة وشكل للوعى ليس ايديولوجيا أى انسانيا ماورخيا، وذلك لسبب جوهرى وهو أن الطبقة العاملة يمكنها أن تستشرف ماوراء ناقص الرأسالى، أى أن رؤيتها لاتتحدد بحدود الوعى الرأسالى وذلك من خلال مصالح ضد الاستغلال الرأسالى وتطلعها إلى عالم بلا استغلال، والذي يفتح لها ميقا لتوافر امكانية موضوعية لبلورة وعى حقيقى وتاريخى وذلك بتعمق ماسة وتنظيمها والذي يمكنها من تحويل الأوهام الايديولوجية إلى نظام حقيقة. (٨)

وفى تحليله لمشكلة الايديولوجيا يرجع جورج لوكاتس أصل الظاهرة 'يديولوجية الى طبيعة المجتمع السلعى، حيث تسود السلعة وتصبح «عبادة» Fétiche» وتظهر العلاقات بين الأفراد على أنها علاقات بين أشياء وهو للقى ظاهرة «التشيؤ» réification، وترتكز هذه العملية على نظام له قوانين أصصة بالمجتمع السلعى وتبدو ظاهريا عقلانية، ويخفى أى أثر لجوهر العلاقات اجتماعية. (٩)

كارل مانهايم ومفهوم الايديولوجيا :

يعتبر كارل مانهايم أحد مؤسسى علم اجتماع المعرفة والذي يركز على أحد قولات الماركسية وهى العلاقة بين البنية المادية والانتاجية للمجتمع وبنية 'يديولوجية والقانونية والثقافية. وفى دراسته الشهيرة حول «الايديولوجيا ليوتوبيا» حاول مانهايم دراسة تشكل منظومة الأفكار الايديولوجية واليوتوبية للمجتمع وبالذات المجتمعات الغربية.

وقد ربط مانهايم بين تشكل منظور جديد للمجتمع وبين ظهور قوى اجتماعية

وسياسية فى أحشاء المجتمع القديم وحزب مثلاً لذلك بظهور أفكار الحرية والاخاء والمساواة التى ثبتتها البرجوازية الفرنسية. ولكنه فرق فى الوقت ذاته بين كل من الايديولوجيا واليوتوبيا، فالأولى قتل فى نظره الأفكار والمفاهيم التى تركز الأمر الواقع وتحول دون تغييره ونقده ومن ثم فهى تتسم بطابع محافظ، بينما أن اليوتوبيا هى الأفكار والمفاهيم التى تتطلع إلى تجاوز الواقع الراهن وتغييره ومن ثم فهى تتسم بطابع ثورى وهذين النمطين من الأفكار رغم اختلاف طبيعة وهدف كل منهما يتواجدان معاً أى مترابطين، فالأفكار اليوتوبية تتحول بذاتها إلى أفكار ايديولوجية لحظة تصدر الفئات الاجتماعية التى نادى بها قمة السلطة فى المجتمع. (١٠)

على أن كارل مانهايم لا يصف الأفكار بأنها يوتوبية إلا فى اللحظة التى تدخل حيز الممارسة والفعل ضد نظام الأمر الواقع سواء كان ذلك بطريقة جزئية أو كلية، وهو بذلك يفرق بين الأفكار اليوتوبية التى عنها وبين الأفكار غير القابلة للتحقيق أى الوهمية كفكرة «الجنة» فى العصور الوسطى وذلك بسبب أن هذه الفكرة ذاتها هى جزء من ايديولوجية النظام الاقطاعى ومن ثم فهى ليست ثورية بل تحافظ على الأمر الواقع ولا تتجاوزه. (١١)

كذلك يفرق كارل مانهايم بين معنيين لمفهوم الايديولوجيا، أولهما خاص ويعنى تشككتنا فى صحة أفكار ووجهة النظر التى يقدمها الخصم واعتبارها قناع وذلك فى اللحظة التى يتشكل لدينا انطباع بتناقضها مع مصالحنا وهذا المعنى الخاص يقرب الايديولوجيا من مفهوم الكذب، أما ثانيهما فهو المفهوم العام أى المتعلق بحقبة تاريخية أو جماعة سياسية ويرتبط المعنيان بالذات سواء الفردية أو الجماعية ويعتمد المعنى الثانى على التحليل المباشر للشروط الاجتماعية للأفكار بينما يعتمد الأول على التحليل النفسى

هوامش المبحث الأول

١- Mannheim (Karl): J'idéologie et l'utopie, librairie marcel

Rivière et cie, traduit de l'edition anglaise pour paulin
 Rollet, Paris, 1956, pp. 36-36.

٢- انظر حول هذه النقطة :

Dictionnaire des Noms propre "Petit Robert" Article Idéo-
 logues, p. 893.

وكذلك:

- رشيد مسعود : ملاحظات حول الفهم الفلسفي للايديولوجيا ، مجلة الفكر العربي ، العدد
 الخامس عشر ، مايو - يونيو ١٩٨٠ ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ص ٥٥ .

Colin (summer): Reading and ideology, an invstigation -٣
 icinto the theory marxiste of law and ideology, London acadim
 pren, 1979.

Miaille (Michel): une introduction critique au droit, Ed, -٤
 Maspero, Paris, 1976 p.p 50-51.

Miaille (Michel) ibid p.p 42-43. -٥

Marx (Karl), Engels (Friedrich): J'idéologie allemande, -٦
 Eds saciales, Paris, 1976, p.p 46-47.

Marx Engels ibid p.p 47-49. -٧

i-Analyse de l'idéologie: Centre d'etude de la penree pol -٨
 tique, Ed Galilée, Paris, Tome -2-, 1983,p.p. 28-29.

Analyse de l'edéologie ibid p.p 24-25. -٩

Mannheim (Karl): J'ideologie et l'utopie, librainie Mar- -١٠
 cel Riviere et cve, tradint de l'anglais, Paris, 1956. p. p
 124-126.

Mannheim: ibid -١١

المبحث الثانى

الخطاب السياسى ومناهج التحليل و «القراءة»

يشير مصطلح الخطاب* Siscours بصفة عامة الى نظام فكرى يتضمن

منظومة من المفاهيم والمقولات النظرية حول جانب معين من الواقع الاجتماعى، بغية تملكه معرفيا ومن ثم تفهم منطقته الداخلى. فمفهوم الخطاب يعين هيراركية فكرية محددة تنتظم بناء المفاهيم والمقولات، بشكل استدلالى بحكم الضرورة المنطقية التى تصاحب عملية إنتاج المفاهيم.

وبهذا المعنى يتناول بعض المفكرين مفهوم «الخطاب» بمعنى المعرفة المنظمة الخاصة بجانب محدد من الواقع أو ظاهرة محددة، ومن ثم يمكن الحديث عن الخطاب التاريخى والخطاب الفلسفى والخطاب القانونى أى منظومة المفاهيم

* أصبح مصطلح الخطاب كثير التداول فى الفكر الاجتماعى ويتضمن الاستخدام الراهن لهذا المصطلح من جانب الكثيرين تجاهل العملية الاجتماعية التاريخية العامة التى يعتبر «الخطاب» جانبها العقلى والنظرى ومن ثم يتم التركيز على المفاهيم والتصورات العقلية مجردة فى أحيان كثيرة من الجدل الاجتماعى وعلاقته بالمعرفة النظرية وتشكل المفاهيم والتصورات العقلية، وفيما يتعلق بدراستنا فقد استخدمنا هذا المفهوم فى إطار علاقته الجدلية بالممارسة الاجتماعية والسياسية آخذاً فى الاعتبار ان هذه العلاقة ليست شكلا ميكانيكيا مبسطا يمكن بسهولة التعرف عليه أو رؤيته بالعين المجردة وإنما تتخذ أشكالا معقدة وأنماطا مركبة ينبغى الكشف عنها بتحليل موضوعى تاريخى للبنى الاجتماعية والايدىولوجية.

والمقولات التى تتعلق بالتاريخ والوجود واثقانون (١١).

ومن هنا يستخدم مصطلح «الخطاب السياسى» لتعيين جملة التصورات النظرية والمفاهيم، والمقترحات المنتظمة فى إطار منطقى حول الواقع السياسى فى مجتمع ما فى إطار تاريخى محدد، والأفق المطروح لمعالجة مشكلاته وتحديد طبيعة علاقاته بالبيئة الاقليمية والدولية .

وفى هذا الإطار يستخدم مصطلح «الخطاب النهضوى العربى» للإشارة إلى منظومة المفاهيم، والمقولات النظرية والفكرية التى عاجلت وتعالج قضايا النهضة العربية وإشكالاتها أى تلك المعرفة التى تم انتاجها فى الحقل التاريخى الذى صاحب النهضة العربية منذ مطلع القرن التاسع عشر (١٢).

إلا انه وينفس الدرجة يمكن الحديث عن «خطاب عربى» بمعنى منظومة المفاهيم، والمقترحات النظرية، التى تشكل محاور الفكر السياسى العربى السائد لمعالجة القضايا والمشكلات التى تعترض طريق التطور السياسى للعالم العربى ومع ذلك ينبغى التنبيه أنه يمكن التمييز بين عدة أنماط من الخطاب فى إطار «الخطاب السياسى العربى» تختلف باختلاف منطلقاته النظرية والفكرية وأطرها المرجعية والمعرفية. إذ يمكن التمييز بين خطابين سياسيين عربيين أولهما «علمانى» يمكن التمييز فى إطاره بين ثلاثة خطابات فرعية : الخطاب القومى والخطاب الليبرالى والخطاب الاشتراكى العلمى، ثانيهما دينى يتضمن بدوره خطابين : الخطاب الدينى التقليدى، الخطاب الدينى الجديد. وعلى صعيد آخر يمكن التمييز بين عدة خطابات داخل كل من هذه التفرعات، فالخطاب القومى مثلاً يشمل الخطاب البعثى والخطاب الناصرى وكذلك الامر فيما يتعلق بالخطاب الدينى.

الخطاب السياسى

دوره وأهميته وشروط إنتاجه

الخطاب السياسى والايديولوجيا

تتعدد زوايا النظر إلى الخطاب السياسى، ماهيته، وظائفه، ودوره، وعلاقته بالواقع الاجتماعى والاقتصادى، بتعدد الأطر المعرفية والفكرية التى تقوم بمعالجته وتحليله ورغم هذا التنوع إلا أن ثمة إتفاقا بين مختلف هذه الأطر على أن الخطاب السياسى هو «الايديولوجيا» أو جزء منها على الأقل. ومن ثم تثار فى هذا الصدد تعريفات متنوعة ومتباينة لماهية الايديولوجيا ودورها ووظائفها . وعلاقتها بالواقع السياسى والاجتماعى والخطاب السياسى من حيث هو كذلك يعتبر جزءا من نظام فكرى شامل أى جملة من التصورات والمفاهيم والمقترحات عن الواقع الاقتصادى الاجتماعى فى لحظة تاريخية محددة تتحدد فيها طريقة تصور الماضى والحاضر والمستقبل لمجتمع مامن وجهة نظر النظام الاجتماعى القائم وتتميز هذه المفاهيم والتصورات بمنطق داخلى يحكمها بصرف النظر عن طبيعته فلسفنا هنا فى معرض نقد خطاب سياسى محدد - ولكن بصدد تقديم بعض الخطوط العريضة للتعريف بالخطاب السياسى والشروط التى تحدد انتاجه - ونعنى بهذا المنطق الداخلى الطريقة التى تنتظم فيها جملة هذه المفاهيم والتصورات بحيث تبدو متجانسة ومتراصة على الأقل فى نظر غير الدارسين، وفى الوقت ذاته الضرورة الداخلية التى تقتضى مايمكن أن نسميه «الاستدعاء» أى أن أحد هذه المفاهيم يستدعى بل ويرتب وجود مفاهيم أخرى مرتبطة به بحكم طبيعة السياق الذى تنتظم فيه هذه المفاهيم. فـ «الخطاب السياسى» بهذا المعنى هو تصور الواقع وتمثله على الصعيد العقلى أى نظريا فى نظام من المفاهيم التى تأخذ طابعا عاما ومجردا ولكن بالمعنى غير العلمى للتجريد النظرى.^(٣) إلا أنه بين تصور الواقع والواقع ذاته، أو بين الحقيقى والطريقة التى يتم بها تصوره نظريا، ثمة مساحة كبيرة تتداخل فيها جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية بل والمعرفية. ترتبط بوضع اقتصادى واجتماعى ومحتوى طبقى معين يحول دون التعرف على الواقع كما هو أو تلمس قوانينه الموضوعية الفاعلة فيه والتى يتقرر على ضوئها حركته ونموه، وذلك فى أحسن الأحوال تحول هذه العوامل دون التعرف بشكل صحيح وكامل على ماهو حقيقى وإنما التعرف عليه بشكل مشوه وجزئى يأخذ طابع الاطلاق والتعميم ويغلب عليه الطابع المثالى.

وهذه العملية التى يقع الخطاب السياسى فى القلب منها تعتبر جزءا لا يتجزأ

من طبيعة العملية التي تسهل السيطرة فى مجتمع يتسم بالتمايز فى المصالح بين فئاته المختلفة، فالسيطرة فى هذه المجتمعات لاتتم فقط عن طريق أجهزة الدولة المادية كالجيش والبوليس وخلافه وإنما كذلك عن طريق أجهزتها الايديولوجية ونظام القيم والرموز التي يتم التأكيد عليها باستمرار.

ويشغل الخطاب السياسى مكانة حيوية فى التطور السياسى لمجتمع ما، وتنطبق هذه القاعدة ليس فقط على مجتمعات البلدان النامية، رغم تميز دور الخطاب السياسى فيها، وإنما كذلك على البلدان المتقدمة وذلك رغم الاطار الليبرالى للحياة السياسية والذي يسمح فى حدود بتنوع وتعدد الخطاب السياسى وكذلك الرموز والقيم المتضمنة فيه.

بينما نجد أنه فى البلدان التى اصطلح على تسميتها بـ «المختلفة»، تتميز الحياة السياسية بسيطرة خطاب سياسى واحد أى خطاب النظام الحاكم متاح له كافة الامكانيات السمعية والبصرية والمادية التى يكفلها السيطرة على جهاز الدولة ومن ثم تؤمن له امكانية الذبوع والانتشار والقدرة على إقناع المواطنين بسلامة وصحة الحلول المتضمنة فيه، يتميز الخطاب السياسى فى البلدان الديموقراطية الغربية بالتعدد والتنوع اذ تكفل المنافسة السياسية تشجيع وتنمية الخطاب السياسى، والبحث عن حجج وأدلة لمعارضة الخطاب السياسى للحكم أو الخصم. (٤)

فالتوجه للناخب يفرض البحث عن امكانية وكيفية اقناعه بحجج مضادة وبدائل وحلول لمشاكله. يعزز من امكانية ذلك الطابع الليبرالى للحياة السياسية والذي يكفل قدراً من المساواة فى حقوق الترشيح والانتخاب وساعات الارسال التليفزيونى المخصصة للمرشحين سواء من جانب «الأغلبية» الحاكمة أو المعارضة وهو الأمر الذى يضمن على صناعة الخطاب السياسى حيوية خاصة ومرونة تكفل له التجدد والتنوع لمواجهة متطلبات إقناع الناخبين الذين تتوافر لهم «امكانية الاختيار» بين مرشح وآخر ومن ثم يتطلب إقناعهم دينامية خاصة تنعكس فى تعدد وتميز الأفق المطروح فى الخطاب لمعالجة مشاكلهم.

فى العالم الثالث يعانى الخطاب السياسى المتأخر من ضعف حقوقه الجوى

والمصادرة نظراً للطابع غير الديمقراطي الذي يميز الحياة السياسية. وحتى في البلدان التي سمحت ظروفها بإعلان ليبرالية ما، يعاني الخطاب السياسي من تمييز حاد في المعاملة على صعيد الامكانيات الاعلامية والمادية ناهيك عن الملاحظات الرقابية والبوليسية وهو الأمر الذي لايسمح كما سبق الإشارة بتعدد الحلول المطروحة لمشكلات هذه البلدان. ويكفل بالتالي للخطاب السياسي للنظم الحاكمة السيطرة على عقول المواطنين وتحديد اتجاهاتهم وبلورتها في الاتجاه الذي يكرس مصالح المجموعات الحاكمة.

إلا أنه ورغم التنوع والخصوبة التي يكفلها الإطار الليبرالي للخطاب السياسي، يكمن خطر البحث عن أية حجج بصرف النظر عن مصداقيتها لاقتناع الناخبين بحجج يغلب عليها الطابع الانتخابي أي الحصول على الأصوات وزيادة الحصة الانتخابية لحزب ما، وذلك بصرف النظر عما إذا كانت هذه الحجج تلتقي فعلاً مع الحلول الايجابية لمشكلات الناخبين المطروحة في ظرف محدد.^(٥) إلا أن هذه الامكانية تظل محددة أو مضبوطة بطابع المنافسة الذي يهيمن على الحياة السياسية.

ويعود هذا الاختلاف تاريخياً الى الظروف والتطورات التي صاحبت النمو السياسي للبلدان الديمقراطية الغربية والتي انعكست نتائجها في «تأسيس» الحياة السياسية وتحديد قواعد «اللعبة» بشكل مؤسسي ودستوري لايجوز الخروج عليه بل ويفترض احترامه من كافة القوى السياسية التي تشكل أحد أطراف الحياة السياسية، هذا في الوقت الذي تميزت فيه ظروف تطور بلدان العالم المتخلف بعدم القدرة على انجاز مهمة تأسيس الحياة السياسية وشرعية تعدد الجماعات والأحزاب السياسية فيها، ونعني بذلك ظروف الهيمنة الغربية على مقدرات هذه البلدان السياسية والاقتصادية وهو الأمر الذي حال دون تطور مماثل لما أفرزته ظروف تطور البلدان المتقدمة.

والأمر المؤكد ان ظروف الممارسة السياسية الليبرالية التي سبق الإشارة إليها تلعب دوراً غاية في الأهمية في استقرار الحكم والحفاظ على جوهر العلاقات الاجتماعية القائمة. وذلك بتجنب النظم الاجتماعية مخاطر الانفجارات العنيفة والشعبية حيث تتكفل قواعد «اللعبة الليبرالية» بتفريغ الأزمات والتوصل الى

حلول مؤقتة عن طريق القنوات والمسالك الشرعية القائمة، بينما نجد ان الأمر يكاد يكون عكس ذلك فى بلدان العالم الثالث حيث أن مخاطر هذه الانفجارات قائمة وتحدث بشكل دورى فى معظم هذه البلدان نتيجة لافتقاد الحياة السياسية لقنوات ليبرالية يمكن من خلالها التعبير من ناحية ومن ناحية أخرى كرد فعل للسياسات المطبقة والمنحازة للغرب ومصالح المجموعات الصغيرة الحاكمة على حساب الجماهير العريضة من الشعب.

غير أنه وعلى صعيد آخر يتميز الخطاب السياسى فى هذه البلدان بقدرته وامكانية ضخمة للتعبئة والحشد والادماج^(٦) نتيجة محدودة فعالية الخطاب السياسى المناهض وعدم توافر الامكانيات المادية والاعلامية كما هو الحال بالنسبة للخطاب السياسى للمجموعات الحاكمة.

إنتاج الخطاب السياسى

يخضع إنتاج الخطاب السياسى فى مجتمع ما لجملة من الشروط الاجتماعية والتاريخية تحدد بدرجة تطور المجتمع ومكونات ثقافته التاريخية والمادية بالمعنى الواسع لكلمة ثقافة، أى الطريقة التى ينتج بها الناس حياتهم المادية وتلك التى يتصورون بها حياتهم. ولكن أيضا يتم تدخل بعض الشروط المصاحبة لتطور المجتمعات الحديثة وبالذات المتقدمة منها ونعنى بها تبلور وظهور فئة اجتماعية من المستشارين والمساعدين «التكنيكين» تلعب دورا هاما على صعيد إنتاج وصناعة الخطاب السياسى بشكل خاص ولكن أيضا على صعيد عملية اتخاذ وصنع القرار السياسى بشكل عام. وسنتناول فيما يلى كل من هذه الشروط بتفصيل أكثر :

الشروط الاجتماعية والتاريخية :

إذا اعتبرنا ان الخطاب السياسى إنتاج ثقافى فهو كغيره من المنتجات العقلية والثقافية يخضع بشكل مباشر وغير مباشر لجملة من الشروط التاريخية والسوسيولوجية والمادية التى تؤثر انتاجه وتحدد اشكاله وقط القيم المتضمن فيه وكذلك فط توصيفه للحاضر واستشرافه للمستقبل.

ولكن يتميز الخطاب السياسى كإنتاج ثقافى وعقلى عن غيره بكونه جزءاً لا يتجزأ من الايديولوجية الرسمية أو أيديولوجية الطبقة الحاكمة أى الطريقة أو النظام الفكرى الذى يتم به تسويغ - أى اصفاء المشروعية - لمصالحها وتقنياتها بطريقة تضمن لها قدراً كبيراً من الاقتناع لدى المواطنين فالخطاب السياسى من حيث هو كذلك يقوم بمهمة تقديم المصالح الخاصة للمجموعات الحاكمة على أنها المصالح العليا للمجتمع^(٧) وهو بهذه الصفة يتكفل بمهمة ازالة التناقضات فى المصالح بين فئات المجتمع المختلفة والتى تتناقض مصالحها بالضرورة بطبيعة دور كل منها فى عملية الانتاج.

فى هذا الاطار يصبح الخطاب السياسى موضوعاً لعملية معقدة ومتشابكة تحدد طريقة اخراجه ومضمونه الشروط التالية :

١- مصالح المجموعات الحاكمة فى لحظة تاريخية محددة، هذه المصالح تحدد التوجهات السياسية على الصعيد الداخلى والدولى بهدف تدعيمها وتثبيت سيطرتها. من ثم تتعدد السياسة التى يتم تطبيقها، ويتحدد أيضاً معسكر الأصدقاء ومعسكر الأعداء منظوراً اليهم من زاوية هذه المصالح.

ورغم وحدة وثبات مصالح المجموعات الحاكمة الا انها تتقرر على ضوء معطيات داخلية ودولية تؤخذ بعين الاعتبار من جانب صانع القرار ومن ثم تحدد الوسائل والأساليب التى يتم بها التعامل مع هذه المعطيات.

٢- طبيعة المشكلات المطروحة فى مجتمع ما والناجمة بطبيعتها عن التناقض بين مصالح الأقلية الحاكمة والأغلبية المحرومة، ويتفاوت حجم هذه المشاكل من لحظة الى أخرى وكذلك درجة خطورتها.

٣- القلق والاضطراب العام الناتج عن أزمة هيكلية وقتل خطورة على شرعية النظام القائم فى هذه الحالة الخطاب السياسى لابد أن يقدم اجابة أو مشروعاً لازالة هذا القلق وامتصاصه والحيلولة دون تفجيره خارج الأطر الشرعية القائمة بل وضرورة ادماجه فى هذه القنوات :

ويجدر الاشارة الى أنه فى هذا الاطار التاريخى ينبغى تفسير اختلاف شكل ومضمون الخطاب السياسى على صعيد اللغة والأسلوب وكذلك أيضاً على صعيد

القيم والرموز المتضمنة.

- ٤- التحديات الكبرى فى تاريخ مجتمع ما أو حاضره، يقوم الخطاب السياسى بتحديد الأولويات المقترحة وكذلك وسائل التنفيذ وتوزيع الأدوار.. الخ كتحد التنمية والاستقلال لبلدان العالم الثالث أو تحرير التراب الوطنى على سبيل المثال.
- ٥- تاريخ المجتمع ومكوناته المادية والسوسولوجية وأنماط الثقافة المرتبطة به فمثلا حضارة مجتمع ودوره فى فترة تاريخية ما، أو نمط الثقافة الشعبية السائد أو قوة نزعة الدين والايمان لدى جماعة بشرية.. الخ.

فالخطاب السياسى فى محاولته للاقناع ووضع مصالح المجموعات الحاكمة موضع التنفيذ يستعين بكل ذلك بشكل معكوس أى يستثمره بطريقة تساعد على تسهيل هضم مقولاته وتسويقها أى اضافة الشرعية عليها وهو فى هذا وذاك يستلهم ثقافة المجتمع وتاريخه ولكن بشكل معكوس وفى معظم الأحوال يكاد يكون بشكل معاد لهذه الثقافة بعينها أو ذاك التاريخ ذاته.

- ٦- طبيعة الممارسة السياسية فى مجتمع ما وما اذا كانت تتم فى اطار ليبرالى أو نظام ديكتاتورى عسكرى أو ديكتاتورية مقتنعة تحت اسم - نظام الحزب الواحد.. الخ هذا الاطار يحدد طبيعة الخطاب السياسى مدى فعاليته وتأثيره وقدرته على التأثير والاقناع.

الشروط الخاصة

لانتاج الخطاب السياسى :

تبيزا لها عن الشروط السابقة اسميناها بالشروط الخاصة وهى تتعلق كما سبق الاشارة بدور المستشارين أو المساعدين «التكنيكين» أو من يمكن أن نطلق عليهم تجاوزاً «المثقفين العضوين». وهذه الفئة ارتبطت تطورها بتطور المجتمع الحديث وتعد عملية صنع القرار السياسى.

ويجدر الاشارة فى هذا الصدد الى أن الخطاب السياسى وبالذات للزعماء والقادة السياسيين نادرا ما يكون من صنع شخص واحد، الرئيس بذاته أو أحد معاونيه وإنما من صنع فريق متخصص وبالذات فى المناسبات القومية الكبرى أو

الأحداث الهامة. وفي هذه الحالة يخضع الخطاب السياسي لدراسة مثل هذا الفريق المتخصص ومن المفارقات المضحكة انه اذا طلب من أحد كبار الموظفين اعداد مسودة خطاب كما طلب من عشرين آخرين قبله، لن يتردد بأن يجزم انه قلم «الوزير» أو «الرئيس» بينما فى واقع الأمر ان من يقومون فعلا باعداد الخطاب يؤكدون انهم يلعبون دوراً ثانوياً للقاءة بل وغير ذات قيمة. وذلك لانهم يحتفظون بقدر من الوفاء والثقة تجاه قادتهم ولكن أيضا وبنفس القدر يحمون مصالحهم الشخصية. (٨)

والواقع ان هذه الفئة فى موقف لا تحسد عليه، فلو أكدوا مثلا ان الوزراء والقادة السياسيين لا يغيرون شيئا فى الخطاب التى يقومون باعدادها، كلمة أو فصلة، مثلا فسوف نستنتج ان هؤلاء الوزراء أشخاصا ليسوا ذوى قيمة على العكس من ذلك لو أكدوا أنهم يعيدون كتابة الخطاب من جديد سوف نستنتج أنهم معاونون غير أكفاء وليسوا قادرين. ومن ثم فالصمت أو التأكيد على أنهم يقومون بدور غير ذات قيمة يبدو فى هذه الحالة أفضل اجابة ممكنة. (٩)

وما ينبغي التأكيد عليه بهذا الخصوص هو أن هذه الفئة تلعب دورا هاما فى انتاج الخطاب، ولكن الاعتقاد الغالب ان هذا الدور يتحدد بالمرحلة الاعدادية أى اعداد الخطاب أو مشروعات الخطاب بينما فى النهاية يقوم الرئيس أو الوزير بتبويضه أى وضع الخطاب فى صيغته النهائية. ويوجد الآن فى الولايات المتحدة الأمريكية وظيفة منتشرة وهو وظيفة «محرر الخطاب» وهو الأمر الذى يضاف على صناعة الخطاب مضمونا مهنيا متخصصا.

الا أن ثمة جانبا آخر من الصورة يحتفظ رغم أهمية ودور هذه الفئة فى اعداد الخطاب بدور ملحوظ وهو العناصر الشخصية التى تلعب دورا هاما فى هذا المجال قد يفوق دور العناصر السابقة، فالفارق الكبير بين خطيب يقوم فقط بقراءة خطاب معد سلفا وبين آخر يخطب شفاهة ويستلهم عناصر خطابه أولا بأول من طبيعة المناسبة والموقف والجمهور ورد فعله وتحاويه مع الخطاب فالأول يترك تأثيرا باهتا وضعيفا بينما ان الثانى يحدث دوبا هائلا ويترك أثرا كبيرا فى جمهور المستمعين.

كذلك يدخل بين هذه العوامل قدرة الخطيب على التوقف عن مقاطع محددة فى خطبته والتأثير بالتكرار على بعض الصيغ التى يتكشف عمق تأثيرها فى جمهور المستمعين وهذه الصفات تتوقف على عناصر الكفاءة الشخصية والتدريب والممارسة.. الخ.

كما تلعب مثل مستوى التعليم والثقافة والخبرة والممارسة السياسية دورا هاما فى تحديد مستوى الخطاب أدبيا بليغا أو باهتا ضعيفا.

وليس ثمة جدال ان الخطاب السياسى ورغم التحديد السابق - هو فى النهاية محصلة هذه الشروط مجتمعة أو نتيجة تفاعلها المشترك ومن ثم فلا يمكن الفصل بين كل من هذه الشروط على حدة لتحديد أثر كل منها فى الخطاب فالمحتوى الاجتماعى والطبقى للخطاب لا يمكن فصله عن شخص صاحبه، ثقافته وخبرته وتكوينه الثقافى وطبيعة النشأة الاجتماعية والخبرة السياسية التى تحصل عليها تلقى كل هذه العوامل بظلالها على محتوى الخطاب وشكله والقيم المتضمنة فيه وكذلك الرموز والاشارات التى يتم الرجوع اليها فى الخطاب والتى لاتنفصل بحال عن السياق الاجتماعى والتاريخى بمختلف جوانبه والذى يتقرر فيه انتاجه.

حول إعادة إنتاج الخطاب السياسى ووظائفه

إعادة إنتاج الخطاب :

إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية

يقصد بإعادة إنتاج الخطاب السياسى، تلك العملية العقلية التى يتم بموجبها تطوير وتوضيح محتواه والتأكيد على القيم والمفاهيم المتضمنة فيه بهدف ترسيخها وتحولها الى قنوات ايدولوجية فى وعى المواطنين تحمل تبرا وتسييفا لوجود النظام الاجتماعى القائم ومن ثم فالخطاب السياسى ليس مجرد منتج يتم استهلاكه فى لحظة فقط وانما هو يخضع لعملية تفكير وتأمل متجددين.

فالأفكار والمفاهيم والقيم المتضمنة فى الخطاب ينهض أن تستحوذ على عقول

المواطنين ليس فقط لانها تمثل اجابات على تساؤلاتهم وقلقهم تجاه موقف محدد، أو مشكلة ما ولكن أيضا وذلك هو الأساس لأنها ينبغي أن تتحول الى قنوات ومن ثم ممارسات يومية وهذه العملية لها جانبها السيكلوجى الذى يعتمد على مايمكن أن نسميه ميكانيزم «الالحاح» أى تكرار أفكار ومفاهيم بذاتها عبر فترة زمنية منتظمة بهدف المحاصرة والسيطرة على تفكير المواطنين.

وتظهر ضرورة اعادة انتاج الخطاب نتيجة ان الخطاب الرسمى فى أعلى مستويات السلطة لايتدخل عادة الا بصدد المناسبات الكبرى والأحداث ذات الثقل الكبير وهو الأمر الذى يفرض ضرورة اعادة انتاج الخطاب تحت أنماط مختلفة دعائية بل وقد يتخذ بعض هذه الأنماط طابعا أكاديميا ونعنى بذلك استخدام أدوات ومفاهيم العلم الاجتماعى فى سياق هو بذاته معاد للعلم بمعناه الثورى أى المناهض لاختفاء الحقيقة وتقنيع الواقع. ويجدر الإشارة الى أن هذه المحاولات تستهدف اضعاف طابع المشروع العلمية على الخطاب الرسمى وتسويغ وتسهيل قبوله من جانب الجماهير.

وتأخذ هذه المهمة طابعا معقدا فى الوقت الراهن وذلك نتيجة الدور الحاسم لأجهزة الاتصال الجماهيرى المسموعة والمرئية وكذلك المؤسسات الصحفية ومراكز الاعلام المتخصصة والاستفادة الضخمة من تطور تكنولوجيا الصحافة والاعلام. وهو الأمر الذى أفرد امكانات كبيرة للتأثير فى عقول الجماهير حتى فى المناطق المعزولة والنائية.

وهذه المهمة أى مهمة اعادة انتاج الخطاب - أصبحت الآن موكولة - بحكم التطور الحالى فى المجتمعات المدنية والآخذة «بالتحديث» - لفئة من المثقفين تدرج تحت مسميات مختلفة وإن كانت تشير إلى ظاهرة اجتماعية واحدة - المستشارين - المساعدين - الخبراء المعاونين - التكنيكيين.. الخ وهى تلك الفئة من المثقفين التى تلتحق بمؤسسات الحكم لتبرير وتقنيع سياساته بل والتنظير لها مستندة فى ذلك الى حصاد ما تحصلت عليه من تعليم وثقافة وقرينات عقلية مختلفة.

وقياسا على ماتقدم يمكن القول ان افتتاحية صحيفة أو مجلة ما، يمكن أن تكون اعادة لاتنتاج الخطاب الرسمى فى حالة ماإذا تمثلت بمفهوم أو تصور ورد فيه

لتطويره وتعميقه أو شروحا مقدمة تتعلق ببعض الأهداف المتضمنة فى الخطاب، وفى هذا وذلك تعتبر هذه العملية جزءا عضويا من ايدىولوجية النظام الاجتماعى القائم بل ان دورها وفعاليتها تبدو شديدة التأثير والانتشار بحكم انتظام هذه العملية ودرجة «الاحتراف» التى تتميز بها.

وتتم هذه العملية بطريقة تكفل للمواطنين أن يجدوا اجابات معدة باحكام على تساؤلاتهم وقلقهم بل وامتصاص وتفريغ هذا الأخير بطريقة منتظمة وبحجج تبدو للوهلة الأولى مقنعة.

الا أنه ينبغى التأكيد - وذلك تفاديا للتجزئة - ان اعادة انتاج الخطاب السياسى الرسمى تعتبر جزءا لا يتجزأ من عملية واسعة يتم فيها اعادة انتاج العلاقات الاجتماعية ذاتها والقائمة فى مجتمع معين ويقصد بذلك ان النظام الاجتماعى القائم لكى يحافظ على وجوده واستقراره وتجده يفرض بمقتضى السيطرة على جهاز الدولة ومصادر الملكية والثروة نظاما لاعادة انتاج أطراف العلاقات الاجتماعية بمعنى أن يعيد أطراف هذه العلاقة انتاج انفسهم.

ففى مجتمع رأسمالى حيث العلاقة الاجتماعية السائدة هى علاقة العمل برأس المال أو الطبقة العاملة بالطبقة الرأسمالية وما ان ذلك هو القانون الأساسى السائد يتكفل المجتمع بكافة مؤسساته الايدىولوجية والتعليمية والقانونية والحدود التى تنتج عن هذه الممارسة بأن تعيد كل طبقة انتاج نفسها، فتوزع الدخل وتحديد مستويات الأجور بالنسبة للعمال مثلا يحول دون أن يصبح أبناءهم «كوادر» فالأجور تكفى لاشباع الحاجات الأساسية - منظورا إليها بمنظور نسبى أى اختلافها من مجتمع لآخر حسب درجة التطور ومن مرحلة لأخرى فى مجتمع واحد - ومن ثم لاتكفى هذه الأجور للاتفاق على تعليم أبنائهم لفترات طويلة ويمكنوا بذلك من الافلات من العمل فى المصانع. فأبناء العمال ينبغى أن يؤهلوا للالتحاق بالمصانع كأبنائهم لتأمين احتياجات هذه الأخيرة من الأيدى العاملة وبالذات عند بلوغ الآباء مرحلة من السن والشيخوخة تحول دون استمرارهم فى أداء أعمالهم.

وكذلك على صعيد طبقة الملاك وفى اطار نفس العملية ذاتها تتكفل البنية القانونية أى منظومة القوانين المطبقة وبالذات قوانين الميراث - بالاحتفاظ

بالسيطرة على مصادر الثروة حكراً على ملاكها الحاليين فقوانين الميراث والحدود والممارسات الاجتماعية ونظام القيم يؤمن تركيز الثروة وصيانتها ويضبط عملية «الحراك الاجتماعي».

وهذه العملية رغم تعقدها يمكن تلخيصها في السؤال التالي : كيف أصبحنا مانحن عليه الآن؟ وماذا سنكون عليه في الغد؟ فأقدار الأفراد ومصائرهم مرهونة بمواقفهم الطبقية والاجتماعية والاستثناءات في هذا المجال وان تعددت لاتزيد على أن تؤكد هذه القاعدة (١٠)

وفي دراسة قيمة صدرت أخيراً في فرنسا يؤكد صاحبها من واقع الاحصائيات الرسمية ان الكوادر الحاليين هم أبناء كوادر سابقين وان العمال الحاليين هم كذلك أبناء لعمال سابقين والاستثناء البسيط الذي أشار اليه يؤكد القاعدة. بل والأكثر من ذلك ان الكاتب يذهب لأبعد من ذلك ويؤكد ان الفرنسيين سوف يدهشون لو علموا ان مصادر الثروة يتم توارثها بين نفس الأسر منذ سبعة أجيال (١١)

ومن ثم فالخطاب الرسمي منظور اليه باعتباره جزءاً من الايديولوجية الرسمية يلعب دوراً هاماً ليس فقط في إعادة انتاج العلاقات الاجتماعية القائمة وإنما كذلك في تزيينها وتصويرها على انها أفضل علاقات اجتماعية ممكنة تتفق مع مقتضيات العقل والمنطق والطبيعة بل وروح الانسان أيضاً.

وفي هذا السياق ينبغي أن نؤكد ان تناولنا لدراسة الخطاب السياسي من هذه الزاوية أي اعتباره جزءاً من الايديولوجية الرسمية يصدر عن مفهوم محدد لهذه الأخيرة ذو بعدين أولهما ان الايديولوجية السائدة في مجتمع ما تمثل كلا واحداً بل ومتجانساً من حيث طبيعة الأهداف المنوطة به وثانيهما انه رغم هذه الوحدة الا أنه يمكن ويقدر ما من الحذر والدقة افتراض تعدد مستويات هذه الايديولوجيا بل وتعدد الأشكال والأنماط التي تغلفها، فهناك ما يمكن تسميته الايديولوجية السياسية أو المستوى السياسي لايديولوجية مجتمع ما ونعني به الخطاب السياسي في أعلى مستويات السلطة والذي يحدد كما سبق الإشارة التوجهات والأهداف الاستراتيجية والتكتيكية ويرسم السياسة العامة على الصعيد الداخلي والدولي ويحدد معسكر الأعداء والأصدقاء من وجهة نظر الحاكم. ويطلق عليها

البعض الايديولوجية الظاهرة أو المعلنة تمييزا لها عن الايديولوجية المختبئة أو غير المعلنة أى الضمنية وذلك فى معرض التمييز بين هذه المستويات. (١٢)

بينما يمكن الحديث عن ايديولوجيا اجتماعية ثابتة ومتغيرة فى وقت واحد قائمة فى مؤسسات الدولة الثقافية والتعليمية والقانونية تتضمن مفاهيم تتباين بتباين المهام التى تقوم بها ولكنها تتميز رغم هذا التباين بالوحدة والتجانس أى توحد الأهداف التى ترمى اليها.

الا أنه ورغم ذلك، فايديولوجية مجتمع ما تبدو فى الممارسة كوحدة لاتتجزأ اذ سرعان ماتتحول السياسة الرسمية الى قيم وثقافات تتخلل البرامج التعليمية والثقافية وهو الأمر الذى يبرز صعوبة الفصل بين مستويات الايديولوجية فى الممارسة الاجتماعية الا لاعتبارات عملية ودراسية لتحديد موضوع الدراسة والمستوى الذى يمثل اهتمامها نظرا لصعوبة دراسة ايديولوجية مجتمع ما بأكملها وعلى كافة مستوياتها.

واذا كانت الدولة هى احتكار العنف المنظم فى المجتمع فإنه، وبالمثل يمكن القول ان الايديولوجية هى كذلك احتكار صناعة «الرموز والصورة والمثل الأعلى» فى مجتمع ما وذلك لحماية وتخليد مصالح النظام الاجتماعى القائم والحيلولة دون الفهم الشامل لحركة الواقع الاجتماعى والسياسى والقوانين الفاعلة فى تطوره. ورغم ذلك فترات شعب ما يمكن أن يتضمن رموزا وصورا وأساطير من نتاج خبرته التاريخية واليومية أو منقولة إليه من تاريخه أو من تاريخ مجموعات بشرية مجاورة وفى هذه الحالة يختلف مصدر الرمز والصورة وكذلك دورهما ووظيفتهما.

وفيما يلى من صفحات سنقوم بتحليل موجز لأهم وظائف الايديولوجيا فى مجتمع ما وكذلك الحدود القائمة أو التى ينبغى تمييزها فى أية مؤسسة ايديولوجية بين ماهو معرفى بالمعنى الثورى أى تكشفه لبعض جوانب الواقع وتغييرها وبين ماهو تشويهى أى يقنع الواقع ويحافظ عليه أى باختصار محاولة الاجابة على السؤال التالى : هل ثمة فعلا وجود لهذه الحدود فى تشكيل ايديولوجية نظام اجتماعى ما؟ وماهى الشروط التى يتعين على ضوئها تمييزها؟

وظائف الايديولوجيا

١- تعميم الخاص :

تعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف الايديولوجيا ومضمونها يتلخص فى أن الطبقة الحاكمة تقدم مصالحها الخاصة على أنها المصالح العامة لكل أفراد المجتمع أو على أنها المصالح العليا «للشعب» ويرتبط هذا المسلك العقلى ارتباطا جوهريا بموقعها فى العلاقات الاجتماعية القائمة فبحكم هذا الموقع لا ترى من الأشياء الا ظواهرها^(١٣) ومن ثم فهى ترى مظاهر العلاقات الاجتماعية أى الأشكال القانونية والفكرية التى تتمثل فيها على أنها جوهرها فأجر العامل هو جوهر علاقة العمل-. رأس المال وليس فائض القيمة أو ساعات العمل غير المدفوعة والتى هى مصدر التراكم الرأسمالى والربح والتوسع، فتقو العمل هى العنصر الوحيد بين عناصر الانتاج الذى يقوم بخلق فائض القيمة، لكن هذا الجوهر يختفى فى اطار الادراك الايديولوجى للطبقة الحاكمة، فالعمل بهذا المعنى وكذلك الملكية تقدم على أنها تمثل المصالح العامة للمجتمع ككل وليست الأسس التى تقوم عليها سيطرة المجموعات الحاكمة.

وفى كل مرحلة تاريخية تتحدد الأشكال والأنماط التى تصاحب هذا التقديم فمرحلة الغزو الاستعمارى لبلدان العالم الثالث ليست للبحث عن أسواق لفائض المنتجات أو للبحث عن المواد الأولية اللازمة لتشغيل المصانع الرأسمالية فى غمرة غمورها وإنما انجاز لمهمة «الحضارة الغربية» و «المدينة الأوروبية» ورسالة «الرجل الأبيض» تجاه الشعوب «البدائية».

إلا أن هذا التعميم لا يقتصر فقط على المصالح المادية والإجتماعية المباشرة وإنما يمتد كذلك ليسحب على جملة المفاهيم والتصورات والقيم التى تمثل جزءا من النظام الايديولوجى مفاهيم الملكية والفردية والإقتناء تقوم ليس فقط على أنها مدركات كونية وعالمية وإنما أيضا على أنها طبيعية إنسانية تمثل جزءا لا يتجزأ من الطبيعة الإنسانية وروح الإنسان. إذ تتجاوز هذه المفاهيم المصالح الإجتماعية للنظام القائم فى حدود بشرية محددة لتدخل فى إطار العالمية والكونية الشاملة.

٢- التبرير :

ويقصد به ان الايديولوجيا تقوم بتبرير النظام الاجتماعى القائم وتسويغ قبوله بل واعتبار وجوده أمرا طبيعيا يجد أساسه فى الطبيعة البشرية ذاتها واستحالة تنظيمها دونه. وتمتد وظيفة التبرير لتشمل التستر على قصور أداء النظام الاجتماعى وعجزه عن حل المشكلات الأساسية المثارة فى لحظة تاريخية محددة. ويتخذ هذا التبرير أنماطا مختلفة يمكن تمييز بعضها :

نسبة الأخطاء إلى غير مسبباتها :

وهذا النمط شائع ومعروف فى آليات التبرير، فتناول الأخطاء وتحليلها لا يتم عبر السياق الحقيقى الذى يقوم بإنتاجها أى النظام الاجتماعى القائم وممارساته السياسية والفكرية وإنما يتم نسبتها إلى مصادر لعللاقة لها بالأخطاء ذاتها أو - وذلك فى أحسن الأحوال - علاقتها بالخطأ ليست جوهرية منظوراً إليها بالمقارنة مع أسباب أخرى جوهرية يتم تغطيتها وإخفائها بالفقر مثلا ينسب إلى الكسل والغنى إلى النشاط والإرادة وليس نتيجة احتكار القلة مصادر الثورة والإنتاج وحرمان الأغلبية منها. وكذلك وبالمثل قصور السياسات المطبقة عن إنجاز حلول جذرية للمشكلات القائمة فى مجتمع محدد ليس بسبب جوهر هذه السياسات وأصولها الاجتماعية وإنما بسبب سوء التطبيق والأداء ونشوء ظروف لم تكن فى حسان واضعى هذه السياسات، والفساد المستشري فى مجتمع مالىس بسبب المناخ العام المصاحب لسياسة بعينها أو نظام إجتماعى بذاته وإنما لفساد ذم بعض الأفراد وانتهازيتهم الشخصية ، وهذا النمط من التبرير شائع فى أداء معظم الايديولوجيات ويمثل قاسما مشتركا أعظم بينها وبالذات فى مرحلة تدنيها وتحول الفئات الاجتماعية التى قامت بعبء التبشير بها إلى فئات مسيطرة فى قمة السلطة أى باختصار عندما تصبح مصالح هذه الفئات وليس مصالح المجتمع ككل أساس الممارسة الايديولوجية.

٣- منح الأخطاء طابعا أبديا:

فالأخطاء فى ايديولوجية نظام اجتماعى لا يتم تحليلها بكشف أسبابها الحقيقية ومن ثم التقدم نحو معالجتها معالجة جذرية ولكنها تبدو وتقدم كجزء من

الطبيعة البشرية الأبدية والتي لا يمكن التأثير فيها أو تغييرها ومن منا لا يخطئ.
بل وليس ثمة إنسانا معصوما من الخطأ فالإنسان أخطأ منذ البداية حتى عندما
كان فى ملكوت السموات ! ناهيك عن القول ان الخطأ جزء من الطريق إلى
النجاح.

والجدير بالذكر ان شيئا ما صحيحا فى هذا كله بمعنى إمكانية وجود الخطأ
وبالذات عندما يكون المقصود تغيير المجتمع والتأثير فيه فالإنسان والمجتمع
ظاهرة يصعب السيطرة عليها «معمليا» ولكن الفارق يكمن هنا فى المنظور الذى
يتم من خلاله النظر إلى الأخطاء ومعالجتها فالممارسة الاجتماعية نظرا لتعقدها
تخضع دائما للمراجعة والتقييم العلمى بل وحسبان المتغيرات المستقبلية التى يمكن
أن تستجد لدى تنفيذ خطة ما أو استراتيجية بل والبحث عن بدائل واختيار بعضها
واختيار أفضلها على ضوء وظروف غاية فى التعقيد والتنوع بينما الخطأ فى
المنظور الايديولوجى يأخذ طابعا كونيا أو أبديا يصعب على التفسير والتحليل
العلمى نتيجة انه يتم نسبته إلى عناصر هى بدورها فى هذا المنظور يصعب
السيطرة عليها أو التأثير فيها كالطبيعة البشرية أو «سنة الحياة»... إلخ

٤- تقنيـع الواقع

ويقصد به هنا إستبدال العلاقة الاجتماعية الحية والمعاشة بأطرافها الحقيقيين
الذى يتمتعون بوجود مادي بعلاقة أخرى تصويرية ايدىولوجية.^(١٤) فالإنسان فى
إطار الايديولوجيا يعيش علاقته الاجتماعية بالآخرين ليس كما هى قائمة فعلا
وإنما بشكل آخر ايدىولوجى يشوه هذا الواقع ويجزئه، ويضفى عليه أقنعة تحول
دون التعريف على ماهو حقيقى. ورغم أن العلاقات الحية للإنسان تقوده بالخبرة
المباشرة واليومية إلى تكشف بعض جوانب الواقع بل والتمرد عليه ولكن هذا
التكشف جزئى وتلقائى ومن ثم فهو محدود يحول دون تملك وعى تاريخى بحقيقة
موقفه ومكانته فى العلاقات الاجتماعية القائمة. فعلاقة العمل برأس المال مثلا،
رغم انها الأساس المادى للفقر والبؤس والغزو والنهب لبلدان العلم الثالث والحروب
الاستعمارية والدمار الذى لحق بالبشرية من جرائمه يبدو فى الخطاب الايديولوجى
بأشكاله المختلفة علاقة طبيعية بل ومتكافئة على الصعيد القانونى فالعمل بموجب

العقد المبرم مع صاحب العمل حرا، ويقف على قدم المساواة مع هذا الأخير، ولكن الواقع يؤكد انه حر ولكن بمعنيين يتناقض كل منهما هذا المعنى المضمن فى القانون فهو حر أولا بمعنى أن يبيع قوة عمله لمن يشاء ولكنه فى هذا وذاك مكروه على ذلك وهو حر ثانيا بمعنى «حرية» من الملكية فهو لا يملك ومن ثم فهو حر أن يبيع قوة عمله والواقع التاريخي يؤكد انه ليس «حرا» فى أن يبيع هذه السلعة المسماة «عملا» وإنما هو مكروه بحكم التطور الذى أفضى إلى ظهور طبقة تملك وسائل الانتاج وأخرى لا تملك الا أن تبيع قوة عملها. هذه العلاقة تأخذ كما قلنا طابعا يضافى جوهرها ومضمونها التاريخي ليبدو العمل علاقة تعاقدية تتحدد بإرادة الطرفين العامل وصاحب العمل وإن ليس ثمة قيودا مادية على هذه الإرادة فهي حرة والعقد فى النهاية هو «شريعة المتعاقدين» بل والأهم من ذلك فهذه العلاقة ضرورية بل وحيوية فهي «للمصلحة العامة» و«للمصالح العام» أى لصالح المجتمع والكل يعمل والمساواة فى الدستور والقوانين تقوم مقام العلاقات الاجتماعية التى تسبب بؤس الأكثرية ولكن أيضا سعادة الأقلية.

بهذا المعنى وليس بمعنى آخر يتم تقنين الواقع وإخفاء مضمونه الاجتماعي والتاريخي والقوانين الموضوعية الفاعلة فى حركته وتطوره، فالتصور يقوم مقام الحقيقى ويستبدل الواقعى المعاش بالمتخيل والوهمى وفى هذا وذاك فالنتيجة واحدة أى تأييد سيطرة الفئات المالكة والذى هو بذاته تأييد الفقر اللاملكية والابقاء على جوهر العلاقات الاجتماعية ولكن فوق ذلك أيضا الاغتراب عن الواقع ربما لطرفى هذه العلاقة مجتمعين.

فالدولة أيضا تتجرد فى المنظور الايديولوجي من طبيعتها الاجتماعية والتاريخية كأداة تقهر الطبقات غير المالكة بالعنف المنظم لتتحول الى «حارس» للمصالح العام والمصلحة العامة وهى بذلك فوق المجتمع والطبقات تقوم بدور الحكم فى العلاقات الاجتماعية القائمة ومن ثم يتم إخفاء وظيفتها الطبقيّة لتأمين مصالح الطبقات المالكة وإعادة انتاج العلاقات الاجتماعية أى تأييد سيطرة هذه الطبقات. (١٥)

٥- الإدماج

ويقصد به العملية التى يتم بمقتضاها تحديد دور كل فرد فى إطار العلاقات الاجتماعية القائمة حسب الموقع الطبقي والاجتماعى له ويتشكل خلالها اتجاهات الأفراد وسلوكهم وطريقة نظرهم للدور الذى يقومون به أو بمعنى آخر تتكفل هذه العملية بإدماج الأفراد فى نسيج المجتمع القائم عبر منظومة من المفاهيم لتشكيل وعيه وشخصيته وغط استجاباته إزاء الواقع بطريقة تضمن تكيفه فى إطار العلاقات الاجتماعية القائمة، وفى هذا الاطار يلاحظ أن كل مؤسسة فى مجتمع ما تتضمن «خطابا» بمعنى منظومة من المفاهيم والتصورات النظرية بل وكذلك الأخلاقية التى يتم بمقتضاها استيعاب الأفراد فى اطارها وتحقيق قدر من الانسجام النفسى وقدر ما من الشعور بالانتماء وفى هذا وذاك يتم تشكيل شخصياتهم ووعيهم وضبط ردود أفعالهم و«ترشيد» طاقاتهم فى اطار الحفاظ على جوهر العلاقات القائمة فالأسرة والمدرسة والمنظمات الادارية والثقافية المختلفة تتكفل بهذه العملية بحيث يبدو سلوك الأفراد كما لو كان نابعا من ارادتهم الحرة وليس مفروضا عليهم.

المعرفة والمعرفة المشوهة فى اطار الايديولوجيا :

غير أن التساؤل الذى يثار فى هذا السياق هو هل ان الايديولوجيا - بالمعنى الذى أشرنا اليه والوظائف التى حددناها آنفا - سلبية ولا تؤدى الا وظائف التثنيع والتبرير واخفاء الحقيقة والواقع؟ أو بعبارة أخرى هل المؤسسة الايديولوجية لاتشمل فى كل لحظات تطورها الا على الوعى الزائف والتشويه والتبرير أم أنها تتضمن عناصر معرفية وحقيقية وعلمية تثور لواقع وتغير بعض جوانبه؟

والواقع ان الاجابة على هذا السؤال تبدو معقدة الا أنه يمكن وبقدر من الدقة القول ان الايديولوجية هى خليط من الزائف والحقيقى^(١٦)، من الوهمى والعلمى، من المحافظة والتغيير، من المعرفى والتشويهي، ولكن النسبة التى تتفاعل فيها هذه العناصر داخل المؤسسة الايديولوجية تختلف من مرحلة تاريخية لأخرى بحيث انه فى مرحلة محددة تبدو نسبة العناصر المعرفية - أى الحقيقية ومن ثم الثورية- إذ ان الحقيقة لايمكن الا أن تكون ثورية - الى العناصر التشويهية التبريرية كبيرة

ومن ثم يغلب الطابع الثورى على أدائها ولكن وفى إطار نفس هذه المؤسسة الايديولوجية تبدو فى مرحلة أخرى نسبة العناصر المحافظة والتشويبية الى الأخرى المعرفية كبيرة ومن ثم يثبت الطابع المحافظ أى الذى ينبت الواقع الاجتماعى ويحافظ عليه ويكرسه لصالح الطبقة الحاكمة.

وتتوقف غلبة العناصر المعرفية الثورية على الأخرى المحافظة الوهمية على موقع الطبقة الاجتماعية التى تحمل هذه الايديولوجيا على صعيد العلاقات الاجتماعية والانتاجية فلحظة تطلعها الى الحكم والسلطة فى مواجهة النظام القديم والطبقة القائدة فيه تسود العناصر المعرفية اذ انها بحاجة الى تغيير ثورى يمتد الى هيكل العلاقات الاجتماعية لكى تسود كطبقة سائدة ومن ثم فهذه اللحظة هى لحظة تمثيل هذه الطبقة لمصالح المجتمع ككل أو بعبارة أخرى انها اللحظة التى يتاح فيها لكافة طبقات المجتمع تحقيق جزء من مصالحها على الصعيد المادى والمعنوى.

بينما أن الحال هو عكس ذلك فى مرحلة صعود هذه الطبقة الى الحكم وتربعها فى مقعد السلطة اذ قيل العناصر المحافظة والتشويبية الكامنة فى أعماق ايديولوجيتها الى النشاط لتكريس الامر الواقع وتزيين العلاقات الاجتماعية والدفاع عنها والمحافظة عليها وهى بذاتها التاريخية التى تتوقف فيها الايديولوجية المسيطرة عن تمثيل مصالح المجتمع ككل وانما الطبقة القائدة بمفردها.

ولعل البرجوازية الأوروبية وبالذات الفرنسية تعطى مثالا تاريخيا ملموسا على طبيعة العلاقات بين ماهو معرفى وكاشف وماهو وهمى وزائف فى أداء المؤسسة الايديولوجية. فالبرجوازية الفرنسية بمبادئها الشهيرة حول «الحرية والاخاء والمساواة» توضح بطريقة أفضل ميكانيزم وآلية هذا التفاعل بين العناصر الحقيقية والوهمية اذ كانت الحرية والمساواة تعنى من زاوية مصالحها التاريخية باعتبارها طبقة صاعدة تحمل نمطا انتاجيا جديدا وعلاقة - اجتماعية جديدة - تحرير الأتقان الفلاحين من نير السلطة الشخصية والاقطاعية للنبلاء، بمنحهم ما أسمى «الحقوق المدنية» وذلك لتحويلهم الى قوة عمل حرة من القيود والاقطاعية ولكنها كذلك حرة من الملكية.

ولكن هذا التناقض بين حرية الاتقان من القيود الاقطاعية وبين الاطار الجديد

الذى أعطى هذه الحرية مضمونا جديدا أدى الى تحولهم «لقوة عمل» فى سوق العمل حمل بذاته مضمونا ثوريا الى انتقال البشرية من مرحلة اجتماعية أقل رقيا الى مرحلة أخرى أكثر تقدما بل أنه أطلق حركة الجدل الاجتماعى والتاريخى.

وفى تاريخ مصر منذ ١٩٥٢ يحمل الخطاب الناصرى دلالة واضحة بالقيم التى حملها ودافع عنها اذ حمل توجه الخطاب الناصرى للمصريين باعتبارهم «مواطنين» مدلولاً اجتماعيا وتاريخيا متقدما فامكانية أن يكون المصرى مواطنا بعد تاريخ طويل من الاحتقار الأجنبى هى امكانية قائمة فى الواقع موضوعيا كانت بحاجة لمن يكشف عنها لمن يخاطبها، لمن يدفع بعناصر تحققها فى الواقع الاجتماعى الاقتصادى الى الظهور والتبلور عن طريق السيطرة الوطنية على مصادر الثروة وتوظيف فوائدها لصالح الوطن. الا أنه وفى مرحلة لاحقة من تطور مصر السياسى والاقتصادى تغير هذا المحتوى الرمزى للعلاقات الاجتماعية بالانقلاب الحاصل على صعيد السياسة والاقتصاد والتاريخ اذ تحولت مصر والمصريون فى خطاب السادات الى عائلة واحدة وتحول رئيسها الى رب العائلة ويتضمن ذلك فرض سلطة أبوية على المواطنين وإنكار حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية وطمس التناقضات الاجتماعية التى استفحل خطرها فى هذه الفترة واقامة وحدة وهمية بدلا من معالجة التناقضات الاجتماعية الواقعية.

ويبدو من المنطقى فى هذا الاطار التساؤل عن دور المفكرين الذين ساهمت أفكارهم ولا تزال تمثل مصدر لاستلهم بعض النظم الفكرية الايديولوجية هل كان هؤلاء يفكرون لطبقة بذاتها أو هل كانوا باختصار «عملاء» «بالمعنى السطحي» لهذه الطبقة أو تلك وهل كانوا يعون المصير الذى يمكن أو تؤول اليه أفكارهم؟

ان مفكرى ورواد أفكار كالحرية والمساواة والعدل الاجتماعى لم يخطر على بالهم اطلاقا أن تتحول أفكارهم هذه بذاتها الى نظام لتكريس اللاحرية والظلم الاجتماعى واللامساواة.

فقد كانت همومهم الأساسية يحدوها ويوجهها المثل العليا للانسانية المتمثلة فى الاخاء والمساواة بين البشر. (١٧)

ولم تتقدم البشرية والفكر البشرى الا عن طريق أولئك العظام من المفكرين

والأحرار الذين كان همهم الأساسى البحث عن الحقيقة وتخليص البشرية من شرور
النظم القائمة. (١٨)

ولكنه فى إطار نظام اجتماعى محدد والمقصود هنا النظام الرأسمالى - كما
يتعرض المنتج العامل للاغتراب عن ناتج عمله كذلك وينفس الدرجة وطبقاً لنفس
الآلية تتعرض الأفكار والنظم الفكرية التى تم تجميعها عبر الدوافع النبيلة التى
تجدها المثل الانسانية العليا تتعرض لبيئة اجتماعية وشروط اجتماعية تجعلها
توظف لخدمة أغراض قد تكون بذاتها مناقضة تماما لأغراض أصحابها الذين
.. يجاهدوا لكى ترى هذه الأفكار الضوء. (١٩)

بعبارة أخرى ان الأفكار فى إطار شروط اجتماعية وتاريخية محددة تتحرر من
الدوافع التى حدث بأصحابها الى انتاجها لتعمل فى سياق مناهض تماما لهذه
الدوافع ذاتها. ورغم هذا فإن ذلك لا يمنع دون القول ان ثمة مفكرين آخرين ممثلين
لمصالح الطبقة ومنظرين لمصالحها وتطلعاتها بشكل مباشر وهى الفئة التى أطلق
عليها المفكر الايطالى اليسارى «جرامشى» «المثقفين العضويين» أى المرتبطين
عضوياً بالطبقة السائدة وجهازها الايديولوجى.

وفى هذا السياق يجدر ملاحظة أن دراسة الايديولوجيا أو «اجتماع
الايديولوجيا» *Sociologie de l'idéologie* لايفترض بالضرورة توافر
عنصر «العمد» و «القصدية» فى عملية التضليل الايديولوجى أو تشويه وتزييف
الواقع، إذ تستند هذه العملية فى جانب كبير منها على أساس موضوعى يركز
بداية على الفصل بين العمل اليدوى والعمل الذهنى، وأصبح هذا الأخير من
اختصاص المثقفين والمفكرين والذين لا يرون مصدراً لتفكيرهم سوى ذواتهم بحكم
ابتعادهم عن عملية الانتاج، وترتكز ثانية على حقيقة أن الفاعلين الاجتماعيين
لا يرون العملية الاجتماعية فى كليتها وشمولها وإنما يرونها جزئياً، أى تبعية
مظاهرها دون محتواها الكلى.

ومع ذلك فإن هذا الاحتياط لا يمكن تعميمه فى جميع الحالات أو جميع
الايديولوجيات أو جميع الخطابات، فهناك فى كل مكان أناس حسنو القصد
وآخرون سيئو المقصد ومن ناحية أخرى فإن تشكل أى منظور ايديولوجى للمجتمع

يسمح ابتداءً بافتراض أن القوى الاجتماعية صاحبة هذا المنظور قد تعتقد فعلاً - في بداية تطلعها الى تصدر قمة المجتمع - في صحة مفاهيمها وصلاحياتها وواقعيتها وبوصولها للحكم وادارتها لذمة شئون المجتمع انطلاقاً من هذا المنظور وتعرفها رويداً على طبيعة التناقضات القائمة والمشكلات الناتجة، قد تدفعها الممارسة الى الوعى بجانب الزيف والتضليل في بنيتها الفكرية والايديولوجية ومن ثم قد تصبح عملية التشويه واعية ومقصودة وتحتاج من ثم لعمل تقنية تروجه العمل الايديولوجي وتبدو هذه العملية بوضوح في عصرنا هذا، عصر التناقض بين التقدم والتخلف بين العمل ورأس المال وتفاقم التناقض بين الغنى والفقر بين نظام السيطرة العالمى والتوجه القروى للشعوب المقهورة، وتزايد دور الأجهزة الاعلامية والثقافية واتساع حلبة المنافسة والصراع بين المثل الكبرى في تاريخ البشرية على نطاق واسع يتجاوز رقعة جغرافية معينة يمتد ليشمل أطراف المعمورة كافة، وكذلك تعقد مشكلات المجتمع الحديث وتبلور وظهور طبقات جديدة وسطى وبيروقراطية تتوسط الطبقات الأساسية التى تتناقض مصالحها منذ البداية وظهور وتنامى فئات المثقفين «العضويين» ودورهم فى عملية الصراع الايديولوجى والفكرى فى اطار تناقض المصالح والأنكار والمثل.

ويرتبط بهذا السياق ذاته حقيقة أن العملية الايديولوجية فى أى مجتمع هى عملية معقدة ومتشابكة وهو الأمر الذى يجعل من اخضاعها للدراسة العلمية والموضوعية والمنهجية مهمة صعبة للغاية، ذلك أن الايديولوجيا تدخل فى مجال الكليات الفكرية والأخلاقية والفلسفية التى تتشكل فى اطار ثقافى اجتماعى معين، وهى بذلك الصورة التى تتكون لدى جماعة بشرية عن حاضرها ومستقبلها، فإذا كان المنطق العلمى يستوجب لدراسة الظواهر الاختبار والتجريب والتحقق من المعطيات الموضوعية والوقائع ويجعل من دراسة المستقبل والتنهؤ بمآل الظواهر منطقة لايمكن الدخول اليها فإن الايديولوجيا على العكس من ذلك، فهى تستطيع ان تقدم صورة عامة عن المستقبل رغم عدم توافر أية معطيات علمية موضوعية بعد، اذ أن أية مؤسسة «ايديولوجية» تنهض على جملة من الافتراضات والمقترحات والمفاهيم التى قد تتسم بالتماسك أو عدم التماسك من الناحية المنطقية والتى لايمكن التحقق من صحتها ومصداقيتها. (٢٠)

ولا يعنى ذلك قطعاً القول بسقوط الايديولوجيا ورفع لواء العلم و«العلمية» فمن الواضح ان تشكل الايديولوجيات رهن تطور الجماعة البشرية ولصيق بها أياً كانت ففى كل زمان ومكان تشكل جماعة ثقافية صورة عن حاضرها ومستقبلها تحدد غايات وجودها وأهدافه ووسائله بل إن حتى الذين نادوا بانتهاء عصر الايديولوجيا قد روعوا فى حقيقة تصاعد دور الايديولوجيا وتزايد الصراعات الايديولوجية المحلية وتحولها الى صراعات عالمية نظراً لطبيعة الاستقطاب الراهن فى العلاقات الدولية. وذلك لا يعنى من ناحية أخرى تركية أى من الايديولوجيا أو العلم، وانما فهم طبيعة ومحتوى وأهداف كل منهما ومجاله «الحيوى» فأما المجتمع بحاجة لكليهما ولكن فى مجالين متميزين أولهما الايديولوجيا وتدخل فى مجال الكليات الفكرية والأخلاقية التى تستجيب لحاجات لا يمكن للعلم والمنهج العلمى اشباعها، وقد تستخدم الايديولوجيا العلم وتستثمر إنجازاته فى اشباع الحاجات وتطوير المجتمع، كذلك فإن العلم يهتم بدراسة الوقائع والمعطيات العينية بهدف استكشاف ديناميات الحركة الاجتماعية والتاريخية وترقية المعارف العامة بحيث تصل الى مستوى المعارف العلمية الموضوعية^(٢١) ورغم تشابه احتياجات العلم والايديولوجيا فإن لكل منهما كما أوضحنا ميداناً بذاته متميزاً عن الآخر وهو الأمر الذى حدا ببعض الباحثين الى القول بأن الايديولوجيا يمكنها أن تصوغ اجابات على أسئلة لا تتمكن المعرفة العلمية الموضوعية من الاحاطة بعناصر اجابتها وذلك لعدم توافر معطيات موضوعية يمكن التحقق منها لاستخلاص نتيجة معينة تركز على أساس علمى، فالايديولوجيا تتضمن جانباً «تنبؤياً» أى يستشرف آفاق المستقبل ويشكل صورة عنه من خلال تأمل الحاضر والواقع الراهن.^(٢٢)

كل ذلك قد يجعل من الزعم بدراسة الايديولوجيا والخطاب الايديولوجى من الناحية العلمية أمراً لا يخلو من المأخذ، بل قد يتعرض صاحبه للوقوع هو بذاته تحت تأثير «أيديولوجيته» أى المعتقدات التى تشكلت عبر خبرته الاجتماعية والشخصية والصورة العقلية التى تبلورت لديه عن الوجود الاجتماعى وعلى صعيد آخر، يمثل ارتباط الايديولوجيا والخطاب الايديولوجى بمنظومة متنوعة من الوظائف والأهداف الفردية والجماعية، النفسية والأخلاقية السياسية والاجتماعية

والثقافية والقيمية، مشكلة من نوع جديد إذ أن لكل من هذه الميادين حقلا للبحث خاص به ومناهج تتميز كثيرا أو قليلا، وهو الأمر الذي يفرض - رغم ضرورة تعدد المداخل للدراسة الايديولوجيا - اختيار زاوية المعالجة الأساسية التي تمثل وجهة التحليل دون اغفال بقية الجوانب حتى ولو تم معالجتها بشكل عرضي.

مناهج دراسة الخطاب السياسي

تتعدد مناهج دراسة الخطاب السياسي واستكشاف مضمونه بتعدد الأطر المعرفية والنظرية التي تستند إليها وتستمد منها نظرتها الى الخطاب معناه ومبناه، ومضمونه ووظيفته وآليات التفاعل بينه وبين الواقع الاجتماعي التاريخي في لحظة ما.

ولقد لقيت دراسة الخطاب السياسي اهتماما كبيرا في الغرب منذ فترة طويلة تتجاوز عشرين عاما الا ان هذه الدراسة شهدت تطورا ملحوظا خلال هذه السنوات الأخيرة بتطور وتقدم علم الألسنية «Linguistique» والذي قام بوضع مقدمته وأساسه العامة «دى سوسور» في محاضراته الشهيرة حول اللغويات.

وفي دراستنا هذه سنحاول في هذا الجزء عرض ونقد بعض المناهج المستخدمة حاليا لدراسة الخطاب وكذلك تقديم المنهج المقترح والذي نعتبره قادرا على كشف الوظيفة الاجتماعية والتاريخية للخطاب.

أولا : تحليل المضمون :

يعتبر المنهج من أكثر المناهج شيوعا ليس فقط في تحليل ودراسة الخطاب السياسي وإنما كذلك في تحليل ودراسة برامج ووسائل الاتصال السمعية والبصرية والرأى العام. (٧٣)

ويقدم صاحب هذا المنهج Berelson هذه الطريقة باعتبارها أداة «Technique» لدراسة وقياس المحتوى الرمزي المعلن في الخطاب والرسائل وأنماط الاتصال وذلك بطريقة «موضوعية»

وقد استوصى هذا المنهج من نظرية المعلومات Théorie d'information

وهى نظرية تختص بعلم الالكترونيات وتم اعتماد فكرتها للتطبيق فى اطار العلاقات الاجتماعية. ولتطبيق هذا المنهج يقوم الباحث أولا بقراءة أو أكثر للنص أو الرسالة المراد اخضاعها للتحليل ومن خلال هذه القراءة يتم تشكيل انطباع ما لدى المحلل «analyste» عن الرسالة المضمنة فى النص وجوهرها.

وفى اللحظة التى يمتلك فيها المحلل انطباعا محددا عن النص بعد قراءته يتوجب عليه اختيار فئات التحليل «Catégories de l'analyse» هذه الفئات ينبغى أن تستوحى من النص مباشرة أى ليست خارجة عليه أو مفروضة من الباحث. وقد تكون اما مفاهيم «Concepts» أو مفردات «Vocobles».

الا انه ينبغى أن تتوافق هذه «المفاهيم» أو «الفئات» مع السياق الذى انتج فيه النص وطبيعته. فإذا كنا يصدد نص «سياسى» مثلا ينبغى أن تكون الفئات المختارة متوافقة مع الموقف السياسى الذى عبر عن النص. كما أنه اذا كنا يصدد «نص دينى» لا ينبغى اختيار فئات «سياسية» (٢٤)

وفى مرحلة تالية لهذه العملية يجرى دور المرحلة الكمية «quantitative» أى أن المحلل يقوم بحصر تكرار هذه الفئات سواء كانت مفاهيم أو «كلمات» من النص أو النصوص أو العينة «Corpus» المراد تحليلها.

ثم وفى النهاية يقوم المحلل باستخلاص النتائج عبر الحصر الكمى للفئات واستخلاص الدلالات من التفاوت أو التساوى بين تكرارات الفئات المختلفة.

هذا هو المنهج بصورته العامة وان تعددت الطرق التى يستخدم بها، إلا انه ومع ذلك بل ورغم ذلك تظل هذه الطرق محدودة بالإطار النظرى الذى يحدد قدرتها التحليلية. فالباحث يهتم بخصائص المحتوى الظاهرة وعليه استخلاص نتائج محددة من جراء هذا التشخيص وأيضا التعرف على وعى وخصائص المتكلم من خلال فحص المحتوى ثم يقوم بتفسير هذا المحتوى «Contenee».

ويقدم Berelson تعريفه لهذا المنهج باعتباره «أداة للبحث هدفها الوصف

الموضوعى والأصيل والكمى للمحتوى الظاهر للاتصال» (٢٥).

لاحظنا من العرض السابق لهذا المنهج انه يقدم كأداة تكتيكية تعلق عن أية تحيزات نظرية أو ايدىولوجية وتخلو من أية أحكام مسبقة أو ايدىولوجية ومن ثم فهو بهذه الصفة ينسب اليه أصحابه صفة «الموضوعية» و«الحيادية».

غير أن هذه «الموضوعية» و«الحيادية» سرعان ماتتبدد لحظة التأكيد ان هذه «الموضوعية» و«الحيادية» تخفيان فى واقع الأمر «لاموضوعية» و«لاحيادية» أو تخفيان «ذاتية» و«انحيازية».

فهذا المنهج يتضمن مفهومًا ضمنيًا للايدىولوجيا على انها العناصر الظاهرة فى النص أو الخطاب ومن ثم استحقت هذه العناصر التكرار والحصر فالدال «Significant» يؤخذ على أنه كاشف للواقع الاجتماعى والاقتصادى (٢٦) ومن ثم استحقت الفئات لذاتها ويصفتها هذه التكرار والحصر ولاينفى التساؤل عما رواها أو عن سببية هذا التكرار وتفسيره فى وعى المتحدث.

من ناحية أخرى فهذا المنهج يعتمد من الناحية الاستيمولوجية على ابستيمولوجيا امبريقية فى نظريته الى الحقيقة والواقع فالواقع والحقيقى هو مايمكن ملاحظته امبريقيا ورؤيته بالعين المجردة، فالحقيقة تعلن عن نفسها فى النص، ظاهرة وما على المخلل الا تلمسها والتحقق من وجودها وذلك بحصر تكراراتها داخل النص دون تدخل خارجى، ودون فرض «تحيزات من خارج النص. فالحقيقى والواقعى يوجد فى النص وليس خارجه» (٢٧).

ففضلا عن تجاهل شروط انتاج النص الاجتماعية والتاريخية والسياسية أى علاقة النص بواقع اجتماعى محدد أو لحظة محددة من تطوره وطبيعة المتحدث وموقعه من السلم الاجتماعى الطبقي فضلا عن كل ذلك. فإن هذا المنهج يخلط بين مظاهر وأشكال العلاقات الاجتماعية الفكرية والسياسية وجوهر هذه العلاقات الفعلية فالعناصر الظاهرة من الايدىولوجيا فى الخطاب هى حقيقتها بل وجوهرها ومن ثم فانه يأخذ المظهر على أنه الجوهر والعكس صحيح وفى هذه الحالة لايصبح للعلم وظيفة حقيقية طالما ان المظهر هو بذاته الجوهر. (٢٨)

والواقع ان هذه النقطة تشكل قاسما مشتركا أعظم بين المناهج المستخدمة حاليا فى دراسة الخطاب السياسى فالخط العقد بين الواقع الاجتماعى الاقتصادى وبين المظاهر العقلية والفكرية والقانونية التى تتعامل معه يبدو من وجهة نظر هذه المناهج بسيطا وسهلا بل وواضحا فالحقيقى قائم فى النص ويعلن عن نفسه وما على الباحث الا تلمسه واستخراجه.

صحيح ان المضمون يحدد أشكاله أى أن ثمة علاقة بين الشكل «المظهر» والمضمون «الجوهر» حيث يحدد محتوى العلاقات الاجتماعية وجوهرها مظاهرها وأشكالها القانونية والفكرية والسياسية. وبين هذه الأشكال ومضامينها يوجد ليس فقط علاقة تناقض بسيط وانما تناقضا جدليا معقدا يفرض البحث عن الحقيقة فيما وراء النصوص والنظام العقلى المتجسد فيها، أى من حركة الواقع الاجتماعى ودنامياته المختلفة فالأخذ بعين الاعتبار هذا النمط من العلاقات بين الشكل والمضمون هو بذاته التجاوز الفعلى للتصور الحاصل فى المناهج التى نتعرض لها بالدراسة.

الا أنه لاينبغى ان يفهم من ذلك اننا ضد التحليل الكمى واستخدامه فى العلوم الاجتماعية وبالذات فيما يتعلق منها بدراسة الرسائل والنصوص أو ما اصطلح على تسميته الآن دراسات الاتصال «-études de communications» فاللجوء الى الحصر والتكرار الكمى ليس سيئا فى ذاته أو حسنا وانما هو كذلك بالمقارنة بالمنهج المستخدم وامكانية توظيفه للكشف - فى اطار منهج محدد - عن وعى المتحدث وموقعه فى العلاقات الاجتماعية والأسباب التى من أجلها يعيد التأكيد على بعض المفاهيم.

فالمحلل فى أفق تحليل المضمون لاينبغى أن يبحث عن دلالة التكرار وأسبابه فى الواقع الاجتماعى والاقتصادى وانما اذا فعل ذلك فهو يفعل بطريقتة استبطانية تأملية أى البحث عن هذه الدلالة فى اطار العلاقات الداخلية للنص والفئات.

وليس ثمة مجال للخوض فى تفصيلات نقد هذا المنهج، وانما نكتفى فى هذه الدراسة ببعض جوانب قصوره المعرفية والهيكلية التى تحول دون التوصل الى قراءة اجتماعية وتاريخية للنص أو الخطاب ومن ثم الكشف عن وظيفة النص

الاجتماعية والسياسية.

ثانيا : القراءة التأملية النقدية

وهى طريقة تعتمد على القراءة التأملية للنص دون منهج محدد للتحليل وانما قراءة النص من الاطار المرجعى للباحث وقدرته على استنباط بعض مالم يقله النص. وفى هذا وذاك فالاحتكام هنا ليس الى معايير محددة سلفا لدراسة النص وانما الى معايير يتم استنباطها فوراً بواسطة الباحث ومن ثم فهى تأملية أى لاتعتمد على منهج نظرى واضح أى مفهوم واضح لعلاقة النص والخطاب بالواقع الاجتماعى الاقتصادى فى لحظة تاريخية محددة كذلك فانها تنتقد الى مفهوم نظرى واضح لماهية الايدىولوجية أو وظائفها الاجتماعية. ويجدر الاشارة الى أن هذه الطريقة فى قراءة النصوص عامة وشائعة لدى الكثيرين ويقوم بها كل من له حس نقدى أو موقفا نقدياً إزاء نص أو خطاب محدد.

وتستند هذه الطريقة على فكرة «غنى النص» فالنص يتضمن ثروة فكرية ينبغي الكشف عنها وتبيان ماأراد أن يقوله النص وتلتقى هذه الطريقة مع تحليل المضمون فى ثلاث نقاط :

الأولى : تطابق كما هو ملاحظ «observé» مع ما هو واقع أو كما سبق الاشارة تطابق «المظهر» مع «الجوهر»، فما هو ملاحظ فى النص يتم تأمله كدالة فى الواقع الاجتماعى والتاريخى دون مفهوم محدد وواضح لا للواقع الاجتماعى ولا مايمكن ملاحظته فيه. (٢٩)

الثانية : استلهاهم مفاهيم نظرية الاتصال فى مجال الانسان والمجتمع فالرسالة أو النص أو الخطاب هو رسالة اتصال بين طرفين مرسلها ومستقبلها وذلك يتضمن اسقاط الشروط الاجتماعية والتاريخية التى يتم على ضوئها مهمة الاتصال، فالمرسل والمستقبل يتجردان فى هذه النظرة من الوجود الاجتماعى الذى يحيط كلهما بتعقيداته المتنوعة وتأخذ عملية الاتصال هنا طابعا فرديا بل وسلميا للغاية. (٣٠)

الثالثة : يعتمد هذان المنهجان أو الطريقتان على مايسمى

«Transparance» أى شفافية ووضوح العلاقات الاجتماعية ومن ثم «الايديولوجيا» فهذه وتلك يفصحان عن طبيعتهما وجوهرهما فى المظاهر التى تؤطرها ايديولوجية وفكرية. ومن ثم فانه من المنطقى والحال هذه الوقوف لدى سطح العلاقات الاجتماعية أى مظاهرها والاكتفاء بنقدها وحصرها وتأملها.

ثالثا : المناهج المستوحاه من الألسنية :

تعتبر دراسة اللغة فرعاً من فروع المعرفة الانسانية منذ تاريخ طويل، ورغم ذلك فقد شهد هذا الفرع تطورا هاما وملحوظا خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بالذات مع تطور أبحاث دى سوسور «F.de Saussure» ومحاضراته الشهيرة حول علم الألسنية العام «L'a linguistique générale»
«rale

ويمكن التمييز فيما يتعلق بتطور هذا العلم بين مرحلتين أساسيتين.

الأولى : ما قبل القرن الثامن عشر والتاسع عشر، حيث كانت دراسة اللغة تعتمد على التطور التاريخى والشروط التى صاحبت نمو اللغات وتطور استخدامها عبر دراسة وظائفها الأساسية بالذات الاتصالية منها أى باختصار الدراسة التعاقبية التطورية للغات «Diachronique».

الثانية : وهى المرحلة التى بدأت بأبحاث دى سوسور «F. de Saussure» عام ١٩١٦ «sure» عام ١٩٢٦ وعام ١٩٥٦ مع شومسكى «Chomsky» (٣١).

على تقيض المرحلة الأولى التى تم تناول اللغة فيها فى إطار تعاقبى وتاريخى ركز دى سوسور «F. de Saussure» على الدراسة التزامنية «اللغة» «S'ynchrone» أى دراسة جملة الظواهر اللغوية فى لحظة محددة من تاريخ اللغات بمعزل عن تطورها أى «الآن». واستنادا الى هذه النظرة قام دى سوسور F. de Saussure بتجميع وتطوير نظريته حول «الاشارة» Signe التى لا تملك وجودا مستقلا وانما يرتبط وجودها بعلاقاتها بالاشارات الأخرى

ويسوق التعريف التالى للإشارة «ما يميزها عن الاشارات الأخرى بمثل جوهرها». (٣٢)

فالإشارة بالمعنى الألسنى وطبقا لـ دى سوسور «F. de Saussure» هي العلاقة بين الدال Signifiant والمدلول Signifié الأول الصوت المتميز والثانى معناه أو قيمته.

وقد حدد دى سوسور F. de Saussure موضوع علم الألسنية بأنه فقط اللغة مستهدفة بذاتها ولذاتها (٣٣).

وانطلاقا فى تحديد موضوع هذا العلم على يد سوسور F. de Saussure شهد خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا وضعه فى قائمة «العلوم الاجتماعية» الأكثر تطورا. حيث أدى عزل اللغة عن شروط انتاجها الاجتماعية والتاريخية ودراستها عبر دورها فى التبادل فى نظام الانتاج الاجتماعى، أدى ذلك الى نتيجتين متطورتين ومتضادتين فى الوقت ذاته حيث يسمح هذا الابعاد والعزل بتطور دراسة اللغة فى بنيتها الداخلية والعلاقات المتبادلة بين مكوناتها الصوتية والنحوية بل وتميز عدة فروع داخل الألسنية ذاتها كالصوتيات والنحويات ومن ناحية أخرى، فإنه بقدر تطور علم الألسنيات بناء على هذه الأسس بقدر ما يبعد عن العلوم الاجتماعية ليدخل دائرة علوم المنطق والفيزيقيا (٣٤)

وتتجسد حصيلة تطور علم الألسنيات فى تنوع وتقدم المناهج المستخدمة حاليا السمعية البصرية «Audio Visuelles» فى تعليم اللغات الأجنبية (٣٥)

وعلى صعيد آخر تنعكس محصلة التطور الذى شهده هذا العلم فى تنوع وتعدد المناهج المستوحاة منه لدراسة الخطاب السياسى ودراسات الاتصال. وتستبعد هذه المناهج بداية الشروط الاجتماعية والتاريخية لانتاج الخطاب السياسى وتعكف على معالجة هذا الأخير فى اطار بنيته الداخلية اللغوية والعلائق المفاهيمية فى اطار النسق اللغوى الذى يمثله النص أو الخطاب.

ونتناول فيما يلى عرض بعض المناهج أو الطرق اللغوية المستخدمة فى دراسة

الخطاب السياسى وقد تم تجميعها عن طريق مركز المفردات «Centre de Lexicologie» فى سانت كلود والأول فيها مستوحى من أطروحة ج. دويو J. Dubois التى كرسها لدراسة مجموعة مفاهيم فى نص والعلاقى المفهومية التى تربط بينها^(٣٦)

(١١) تحليل حقل دلالة المفهوم L'analyse du champsemantique

يتم بموجب هذه الطريقة اختيار مفهوم أو مجموعة مفاهيم فى النص المراد تحليله وتحديد «الحقل المفهومى» أو «الحقول المفهومية» المرتبطة به بهدف الكشف عن وعى المتحدث من خلال العلاقات المتبادلة بين المفهوم المركزى وحقله اللغوى، وتستهدف هذه الطريقة كشف شبكة العلاقات المفهومية فى الخطاب وتوصف هذه الشبكة فى مجموعتين احداها ايجابية حيث يتم تجميع وحصر المفاهيم التى تلتقى مع المفهوم المركزى ويطلق عليها «Association» أى الموافقة معه وثانيهما سلبية أى تتعارض مع المفهوم أو المفاهيم موضوع التحليل ويطلق عليها معارضة «Opposition».^(٣٧)

(٢١) منهج احصاء المفردات Lexicométrie

قام بتطوير هذا المنهج مركز سان كلود Saint Cloud ويعتمد على الاحصاء الكمى للمفردات كما هو الحال فى منهج تحليل المضمون ولكنه يختلف عن هذا الأخير بكونه لاينطلق من مجموعة مسبقة من الأغراض والافتراضات والأسئلة التى يصيغها الباحث، حيث يقوم هذا الأخير بحصر شامل لمفردات النص وغالبا ما يتم ذلك بالآلة الالكترونية.

ويتم طبقا لذلك ترتيب الأسماء والصفات والأفعال والحروف فى جدول حسب ورودها فى النص أو النصوص المدروسة ويجدر الإشارة الى ان هذا المنهج يصلح بصفة عامة كمقدمة لتحليل لاحق متعمق^(٣٨)

ويؤدى تطبيق هذا المنهج الى تفتيت النص المدروس وعزل مفرداته عن سياقها.

(٣) التحليل التوزيعي أو تحليل المنطوق :

Analyse distributionnelle au analyse des enoncés

ويعتمد هذا المنهج على تقطيع النص واجراء تحويلات نحوية على الجمل بغية ردها الى بنياتها المبسطة ويسهل بالتالى مقارنتها وتصنيفها ضمن فئات متعادلة نحويا وتخضع هذه العملية لقوانين وقواعد نحوية محددة وتصلح هذه الطريقة للنصوص القصيرة يتطلب جهدا ووقتا كبيرا.

وقد قام بوضع هذا المنهج العالم الأمريكى Z. Harris لدراسة اللغة وقام بتطويره بعد ذلك عالم الألسنية الفرنسى J. Dubois (٣٩)

مناهج فرعية :

(١) حقل الدلالة المرجعية : L'analyse du champs référentiel

يتم طبقا لهذه الطريقة حصر الدلالات المرجعية للمفاهيم التى اختيرت لتكون موضوع التحليل وذلك بدراسة النص وتنوع هذه الأطر المرجعية ما بين أسماء علم، مواقع جغرافية أو تاريخية، حقب تاريخية معينة أو دلالات مرجعية دينية.

(٢) تحليل مسار البرهنة : Analyse de l'argumentation

وتستهدف هذه الطريقة تحديد الدلائل التى يستشهد بها المتحدث للتدليل على صدق مايقوله وإقناع المتلقى والتأثير عليه، وقد تكون هذه الدلائل تاريخية أى يستعين بالتاريخ القديم منه والحديث أو المعاصر لاثبات صحة المقولات الخطابية أو جغرافية أو دلائل بيولوجية وذلك لتقريب الصورة من ذهن المتلقى باعطاء أمثلة ملحوظة وحيدة (٤٠).

وسواء تعلق الأمر بالمناهج اللغوية أو تحليل المضمون أو هذه المناهج الفرعية، فالخطاب موضوع الدراسة يتم تحليله ومعالجته بمعزل عن علاقاته المباشرة أو غير المباشرة بهوية المتحدث وموقعه فى العلاقات الاجتماعية وطبيعة وعيه وعلاقته بالمصالح الطبقية والاجتماعية فى اطار تاريخى محدد فالوقوف لدى سطح النص

هو العلاقة البارزة فى تطبيق هذه الطرق وهو بذاته نقطة ضعفها المعرفية الأساسية ومصدر قصورها عن كشف العلاقات الجدلية بين الخطاب والسياق الاجتماعى التاريخى الذى تبلور فيه.

يضاف الى ذلك تجنب التعرض للسؤال التالى حول ماهى الايديولوجيا؟ وعلاقتها بالواقع الاجتماعى والاقتصادى وذلك رغم أن هذه النظرة بذاتها تحمل مضمونا محددا لهذه الأخيرة على أنها العناصر الظاهرة فى النص أو الخطاب ومن ثم يجب معالجتها كما هى واستنطاقها فى اطار الهيكل الداخلى للنص.

من خلال منهج مقترح للعرض والنقد السابق لبعض المناهج المستخدمة فى دراسة الخطاب السياسى أمكننا استخلاص بعض العناصر الأساسية التى يمكن فى تقديرنا أن تشكل أساسا لمنهج مقترح لدراسة الخطاب وبالذات وظيفته التاريخية والاجتماعية تلك الوظائف التى أسدل عليها الستار فى اطار المناهج السابقة.

وهذا المنهج يفرضه الهدف الذى ينشده الكاتب، وهو الكشف عن وظيفة الخطاب السياسية والتاريخية والاجتماعية فمن المعروف ان «الوسيلة أو الأداة لاتنفصل عن طبيعة الهدف» بل ترتبط به ارتباطا جدليا ونظريا محكما.

فحيث ان المقصود هو هذه الوظيفة ذاتها من ثم لابد من التفكير حول الأداة أو المنهج الذى يمكنه الكشف عنها أو على الأقل الاقتراب منها اقترابا حثيثا.

منهج اجتماعى تاريخى مقارن (٤١) :

يعتمد المنهج المقترح على أربعة عناصر أساسية تشكل وحدة جدلية واحدة بمعنى ان احدهما مرتبط ويشكل عضوى بالآخر وهذه العناصر هى : الاجراءات، المفهوم، التاريخ، وأخيرا التمييز بين المظهر والجوهر أو بين مظهر الايديولوجيا وجوهرها أى محتواها الفعلى الاجتماعى وستتناول كل من هذه العناصر بتفصيل أكثر فيما يلى من صفحات :

(١١) الاجراءات :

لو اعتبرنا المنهج B السلسلة التى تربط عملية البحث أو استراتيجية هذا

الأخير لأمكننا اعتبار الطريقة تكتيكا أو عدة تكتيكات تستهدف تسهيل الوصول الى الأهداف المنوطة بالبحث^(٤٢).

والاجراءات بهذا المعنى هى جملة الخطوات المتبعة أو تلك التى ينبغى اتباعها للوصول الى هدف البحث.

وفيما يتعلق باختيار «المادة الرمزية» الخطاب أو النصوص ينبغى أن يخضع هذا الاختيار للمعايير التالية :

أولا : ملاحظة الظواهر التى يعد المحتوى المعلن «-Contenu mani-feste» تعبيرا عنها والذي يخضع بدوره للتحليل، ولكن ثمة ملاحظة وملاحظة، بمعنى ان ثمة ملاحظة سطحية امبيريقية جزئية ولكن ثمة أيضا ملاحظة نقدية متعمقة تأخذ فى اعتبارها الترابط الجدلى بين الظواهر الاجتماعية المختلفة بحكم منطقها الداخلى. وفى السياق الذى نحن بصدد هذه الملاحظة ذاتها هى المستهدفة، أى ملاحظة الترابط الحاصل بين مختلف الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى يشكل موضوع الدراسة جزءا منها وهذه الملاحظة لاتزعم «الحيدة» وإنما تتضمن بذاتها انطبعا مجددا مصدره بطبيعة الحال ان الملاحظ أو الباحث بموضوع ملاحظته.

ومن ثم فالباحث لا يلاحظ فقط الظاهرة موضوع دراسته وإنما تلك الظواهر التى ترتبط بها وكذلك أنماط التفاعل الحالية والمحتملة بينها. من ثم فهى ملاحظة شاملة ونقدية لاتزعم «التعالى» أو «الاستعلالية» «Transcendentalisme» أو الحيدية وإنما تتضمن موقعا نظريا ما يميله موقف الباحث وموقفه فى العلاقات الاجتماعية وأطره الرجعية وطبيعة عملية التفكير ذاتها عندما يكون موضوعها المجتمع والانسان. ومن هنا فهذه الملاحظة تستند على «مفهوم» أيا كان للواقع الاجتماعى فى كليته سواء بمعناه الوظيفى «Fonctionaliste» أو بمعناه المتناقض الجدلى «Contradictoire».

ثانيا : يقوم الباحث لحظة تملكه هذا «المفهوم» بتوصيف المادة المواد تحليلها سواء فى مجال الأدب أو برامج وتقارير وسائل الاعلام أو الخطاب السياسى وذلك

طبقا للأحداث التي وقعت في فترة تاريخية محددة وذلك باختياره الأخذات التي يمكن اعتبارها منعطفا تاريخيا أو تحولا كفيما في العملية الاجتماعية العامة.

وفي هذه الحالة لابد من اختيار المادة المثلثة لمجمل «التيما» الايديولوجية في خطاب سياسي، وذلك لتجنب اختيار «تيما» ثانوية أو تابعة بالضرورة لتيما أخرى.

ومن ثم فاختيار عينة «Corpus» ممثلة وطبقا لمعايير محددة يجنبنا مشقة معالجة التيما الثانوية والهاشمية. كما أنه يمكن اختيار عينة «احتياطية» يمكن الرجوع إليها في حالة اقتناع الباحث في مجرى التحليل بعدم كفاية العينة الأساسية وذلك لضمان معالجة مختلفة جوانب المادة موضوع التحليل.

(٢١) المفهوم «Concept»

والمقصود هنا مفهوم «الايديولوجيا» حيث قد لاحظنا ان الطرق والمناهج التي تعرضنا لها آنفا في هذه الدراسة تركيز على مفهوم نظري امبيريقى أو في أحسن الأحوال براجماتى Pragmatique فهذه المناهج لا ترى في «الايديولوجيا» غير عناصرها الظاهرة في المحتوى المعلن «Contenu manifeste» ومن ثم تكتفى بملاحظة جزئية وسطحية. أما المنهج المقترح هنا فيستند الى مفهوم للايديولوجيا محدد يتلخص في أن هذه الأخيرة تعتبر تصور الواقع وبين تصور الواقع والواقع نفسه مسافة شاسعة تتدخل فيها حملة من العوامل الاجتماعية والتاريخية مرهونة بمحتوى محدد للعلاقات الاجتماعية ومحتوى طبقى محدد لهذه العملية، هذه العوامل تحول دون التعرف على الحقيقى أو التعرف عليه بطريقة مشوهة. بعبارة أخرى أن الايديولوجيا هي العلاقة «التصورة» للعلاقات الاجتماعية الحقيقية وانها بذلك تستبدل العلاقة الاجتماعية الحية بأخرى تصورية مشوهة بل ومعموسة.

وبنفس القدر يختلف مفهوم الحقيقة في أفق المنهج المقترح عنه في المناهج التي عرضنا لها، فهو في هذه الأخيرة تظهر الحقيقة نفسها، هي واضحة «transparent» في النص بينما في منهجنا المقترح مفهوم الحقيقة يقتضى

البحث عنها فيما وراء النص والخطاب أى فى العلاقات الاجتماعية الحقيقية القائمة، فى حركة البناء الاجتماعى والاقتصادى وما يظهر فى النص ليس الا بعض مظاهرها أو عناصرها المشوهة لجوهرها والاكتفاء بها يعنى الكف عن البحث عنها. كذلك يتضمن مفهوم «الايديولوجيا» فى أفق المنهج المقترح مجمل الأفكار السياسية والقانونية والأخلاقية والفلسفية التى تبرر الواقع الاجتماعى وتحافظ على مصالح الطبقة السائدة.

تملك مثل هذا المفهوم حيوى لكشف العلاقة الحية الجدلية بين الخطاب والنص وبين الواقع الاجتماعى والاقتصادى فى حركته المستمرة، وبين التصور عقليا وبين الواقع الحقيقى.

(٣) التاريخ

وهو العنصر الذى تم تغييبه فى المناهج التى تعرضنا لها، حيث يمكن توصيفها بأنها مناهج لا تاريخية بل معادية لمفهوم التاريخ. فالمحتوى الظاهر للايديولوجيا ليس له تاريخ لقد وجد مرة واحدة وإلى الأبد رغم أن الواقع يؤكد تطور هذا المحتوى وتعدد الأشكال التى يتخذها فى فترات تاريخية مختلفة فحيث ان تطور الهيكل الاجتماعى والتاريخى فى تغير كذلك المحتوى الايديولوجى الذى يرتبط به متغير أيضا حتى وان كان هذا التغير بطيئا أو حتى وان استمرت بعض الأشكال التى يتخذها رغم انهيار أساسها المادى السوسيولوجى فتغيره قانون يسرى مستقلا عن الوعى به.

وغياب مفهوم التاريخ لدى المناهج السابقة يضعها فى موقف استعلاى فى مراجعة الواقع اذ تكتفى ليس فقط بدراسة الحاضر وانما عنصرا معزولا من هذا الحاضر ذاته.

ومن ثم فالايديولوجيا فى اطار المنهج المقترح ليست خارج التاريخ تشكلها وأشكالها تخضع كغيرها من الظواهر للتطور والتنوع وذلك بتطور الأساس الاجتماعى والمادى القائمة فى أحشائه.

والأفق المقترح لدراسة الايديولوجيا فى هذا المنهج يتيح دراستها دراسة تاريخية مقارنة وتعيين الحدود بين القديم المستمر والجديد المستحدث فى فترة ما

كذلك تتيح هذه الدراسة المقارنة امكانية التعرف على غنى وتنوع المحتوى المعلن من خلاله دراسة تاريخه.

وعلى صعيد آخر تتيح الدراسة التاريخية للايديولوجية التعرف على الاستخدامات الجديدة للمفاهيم القديمة وتوظيفها لخدمة واقع اجتماعى مغاير لذلك الذى تم فيه انتاج هذه المفاهيم.

(٤) التمييز بين مظاهر العلاقات الاجتماعية وجوهرها :

وبين مظاهر الايديولوجيا وحقيقتها :

يعتبر التتابع بين الشكل والمضمون، بين المظهر والجوهر الخاصية الأساسية المشتركة بين المناهج التى سبق استعراضها ومن ثم فالايديولوجيا بالنسبة لهذه المناهجة هى العناصر الظاهرة فى الخطاب أو النص التى يمكن ملاحظتها مباشرة.

وترتكز هذه «البديهية» فى الواقع على المنطق الشكلى وكذلك الحقيقة إذ يؤخذ مظهرها على أنه «الحقيقة» ذاتها.

على النقيض من ذلك يتركز المنهج المقترح على «ابستيمولوجى» يميز ليس فقط بين المظهر والجوهر وإنما كذلك طبيعة العلاقات الجدلية بينهما، إذ يحدد مضمون العلاقات الاجتماعية بشكلها ومظهرها كما أن ذلك لايعنى نكران أهمية الشكل والمظهر الذى تتجسد فيه العلاقات الاجتماعية وإنما على عكس ذلك يفرده أهمية خاصة لتطور الشكل.

وفى هذا الاطار تتميز دراسة الخطاب فى اطار هذا المنهج بتمييز العناصر الظاهرة من الايديولوجيا عن حقيقتها وجوهرها فالعناصر الظاهرة لا تنطق بمضمونها. وذلك يفرض البحث عن حقيقتها فيما وراء هذه العناصر المعلنة. ومن ثم فتغير الأفكار والأنماط والصور المضمنة فى الخطاب بذاتها تعتبر نتيجة للتغير الحاصل فى العلاقات الاجتماعية ويفسر فى اطارها وليس خارج هذا الاطار.

فالحقيقى والواقعى فى اطار المناهج السابقة فى النص أو الخطاب ومن ثم بطبيعة المنطق الكامن وراء ذلك تسقط الشروط الاجتماعية والتاريخية من التحليل والبحث عن الحقيقة يتم فى «دهاليز» الخطاب وليس خارجه.

وتكمن الأهمية التى يسندها المنهج المقترح للشكل والمظهر الذى تتخذه الايديولوجيا باعتبارها استبدال العلاقات الاجتماعية الحقيقية بعلاقة أخرى تصورية الى الوظيفة المضللة والتشويهية المرتبطة بالضرورة بالمظهر فى الممارسة الاجتماعية^(٤٣). ومصدر هذه الوظيفة التضليلية التشويهية لهذا المظهر تكمن فى

حقيقة ان الفاعلين الاجتماعيين «Acteurs Sociaux» لا يدركون من العملية الحقيقية الاجتماعية إلا أشكالها المعلنة. وعلاقة العمل برأس المال فى المجتمع الرأسمالى تعتبر تجسيدا حيا لهذه الحقيقة فكلما من طرف هذه العلاقة لا يدرك جوهرها فالرأسمالى قد يكون له مصلحة مؤكدة فى إخفائها ولكنه فوق ذلك وبحكم طبيعة ادراكه لهذه العملية التاريخية لا يمكنه تفهم محتواها والعامل من باب أولى وبحكم عوامل متباينة يحال بينه وبين ادراك جوهر هذه العلاقة.

هذه وباختصار عناصر المنهج الذى اعتمدناه لدراسة الخطاب السياسى والكشف عن وظيفته السياسية والاجتماعية والتاريخية وقد تراءى لنا انه كفيل بتحديد هذه الوظيفة والقاء الضوء عليها وذلك بدراسة أساسها الاجتماعى ومحتواها الطبقي فى فترة تاريخية محددة وتحديد الأشكال الفكرية التى تجسدها وكذلك نظام القيم والصور المتضمنة فيها.

ويبقى فى النهاية حقيقة ان قضية المنهج فى العلوم الاجتماعية تظل مرتبطة بمفهوم الباحث عن الواقع الذى يتشكل عبر تعامله مع هذا الواقع سواء كان هذا المفهوم بالمعنى الوظيفى أو بالمعنى التناقضى الجدلى ويبدو أن طريقا ثالثا لم يتم العثور عليه بعد.

ومع ذلك يكمن الفارق بين منهج وآخر فى حقيقة ان منهجاً ما يزعم أو يدعى التسامى والخلو من التحيزات النظرية ومن ثم فاق صاحبه لم يكلف نفسه عنا وضع هذه التحيزات موضع التساؤل أو ضرورة مراجعتها وتقييمها وبين آخر ليس له هذا «الزعم» بل انه يقر صراحة بوجود هذه «التحيزات النظرية» ويحاول التقليل من آثارها والحد منها بالاستخدام الفعال لأدوات منهجه التاريخية والنظرية.

تطبيق تحليل المضمون على أحد خطابات السادات

ولكى نوضح إبعاد النقد الذى سقناه حتى الآن، حول المناهج المستخدمة فى تحليل «الخطاب» سواء منها المستوحاة من الألسنيات linguistique أو نظرية الاتصال théorie de communication، سنقوم فى هذا الجزء بتطبيق منهج تحليل المضمون على خطاب السادات أمام الكنيست الاسرائيلى بالقدس فى العشرين من نوفمبر عام ١٩٧٧ وذلك خلال الزيارة الشهيرة التى قام بها الى اسرائيل فى ١٩ نوفمبر عام ١٩٧٧.

ولا يخفى على القارئ أهمية هذا الخطاب والزيارة فى مسار الصراع العربى الاسرائيلى والتداعيات المنطقية التى صاحبته على صعيد خريطة التحالفات الاقليمية والدولية والنتائج التى لحقت بمصر والأمة العربية والقضية الفلسطينية والتى أعقبتها.

فقد مثلت الزيارة منعطفًا خطيرا فى تصور الصراع العربى الاسرائيلى وتجذر ما اصطلح على تسميته بالتسوية السلمية للصراع، حيث كانت بداية لقبول الوجود الاسرائيلى علنا والاعتراف به وهو الأمر الذى كانت تسعى اليه الصهيونية واسرائيل منذ انشائها فى عام ١٩٤٨، وكانت كذلك مقدمة لعقد اتفاقيات «كامب دافيد» ١٩٧٨ والمعاهدة المصرية الاسرائيلية فى عام ١٩٧٩، واستكمال مخطط عزل مصر عن الصراع العربى الاسرائيلى واخراجها من المحيط العربى بل وانتزاعها من عرويتها والحيلولة دونها ودون تحمل تبعات المصير المشترك الذى فرضته حقائق الجغرافيا والتاريخ والثقافة عبر القرون.

وقد تم اختيار فئات التحليل بعد عدة قراءات تمهيدية مركزة للكشف عن جوهر الرسالة التى حملها خطاب السادات أمام الكنيست مقارنة بالشروط والملايسات التى تمت فيها وكذلك الهدف منها والحو النفسى الذى صاحبها وذلك بهدف وضع اليد والامساك بفئات التحليل الأساسية واستبعاد ما هو ثانوى منها.

وفئات التحليل من الممكن أن تكون مفردات Vocables أو مفاهيم Con-cepts أو جمل أو مفردات بأكملها وذلك حسب الأفكار المضمنة والأهمية المغطاة

لها من وجهة نظر المحلل^(٤٤)، وقد قمنا بداية باختيار المفاهيم الأساسية المضمنة فى الخطاب والمرتبطة بهدف ومحتوى الزيارة والظروف التى أحاطت بها أى دفع عملية التسوية مع اسرائيل واحداث نقلة نوعية وكيفية فى مجرى الصراع برمته.

وقد قمنا بتقسيم الخطاب الى مربعات لتسهيل عملية حصر التكرارات فى الخطاب، واستبدلنا الفئات بأحرف وأرقام لتبسيط النتائج النهائية وإخراجها بصورة تخلو من التعقيد وتتسم بالشمول. ويتضمن خطاب السادات أمام الكنيست الاسرائيلى ١٣ صفحة باللغة العربية وهو يمثل فى اطار هذا الجزء «العينة» التى يتمحور حولها التحليل.

وينبغى أن نتذكر أن «العينة» التى ينهض على أساسها التحليل أى خطاب السادات أمام «الكنيست» ينصب حول عملية «التسوية والسلام» مع اسرائيل وهو الأمر الذى يضع حدودا على عملية اختيار المفاهيم وفئات التحليل أى ضرورة أن تنبثق المفاهيم والفئات التى اخترناها عن هذه العملية المحورية التى يدور حولها الخطاب.

وطبقا لهذه الاعتبارات، وبعد عدة قراءات تمهيدية للنص أو الخطاب، قمنا باستبعاد بعض الفقرات التى لا تدخل مباشرة فى هدف وجوهر الخطاب أو تلك التى رأينا أنها لا تحمل أهمية كبيرة بالقياس للفقرات الأخرى. وقد وقع اختيارنا على ست فئات للتحليل تلتقى مباشرة بجوهر الرسالة المضمنة فى الخطاب وتعكس بوضوح الترابط بين اجزاء هذه الرسالة وأبعادها وهى حسب ترتيب ورودها فى الخطاب: السلام، الحرب، الأمن، التعايش، المسؤولية، التاريخ وتحمل فى الجدول المرفق الذى يتضمن نتائج التحليل الأرقام، ١.٢.٣.٤.٥.٦ على التوالى.

وخلال عملية حصر التكرارات فى الخطاب والتى تعتبر أهم أبعاد تحليل المضمون لم يقتصر الحصر فقط على الفئات التى اخترناها وانما قمنا أيضا بحصر المفردات التى تلتقى مضامينها مع مضامين الفئات المختارة فى اللغة العربية أى مرادفات، فلفظة السلام فى اللغة العربية قريبة فى مضمونها من مفردات أخرى كالسلم والسلامة.

وكما سبق وأن ذكرنا أن زيارة السادات للقدس، تعتبر فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى ممارسة غير مسبقة بالذات من قبل أكبر دولة عربية وأكثرها فعالية فى مواجهة خطر اسرائيل والصهيونية وكانت نتائجها كما سوف نرى كارثة على الصعيد العربى العام ولم تلتئم الجروح التى أحدثتها فى صلب التوجهات القومية والسياسية والاجتماعية حتى الآن.

جدول رقم ١
النتائج الاجمالية لتحليل مضمون خطاب
«السادات» أمام الكنيست الاسرائيلى
فى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧

رقم الفئات	فئات التحليل	تكرارات الفئات	عدد صفحات الخطاب	عدد الفقرات المستبعدة
١	السلام	٨٨	١٣ صفحة	١٧ فقرة
٢	الحرب	٤٣		
٣	الأمن	٢٤		
٤	التعايش	١٣		
٥	المسؤولية	١٨		
٦	التاريخ	٢٤		

المصدر : خطاب الرئيس «السادات» أمام الكنيست الاسرائيلى فى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧، وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، خطب الرئيس «السادات» من يناير ١٩٧٧ الى ديسمبر ١٩٧٧.

ويتأمل محتوى الجدول السابق وفقا لحدود الرؤية المعرفية لتحليل المضمون

يمكننا استخلاص عدد من النتائج الأولية :

أولاًها : أن فئة التحليل رقم (١) أى السلام قد بلغ عدد تكراراتها فى خطاب السادات ٨٨ مرة، فى حين أن الفئة رقم (٢) أى الحرب وصل عدد تكراراتها فى نفس الخطاب ٤٣ مرة، واستناداً إلى ذلك يمكننا القول مثلاً أن السلام فى وعى السادات كان مطلباً ملحاً وأنه كان الشاغل الأول، وتحيل رأس القائمة فى الأولويات السياسية التى ينوى اخذها على عاتقه ومن ثم فإنه كان وبحق رجل «السلام» ويحمل فى شخصه وجدانه ملامح «النوبة» .

ثانيهما : كذلك وبنفس المنظور، يمكننا استنتاج أن الفئة رقم (٣) أى الأمن «أمن إسرائيل» بلغ عدد تكراراتها ٢٤ مرة، وهو نفس عدد تكرارات فئة «التاريخ» أى تاريخ إسرائيل رقم (٦) وهو الأمر الذى يشير إلى ارتباط أمن إسرائيل بتاريخها فى وعى السادات وأنه يعنى جيداً العلاقة التى تقيمها إسرائيل بين وجودها وتاريخها ومفهومها للأمن حيث منح كلا من هاتين الفئتين بوعى أو بدون وعى نفس الأهمية ونفس التكرارات.

ثالثها : أنها لتدقيق فى محتوى النتائج المضمنة فى الجدول، ملاحظ انخفاض عدد تكرارات الفئة رقم (٤) أى التعايش العربى الاسرائيلى أو بالأحرى التعايش المصرى الاسرائيلى مقارنة ببقية الفئات إنه تكرارات هذه الفئة هى أكثر التكرارات انخفاضاً وقد يفسر هذا الانخفاض كدلالة لإدراك السادات بالمشكلات والصعوبات التى تعترض من طريق وإمكانه هذا التعايش ووقوف الخبرات المريرة التى عاشتها الشعوب العربية والشعب المصرى مع الصهيونية وإسرائيل حائلاً دون نمو وتطور هذا التعايش.

هذه باختصار النتائج التى يمكننا الأفق المعرفى والمنهجى لتحليل المضمون من استخلاصها، إذ تركز المعالجة على التحليل الداخلى للنص أو الخطاب فيذاته مسقطاً من اعتباره شروط إنتاج الخطاب أو النص التى تعنى الإطار الاجتماعى والاقتصادى والتاريخى الذى أثر فى إنتاج الخطاب والمحتوى الاجتماعى والطبقى له ووظيفته التاريخية كذلك الشروط التى ساهمت فى بلورة شخص متحدث وثقافته وموقفه فى الصراع الاجتماعى وهويته السياسية والايدولوجية والجدل الذى لايمكن تجنبه بين الشروط العامة والخاصة لحظة توجدها أو تناقضها ومحصلة

هذا الجدل على طبيعة الخطاب ووظيفته والحقل الخاص الذى يؤثر اداءه وفعاليته. ومن ناحية أخرى فإن تحليل المضمون فى اعتماده كمرحلة أساسية فى التطبيق - على حصر التكرارات أى تكرارات المفاهيم والفئات فإنه لا يتطرق للإجابة على السؤال الأساسى: لماذا تفوق تكرارات فئة على تكرارات الفئات الأخرى أى السبب وراء التفاوت فى عدد التكرارات وهو سؤال لا يمكن الإجابة عليه فى تقديرنا دون الرجوع للواقع الإجتماعى التاريخى والمحتوى الطبقي للخطاب ووظيفته فى هذا السياق . كما أن الفئات فى أفق تحليل المضمون تؤخذ فى حد ذاتها كمؤشر وكدالة فى الواقع الإجتماعى الثقافى أى لا ينبغى البحث فيما وراء هذه الفئات والتطرق للخلفيه التاريخية والإجتماعية التى اسهمت فى بلورتها وظهورها فى الوعى والشعور. (٤٥)

أسباب كثافة الإنتاج الخطابى الساداتى :

نقصد بالخطاب الساداتى منظومة المفاهيم والمقترحات والتصورات النظرية التى تضمنها ماكتبه أو صرح به من أحاديث إذاعية وتلفزيونية وصحفية ووثائق رسمية، والتى تشكل نظاماً فكرياً مترابطاً، و«رؤية» للواقع الاجتماعى والاقتصادى المصرى فى علاقته بالبيئة الاقليمية والدولية فى الفترة من ٨ أكتوبر ١٩٧٠ الى ٦ أكتوبر ١٩٨١.

وغنى عن البيان أن دراسة وتحليل كل ماكتبه أو صرح به السادات تبدو مهمة يتعذر أن يقوم بها باحث بمفرده، وذلك لعدة أسباب من بينها - بل على رأسها - أن الرئيس الراحل قد نهج فى التعامل مع الصراع العربى - الإسرائيلى والواقع المصرى والعربى، نهجاً خاصاً تميز «بشق عصا الطاعة» عن الحد الأدنى للأجماع العربى فى مواجهة إسرائيل على الأقل فى حدوده «السلبية» أى مقاطعة إسرائيل وعدم الاعتراف بها وهو السلاح الذى بدا أنه الوحيد الفعال من بين اسلحة العرب جميعاً وهى كثيرة. ومن ثم كان السادات دائب الدفاع عن سياسته الجديدة و«تجميل وتبرير» مانجم عنها من جروح غائرة لم تجد بلسماً حتى الآن فى الواقع العربى والمصرى على حد سواء وتقيز انتاجه الخطابى بالغزارة والكثافة واستثمر فى ذلك حصاد تجربته فى العمل السياسى قبل ١٩٥٢ ويعدها.

ومن ناحية أخرى الطابع الشخصاني لممارسة السلطة في عهد السادات وهو ما يسمى *Personnalisation Du Pouvoir* ويقصد به طغيان الدور الشخصي للرئيس في عملية اتخاذ القرارات وتحديد السياسات العامة وتجاوز الاطار المؤسسي القائم وهو الأمر الذي اتخذ طابعا خاصا في اطار الممارسة الساداتية الى حد احوال نصائح أقرب معاونيه «محمد ابراهيم كامل» وزير خارجيته على سبيل المثال، أو أن أقرب هؤلاء كان آخر من يعلم بالقرار «اسماعيل فهمي» وزير خارجيته بشأن قرار زيارته للقدس. وكانت محصلة ذلك أن وحد السادات بينه وبين سياسته وأصبح هو الشخص المؤهل للدفاع عنها ويفسر ذلك بين أسباب أخرى كثافة الخطاب الساداتي وذلك رغم أن سياسته كرست مصالح وتطلعات طبقات بذاتها في المجتمع المصري ولم تكن حصيلة تقلباته وأهوائه ورويته الشخصية، وأيضا رغم الدور البارز لتكوينه الشخصي والنفسى كما أشار الى ذلك على نحو مستفيض محمد حسنين هيكل في كتابه «خريف الغضب : قصة بداية ونهاية أنور السادات».

وفضلا عن ذلك فقد كان لسياسته - سواء منها المتعلقة بقضية الصراع العربى - الاسرائيلى أو ماتعلق منها بالأوضاع الاقتصادية المصرية - وقع خاص فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة وهو الأمر الذى دفع بأجهزة الاعلام الغربى الى وضع السادات فى الصدارة ومن هنا تعددت أحاديثه ومقابلاته وتصريحاته بطريقة يصعب ملاحقتها.

لقد ساهمت كل هذه العناصر مجتمعة فى تكثيف الانتاج الخطابى الساداتى وتشعبه، رغم أنه بين زحمة هذا الانتاج يمكن التوقف لدى بعض المحاور الأساسية التى تشكل حولها انتاجه الخطابى كالسلام والانفتاح والدين... الخ.

هوامش المبحث الثانى

(١) فرانسوا دوس : عالم فكري : الفيلسوف أوجول اخترق الحواجز والحدود ، المنار ، السنة

الأولى، العدد الثاني، فبراير ١٩٨٥، باريس، من ص ١٥٨ الى ص ١٦٦.

(٢) نبيل عبد النعاج: المصحف والسيف: صراع الدين والدولة في مصر، مكتبة مدبولي،

القاهرة ١٩٨٤.

- Miaille (Michel): Une Introduction Critique au Srait, (٣)

Eds Maspero - textes à l'appui Paris, 1980 p.p.50,52.

- Ansart (Pierre): Idéologies, Conflits et Pouvoir Pnesses (٤)

universitaires de france, Paris, 1977 p.p. 160-164.

Ansart, Ibid p.p. 160-164. (٥)

Ibid p. 165. (٦)

- Marx (Karl) et Engels (Friderich): L'idéologie (٧)

Allemande, traduction de Auger (Heni), Baida (Gilbert), Eds Socides, Paris, 1976 p. 46.

- Seluane (liliande): les Scribes du Pauroir, le Monde Si- (٨)

manche 31 October 1982.

Ibid (٩)

- Bertaux (Saniel): Sestins Personnels et Structure de (١٠)

classes, Eds, Presses universitaires de france, Paris 1977 pp. 41- 45.

Ibid pp. 41-45. (١١)

- Ansirt (Pierre): Sociologie de la Connaissance, (١٢)

études réunies par Surignaud (Jean): "taute connaissance du social est-elle idéologique"? ed Payot, Paris, 1979 pp. 33-34.

- Emilio Se Spala: Critique de la thióerie d'Althusser (١٣)

sur l'idéologie, Revue, l'homme et la Société, Nos 41,42, 1976 pp. 52-53.

- Miaille (Michel): Une Introduction Critique au Sroit (١٤)
op cit pp. 50-51.

Ibid p. 53. (١٥)

- Analyse de l'idéologie: études publiées sous la disec- (١٦)
tion du Gérard duprat, section 1 "Theodar w. Adomo" pp. 51-
52, Eds Galilée, Paris 1983, Tome - 2: "thématiques".

- Adam Schaff: L'Alliénation en-Tant que Probléma- (١٧)
tique Social et-Philosoplique, Revue; l"homme et la société, No.
31-32 Paris, 1979, pp. 35-37.

(١٨) هليخانوف : النظرة الواحدة للتاريخ، ترجمة محمد مستجير مصطفى، دار الكاتب
العربي للنشر، القاهرة، ١٩٦٩.

Adam Schaff: op cit p. 35. (١٩)

(٢٠) برهان غليون : اغتيال العقل، محنة الثقافة العربية بين السلفية والتجربة دار
التنوير، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥. ص ٢١٨، ٢٢٤.

(٢١) برهان غليون نفس المصدر السابق ص ٢١٨ ص ٢٢٤.

Ansart (Pierre): idéologie, canflits et powoir PUF, Par- (٢٢)
is, 1977. pp. 206-208.

- Festinger et Katz (Daniel): les Methodes de Recherche (٢٣)
dams les Sciences Sociates, Presses Universitaire de france,
Paris 1963, pp. 481-534.

- Carée (Olivier): L'Idéologie Palestimienne de Résis- (٢٤)
tance, (analyse de textes) 1964-1970 Recherches de fondation
nationale des sciences politiques, Armond calin, Paris, 1972 pp.
137-138.

Festinger et Katz (Daniel), op.cit. pp. 481-534 (٢٥)

Analyse de l'idéologie, op.cit. pp. 313-315 (٢٦)

Ibid, p. 315 (٢٧)

- Emilio de Heala: Critique de la théorie d'Althusser, (٢٨)
op.cit., pp. 48-49.

- Colin (Summer): Reading of Idéology, an inuestiga- (٢٩)
tion into the marxist theory of law and ideology, London aca-
demic press, 1979 pp. 80-83.

Ibid, pp. 71. (٣٠)

- Grawitz (Madeleine): Méthodes des Sciences Sociales, (٣١)
Textes et commentaires, Eds Dalloz, Paris, 1975, pp. 399.

- Grawitz (Madeleine): Méthodes des Sciences Sociales, (٣٢)
Ed 3eme, Dalloz, Paris, 1976, p. 287.

Ibid, p. 288. (٣٣)

- Grawitz (Madeleine): Méthodes... textes et commen- (٣٤)
taires, op.cit., p. 399.

- Fougeyrollas (Pierre): les Sciences Sociales et le (٣٥)
Marxisme, Ed. Payot Paris, 1980 .

Ibid. (٣٦)

- Abouchadid (Marline Nasr): l'Idéologie Nationale (٣٧)
Arabe dans le Discours de Gamal abd-el-Nasser, de 1952-1970,
thèse de Doctorat, Univ, de Sorbonne IV, 1979.

(٣٨) مارلين أبو شديد نصر : التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر، مركز
دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٣.

(٣٩) انظر في عرض هذه المناهج نفس المصدر السابق.

- Abouchadid (Marline Nasr): l'idéologie National (٤٠)
Arabe dans le Discours de Gamal abd-el Nasser, de 1952-1970,

thère de doctorat, Univ. de Sorbonne IV, Paris 1979.

- Summer (Colin): Reading of Ideology, op.cit., pp. 238- (٤١)
245.

Fougeyrallas (Pierre) op.cit. (٤٢)

Emilio De Spala, op.cit., pp. 52-53. (٤٣)

Carée (Olivier): lidéologie Ralestinieme de resistance (٤٤)
(analyse ales textes) 1964-1970 Recharches des fondation na-
tionale des sciences palitiques Ed Aromand calin, Paris, 1972
pp. 137-138.

(٤٥) قام المؤلف بنشر بعض مقالات من هذه الدراسة في فترات متفاوتة، في مجلة المنار
الشهرية التي كانت تصدر في باريس عدديها الصادرين في يوليو ١٩٨٥، العدد السابع
وديسمبر ١٩٨٥ العدد الثاني عشر، وكذلك مجلة الطلبة العربية الأسبوعية التي تصدر في
باريس بعددها الصادر في ٣٠ مارس ١٩٨٧.

المبحث الثالث

المدى الزمنى للدراسة

ثورة ٢٣ يوليو وإشكالية التطور الايديولوجى

تشمل الدراسة الفترة التى بدأت بوفاة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، وتولى الرئيس السادات مقاليد الأمور فى مصر حتى اغتياله، أى من أكتوبر عام ١٩٧٠ الى أكتوبر عام ١٩٨١. وقد تراءى لنا أنه من المفيد على الصعيد العملى تقسيم هذه المدة الى مراحل محددة حتى يمكننا الوقوف على الأحداث والتحولات الهامة التى شكلت منعطفات أساسية فى تشكل وبلورة الساداتية كايديولوجية وممارسة وحتى يمكننا تجنب الأحداث الثانوية والتى لا تخلو بالطبع من دلالة ولكنها تبدو متواضعة الأهمية إذا ما قورنت بالأحداث الأخرى.

ولا يخفى على القارئ أن التقسيم المقترح يستند على أسباب براجماتية، حيث أن المشكلة الأساسية التى يشيرها مثل هذا التقسيم بالذات عندما يكون الأمر متعلقا بأحداث سياسية اجتماعية، هى مشكلة مصداقية *Crédibilité* الفصل بين هذه الأحداث، والتى ترتبط بالضرورة والمنطق بما قبلها وبما سيأتى بعدها، فالواقع الاجتماعى والسياسى يمثل كلا مترابطة ومتناقضا فى الوقت ذاته، وهو الأمر الذى يفرض، رغم الضرورة العملية للتقسيم - توافر نظرة اجمالية شاملة للفترة موضع الدراسة.

على أن النظر الى الواقع الاجتماعى على أنه كلية أو كلى مترابط، أصبح فيما يبدو المنطلق الأساسى لكافة تيارات الفكر الاجتماعى والعلوم الاجتماعية،

ويكمن الاختلاف فى طبيعة هذه الكلية، وما اذا كانت كلية متناقضة أى تتأسس على التناقض والصراع والجدل أم أنها كلية وظيفية لايمثل التناقض جوهرها ودافعها الأساسى.

ومهما يكن الأمر، فإن استقطاع عناصر من الواقع وتجاهل شموله وكليته يمثل مشكلة منهجية، فالممكن متضمن فى الحاضر، والمستقبل كذلك ليس خارجه^(١)

على ضوء هذه الخلفية قمنا بتقسيم الفترة موضوع الدراسة أى من ١٩٧٠ الى ١٩٨١ الى ثلاث مراحل أساسية يتميز كل منها بهدف أساسى يمثل محور الحركة السياسية والخطابية للسادات، وذلك لايمنى بالطبع انفصال هذه المراحل وإنما ترابطها وتميزها فى وقت واحد، حيث تستند على خلفية اجتماعية وتاريخية واحدة. من ثم فالمعيار الذى تم بمقتضاه تعيين هذه المراحل، هو الهدف المنوط بكل مرحلة، والذى تبلور فى الخطاب الساداتى وكذلك الممارسة وارتباط هذه الأهداف بضرورات استقرار النظام الجديد.

المرحلة الأولى : ١٩٧٠ - ١٩٧٣

وهى المرحلة الانتقالية :

وتميزت هذه المرحلة ببحث النظام الجديد عن التميز عن العهد الناصرى، وارساء دعائم استقراره كما يراها وفقا لتركيبية المصالح الاجتماعية والسياسية ويمكننا أن نميز فى هذه المرحلة أربعة أحداث رئيسية :

١- ٨ أكتوبر ١٩٧٠ خطاب ترشيح أنور السادات لرئاسة الجمهورية

٢- ١٨ أكتوبر ١٩٧٠ خطاب السادات عقب نتائج الاستفتاء

٣- ١٤ مايو ١٩٧١ حركة «التصحيح»

٤- ٦ أكتوبر ١٩٧٣ حرب أكتوبر

المرحلة الثانية : من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٦

وهى مرحلة الانفتاح الاقتصادى وتعدد الأحزاب ويمكننا رصد ثلاثة أحداث رئيسية هى

- ١- اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى ابريل ١٩٧٤
- ٢- الذكرى السنوية الخامسة لوفاة الرئيس الراحل عبد الناصر
- ٣- العيد الرابع والعشرين لقيام ثورة ١٩٧٢
- أما المرحلة الثالثة والتي تمتد من ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨١ فهي مرحلة السلام
ويمكننا رصد أربعة أحداث أساسية :
- ١- مظاهرات ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧
- ١- زيارة القدس ١٩ نوفمبر ١٩٧٧
- ٢- توقيع اتفاقيات كامب دافيد ١٨ سبتمبر ١٩٧٨.
- ٤- توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية ٢٦ مارس ١٩٧٩

اختيار العينة

يقصد بالعينة «Corpus» «مدونة» أى مجموعة من الخطابات أو الوثائق السياسية، التى تمثل أهم محاور الانتاج الخطابى الساداتى، وأكثر الأهداف المحا وحيوية خلال الفترة موضوع الدراسة، ولا يخفى على القارئ غزارة الانتاج الخطابى الساداتى وتشعبه، وهو الأمر الذى يجعل من دراسته جملة مهمة تخرج عن حدود بحث بذاته ومن ثم كان الاكتفاء بعينه اجراء أوليا وأساسيا.

وقد روعى فى اختيار هذه العينة بعض المعايير التى تكفل لها قدرا من «التمثيلية» ويبنى فى مقدمة هذه المعايير :

أولا : الحدث

اختيرت العينة وفقا للأحداث الهامة، التى شهدها العهد الساداتى، والتى مثلت فى تقديرنا تحولا كينيا فى مجرى سياسات هذا العهد، وإن ارتكزت على أحداث جزئية وكمية تراكمت عبر سنوات، وقد واكب هذه التحولات أو صاحبها تغير فى محتوى الخطاب، والأولويات التى ينظمها، و«التييمات» الأساسية التى تقمحور حولها الخطاب، وكذلك الإحالات المرجعية التاريخية والثقافية التى تبعث اليها فى الذهن والثقافة المصرية، وذلك بهدف تقنين هذه التحولات وتأكيد شرعيتها وتبريرها وجعلها أساسا للممارسة وهدف الحركة الجماعية فى مصر خلال هذه الفترة.

ففى المرحلة الأولى، قمنا باختيار خطاب السادات بمناسبة ترشيحه للرئاسة فى ٧ أكتوبر ١٩٧٠ وخطاب عقب الاستفتاء وعلان النتائج فى ١٨ أكتوبر عام ١٩٧٠. والذى وضع السادات فى قمة الحكم، وكذلك خطابه فى ١٤ مايو عام

١٩٧١ وبداية ما أسمى «حركة التصحيح» وخطابه فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٢ وخطابه فى ١٦ أكتوبر عام ١٩٧٣ خلال حرب أكتوبر.

وفى المرحلة الثانية اخترنا ورقة أكتوبر عام ١٩٧٤ باعتبارها أهم الوثائق التى صدرت فى العهد الساداتى والتى مثلت إطارا نظريا للتحويلات الاجتماعية والسياسية التى حدثت قبلها وبعدها وهى تقابل فى نظر كثير من الباحثين ميثاق العمل الوطنى خلال الحقبة الناصرية، وشملت العينة خلال هذه الفترة «خطابات» السادات فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٥ و ٢٢ يوليو ١٩٧٦، وفى المرحلة الثالثة من التقسيم الذى اقترحناه لهذه الفترة، قمنا باختيار خطاب السادات فى ٣ فبراير ١٩٧٧ وخطابه أمام الكنيست الاسرائيلى وكذلك خطابه فى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ أمام مجلس الشعب المصرى وخطابه فى ٢ أكتوبر ١٩٧٨.

ثانيا : المستقبل أو جمهور الخطاب :

راعينا اختيار العينة التى ذكرناها، أن تكون الخطابات ذات طابع جماهيرى عام، أى موجهة للأمة بأسرها، وأمكننا بذلك تجنب الأحاديث والخطابات الموجهة لجماعات وفئات مهنية ونقابية محدودة، حيث يغلب على هذا النمط من الخطابات الطابع المناسباتى والبروتوكولى^(٢)، وتتميز الخطابات هنا بالقصد ومحدودية «فضائها»، وتجنبها الإسهاب فى عرض وتبرير السياسات العامة أو التنظير لناهيك عن توجيهها لجماعات محدودة أساسا، وهو الأمر الذى يجعل قشيليتها محدودة. ويلاحظ القارئ أن الخطابات التى اختيرت فى العينة تحمل توجهها عاما لجمهور المواطنين المصريين، باستثناء مجموعة أحاديث ولقاءات مع مثلى شباب مصر تحمل فى تقريرنا جرعات ايديولوجية واضحة وأهمية كبيرة فى البناء الايديولوجى والفكرى الساداتى.

ويخرج من إطار هذه الدراسة بالطبع ما أسميناه إعادة «إنتاج الخطاب الساداتى»، والذى نقصد به الآراء وجهات النظر والمقالات التى تستلهم الخطاب الساداتى، بهدف ترسيخ وتوضيح وبلورة ما ورد به من أفكار ومفاهيم سواء فى الصحف والمجلات أو غيرها من وسائل الاعلام السمعية والبصرية، وبالإضافة إلى العينة التى قمنا باختيارها يمكننا اعتبار أن ثمة عينة أخرى احتياطية قد يقتضى

مجرى البحث اللجوء اليها وهي كتاب «السادات» المعنون «البحث عن الذات» ورغم أنه يعتبر سيرة ذاتية إلا أنه تعرض لقضايا على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لموضوعنا مفعلا عن تاريخ وتوقيت صدوره فى اللحظة التى كانت المؤسسة الساداتية قد قطعت شوطا كبيرا فى الممارسة.

جدول رقم ٢
العينة المختارة من الخطابات الساداتى
وفقا للتقسيم التاريخى المقترح للفترة موضع الدراسة

٢.	المرحلة	الخطابات المضمنة فى العينة وتواريخها	عدد الصفحات والمصدر
١	المرحلة الانتقالية ١٩٧٠-١٩٧٣	٨ أكتوبر ١٩٧٠ ١٨ أكتوبر ١٩٧٠ ١٤ مايو ١٩٧١ ١٦ أكتوبر ١٩٧٣	جريدة الأهرام ١٠/٨/١٩٧٠ جريدة الأهرام ١٩/١٠/١٩٧٠ جريدة الأهرام ١٥/٥/١٩٧١ ٩ صفحات: مبادرات السلام التى قام بها الرئيس محمد أنور السادات ١٩٧١-١٩٧٧ وزارة الخارجية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٧٩ ص ٨٥ الى ص ٩٣.
٢	مرحلة الانفتاح الاقتصادى ١٩٧٤-١٩٧٦	ورقة أكتوبر ١٩٧٤ ٢٨ سبتمبر ١٩٧٥ ٢٢ يوليو ١٩٧٦	٧٩ الهيئة العامة ١١٢ للاستعلامات ١٠٠ بالقاهرة
٣	مرحلة السلام ١٩٧٧-١٩٨١	٣ فبراير ١٩٧٧ ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ ٢ أكتوبر ١٩٧٨	جريدة الأخبار ٤/٢/١٩٧٧ ٣١ الهيئة العامة للاستعلامات - القاهرة ١١ الهيئة العامة للاستعلامات ٢٦ مؤتمر كامب دافيد - دراسة توثيقية، مركز الدراسات بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٩.

ثورة ٢٣ يوليو وإشكالية التطور الايديولوجي

كانت ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ حلقة بارزة فى تاريخ النضال الوطنى والاجتماعى فى مصر، وامتداد للثورة العربية وثورة ١٩١٩، ولكنها كأت حدث تاريخى بارز فى تاريخ المنطقة العربية لم تكن معزولة عما يحيط بها على الصعيد العربى من تطورات سياسية واجتماعية وتاريخية، ففى نفس هذه الفترة كانت تتشكل على الصعيد العربى حركة القوميين العرب وحركة البعث وانطلاقة المقاومة الفلسطينية الوطنية التى تعتمد مولدها عام ١٩٦٥ والتى أنهت عهد الوصاية العربية على النضال الفلسطينى.

وكانت الظروف على الصعيد الدولى تبدو مواتية لاجداث ثغرة فى جدار السيطرة العالمى التى ترسخت ملامحه بتشكيل السوق الدولية الرأسمالية وتقسيم مناطق النفوذ فى العالم العربى والعالم الثالث افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بين الامبريالية البريطانية والفرنسية وغيرها، فقد خرجت القوى الامبريالية التقليدية بالذات انجلترا وفرنسا من الحروب العالمية الأولى والثانية ضعيفة تعانى من ويلات تدمير الحرب للموارد البشرية وضعف الأجهزة العسكرية وأصبحت مهمات بناء اقتصادها وانعاشه تحتل قمة اولويات وظهرت الولايات المتحدة كقوة عظمى على مسرح السياسة الدولية وكذلك الإتحاد السوفيتى وعرف العالم آنئذ توازن الرعب النووى والحرب الباردة بين المعسكرين بعد أن «قسم الكبار العالم» فى مؤتمر يالطا الذى أعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وكأت حدث تاريخى شكلت ثورة ٢٣ يوليو موضوعا لاستقطاب المشاعر معها أو ضدها، إذ أنها هددت مصالح وتوازنات كانت قائمة وفتحت الطريق والافتق لمصالح وتوازنات جديدة وتركيبية مختلفة لصيغة المجتمع والحكم، ولسنا هنا يعصد الحديث عن ثورة ٢٣ يوليو ايجابياتها وسلبياتها والتى أصبحت معروفة على

نطاق واسع، أو ما أنجزته وما لم تنجزه، فذلك حديث طويل قد يخرج بنا عن موضوع هذه الدراسة، ولكننا نهتم بموقع ثورة ٢٣ يوليو من التطور الايديولوجى فى مصر واشكالية تبلور مفهوم ايديولوجى واختيار ايديولوجى يستجيب لحاجات التطور الاقتصادى والاجتماعى ويروشد الممارسة الجماعية والاجتماعية فى مجملها.

ولاشك أن البعد الايديولوجى فى أزمة المجتمع المصرى والعربى يبدو هاما بالذات فى هذه الأونة حيث يختلط الحابل بالنابل ويعيد المثقفون النظر فى حصاد التطور الايديولوجى والثقافى خلال قرنين من الزمان هما عمر النهضة العربية والمصرية والحداثة والاشكاليات التى أثارتها ولا تزال تثيرها حتى الآن.

فالايديولوجيا بمعناها العام الشامل أى منظومة القيم والمثل والأهداف التى تنشدها الجماعة العربية لا تزال تحتفظ بأهميتها ودورها فى التطور الاجتماعى كأداة للتعبئة والحشد والتغيير ويلورة الجهود الجماعية من أجل تحقيق الأهداف الفردية والجماعية فى اطار يحدد محاور العمل فى الحال والاستقبال، جبهة الاعداء والاصدقاء فى الداخل والخارج.

والخلل الايديولوجى العربى تتصارع بداخله تيارات ايديولوجية مختلفة التيارات الدينية بتنوعاتها وكذلك العلمانية القومية والليبرالية والاشتراكية صحيح أن هذه التيارات لم «تتمأسس» بعد أى لم تنتظم فى اطار مؤسسى قوى ومقتن كما هو الحال فى بلدان الديمقراطيات العربية ولكن ذلك لاينهى وجودها وفعاليتها ورؤاها المتصارعة والمتميزة وهو الأمر الذى يستحق نظرة نقدية لمسيرة هذا التطور الايديولوجى والعوامل المؤثرة فيه وطبيعة الخلل الذى اعتور هذه المسيرة ونصيب ثورة ٢٣ يوليو وموقعها فيه.

تأثير النموذج العربى وبداية ازدواج التكوين الايديولوجى :

ونقطة البدء فى هذه المعالجة هى النقطة التى كانت الابتداء أى احتكاك العالم العربى ومصر بالغرب الرأسمالى واصطدامه به فى نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، إذ تمثل هذه الفترة فى نظر كافة الباحثين والمؤرخين «علمانيين» كانوا أو «سلفيين» أساس الخلل الذى اعتور مسيرة التطور

الايديولوجى والاجتماعى والسياسى والعقبات التى تعترضه ولا تزال.

وقد مثلت الايديولوجية التقليدية الدينية قبل التصادم بالغرب الرأسمالى أساس الممارسة الايديولوجية فى المجتمعات العربية والاسلامية وكان الدين الاسلامى بمصادره الأساسية والمذاهب التى انبثقت عنه فى الممارسة منبعاً للايديولوجية بمستوياتها الرسمية وغير الرسمية، وكان الدين مصدر الشرعية ومسوغ قرارات الحكم وأفعاله أياً كان اتجاهها، كذلك كان الأمر فيما يتعلق بالتشريعات التى تنظم عمل واداء المؤسسات المختلفة، الزواج، الطلاق، الميراث والمعاملات المدنية والتجارية.

على أن الدين الاسلامى بمصادره الأساسية مالم يكن فقط مصدر شرعية الحاكم والحكم فقط وإنما امتد ليشمل كافة الصراعات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية التى يشهدها المجتمع الاسلامى. عبر تطوره، فإذا كان الحاكم يستند الى الدين لتسويغ شرعيته، فإن معارضييه كانوا يستندون فى نقض هذه الشرعية ذاتها الى الدين أيضاً وذلك اذا ما استثنينا بعض الحركات الاجتماعية التى قد لاتدخل بالضرورة فى هذا الاطار كحركة القرامطة.

وإذا سلمنا بصحة هذه الفرضية، فإن نقطة التقاء المجتمع المصرى بقوة الغرب الرأسمالى الفاضل والذى كان قد فرغ لتوه من الدخول الى أعتاب مرحلة جديدة فى تطوره أى المجتمع الرأسمالى، مثلت ولا تزال علامة فارقة فى تاريخ التطور الايديولوجى فى مصر.

وقد ترتب على ذلك أن واجه الفكر المصرى والعربى تحديات جديدة، وتزامت الأسئلة التى طرحتها هذه المواجهة فى الأفق، اذ تكشف للعرب آنذاك أن عالمهم وحضارتهم ليسوا بأفضل العوالم ولا بأقواها وهالهم التخلف المادى الذى رزحوا فيه حيناً من الدهر فى ظل الحكم العثمانى ودأب العرب على ما آلت اليه أحوالهم بأحوال الغرب الصناعى المتقدم.

ومنذ ذلك التاريخ تميز التطور الايديولوجى والثقافى بازدواجية لم تتمكن من تجاوزها تحاوزاً جذلياً وبناءاً حتى الآن، فأصبحت هناك الايديولوجية التقليدية الدينية والايديولوجيات العلمانية الحديثة، الفكر التقليدى والفكر الحديث

التقليدية والحداثة، القديم والجديد وأصبح الغرب فى الوعي العربى نموذجاً وتحدياً فى الوقت ذاته.

وأصيب كذلك مفهوم «الزمن» بازدواج، فبعدائه كان زمناً واحداً متصلاً فى استقامته وتدرجاته تقدمه وتقهقره، أى واقعا فى دائرة الزمن الاسلامى العربى، أصبح ينظر اليه باعتباره زمنين لازمن واحد، الأول ماقبل الاصطدام بالغرب أى الزمن الاسلامى الممتد من صدر الاسلام وحتى خلافة بنى عثمان والزمن الحديث المنتمى للحضارة الغربية التى تصدرت مركز العالم المعاصر والحديث. (٣)

وتعايش الأول مع الثانى بنسب مختلفة تقوى وتضعف حسب السياقات ومعضلات التطور الاجتماعى والاقتصادى فى ظل السيطرة الغربية ومحصلة هذا التفاعل ونتائجه النهائية، زمانان مختلفان يتعايشان فى الوقت ذاته بمفاهيم وقيم وثقافات مختلفة.

ولم يقتصر هذا الازدواج فقط على صعيد البنية الايديولوجية والثقافية وإنما امتد ليشمل البنية الاجتماعية والطبقية، بل نستطيع القول أن الازدواج فى الأولى واكب ولحق الازدواج فى الثانية، ولايعنى ذلك رد مصادر التطور فقط الى الاحتكاك بالغرب بالذات فى بلد كمصر شهد محاولات استقلالية وتطلع الى الاستقلال قبل هذا التاريخ وهو ماجسده حركة على بك الكبير فى نهاية القرن الثامن عشر.

وأفضت هذه التطورات الى زعزعة التركيبة الطبقية التقليدية التى ارتكزت بشكل أساسى على طبقة العسكريين والتجار والأعيان والمشايخ فى قمة المجتمع والفلاحين فى قاعدته وأفسحت المجال تدريجياً لنمو تركيبات طبقية جديدة كنفئات الطبقة الوسطى والبرجوازية، والتى تشكلت نواتهما من الأعيان وأصحاب الاقطاعات والمثقفين والمبعوثين الى أوروبا وكذلك نواة الطبقة العاملة التى ارتبطت بحركة التصنيع الحديث التى بدأها محمد على عند استيلائه على الحكم عام ١٨٠٥.

وعلى الصعيد السياسى بدأت مصادر الشرعية أى الدين والايديولوجية التقليدية تفسح الطريق لمفهوم جديد للشرعية وتنظيم السلطة والمجتمع لا يستمد

قوته من الدين وإنما ينظر لهذه القضايا نظرة «علمانية» أو «عالمانية» ويستند الى تشكيل برلمان وحكومة ومؤسسات سياسية حديثة على النمط الغربى.

وظلت علاقات القوى بين هذين المفهومين لشكل المجتمع والسلطة تتفاوت من فترة لأخرى طبقا لعلاقات القوى بين الفئات التقليدية المسيطرة وتلك الجديدة التى بدأت تتبلور ملامحها مع تطور بنى الانتاج واستمرار السيطرة الغربية وتعميق أوامر التبعية فى المجتمع وذلك الى أن حسمت القوى الجديدة، طبقة كبار الملاك والبرجوازية الصراع لصالحها فى وقت متأخر مع نمو البرجوازية المصرية وتحالفها مع كبار الملاك وتطلعها الى الاستقلال والدستور وأرساء قواعد جديدة للممارسة السياسية تستلهم التراث الغربى «العلمانى» وأن لم تقطع بعد علاقتها بجذورها التقليدية والدينية.

وعلى الصعيد العلمى والثقافى، وجد جنبا الى جنب نمطان متميزان للتحصيل المعرفى النمط الأول التقليدى المتمثل فى تحصيل المعارف الدينية كالتفسير والفقه والشرعة وأصول الدين والذى ارتبط بالأزهر والمعاهد والمدارس الدينية وتمحور هذا النمط حول مفهوم للمعرفة يقصرها على العلوم الدينية ويجعل من التفسير الدينى للعالم الغلبة على ماعداه من معارف «وصفية» أما الثانى فقد أخذ يشق طريقه رويدا رويدا عبر ضرورات «التحديث» أى تحديث جهاز الدولة وبنية العلاقات الاجتماعية والانتاجية القائمة، فقد رتب ذلك ضرورة توافر كوادر لديها رصيد من المعارف الفنية والعلمية الحديثة لتشغيل وإدارة المصانع وجهاز الدولة وتهيئة الطريق لنمط تنظيم عقلى يستطيع أن ينفى بعبء ومتطلبات الدولة الحديثة ومن ثم كان ارسال المبعوثين الى أوروبا وبالأذات فرنسا وشكل هؤلاء نواة «الاتيلجنسيا» المصرية التى سوف يقدر لها دورا كبيرا فى النهضة الأولى.

وفى هذا السياق، فإن الازدواجية التى رسمت خط التطور الايديولوجى والثقافى والاجتماعى كان يقابلها بل ويعزز من كيانها حقيقة أن الغرب تقدم لمجتمعاتنا بثنائية أيضا، فالغرب الذى نواجهه، كان نموذجا يحتذى بتنظيمه المصرى كنموذج للقوة ولكنه فى الوقت ذاته تحديا لأنه يحاول قهر شعوبنا وفرض سيطرته بالقوة، فإذا كان الغرب قوة تحررية فهو فى الوقت ذاته قوة قمعية، فهو

يعلن حقوق الانسان ولكنه ينتهكها فى الوقت نفسه، بتبنى الحقوق الديمقراطية والليبرالية ولكنه فى نفس الآن يحول بيننا وبين تقرير مصائرنا بأنفسنا وذلك أحد تناقضات الحضارة الغربية الحديثة منذ تصدرها مركز العالم. فإذا كان الغرب حامل المدينة الحديثة وداعيتها فإنه عصاف لمذنيات أخرى دون هواة.^(٤)

وقثلت محصلة هذا التفاعل والصراع بين المجتمعات العربية الاسلامية وبين النموذج الغربى فى أن البنية الايديولوجية العربية التقليدية قد دخلت فى اتجاهات ايديولوجية علمانية مختلفة قومية وليبرالية واشتراكية بدرجات متفاوتة.

على ضوء ذلك يمكننا تشخيص اشكالية التطور الايديولوجى فى مصر بأنها تلك المواجهة بين الايديولوجية التقليدية الدينية وبين الايديولوجيات الحديثة العلمانية والوقوف فى مفترق طرق بين محاربة الغرب والأخذ عنه فى نفس الوقت، بين رفض هيمنته وقبول المبادئ الديمقراطية الليبرالية ومنجزات حضارته، بين تأكيد الهوية والخصوصية وبين مواكبة التطور الحاصل على الصعيد العالمى - بين القديم المتمثل فى الدين الاسلامى والتراث والجديد المتمثل فى الانجازات العلمية والثقافية والديمقراطية التى تطورت فى الغرب.

كان السؤال المركزى هو لماذا تقدموا؟ ولماذا تخلفنا؟ نتمسك بالدين والتراث أم نأخذ عن الغرب مبادئه الديمقراطية والتمثيلية؟ أم نأخذ بكليةما وما يعنيه ذلك من التوفيق بينهما؟ على هذه الأسئلة وغيرها تمحورت جهود النهضة العربية وروادها بدءاً من رفاعة الطهطاوى وجمال الدين الأفغانى ومحمد عبده وشبلى شميل وانطون فرح وانتهاءً بسلامة موسى، ولا تزال هذه الأسئلة رغم تغير الظروف والشروط التاريخية العامة هى الهم الأساسى لقطاع كبير من المثقفين العرب وتحظى باجابات متنوعة وتنحو مناحى مختلفة متباينة.^(٥)

لقد فرضت الحضارة الغربية ليس فقط على العالم العربى وإنما فى أجزاء أخرى من بلدان العالم الثالث تحديات جديدة على البنى التقليدية السابقة على الهيمنة الغربية، وقد كرس هذه الهيمنة خلافاً وازدواجا فى البنى الانتاجية والاقتصادية فأصبح فى كثير من بلدان افريقيا واسيا والعالم العربى قطاعان اقتصاديان متميزان أحدهما «حديث» متوجه للخارج ومرتبطة بالتصدير والاستيراد يستخدم

تكنيكات انتاجية مختلفة وآخر تقليدى يستخدم أدوات انتاج تقليدية وفى كثير من الأحيان «بدائية» الأول مرتبط بالغرب والسوق الرأسمالية الدرية والآخر مرتبط به أيضا ولكن ظل مستوى الانتاج وأدواته كما هى دون تغيير كبير.

والسؤال المركزى من نحن ومن الآخر هو بطبيعته سؤال مزدوج، فما من مرة، يشور فيها الا وكان مزدوجا أى ماذا نأخذ من الغرب؟ وايضا ماذا نحن فاعلون بترائنا وثقافتنا وهذا هو السؤال الأساسى للنهضة والتي أوجب عليه بضرورة الأخذ عن الغرب، علومه وفنونه ومناهجه فى اطار تطوير تراثنا وملايمته لواقع العصر^(٦)، ورغم مضى مايقرب من قرنين على ظهور هذه الأسئلة منذ نهاية القرن الثامن عشر والتاسع عشر - ورغم أنه قد بدأ فى كثير من الأحيان وبالذات فى مصر أن السؤال قد أوجب عليه وأن ثمة إتفاقا حول مضمون الاجابة أى اختيار طريق ايدىولوجى علمانى، ليبرالى أو اشتراكى أو قومى يكفل للمواطن حرية المعتقد الدينى وتقوم على ذمة الحكم سلطة علمانية سواء منتخبة أو وذلك فى أضعف الأحوال لاتستمد شرعيتها من الدين، رغم كل ذلك ومع تدهور مواقع حركة التحرر الوطنى بدا وكأننا نعيد طرح نفس الأسئلة المركزية وكأننا نواجه بها للمرة الأولى رغم ما اعترى كل شئ من تغير أى محتوى الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية.

وثنائية الذات والآخر، القديم والجديد، التقليدية والحداثة، والأصالة والمعاصرة قد تكون مصدر خصوبة وغناء للفكر المصرى والعربى، بل وتكاد تكون طريقا لتأكيد فعاليات الذات المصرية والعربية ولكن بشرط واحد وهو ألا تطرح فى التناقض المطلق أى أن أحدهما ينفى الآخر، ألا تناقض فى تضاد بحيث لايلتقيان وإنما ينبغى رؤيتها فى إطار جدلى فالسؤال حول تأكيد الذات القومية وهويتها ينبغى ألا يحول باللاحق بركب التطور العلمى والتكنولوجيا الذى تطور فى الغرب ولايعنى ذلك النقل والمحاكاة وإنما الابداع والابتكار، يعنى استيعاب وقثل المناهج الحديثة العلمية والنظرية والمعرفية والمجاز اسهام خاص بالذات العربية^(٧) وانطلاقا من احتياجاتها وقضاياها، ان النقل والمحاكاة يوقف العقل والابتكار والتجديد ولايخرج بالذات الى آفاق أرحب لتطورها وازدهارها وربما يكون هذا النقل والمحاكاة هو السبب فى اعادة طرح الأسئلة نفسها، فكما أن الذات الفردية لاتتمو

وتتطور ولا تتعرف على إمكاناتها الحقيقية الا فى وسط اجتماعى، وفى علاقة مع الآخر أى الجماعة، فكذلك الذات الجماعية والقومية لا يمكنها التطور منعزلة عن مايجرى فى عالم اليوم من تطور فى كافة مناحى المعرفة والعلوم بل انها لن تتطور ولن تتأكد فاعليتها الا فى علاقتها بالآخر بالخضارة الحديثة بالدخول معها فى جدل وحوار حتى يركز على الندية ويتخلص من العقد، عقد الاحساس بالتدنى ومخاطر تهديد الهوية.

فى خضم هذه الاشكالية، أى اشكالية التطور الايديولوجى فى مصر تحيى ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، لتدفع بأطراف المعادلة خطوة الى الأمام أى فى اتجاه الحل، لم يكن من الممكن ان تتجاوز الثورة هذا السؤال وهذه الاشكالية وكيف ذلك؟ وزعيمها جمال عبد الناصر قبل ١٩٥٢ كان قد تعرف على مايدور فى مصر عن قرب، على كافة التيارات الفكرية والايديولوجية الفاعلة فى مصر ماقبل ١٩٥٢، الاخوان المسلمون، الماركسيون، مصر الفتاة... الخ.

ثورة ٢٣ يوليو واشكالية التطور الايديولوجى فى مصر :

من المعروف منهجيا أن الممارسة تسبق النظر، أى الوعى بأبعاد الممارسة ومحتواها يعقب تجسدها أو يواكبها، فالحركة التاريخية ليست واعية ولكنها تستدعى أشكال وعيها وتفتح الطريق والأفق أمام العقل النظرى والفكرى لاستيعاب دينامياتها ومن ثم توجيهها وضبطها، ففى تاريخ مصر سبقت ممارسات محمد على ومشروعه التحديثى الوعى بالتحديث وايديولوجيته، فما أن استولى على حكم مصر حتى شرع فى بناء جهاز دولة حديث وجيش على الطراز الحديث ومدارس فنية وعسكرية وأرسل المبعوثين الى أوروبا لتحصيل المعارف الفنية والتقنية الحديثة لتوفير الكوادر اللازمة لعملية التحديث، ولم ينتظر للحصول على تصريح نظرى بممارسة التحديث من المفكرين والعلماء، بل على النقيض من ذلك، فإدخال مشروعه التحديثى الى حيز التنفيذ والتطبيق هو الذى حفز التفكير فى الوعى بايديولوجية التحديث واعمال العقل والفكر فى المشكلات الثقافية والعلمية المرتبطة بالتحديث كأسلوب تفكير عقلانى وتقنيات مادية وصناعية وانتاجية.

وإذا انسحب ذلك على محمد على وايدولوجية التحديث فإنه بالأحرى ينطبق على ثورة ٢٣ يوليو وزعيمها الراحل جمال عبد الناصر، فما يؤخذ على عبد الناصر والضباط الأحرار عادة أنهم لم يكونوا يمتلكون ايدولوجية واضحة منذ البدء قد يجافى هذه الحقيقة الا اذا كان المقصود «نموذج نظري» جامد وعلى الواقع بتعددده وثنائه وتناقضاته الدخول فيه والتلاؤم معه.

فبادئ ذي بدء كان تنظيم الضباط الأحرار الذى أعد للثورة يضم تيارات ايدولوجية مختلفة ومتباينة من الاتجاه الاسلامى الى الاتجاه الماركسى، ولا يخلو من دلالة أن الخلية الأولى لتنظيم الضباط الأحرار ضمت بين آخرين حسن التهامى، كمال رفعت، وعبد الناصر رغم ما بينهم من اختلاف ايدولوجى واضح.^(٨) ومن ناحية أخرى، وباستثناء بعض الخطوات الأولية التى كانت فيما يبدو تحظى باتفاق عام كطرد الملك وعلان الجمهورية وتطبيق اصلاح الزراعى الأول وجلاء قوات الاحتلال الانجليزى، فإن ما دون ذلك من قضايا خاصة بالديمقراطية وتعدد الأحزاب والتنمية والاشتراكية والوحدة العربية لم يحظ باتفاق بين أعضاء مجلس قيادة الثورة وهو الأمر الذى أدى الى تصفيات دورية وخروج المختلفين على مراحل مختلفة من تطور وتبلور أبعاد التحول الاجتماعى الذى قادته ثورة ٢٣ يوليو.

وما يعطينا هنا فى المقام الأول هو موقف عبد الناصر من اشكالية التطور الايدولوجى فى مصر وذلك لاي معنى افتراض اتفاق «النخبة الحاكمة» مع رؤيته، ولكن هذه الرؤية ذاتها فى نهاية التحليل هى التى بلورت معالم التطور الايدولوجى وموقف ٢٣ يوليو من هذه الاشكالية.

لقد حدد عبد الناصر على ضوء - التجربة والخطأ - أبعاد وملامح التطور الايدولوجى على ضوء الممارسة العملية والموقف من اشكالية التقليدية والحدادة على ضوء أهداف ومضامين حركة التحرر الوطنى المصرية والتنمية الاقتصادية والاستقلال الوطنى وفى مرحلة أولى أكد عبد الناصر البعد القومى العربى فى التوجهات المصرية وذلك عقب معركة عام ١٩٥٦ والوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ وبذلك أكد عروبة مصر وانتماءها للأمة العربية وأصبحت القومية العربية على الصعيد العربى بعدا هاما فى التطور الايدولوجى فى مصر خلال هذه الفترة.

وفيما يتعلق بالدين والايديولوجية الدينية، لم يستثمر الدين في خطبه وتصريحاته لأهداف سياسية رغم أنه ظل أحد مصادر الشرعية السياسية والتبرير، وكان لجوء عبد الناصر في خطابه للمرجع والاحالات الدينية رد فعل للحملات الاعلامية من قبل بعض النظم العربية التي أرادت أحداث تناقض بين التوجهات القومية والاجتماعية للنظام وبين الدين وكذلك عقب قرار حل جمعية الاخوان المسلمين وبداية لهجوم على النظام من مواقع دينية.^(٩) وأكد عبد الناصر على عدم تعارض الدين مع التوجهات القومية والاشتراكية لمصر وأن الدين مكون أساسي في تجربة الشعب الروحية والأخلاقية وأعاد للأذهان فكرة «الدين لله والوطن للجميع» وأعلن رفضه لاقامة دولة دينية. بلور اذن عبد الناصر عناصر أولية لصيغة عقلانية تجمع بين الدين ومحتوى التقليدية وبين المعاصرة بمضمونها الفعلي وليس الشكلى. ولم يقف فهمه للدين والتقليدية والأصالة على الحدود الشعائرية الشكلية، وكذلك رؤيته للمعاصرة لم تعن بمظاهرها وعوارضها وقشورها الخارجية.^(١٠)

وقد أظهرت المرحلة الناصرية بشكل واضح، تقبل الجماهير العريضة من الشعب لايدولوجية حديثة علمانية حتى فى القرى فقد ترددت مفاهيم الاشتراكية والمساواة على الألسنة، وكان هذا القبول يرتفع فى الواقع بارتباط هذه الايديولوجيا بمصالحها وتطلعاتها الاجتماعية فى العدل والحصول على نصيب من الثروة القومية بعد تاريخ طويل من الظلم الاجتماعى ولم يكن ذلك يعنى بالضرورة تخلى الجماهير عن ثقافتها وتراثها الدينى بل يعنى انها لم تجد تعارضا بين ثقافتها وبالذات بعدها الدينى الأساسى وبين زعامات تنبنى ايدولوجيات تحديثية تحفظ للوطن وحدة عنصرية أى المسلمين والأقباط وتتوجه مباشرة لقضاياها وهمومها الأساسية وهو الأمر الذى يعنى بين - أشياء أخرى - أن الجماهير بحسها تميز بين حادثة حقيقية وللکافة وبين أخرى تأخذ بالقشور ولفئات ونخب معينة، بين حادثة تستعيد الذات وأخرى تفقدها، وبين حادثة اغترابية وأخرى تحول دون الاغتراب.

وسترى فيما يلى من فصول كيف تبلورت اشكالية التطور الايديولوجى بطرفيها الأساسيين أى الدين والحداثة فى الخطاب الساداتى على ضوء التطور

الاقتصادى والاجتماعى وأبعاد الممارسة الساداتية على الصعيدين الداخلى والخارجى.

هوامش البحث الثالث

١- Jefeuvre (Henri): J'idéologie structuraliste, Eds - Anthropas, Paris, 1971, pp. 162-163.

٢- Abouchadid (Marline Nasr): J'idéologie Nationale Arabe dans le discovrs de Gamal ABDEL Nasser: 1952-1970 theise pour le Doctorat de 3 eme cycle Université de Paris Sorbonne IV, 1979.

٣- وضاح شرارة : حول بعض مشكلات الدولة فى الثقافة والمجتمع العربيين، دار الوحدة بيروت، ١٩٨٠ الطبعة الأولى ص ١٠١-١٠٢.

٤- انظر: د. محمد عابد الجابرى : الأصالة والمعاصرة : اشكالية ثقافية أم قضية طبقية. ورقة مقدمة لندوة التراث وتحديات العصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

وكذلك:

Ajami Fouad: the Arab predicoement, Arab palitical thought since 1967, canubridge university, Pren London, 1987 pp. 110.

٥- برهان غليون: اغتيال العقل : أزمة الثقافة العربية بين السلفية والعبعية، دار التحرير بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.

٦- برهان غليون نفس المصدر السابق.

٧- نفس المصدر السابق.

٨- على الدين هلال : تطور الايديولوجية الرسمية في مصر : الديمقراطية والاشتراكية في مصر في ربع قرن ١٩٥٢-١٩٧٧، معهد الانماء العربى، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص ١٢٥.

٩- Abouchadid (Marline Nasr): J'idéologie Nationale Arabe dans le discours de Gamal ABDEL Nasser 1952-1970, thèse de 3 eme cycle uni de Paris sarboune, 1979.

١٠- سعد الدين ابراهيم : الأصول الاجتماعية والثقافية للقيادة القومية : نموذج جمال عبد الناصر في مصر والعروبة وثورة ٢٣ يوليو، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢.

الفصل الثانى

المخاطاب الساداتى فى الممارسة

بداية المرحلة الانتقالية والانفتاح الاقتصادى

المبحث الأول

المثقفون وصناعة الخطاب

لعل من بين القضايا التي تشيرها دراسة الخطاب الساداتى، تبرز قضية علاقة المثقف بالسلطة أو الساداتية كأهم هذه القضايا وأكثرها تعقيدا، بالذات بعد تراجعت الشهادات والمذكرات خلال هذه السنوات الأخيرة لمن استعان بهم السادات فى فترة أو أخرى من عهده الممتد من ١٩٧٠-١٩٨١، سواء كان ذلك تلحسا للنصنع والاستشارة أو كتابة هذا الخطاب أو ذاك فى هذه المناسبة أو تلك ومدى تطابق اهتمامات وأفكار هؤلاء من عدمه مع الساداتية كتركيبة مصالح اجتماعية واقتصادية وسياسية.

وتبرز أهمية هذا التساؤل مع وضوح حقيقة أن السادات خلال سنى حكمه قد استعان بشخصيات تتفاوت فى انتماءاتها الفكرية والسياسية بل وحتى تكوينها الشخصى رغم تواجدهم جميعا فى مؤسسات رسمية صحفية وإعلامية تمثل جزءا من جهاز الدولة الأيديولوجى والثقافى والفكرى ولاشك أن محاولة الإجابة على هذه التساؤلات يبدو مفتاحا لفهم كثير من المشكلات المتعلقة بدور المثقف ووظيفته وموقعه من السلطة والمصالح المتعارضة والمتناقضة فى المجتمع وأن اجلاء هذه النقطة يبدو ضروريا.

فمن المعروف أن السادات كان خطيبا متمكنا من تكتيكات التأثير فى المستمع وإقناعه، ولم يخف عبد الناصر اعترافه بملكة السادات الخطابية، إذ عهد له منذ البدء إعلان قيام الثورة فى الإذاعة، وكان أول صوت يعلن للعالم ولمصر نبأ الثورة. وبعد قيام الثورة مارس السادات العمل الفكرى والصحفى فى الجمهورية

وغيرها من المؤسسات الصحفية وأصدر عددا من الكتابات من بينها «ياولدى هذا عمك جمال» و«قصة الثورة كاملة» وهذه خبرة دعمت من ملكات السادات الفكرية والخطابية وأتاحت له قدراً من الاستقلال فى مواجهة معاونيه ونصائجهم.

وبادئ ذى بدء، سمح تطور المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية بدرجة أقل بظهور فئة من المثقفين متميزة، يطلق عليها تسميات كثيرة، مستشارين، تكتيكيين معاونين.. الخ وتلتحق هذه الفئة بمراكز صنع القرار السياسى والاقتصادى فى مواقع شتى من بنية الجهاز السياسى والاقتصادى والاجتماعى وتقوم بمهام عديدة من بينها كتابة «الخطاب السياسى».

وقد تضخم دور هذه الفئة فى هذا المجال أى كتابة وتحرير الخطاب السياسى، فى بعض المناسبات الهامة وغير الهامة يلجأ الرئيس الى أحد هؤلاء المستشارين لكتابة مسودة لخطابه المقبل، ويكون الرئيس قد عهد من قبل لآخرين لكتابة مشروع خطاب آخر وما أن تتجمع لديه هذه الخطابات يقوم بالمفاضلة بينها واختيار أقربها الى تفكيره وأكثرها مناسبة للظروف القائمة ويقع الاختيار من ثم على خطاب واحد من بين هذه الخطابات.

وقد اتخذ نمو هذه الفئة - أى المثقفين والمستشارين - طابعا جعل من وظيفة «محرر الخطاب» فى الولايات المتحدة وظيفة شائعة ومهنة مطلوبة بل ومرغوبة فى اطار المنافسة التى تسود المجتمع الأمريكى، كما أن تطور هذه الفئة والدور الهام الذى تلعبه من وراء «الكواليس». ذون مسئولية واضحة. اذ تقع المسئولية أى مسئولية الخطاب على صاحبه أى الرئيس. الى حد أن أطلق عليها بعض الكتاب *Jes négres du politique* أى المساعدون والمعاونون أو «عبيد السياسة» فى اعداد وكتابة وتحرير الخطاب السياسى ومن ثم المشاركة فى صنع السياسات ورسمها دون مسئولية محددة الا فى مواجهة من يطلبون منهم النصح والمشورة. ولم يقتصر نمو هذه الظاهرة على المجتمعات المتقدمة الديمقراطية والتى تتمتع بوجود هيكل وبناء سياسيين مؤسسين وسيادة المنافسة فى السياسة كما فى الاقتصاد والتعدد فى رأى والفكر كما فى المصالح والتصورات والمعانى وإنما امتدت لمجتمعات أخرى أخذة بالنمو والتحديث وان اتخذت أشكال درجات متفاوتة ومهام متباينة.

وتعتبر هذه الظاهرة امتدادا وتجديدا لثراث طويل امتد بطول التاريخ الانساني
 أى المثقف والسلطة، ففى كل عصر كان له مثقفوه ففى مرحلة سيادة الدين
 كمصدر للشرعية والحكم سواء فى الاسلام أو المسيحية لعب رجال الدين سواء
 كانوا كهنة أو مفسرين وشرح هذا الدور ومع بداية ظهور الحضارة الحديثة ظهر
 المثقفون المهتمون بدراسة المجتمع والانسان كبديل لهؤلاء أى المثقفون «العصريون»
 وذلك رغم أن دور المثقفين الذين نحن بصدد الحديث عنهم يبدو متميزا أو يتضمن
 قدرا أعلى من الحرفية والاحتراف.

وقد حظى دور المثقف ولايزال بمعدل واسع فى اطار العلاقة بين الثقافة والمجتمع
 بين بنية الفكر والسياسة وبنية الاقتصاد والمجتمع. وقد عولجت هذه المقالة بصور
 وأساليب شتى تتراوح بين الدوجمائية والتجديد، ففى مرحلة أولى فسرت على أن
 البنية المادية أى بنية الاقتصاد والانتاج تحدد بنية الثقافة والايديولوجيا والقانون
 واتخذ طابع العلاقة بينها طابعا تبعية أى أن الثانية تتبع وتتحدد على ضوء
 الأولى. وعولجت كامتداد وافراز طبيعى لها.

وقد حال هذا التفسير الدوجمائي دون التعرف على ديناميات البنية الفكرية
 وآلياتها الخاصة وأنماط التفاعل بين أجزائها ومكوناتها، وكذلك بين البنى الفكرية
 الراهنة وتلك التى سبقتها والعناصر الوافدة من الماضى والمرتبطة بالناظر، بل
 والأكثر من ذلك أن هذا التفسير قد حال دون فهم دور الفكر والأفكار فى مجرى
 التاريخ وتأثيره فى الظروف الموضوعية والمادية. فإذا كانت العلاقة التى تربط بين
 البنية المادية أى الاقتصاد والانتاج وتلك الفكرية أى الثقافة والايديولوجيا جدلية
 فإن معنى ذلك إذا كانت البنية المادية تمهد الطريق لظهور أفكار ومقولات نظرية
 تتلاءم معها فإن المنطقى أن هذه المقولات والأفكار تعود لتؤثر على مجريات
 الأمور فى الواقع الموضوعى فهى ليست مجرد «إفراز» طبيعى لها.

وإذا كان الانسان نتاج شروطه الاجتماعية والاقتصادية فإن كذلك ليس مجرد
 معطى مباشر وكفى لبنيته وإنما هو قادر بوعيه وعقله وإرادته على تغييرها
 والتأثير فيها.

وفى اطار التفسير السابق أصبحت قضية انتماء المثقف وهويته تتحدد بشكل
 ميكانيكى على ضوء انتماءاته الاجتماعية والطبقية وهو الأمر الذى يحول دون

فهم ديناميات الوعي والفكر اذ من الملاحظ ان ايدىولوجية المثقف لاتتطابق بالضرورة مع انتماءاته الاجتماعية بل تتناقض معها أحيانا، اذ ينحاز المثقفون المنحدرون من أصول اجتماعية وطبقية برجوازية الى مصالح الطبقات الشعبية والعكس ويعنى ذلك أن الاختيار الايدىولوجى والفكرى ليس مجرد نتيجة «عضوية» لانتماء المثقف الاجتماعى ولكن يدخل فى تشكيله عوامل أخرى متباينة تتوقف على تنشئته وارادته وبحسه عن مثل أعلى وعن قيمة لحياته وكذلك خبرته وممارساته وملاحظته لعلاقات القوى فى المجتمع.

وفى مرحلة تالية أعيد طرح قضية العلاقة بين الاقتصاد والبنى القومية الثقافية والقانونية والفكرية اذ أن التفسير الأول قد حال دون فهم جذليات الواقع والفكر ودور هذا الأخير فى الواقع والممارسات وكان انطونيو جرامشى وجورج لوكاتس وأخيرا لويس ألتيوسير فى مقدمة من أعادوا طرح هذه القضية من زوايا شتى ومعالجات مختلفة ولكنها تلتقى جميعا فى رفضها للدوجمائية الستالينية وضرورة أن تستعيد الماركسية طابعها الجدلى فى النظرية والتطبيق.

وقد عكف جرامشى من خلال اعتقائه بواسطة الفاشية الإيطالية فى السجن على تأمل دور المثقف الإيطالى وموقفه من السلطة وذلك انطلاقا من اعادة النظر فى طبيعة العلاقات بين البيئة التحتية والبنية القومية والثقافية، وذهب جرامشى الى القول بأن العلاقة بين البنتين ليست علاقة تبعية ولكنها علاقة تشابه وتداخل وان موقع المثقف يقع فى المنطقة التى تشابه فيها علاقات البنية الاقتصادية والاجتماعية والبنية الثقافية والفكرية.

وذهب جرامشى الى أن المثقف بحكم موقعه لايمكن ان يكون منحاذا سواء كان انتماؤه الى اليمين أو الى اليسار فهو مثقف «عضوى» بمعنى أنه يرتبط بالدفاع عن مصالح اجتماعية وفكرية ومادية.

من ناحية أخرى حاول جورج لوكاتس أحد مؤسسى مدرسة بودابست أن يؤكد طابع الاستقلال النسبى للبنية الثقافية والفكرية للمجتمع مقارنة بالبنية المادية، وفى معالجته لقضية الوعي أكد على امكانية الطبقات العاملة فى ثقل وعى تاريخى صحيح مقارنة بوعى البرجوازية الزائف، ورغم اختراق الوعي البرجوازى للطبقة العاملة الا أن هذه الأخيرة عن طريق الممارسة والنضال ضد البرجوازية

فإنها تناضل في الوقت ذاته ضد وعيها الزائف نفسه وهو الأمر الذي يتيح لها موضوعيا إمكانية التحصيل على وعى تاريخي وحقيقي وليس وعيا مشوها ومزيفا.

أما لويس ألتوسير فانطلق بداية من الاستقلال النسبي للبنى الثقافية والفكرية للمجتمع، وفي مواجهة الستالينية اختار من بين أسسها الأساس الدوجمائي وهو أكثر جوانبها في تقديره انتشارا وأهمية، وبناء على ذلك حاول ألتوسير أن يخلص الماركسية من الدوجمائية الستالينية وأن يعيد النظر في مقولة الطابع الطبقي للمعلم البرجوازي والعلم البروليتاري وكتابات ماركس الشاب وكتابات النصج وتطبيق مفهوم «القطيعة المعرفية» على تطور ماركس الفكرى وهى المقولات التى حظت بنقد شديد وجدل كبير وانتهى الأمر بالتوسير باعلان نقده ذاتيا وتراجعه عن بعض أطروحاته لابتعادها عن جوهر الماركسية كنظرية وتطبيق.

ومن الواضح ان المشكلة الأساسية هنا أى علاقة المثقف بمنظومة المصالح الاجتماعية والطبقية المتعارضة والمتناقضة فى أفق تاريخي معين، تنمذ فى جذورها ونشأتها الى تقسيم العمل بين عمل يدوى وآخر ذهني فأصبح ثمة طبقة تنتج وتعمل وأخرى تحررت من قيد العمل للاستمرار فى الحياة واصبحت مهمتها التفكير والثقافة وبقيت مهمة التفكير منذ ذلك الحين مرهونة بالمفكر المفرد أو الذات، فهو الذى يقوم بالتفكير ولا يرى من أصل لهذا التفكير الا ذاته اذ تفتيب عن ذهنه العملية التاريخية الموضوعية التى قادته الى موقعه هذا أى «المفكر الفرد» وهكذا فرغم الطابع الذاتى لعملية التفكير الا أن هذه الذاتية ليست الا وجهها آخر لموضوعيتها، فموضوع التفكير هو المجتمع بتناقضاته وصراعاته والمفكر عندما يبدأ تفكيره فإنه يستلهم هذه الصراعات والتناقضات وتكون موضوعا لفكرة سواء انتقدها أو أيدىها أو حاول الوقوف على التفكير رغم استقلاله النسبي عن الاطار الاجتماعى الا أنه لا يتسم بالحياد.

وإذا إنتقلنا للحالة العربية فإنه يكاد يكون من المتفق عليه الأهمية الخاصة للدور الفكر والأفكار فى تفيد معالم الواقع الاجتماعى والاقتصادى، فبداية النهضة العربية الأولى أفترضت ضمنا دورا خاصا للأفكار ليس فقط فى تنوير الأذهان على منظور جديد للتطور والنمو وإنما أيضا فى تنمية قوى إجتماعية

واقتصادية فى إطار الهيكل الاجتماعى وقتها على النهوض بدور أو آخر والأمثلة على ذلك لاحصر لها فى مسيرة التطور العربى منذ المصلحين الاوائل وبداية تبلور الوعى القومى وانتهاءً بثورة ٢٣ يوليو حيث تأثر قادة الثورة بمختلف التيارات الفكرية المتنافسة فى ساحة العمل الوطنى والسياسى قبل قيامها بدءاً من الأفكار القومية والأشتراكية والليبرالية والإسلامية بل إن عبدالناصر نفسه لم يخف تأثيره «بعودة الروح» لتوفيق الحكيم وآخرين من المفكرين شرقاً وغرباً.

أما الحالة الساداتية فإنها تثير عددا من النقاط التى تستوجب الحذر والتحفظ وفى نفس الوقت الايضاح. أولى هذه النقاط هى أن دراستنا تركز فقط على الخطاب الساداتى بالمعنى الذى سقناه فى اكثر من موضوع أى ماكتبته أو علق عليه أوقاله فى مناسبات مختلفة وكذلك منظومة المفاهيم والمقترحات النظرية التى دعا لها وحاول تجسيدها فى الممارسة العملية وبهذا المعنى فإن مايدور وراء الكواليس كان يخرج بالضرورة عن موضوع دراستنا أى مايتعلق «بصناعة الخطاب» ودور المستشارين والتكتيكيين الذى تحدثنا عنه آنفا فلم يكن من صلب موضوع دراستنا تعقب إنتاج الخطاب والبحث فى دهاليز السياسة «العملية» عمن كتب الخطاب أو من ساهم فى كتابته ليس لان ذلك لا يبدو فى تقريرنا هاما، بل العكس هو الصحيح ولكن لأنه لم يكن فى مقدورنا متابعة مثل هذه العملية خاصة وأن معظم من أدلوا بشهاداتهم وأوضحوا دورهم أدلوا بها فى وقت متأخر عن إنجاز هذه الدراسة، فقد أدلى معظمهم بشهاداتهم سواء وقت أن لاحت لهم نهايته فى الأفق أو يعد تحقيق هذه النهاية فعلا!

ومن ناحية أخرى فالخطاب ماأن ينطق به السادات حتى يصبح مسئولاً عنه ومنسوبا إليه أيا كان دور من وضع خطوطه العريضة أو طلب منه السادات النصح والمشورة فى وقت أو آخر، فالخطاب يصبح عندئذ وثيقة رسمية لعهد السادات ومن ثم تتأكد مشروعية نسبة خطابه إليه وحده كرئيس للدولة وممثل لتركيبية المصالح الاجتماعية والطبقية التى يدافع عنها النظام ويحميها.

أما ثانى هذه النقاط فهى أن للسادات خبرة ضخمة سواء فى الكتابة أو الخطابة أو العمل السياسى فكما سبق أن أشرنا أصدر «ياولدى هذا عملك جمال» و«قصة الثورة كاملة» وعديدا من المقالات فى الصحف المصرية فى الخمسينات

وأخيرا «البحث عن الذات» وقد مكنته هذه الخبرة من الاحتفاظ بقدر كبير من الاستقلال والتميز خاصة اذا ما أخذنا فى الاعتبار تكوينه الشخصى والنفسى واتصافه «بالنجومية» و«الاستعراضية» كما أشار الى ذلك على نحو مستفيض «محمد حسنين هيكل» وآخرون تعاملوا معه عن قرب. وهو الأمر الذى كان من نتائجه أن احتفظ السادات فى مواجهة معاونيه ومستشاريه بقدر كبير من الحرية والحركة والمبادرة جعلته فى كثير من الأحيان وشهادة معاونيه أنفسهم يخرج عن النصائح المقدمة والخطابات التى أعدت له، فله تقديره السياسى الخاص لطبيعة الظروف والمصالح الاجتماعية التى ينبغى تحقيقها والأهداف التى يسعى لانجازها وذلك يدعم مشروعية اسناد الخطابات الى السادات وحده دون سواء أيا كان دور معاونيه وقد أشار الى ذلك على نحو مستفيض أحمد بهاء الدين فى كتابه المعنون «محاوراتى مع السادات» وذلك يقودنا الى القول بأن الخطابات التى أعدها له معاونوه لم تكن كافية فى بعض الأحيان أو أكثرها لتحقيق أهدافه والتعبير عن تفكيره بالصورة التى يراها هو والتى تعكس بطبيعة الحال تركيبة المصالح الاجتماعية التى دافع عنها.

وثالث هذه النقاط هى أن السادات قد مارس صلاحيات واسعة واستثنائية مقارنة بالاطار الدستورى والمؤسسى للحكم، واتسمت ممارسته للسلطة بطابع «شخصانى» أو «شخصنة السلطة» فقد وحد بالذات فى أواخر سنى حكمه بين شخصه وبين السلطة والدولة فأصبح أى نقد للسلطة والدولة هو نقد شخصى له وتوحدت سياساته وممارساته بشخصه بطريقة ملفتة للنظر وهو الأمر الذى يفسر من ناحية ردة فعله تجاه معارضيه وشيوع مفردات وتراكيب شخصية لتجريح معارضيه والتشفى فيهم اذ وضع معارضتهم لسياساته فى اطار شخصى فوق المؤسسات والاطر القانونية القائمة لتقييم هذه المعارضة، ومن ناحية ثانية عزز ذلك من طابع خطابه وطغيان طريقتة فى التفكير والنظر للأمور عليها دون سواها من النصائح والاستشارات «ففرديته» الشديدة جعلته يقفز فوق نصائح معاونيه ويترك بصماته واضعة على سياساته وممارساته.

أما النقطة الرابعة فهى أن السادات لم يتوجه لطلب النصح فى اعداد خطابه وسياساته لأشخاص ومثقفين خارج البنى الفكرية والايديولوجية والاعلامية

للدولة، حيث كان معاونوه فى اعداد خطباته من تولوا فى فترات متقاربة أو متباعدة مناصب هامة وقيادية فى الاعلام والمؤسسات الصحفية والثقافية والايديولوجية وكانوا يحكم مواقفهم كرؤساء مجالس ادارات أهم وأكبر المؤسسات الصحفية جزءاً لا يتجزأ من أبنية السلطة ويدينون بمكسباتهم وامتيازاتهم للدولة رغم ما بينهم من اختلافات فى التصورات والرؤى ووجهات النظر بل والتكوين الشخصى ومن ثم فعادت تقديراتهم للأمور والنظر للأشياء وأشكال المعالجة التى يقرحونها.

ومن الطبيعى والأمر كذلك أن يفترض السادات لدى توجهه لهؤلاء ولا هم لسياساته وتشلهم بطريقة أو أخرى لطبيعة هؤلاء المصالح والأهداف التى ينبغى تحقيقها وتحسينها فى الممارسة رغم أن دور هؤلاء يبدو فى نهاية التحليل محدوداً، فقبل ذلك ويل فوق ذلك لم تقرر سياسات السادات على ضوء نصائحهم واستشارتهم وإنما تحدت سلفاً على ضوء اختيارات، طبيعة واجتماعية ويحى دور هؤلاء فيما بعد أى بعد استقرار هذه الاختيارات لكن لا يكون ملزماً أو مقراً اتجاه السياسات والأحداث. والدليل على ذلك أن بعض هؤلاء المستشارين قد نصحوا بتجنب هذا القرار أو القانون أو ذاك ونهبوا الى خطوة مثل هذا الاختيار أو ذلك ولكن كان الأمر يبعى دائماً متأخراً وعادة ما يتم تجاهل هذه النصائح كلياً أو جزئياً.

هذا بالإضافة الى أن بعض هؤلاء قد لعبوا أدواراً هامة للغاية فى صعود الساداتية كايديولوجية وممارسة وفى فترات متفاوتة، ورسوا هيئاتهم فى المؤسسات الصحفية والاعلامية اختيارات سياسية وايديولوجية واضحة وشكلوا جزءاً كبيراً من الرأى العام فى مصر عبر سنوات طوال، ففى بداية صعود الساداتية لعب محمد حسنين هيكل دوراً هاماً رسم ملامحه فى كتابه الشهير «خريف القضب : قصة بداية ونهاية أنور السادات» ومارست مقالاته التى نشرت تباعاً فى جريدة الأهرام حول تغيير أمريكا فى الصراع العربى الاسرائيلى تأثيراً هاماً فى تبلور الساداتية كمشروع اجتماعى وسياسى وذلك رغم الخلاف الذى نشب بينهما عقب حرب أكتوبر وأدى الى القطيعة بين الرجلين.

الا أن ذلك لا يبنى الخلط بين السادات وبين من تعاونوا معه، فلاشك أن

الكثيرين قد حددوا خلافاتهم وأعلنوها ورفضوا الاستمرار في خط السادات وذلك مع تبلور معالم سياسته على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولكن معنى ذلك أولا أن الساداتية قد تمازجت مع هؤلاء في الحدود التي تراها تتفق وأهدافها ولحظة الخلاف فلهم الخيار أو الاستمرار ومن استمر من هؤلاء في تدعيم الساداتية فكرا وممارسة معروف بل ولم يبذل جهدا في تثنيج دعوته وعماراته.

ولاشك أن علاقة المثقف بالمجتمع ومنظومة المصالح الاقتصادية والاجتماعية المتعارضة تطرح قضايا قد تتجاوز الاطار الذي تحدثنا عنه آنفا؛ كقضية الطابع الاجتماعي للفكر في مواجهة مقولة هياد الفكر ازاء الصراعات الاجتماعية فالتأكيد على الطابع الاجتماعي للفكر يمنح هذا الأخير مكانته في السياق التاريخي بينما أن المقولة الثانية تنزع عن الفكر طابعه التاريخي اذ تضعه خارج دائرة الصراع الاجتماعي والايديولوجي ويصبح من ثم عنصرا خارجا على الحقل الاجتماعي.

وحيث أن المفكر يقوم بهذه العملية منفردا، فإن ذلك يحمل على الاعتقاد باستقلاله كذات مفكرة عن دائرة الصراع الاجتماعي بل ووقوفه خارجيا وهذا الاعتقاد في الاستقلال أو الحياد هو بذاته أحد أشكال الممارسات الايديولوجية السائدة فإذا كان القول بحياد الدولة ازاء الصراع الاجتماعي والطبقات ذات المصالح المتناقضة في المجتمع يخفي حقيقة وظيفتها ومهمتها الطبقيّة والاجتماعية ويمثل جزءا من الايديولوجية المسيطرة فكذلك القول بحياد المفكر ازاء حقل الصراع الاجتماعي اذ يخفي ذلك الطابع الاجتماعي والتاريخي للمفكر.

وكذلك فإنه من بين القضايا التي يثيرها علاقة الفكر والمثقف بالمجتمع، قضية المثقفين في اطار التراتب الاجتماعي القائم والعملية الانتاجية والاجتماعية بأقطابها الرئيسية، فمن المتفق عليه أن المثقفين والمفكرين يشغلون من حيث مواقعهم الطبقيّة والاجتماعية موقعا وسطا بين الطبقات المتصارعة فهم ليسوا ملاك ولا عمال ولا مجرد جزء من الآلة البيروقراطية للدولة ولكنهم يمثلون فئة ليست بالضرورية متجانسة وتقع في نطاق التشابك بين مختلف الطبقات وليس الأمر الذي يستلزم بالاعتقاد في عيادية الفكر وطابعه الفردي المنعزل.

و يدخل فى هذا الاطار الطابع اللامتجانس لفئة المثقفين والمفكرين وادراج فئات مختلفة من المهنيين تحت هذا المسمى، كذلك اختلاف دور المثقف من فترة تاريخية لأخرى فمن المؤكد أن أية حقيقة تاريخية ترسم معالم وصورة المثقف ودوره وفى اطار تاريخ أى مجتمع هناك اختلاف فى توصيف دور المثقف من مرحلة لأخرى إلا أن المحتوى النقدي لمهمة المثقف يمثل وبلا جدال أهم أدواره، دفاعه عن القيم الانسانية الكبرى وتقد الصيغ والمشروعات الاجتماعية التى تضع هذه القيم موضع تساؤل من قريب أو بعيد. وتحديد دور المثقف يفترض تعريف الثقافة بشكل عام وتحديد الطابع التاريخى للمجتمع وطبيعة المهام المطروحة على الصعيد الفكرى والثقافى.

والجماعات الحاكمة فى أى مجتمع أو أية مرحلة تاريخية تقوم بتقديم مصالحها الخاصة كمصالح كل المجتمع وتربط سيطرتها بالمثل العليا، العدل التقدم والسلام، ومن هنا فإن هذه الجماعات تعيش تناقضا بين صورتها كممثل للارادة الجماعية والوطنية الشعبية وبين تحقيق مصالحها الخاصة ويفرض ذلك بطبيعة الحال تنوع فى المهمات الفكرية والايديولوجية والثقافية فى اطار الممارسة وتفاوت فى مقولات الخطاب السياسى بل وتنوع فى المصادر الفكرية والثقافية لمستشاريها ومعاونيها.

وتتقود هذه التناقضات فى الممارسة الى تشكيل ويلورة فئة من الكوادر المثقفة التى تأخذ على عاتقها مهمة «تخيل» الحلول للمشكلات المطروحة على المجتمع وتصور طبيعة المشكلات التى يمكن أن تثار فى المستقبل وقيام هذه الفئة بهذه المهمة يعنى حرمان الجمهور من القدرة على التخيل وسلبه امكانية المبادرة وربط مصيره وقدره بالنظام القائم والأفق المستقبلى للمعالجة مشكلاته وهمومه.

ولايمنى ذلك أن الأفكار تحقق بالضرورة الأهداف التى تبلورت فى ذهن صاحبيها، بل كثيرا ماتعرض الأفكار للاغتراب، فإذا ما اعتبرنا أن المنتج الفكرى «يتوضع» فى الواقع ويلتقى بشروط اجتماعية وتاريخية معينة فإن هذه الشروط قد توظفه لتحقيق أهداف لم تكن تخطر بذهن صاحبه بل قد يوظف لتحقيق أهداف مناقضة تماما للأهداف التى صيغت من أجلها وذلك لاينطبق بالضرورة على كل الأفكار فهناك دائما مفكرون ينصب اهتمامهم على قضايا الانسانية الكبرى فى العدل والتقدم والسلام وآخرون يهتمون بنصب أعينهم مصالحهم الخاصة

المباشرة والتي تتمثل فى تبرير النظام انقائم ولاجدال أن الانسانية مدينة للفئة الأولى بالكثير.

يمكن للقارئ أن يطلع على بعض الكتابات فى هذا الشأن :

١- أحمد بهاء الدين: محاوراتى مع السادات، دارالهلل، القاهرة، ١٩٨٧.

٢- محمد حسنين هيكل : خريف الغضب : قصة بداية ونهاية أنور السادات، القاهرة، الطبعة العربية، ١٩٨٣.

٣- محمد عابد الجابرى: الخطاب العربى المعاصر، دارالطبعة، بيروت ١٩٨٥.

Grawitz Madeleine : Méthades des sciences sociales, Eds - ٤
Dalloz, 3 eme Ed, Paris, 1976.

Delwasse Jiliande : Jes scribes du powois, le Monde 31 - ٥
oct, 1982.

Schaffe Adam : J'aliénation en tant que prablime philor- ٦
ephique et social, Revue l'homme et la société no 31-32 Eds
Anthropos, Paris 1979.

٧- مهدي عامل: النظرية فى الممارسة السياسية، بحث فى أسباب الحرب الأهلية فى لبنان،
دارالقارابى، ١٩٧٩.

المبحث الثاني

المرحلة الانتقالية والمرجع الدينى . ١٩٧٠-١٩٧٣

الخلفية الاجتماعية والسياسية للخطاب الساداتى :

لاشك أن هناك عوامل متداخلة ومتشابكة ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر فى بلورة الخطاب الساداتى منها مايتعلق بشخصيته، بنشأته ونمط التعليم الذى حصل عليه ونمط القيم التى تأثر بها وخبرته فى العمل السياسى قبل الثورة وبعدها وكذلك نمط العلاقات التى تمكن من تنميتها وتوطيدها أثناء وجوده فى الحكم فى ظل عبد الناصر، ومنها مايتعلق كذلك بطبيعة التطور الاقتصادى والاجتماعى فى مصر منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والمعضلات التى واجهته والنتائج التى أفضى إليها.

وينسب بعض الباحثين الى السادات أنه جسد ملامح الريف فهو متعلق بالأرض والطاعة ويتميز بفردية شديدة ونزوع لرفض الأحزاب والانخراط فى تنظيمات ومن ثم فهو شديد الحذر والخبث ويتمتع بالطاعة والخضوع للسلطة المعترف بها. ولد السادات فى قرية ميت أبو الكوم فى دلتا مصر فى ٢٥ ديسمبر عام ١٩١٨^(١) وتأثر بقيم الريف المصرى وبالذات الحذر التقليدى فى مواجهة السلطة فهذه الأخيرة كانت دائما سوطا مسلطا عليه ينبغى تفاديه وتجنبه ولعل ذلك يفسر أن السادات تحاشى الصدام مع عبد الناصر طوال وجوده الى جانبه. وذلك لايبنى بحال أن السادات قد جسد بعض القيم والتقاليد الثقافية والفلاحية فى ريف مصر بل على العكس فقد ابتعد عنها بل وشوهها واستثمرها استثمارا

عكسيا أى مناقضا لهذه القيم ذاتها، ولكننا قصدنا أن ظروف نشأته فى الريف كفلاح فقير قد أثرت الى حد ما فى تشكيل ثقافته ونمط استجابته للوقائع والأحداث.

بانتقاله الى القاهرة وأسرته وانضمامه للكلية الحربية ودخوله تنظيم الضباط الأحرار^(٢) وقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تنوعت العوامل التى أثرت فى تشكيل رؤيته فقد كان أول متحدث يعلن من خلال راديو القاهرة للمصريين والعالم قيام الثورة، وتولى عدة مناصب مختلفة وإن لم تكن من الدرجة الأولى، ولكنها كانت معظمها هامة وأتاح له العديد من الاتصالات فى الخارج والداخل ومكنته من وضع لبنات أساسية لعلاقات وروابط كان دورا كبيرا فى توجيه سياسته على الصعيد الداخلى والخارجى، إذا كان وزيرا للدولة فى أول حكومة يرأسها عبد الناصر عام ١٩٥٤ وتولى سكرتارية المؤتمر الإسلامى عام ١٩٥٥، وكان نائبا لرئيس البرلمان عام ١٩٥٦ وترأس مؤتمر الدول غير المنحازة عام ١٩٥٧ فى القاهرة وتولى السكرتارية العامة للاتحاد القومى عام ١٩٥٧ ورئيس برلمان الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٠ وكذلك ترأس اللجنة الاعدادية للمؤتمر القومى للقوى الشعبية عام ١٩٦١ وعضوا للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى عام ١٩٦٤.^(٣) وعبر هذه المناصب والممارسات احتفظ السادات دائما «بشعره معاوية» بينه وبين ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبالذات رمزها الأول جمال عبد الناصر فقد كان يرقب الصراعات التى تنفجر داخل مجلس قيادة الثورة وبعدها بين المؤسسة العسكرية وبين جمال عبد الناصر ولم يكن طرفا فيها وإنما اكتفى بطاعة السلطة المعترف بها قانعا بالاحتفاظ بمنصب الدرجة الثانية حتى تحين الفرصة.^(٤)

الا أنه يضاف الى محصلة هذه العوامل، مآل ثورة ٢٣ يوليو والتجربة الناصرية فى التنمية والاستقلال الوطنى وما انتهت اليه من تنمية وخلق طبقة بيروقراطية فى مواجهة أو تحالف مع البرجوازية التقليدية أو برجوازية القطاع الخاص التى نمت وتوطدت مواقعها من خلال قطاع المقالات وتجارة الجملة وتجارة التصدير، حيث كان يتحكم ٢١٩ تاجرا فى تجارة الجملة فى منتصف الستينيات وقدرت قيمتها آنذاك بـ ٦٠٠ مليون جنيه.

وعلى ضوء ذلك تتضح طبيعة المناخ الاجتماعى والاقتصادى الذى هيا لفكر السادات رواجاً عبر التقائه بتكوينه وخبرته الشخصية والتى ساهمت فى تكوين أيديولوجيته. ولهدت العناصر التى ساهمت فى انتاج الخطاب الساداتى فى هذه اللحظة من تاريخ مصر، ومع ذلك لم يكن فكر السادات مجرد افراز لهذه الظروف أو معطى مباشر لمحصلتها وإنما لعب فكره دوراً هاماً فى تنمية وتكريس هذا الواقع وفتح الطريق عريضاً أمام نمو جملة المصالح الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية للفئات الاجتماعية التى شكلت عماد سلطته والتى استفادت من سلطته على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى.^(٥)

ولا ينبغي أن يفهم من ذلك أن هذه الظروف قد شكلت الخطاب الساداتى سلفاً أو مرة واحدة وإلى الأبد وإنما ساهمت فى بلورة نواة الخطاب الساداتى وألقت الضوء على جذوره الذاتية والموضوعية، وهذه «النواة» الفكرية والخطابية ستدخل فى جدل مع الظروف الموضوعية لتطور عملية التحويل الشامل للمجتمع المصرى التى بدأها العهد الساداتى ومن ثم سيتطور الخطاب و«يتموضع» فى الواقع الاجتماعى السياسى بصراعاته وتناقضاته ومصالحه المتعارضة للقوى الاجتماعية والسياسية وتبرز المفاهيم والرؤى المتلائمة مع متطلبات وشروط هذه المرحلة والتى تمحورت بشكل أساسى حول الانفتاح الاقتصادى والسلام مع اسرائيل والانقلاب على الناصرية فكر وتنظيماً وممارسة.

وفاة عبد الناصر وبدايات التحول :

كانت وفاة الزعيم الراحل عبد الناصر إيذاناً ببداية عهد جديد فى تاريخ مصر المعاصر، حيث كان رحيله فى ظروف تجذر نتائج وآثار عدوان يونيو ١٩٦٧ على الصعيد الاقتصادى والسياسى، فقد ترتب على العدوان من الناحية الاقتصادية اعباء ضخمة أرهقت الاقتصاد المصرى طوال هذه السنوات حيث حرم الاقتصاد المصرى من استثمار بترول سيناء، والذي أصبح المستفيد منه اسرائيل، وأغلقت قناة السويس، وحرم الاقتصاد المصرى من عوائد المرور بها^(٦)، والذي كان يمثل مصدراً للعملة الصعبة. كذلك عانى الاقتصاد المصرى من آثار الحرب فى المدى القصير والطويل حيث زادت النفقات العسكرية وتضاعفت الإعباء الناتجة عن

إعادة نقل بعض النشاطات الإقتصادية بعيداً عن مسرح العمليات العسكرية والخلل الناشب في الاقتصاد ازاء ذلك (٧) على الصعيد السياسي أجيبت الزعامة والتجربة الناصرية بضربة قوية نتيجة العدوان فأصبحت محاصرة بنتائج في الحال والمستقبال رعم الجهود الدؤوبة التي بذلها عبد الناصر بعد عودته بناء على مطلب الجماهير في ٩ و ١٠ يونيو في إعادة بناء القوات المسلحة وإعادة تشكيل قيادتها ومواجهة جناح عبد الحكيم عامر. كان عدوان ٦٧ يستهدف محاصرة التجربة الناصرية باحتلال جزء من التراب الوطني وإظهار عجزها عن تحريره وكان وذلك بهدف إلى تغذية الميول التهادية لدى الطبقة الحاكمة ودفع القوي الاجتماعية التي تلتقي مصالحها مع التسليم بشروط امرائيل والولايات المتحدة الأمريكية إلى الظهور على مسرح السياسة المصرية .

وفي إطار هذه الظروف منيت المقاومة الفلسطينية بضربات النظام الأردني وفقدت .. قاعدتها الآمنة في الأردن ومهدت أجهزة الإعلام أذهان الرأي العام لقبول تسوية سلمية تتأسس على إزالة آثار عدوان ١٩٦٧ وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم والإعتراف بحدود آمنه لاسرائيل على ضوء قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة وزادت أسهم الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة على نحو لم يكن مألوفاً من قبل.

تصدر السادات لقمة الحكم :

كان السادات من الناحية الدستورية هو الشخص الوحيد المرشح لتولى رئاسة الجمهورية بالنيابة حتى الاستفتاء على رئيس جديد يخلف عبد الناصر، فقد كان النائب الوحيد لرئيس الجمهورية في هذه الفترة أي ٢٨ سبتمبر - ١٩٧٠ .

وأصبح السادات هو المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية في الاستفتاء الذي أعقب رحيل عبد الناصر وذلك لأسباب مختلفة ومتنوعة من بينها مثلاً أن معاوني عبد الناصر والذين يعرفون السادات جيداً كانت لديهم قناعة أن السادات سيمارس صلاحيات شكلية حيث يحتفظون بالمناصب الأساسية في الحكم الإعلام والداخلية والجيش والأمن، ومن ثم فإن السادات لا يملك إلا الاستمرار في الطريق الذي شقه عبد الناصر وهو الطريق الذي أعلنت الإرادة الشعبية عن ضرورة استمراره في ٩ و

١٠ يونيو وعقب وفاة الرئيس الراحل ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠. وكذلك فقد حرص الجميع على حسم قضية السلطة بسرعة حتى يحتفظ النظام بهيبته بعد رحيل مؤسسه والجيلولة دون تفجر الصراع على السلطة فى هذه الظروف العصبية التى تمر بها البلاد.

وحمل الاستفتاء الذى أجري فى ١٧ أكتوبر عام ١٩٧٠ السادات إلى قمة السلطة فى مصر، وهو الإستفتاء الذى أشرف عليه ونظم محاوره الايديولوجية محمد حسنين هيكل وتركزت جملة السادات الانتخابية على «تنمية» الاستمرار فى الطريق الناصرى، وفى العينه التى اخترناها والخاصة بهذه المرحلة الانتقالية والتى تتضمن أربعة خطابات ٧ أكتوبر ١٩٧٠، ٨ أكتوبر ١٩٧٠، ١٤ مايو ١٩٧١، ١٦ أكتوبر ١٩٧٣، سنقوم بتحديد صيغة وأشكال «تيمه» الاستمرار فى الخطاب الساداتى وكذلك دلالاتها السياسية والاجتماعية وأشكال الألفاء الايديولوجى التى تتضمنها.

أولاً: الاحتفاظ بالاستهلال التقليدى للخطاب الناصرى :

كان الاستمرار فى الطريق الناصرى هو مصدر شرعية السادات فى هذه الفترة وهو المطلب الذى عبرت عنه الإرادة الشعبية فى عامى ٦٧، ٧٠ ومن ثم كان شعار الاستمرار فى الخطاب الساداتى يستجيب لجملة من الاحتياجات المعقدة والمتشابكة، تدعيم شرعية الاستجابة للإرادة الشعبية وتجنب إحداث فجوة طارئة فى وعى الجماهير.

وكان الاحتفاظ بالاستهلال الناصرى الشهير «أيها الإخوة المواطنين...» أحد الأشكال والصيغ التى اعتمدها الخطاب الساداتى للإيحاء للمصريين باستمرار طريق سلفه الراحل عبد الناصر.

ومن خلال فحص ٢٤ خطابا للسادات فى الفترة من ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ تاريخ وفاة عبد الناصر و١٧ ابريل ١٩٧١، كان ثمة ثلاثة خطابات إفتتحها السادات باستهلال جديد سيكون استهلالا ثابتا فيما بعد وهو «بسم الله...» هذا فى الوقت الذى احتفظ فيه ٢١ خطابا بالاستهلال الناصرى «أيها الإخوة المواطنين...» أو صيغ قريبة منه «أصدقائى الاعزاء» «اخوتى وأخواتى» ولم يكن السادات

ليستطيع احداث قطيعة رمزية فى الذهن المصرى فجأة وبدون تدرج يسوغ قبوله
والجدول التالى يوضح ذلك :

جدول رقم ٣

الفترة	عدد الخطابات	عدد الخطابات التى احتفظت بالاستهلال الناصرى	عدد الخطابات التى بدأت باستهلال جديد
من ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ إلى ١٧ إبريل ١٩٧١	٢٤	٢١ "أيها الاخوة المواطنون.. "اصدقائى الاعزاء.. "إخوتى وإخواتى.."	٣ "باسم الله .."

المصدر : خطب وأحاديث الرئيس محمد أنور السادات. سبتمبر ١٩٧٠ إبريل ١٩٧١. وزارة
الإعلام الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة. ١٩٧١ (خطابات تتضمن جزءا خارج المعينة).

وإعمالا لنفس «تيمة» الاستمرار فى خطابه المؤرخ ٧ أكتوبر عام ١٩٧٠ لحظة
ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية، والموجه لمجلس الأمة يعيد السادات التكرار
والتأكيد على الاستمرار فى الطريق الناصرى إذ يقول :

لقد جئت إليكم على طريق جمال عبد الناصر، واعتبر أن ترشيحكم لى بتولى
رئاسة الجمهورية، هو توجيه بالسير على طريق جمال عبد الناصر، وإذا أبدت
جماهير شعبنا رأيها فى الاستفتاء العام «بتعم»، فإننى سوف أعتبر ذلك أمراً
بالسير على طريق جمال عبد الناصر، الذى أعلن أمامكم بشوف أنتى سأواصل
السير فيه على أية حال ومن أى موقع.

وفى نفس الخطاب يؤكد نفس المعنى السابق :

ولقد وضعت لتفكيرى كله قاعدة واحدة، هى أن ابدأ كل تصرف بسؤال محدد هو ماذا كان يطلب منا لو أنه كان ما يزال بيننا، وكنت على ضوء معرفتى به، ورفقة ثلاثين عاما وزمالة نضال وراء معركة بعد معركة وفهم صديق لصديق كنت أقدر الخطى والمواقف، باحثا على هذا النحو ومثلهما.

وعقب اعلان نتائج الاستفتاء يؤكد السادات ضرورة الاستمرار على نهج الرئيس الراحل فى خطابه إلى الأمة ١٨ أكتوبر ١٩٧٠ حيث يقول :

لقد تلقيت أمركم، وادعو الله سبحانه وتعالى أن يكون أدائى للمهمة التى كلفتمونى بها على نحو يرضاه شعبنا وترضاه أمتنا ورضاه المثل الأعلى الذى وضعه القائد الخالد وأعطاه كل شئ من الحياة إلى الموت.

وفى نفس الخطاب يعيد تجديد عزمه على الاستمرار اذ يقول:

لكن شعبنا كان .. عظيما .. عظيما .. عظيما، لقد حمل أجزائه بنبل وكبرياء، وعبر الجسر من مرحلة كنا فيها مع القائد الخالد، إلى مرحلة نحن فيها بغيره، مستمرا على نفس الطريق متوجها إلى نفس القصد، لا يثنيه عائق، ولا ترده قوة.

ثانيا : صيغة البرنامج :

لم يقتصر عزم السادات على الاستمرار فى الطريق الناصرى على مجرد الاحتفاظ بالاستهلال الناصرى للخطاب ولكنه يذهب إلى أبعد من ذلك ليؤكد التزامه ببرنامج عبد الناصر المسمى «برنامج ٣٠ مارس» لعام ١٩٦٨ فى خطابه أمام مجلس الأمة المصرى لدى ترشيحه لمقعد الرئاسة إذ يحمل معه الوثيقة الناصرية «برنامج ٣٠ مارس» حيث يقول :

إننى جئت معى إلى هذا المجلس بوثيقة واحدة أودعها فيه وامشى قائلا لكم هذا برنامجى وهو برنامجى أيضا لأنه إرادة الشعب إننى أودع فى هذا المجلس بيان ٣٠ مارس فذلك آخر برنامج متكامل قدمه جمال عبد الناصر لأمتة وصدقت عليه جماهير شعبه فى استفتاء عام حر واعتمده طريقا للنضال.

وقد تضمن برنامج ٣٠ مارس تحرير الأراضى المحتلة والوحدة العربية

والاحتفاظ بسياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز والاشتراكية والحفاظ على المكاسب الثورية.

وقد لاحظنا في هذا السياق أن خطاب السادات في ١٨ أكتوبر لعام ١٩٧٠ عقب اعلان نتائج الاستفتاء قد أكد على استمراره في طريق عبد الناصر في خمس فقرات من عشر فقرات المكونة لمجمل خطابه هذا.

ثالثا : صيغة التذكرة باسم جمال عبد الناصر :

هنا تتمحور صيغة الاستمرار التي اعتمدها الخطاب الساداتي حول التذكرة باسم الزعيم الراحل والإلحاح في هذا كتحكيك إقتناع المصريين بأنه استمرار لسلفه وتخفيف الإحساس بالفجوة التي أعقبت وفاة عبد الناصر.

ففي خطابه في ٧ أكتوبر عام ١٩٧٠ لدى تقدمه لشغل مقعد الرئاسة، يذكر السادات اسم عبد الناصر ٢٨ مرة تحت مسميات مختلفة «جمال عبد الناصر» «الرئيس الخالد» «القائد» «الزعيم» «البطل».

وفي الفترة الانتقالية والتي تمتد من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٣ وطبقا للعينة المختارة التي تقابلها، لاحظنا أن الخطاب الساداتي قد أشار إلى اسم عبد الناصر ٥ مرات عقب اعلان نتائج الاستفتاء وفي خطابه ١٤ مايو ١٩٧١ سبع مرات وفي خطابه ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ ٣ مرات والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم ٤: عدد تكرارات اسم جمال عبد الناصر

في خطاب السادات . ١٩٧٠ إلى ١٩٧٣ (العينة)

الخطاب السنة	عدد تكرار اسم جمال عبد الناصر	مسميات مختلفة		
		بطل	قائد	رئيس الضمير هو
٧ أكتوبر ١٩٧٠	١٧	٣	٣	٥
٨ أكتوبر ١٩٧٠	٢	٢	١	٢
١٤ مايو ١٩٧١	٥	٢ رئيس		
١٦ أكتوبر ١٩٧٣	٣			

المصدر : خطاب وأحاديث الرئيس محمد أنور السادات وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة ١٩٧١.

ويتأمل الجدول السابق يمكننا ملاحظة أن تكرارات اسم جمال عبد الناصر فى خطاب السادات المؤرخ ٧ أكتوبر عام ١٩٧٠ يفوق بكثير تكرارات الخطابات الأخرى أى ٢٨ مرة مقارنة به ٥ مرات فى خطاب ٨ أكتوبر و٧ مرات فى خطاب ١٤ مايو و٣ مرات فى خطاب ٦ أكتوبر ١٩٧٣.

وتفسير ارتفاع عدد التكرارات فى الخطاب الأول يكمن فى بحث السادات عن الشرعية والتي تقع فى دائرة الزمان الناصرى بسبب المنجزات التي حققها والالتفات الشعبى حول قيادته ولم يكن هناك مصدر آخر للشرعية سوى الاستمرار فى الطريق الناصرى ومن ثم ضرورة الإلحاح من الوعى على اسم عبد الناصر وما يستدعيه فى الذاكرة الجمعية للمصريين من تعاطف يمكنه أن يعيب على شخص من يخلفه ويستمر فى طريقه.

وذلك رغم أن الشرعية لا ترتبط فقط بنتائج الاستفتاء إلا أن هذا الأخير يمثل ضماناً قانونية تحفظ للحكم هيئته سواء على صعيد الرأى العام الداخلى وفى مواجهة القوى المعارضة أو على الصعيد الدولى.

والواقع أن كثيرين من المعلقين والمراقبين قد اقتنعوا فيما يبدو بمقولة الاستمرار حتى فى بعض البلدان الغربية وبالذات فرنسا إذ تصور الكثيرون جدية مسعى السادات ومصادقية خطابه، وهو الأمر الذى سوف يكشف عنه الستار فيما بعد بتطور الأحداث وظروف المواجهة بين السادات وبين معاونى عبد الناصر. (٨)

على النقيض من ارتفاع تكرارات اسم عبد الناصر فى خطاب ٧ أكتوبر نلاحظ انخفاض عدد هذه التكرارات فى الخطاب الذى أعقب نتائج الاستفتاء إذ بلغ عددها ٥ خمس مرات ويفسر ذلك فى تقديرنا باطمئنان السادات على نتائج الاستفتاء ويتجاوز هذا الاختبار لشرعيته، ومن ثم أصبح فى حل نسيباً من الإلحاح على التذكرة باسم عبد الناصر وشعر بضرورة التحرر رويدا رويدا من ثقل ميراث الزعيم الراحل والابتعاد بتدرج عن الاحتماء بظل عبد الناصر.

وبشكل عام يمكننا ملاحظة انخفاض تكرارات اسم عبد الناصر فيما يلى من

خطابات بتوطد موقع السادات فى الحكم وتكشفه لمعالم الطريق الذى سوف يسلكه وتبلور مشروعه بأبعاده المختلفة باستثناء خطاب ١٤ مايو ١٩٧١ حيث أن المقصود هو الوحدة العربية والمواجهة بين السادات وبين معاونى عبد الناصر وهى القضية المحورية فى الفكر الناصرى القومى.

موقع مقولة الاستمرار فى الخطاب الساداتى

وحقل الصراعات الاجتماعية والسياسية :

حتى يمكننا تعيين الوظائف الايديولوجية لمقولة الاستمرار فى الخطاب الساداتى يتعين القاء نظره على الوضع الاقتصادى والسياسى عقب وفاة الزعيم الراحل عبد الناصر حتى يتبين لنا الوزن الايديولوجى والتفضيلى لمثل هذه المقولة.

والواقع أن ثمة بعض العناصر الكمية بالذات على الصعيد الاقتصادى الداخلى فى العهد الناصرى كانت قد تراكت لتظهر آثارها الكيفية فى ظل السادات وهنا نعتقد أنه لا يصح افتراض أن وجود هذه العناصر بذاتها كان من الممكن أن يؤدى إلى ماوصلت إليه الأحوال فى عهد السادات مفضلا عن أن التاريخ لا يحفل بالافتراضات ولكنه ينصب على ما وقع فعلا من أحداث ووقائع فإن هذه العناصر لم تكن دون السادات ودون مشروعه وخطابه ، أن تتطور هكذا بشكل تلقائى فهذا القول ينافى احتمالات أفق المرحلة التاريخية ويجبر الحركة التاريخية على السير بطريقة خطية إما إلى أعلى أو إلى أسفل وهو الأمر الذى يتناقض مع جدلية الواقع وتعدد احتمالات أفق الحركة التاريخية . (٩)

ومع ذلك فإن العناصر التى سنذكرها كانت تمثل ثغرات فى التجربة الناصرية تمكنت فئات اجتماعية عديدة من استثمارها والتطلع عبر مواقعها الجديدة إلى السلطة وإلى أحداث انقلاب داخلى يمكنها من حماية مصالحها الجديدة ومكاسبها التى حققتها وأيا كان الأمر فإن هذا ما تكفلت به المرحلة الساداتية أى إطلاق العنان لهذه القوى وفتح الطريق واسعا أمامها للثراء والاندماج فى السوق العالمى . والانفتاح دون قيود على رأس المال الأجنبى.

من بين هذه العناصر تبدو الدعوة لرأس المال الأجنبى على رأس القائمة فقد

صدر قانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ للاستثمارات الأجنبية فى مشروعات التنمية - الصناعة - المعادن - الطاقة النقل والسياحة. وقد تم تعديل هذا القانون بقانون ٤٧٥ لسنة ١٩٥٤ لتشجيع رأس المال الأجنبى.

كذلك يدخل فى إطار هذه العناصر قانون ٥١ لسنة ١٩٦٦ حول انشاء منطقة حرة فى بورسعيد تسمح بوجود جزء من رأس مال أجنبى مع توافر الضمانات ضد التأميم وتوقف تنفيذ هذا المشروع بسبب حرب وعدوان يونيو ١٩٦٧.

وكذلك فقد سمح قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الخاص بشركات القطاع العام بإسهام ومشاركة رأس المال الأجنبى فى المشروعات العامة. وتتخذ هذه المؤشرات للقول بأن الدعوة لاستثمارات رؤوس الأموال الأجنبية لم تكن جديدة وما فعل السادات إلا أن طورها وفتح لها الطريق وأنها بذلك تمثل صيرورة النظام الناصرى ومآله المحتم.

إلا أنه من بين أهم هذه العناصر فيما يبدو هو استمرار سيطرة القطاع الخاص الذى اندرج فيه كبار الرأسماليين بعد التأميمات على قطاع المقاولات وتجارة الجملة وتجارة التصدير وقد أدى ذلك فى منتصف الستينيات إلى سيطرة ٢١٩ تاجرا على تجارة الجملة التى تقدر آنذاك بـ ٦٠٠ مليون جنيه مصرى. وأن الإصلاح الزراعى حتى عام ١٩٧١ لم يتناول سوى ٨٠٠ ألف فدان من المساحة المزروعة ولم تستفد منه سوى ٤٠٠ ألف أسرة ريفية، وهو ما يمثل ١٤٪ من الأراضى المزروعة و ١٠٪ من السكان وهى محصلة ثلاثة إصلاحات زراعية فى أعوام ١٩٥٢ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٩ هذا فى نفس الوقت الذى استمرت فيه سيطرة الرأسمالية الزراعية التقليدية من الريف وأن الأراضى المستزرعة ظلت تحت الملكية الخاصة وسيطر القطاع الخاص على ٧٠٪ من العمليات التجارية و ٢٥٪ من الإنتاج الصناعى و ٤٠٪ من قوة العمل.

وتشير هذه الوقائع والأرقام إلى أن الاتجاه لتحرير الاقتصاد المصرى قد بدأ قبل مجئ السادات وذلك منذ أزمة ميزان المدفوعات فى عام ١٩٦٥. كذلك فإن القطاع الخاص قد أخذ على عاتقه مهمة تنفيذ ٧٠٪ من أعمال البناء فى الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠ - ١٩٦٥.

يضاف إلى هذه العناصر تواجد السوق السوداء خلال العهد الناصرى من خلال غرة والعريش واليمن وليبيا ويبروت وهذه العناصر مجتمعة شكلت فيما يبدو نواة لتطور فئات اجتماعية اغتنت وأثرت وتطورت مع ظهور الساداتية وإذا أضفنا إلى ذلك طبقة بيروقراطية القطاع العام لاتضح معالم الحلف الطبقي الذى سعى السادات لتدعيم مصالحه. (١٠)

على الجانب المقابل من الصورة، هناك النظام الإقليمى العربى والتصاعد الخطير لأثر النفط والعوائد البترولية التى ارتفعت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ والأثر المتنامى لدور العربية السعودية فى المنطقة والذى كان قد بدأ عام ١٩٦٧ بعد هزيمة مصر وانسحابها من اليمن، وهو الأمر الذى صعد من اتجاه الطبقة الحاكمة فى مصر للانفتاح على رؤوس الأموال العربية والأجنبية إذ تبدت لها تقاهة العمل المنتج والصناعى مقارنة بالأرباح الطائلة لعوائد النفط وتطلعت للحصول على نصيبها من الثروة النفطية (١١) باختصار ساهمت هذه العوامل مجتمعة فى توجيه السياسة المصرية فى عهد السادات والتشريع بعجلة الانفتاح الاقتصادى.

توزيع مراكز السلطة عقب وفاة عبد الناصر :

إذا كنا تعرضنا فيما سبق من صفحات للصورة العامة للاقتصاد فإن طبيعة توزيع مراكز السلطة عقب رحيل عبد الناصر لم يكن بحال فى صالح السادات وهو الأمر الذى عجل من اختياره خلفا وحيدا لعبد الناصر كما سبق وأشرنا، فبناء السلطة حينئذ كانت لصالح استمرار الطريق الناصرى حتى وإن بدت الصورة الاقتصادية غير ذلك وهو الأمر الذى أوحى للسادات بطرح مقولة الاستمرار لتحرير وصوله لمقعد الرئاسة.

كان فريق معاونى عبد الناصر يشغلون المراكز الأساسية للحكم سواء التمثيلية كاللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى التنظيم الناصرى ومجلس الأمة، ففى الأولى كان هناك على صبرى وضياء الدين داود وعبد المحسن أبو النور ولبيب شقير والذى كان يرأس مجلس الأمة، وكذلك التنفيذية فى وزارة الداخلية «شعراوى جمعه» والإعلام «محمد فائق» والحربية الفريق محمد فوزى ووزارة الإسكان سعد زايد وبعبارة أخرى كانت مؤسسات الجيش والبوليس ومجلس

الأمة والاتحاد الاشتراكي العربي تحت إشراف معاوى عبد الناصر. (١٢)

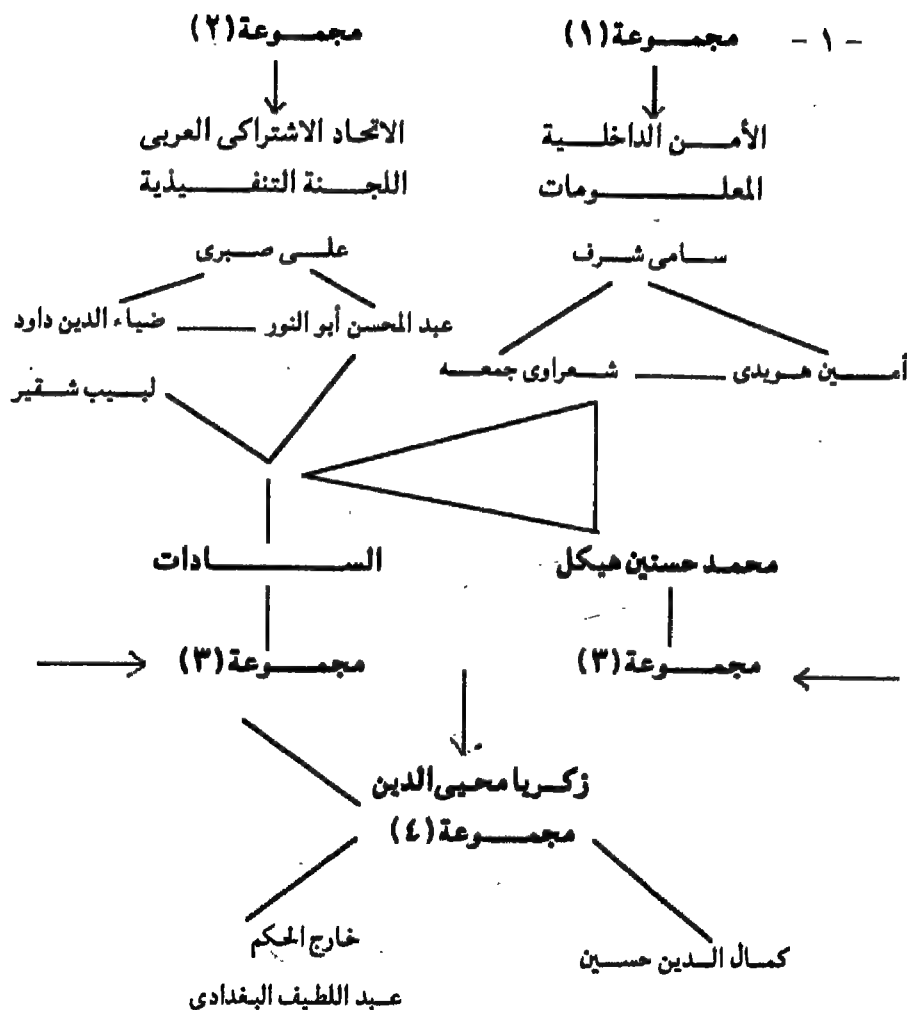
وقد تطلب هذا الوضع كرد فعل إيديولوجى التمسك بمقولة الاستمرار من ناحية لطمأنه الرأى العام المصرى والعربى المتعاطف مع التجربة الناصرية والحريص على استمرارها وكذلك تجنب المواجهة فى وقت مبكر مع معاوى عبد الناصر والذين يشغلون مناصب هامة فى خريطة توزيع القوى فى بناء السلطة وهى المواجهة التى قد تحمل بين جنباتها مخاطر تعرض المشروع الساداتى للمخطر.

يضاف إلى هذه العوامل أن التمسك بمقولة الاستمرار كان يستجيب موضوعيا لشرعية السادات ذاته، فكما أوضحنا فالرجل عاش فى ظل عبد الناصر وقنع بمنصب الدرجة الثانية ولم تكن إنجازات تنسب لشخصه ورصيده سوى وقوفه بجانب عبد الناصر وانتسابه لثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ومن ثم فالاستمرار لم يكن فقط استجابة لظروف موضوعية اقتصادية وسياسية وإنما أيضا شخصيته تتعلق بشرعية الرئيس واستمراره فى سياسة خلفه الراحل.

وهكذا فالخطاب متعدد والوظائف، وفى الوقت الذى يقوم فيه بتحييد اعداء وخصوم محتملين، ويستجيب لمطالب واقعية قائمة موضوعيا، فإنه يتطلع إلى المستقبل، ويحاول إعادة بناء الواقع، وفق منظور مختلف أى أنه يكتسب طابعا مرنا فى الممارسة والاستجابة للواقع والظروف التى تكتنفه.

ويرسم بعض المعلقين والكتاب هيكلا لتوزيع النخبة السياسية بعد رحيل عبد الناصر على المواقع والمناصب التمثيلية والتنفيذية فى المنظمات الناصرية يتضح منها أن هناك ثلاث مجموعات الأولى تضم سامى شرف وهويدى وشعراوى جمعه وتشغل المناصب التنفيذية الهامة كالأمن والداخلية والمعلومات أما المجموعة الثانية فتركز فى الاتحاد الاشتراكي العربى ولجنته التنفيذية وتضم ضياء الدين داود وعبد المحسن أبو النور وليب شقير وعلى صبرى أما المجموعة الثالثة فتضم عددا من الضباط الأحرار الذين شاركوا فى الثورة وتواروا فى الظل عقب خلافاتهم مع الزعيم الراحل عبد الناصر وهم زكريا محبى الدين وعبد اللطيف البغدادى وكمال الدين حسين وبين هذه المجموعات الثلاث يقف السادات مستقلا عن أى منهم ولكنه يحتفظ باتصالا بمحمد حسنين هيكل والدكتور محمودة فوزى

وقد منح هذا الوضع السادات استقلالا نسبيا ومرونة فى الحركة سهلت من مهمته
الانقلابية فيما بعد (١٣) ويوضح الشكل التالى هذا التوزيع
شكل يوضح توزيع السلطات التنفيذية والتمثيلية عقب رحيل عبد الناصر



المصدر : Cooper (Mark) The Transformation of Egypt
Cyroomhelm, London and P.65 Camberra, 1982

ففى الوقت الذى تمسكت فيه المجموعة الأولى والثانية بأولوية العلاقات مع الاتحاد السوفيتى دون اغلاق الباب أمام الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك على صعيد علاقات مصر الخارجية أما على الصعيد الداخلى فقد كانت ترى ضرورة تدعيم القطاع العام والاحتفاظ بالصيغة الناصرية «القوى العاملة» رأت المجموعة الثالثة ضرورة تحرير الاقتصاد وتدعيم العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك للتوصل إلى تسوية سلمية للمصرع العربى الاسرائيلى.

شكل الاخفاء الايديولوجى المضمن خطاب «الاستمرار» :

تحقق أهداف أخرى غير تلك المعلنة :

بفحص الخطاب الساداتى حول «الاستمرار» فى الطريق الذى اختطه الزعيم الراحل عبد الناصر يتبين لنا أن ثمة انفصالا لا يتعمق رويدا رويدا بين الخطاب المعلن والأهداف المضمنة فيه وبين الأهداف التى تحققت فى الممارسة العملية. ففى حين أن الخطاب يعلن تمسكه بالناصرية تنخرط الممارسة فى «اللاناصرية - Déna- néssisation» أو مناهضتها.

فما أن تصدر السادات قمة الحكم حتى بدأ مسعاه فى البحث عن حلفاء جدد داخل وخارج السلطة لتعزيز مواقعه فى مواجهة خصومه، فقد قام بداية بتعيين محمود فوزى رئيسا للوزراء وذلك لتدعيم موقفه ازاء اليمين المعتدل وكان هذا القرار موضوعا لأول مواجهة بين السادات وبين الناصريين.

كذلك قام السادات بتكليف رئيس مجلس الأمة ووزير شئون الرئاسة واحد اعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى العربى بوضع مشروع قانون برفع الحراسة عن بعض كبار الملاك والذين كانت أملاكهم قد فرضت عليها خلال حكم الزعيم الراحل عبد الناصر، وقام هؤلاء بوضع هذا المشروع والذى لم يكن كافيا

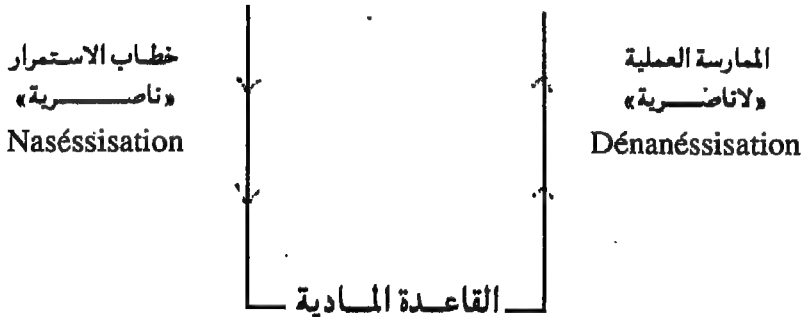
فى نظره وتم استبداله بقانون آخر جديد (١٤)

وقام السادات فعلا فى عام ١٩٧٤ برد جزء كبير من الأراضى التى كانت موضوعة تحت الحراسة فى عهد عبد الناصر لأصحابها (١٥) وقد حمل ذلك دلالة واضحة لملاك الأراضى والذين لم يترددوا فى تأييد السادات لدى صراعه مع خصومه السياسيين بالذات قبل نواب الصعيد (١٦).

وعلى صعيد الصراع العربى الاسرائيلى قام السادات بتقديم مبادرته الشهيرة فى فبراير ١٩٧١ والتى تضمنت انسحاب القوات الاسرائيلية

شكل يوضح التناقض بين خطاب «الاستمرار» فى الطريق الناصرى والعملية الاجتماعية أو الممارسة العملية

- ٢ -



من الأراضى العربية المحتلة لبضعة كيلو مترات من الضفة الشرقية للقناة ويتبع ذلك فتح قناة السويس للملاحة الدولية وبدء مفاوضات لوضع برنامج زمنى لانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضى المحتلة، وكانت هذه «المبادرة» موضوعا للخلاف بين السادات ومعاونى عبد الناصر، والذين رأوا وقتها أن مثل

هذه المبادرات من شأنها فى الظروف السائدة آنذاك ألا تقود إلى نتائج إيجابية على القضية العربية بالذات بعد اختفاء عبد الناصر ورحيله عن الساحة العربية.

إلا أن أكثر القضايا التى فجرت الخلاف وفتحت الطريق واسعا أمام السادات كانت قضية الاتحاد الكونفدرالى العربى بين مصر وسوريا وليبيا حيث كانت المواجهة بين الفريقين حاسمة وتركت آثارها على سيرة العمل العربى المشترك حتى يومنا هذا، فقد رفض السادات مبدأ القيادة الجماعية واستقل بقراره دوناً عن الآخرين. والواقع أن السادات قد اتخذ من قضية الكونفدرالية العربية مع سوريا ومصر وليبيا وسيلة لتفادى سيطرة معاونى عبد الناصر على الاتحاد الإشتراكي العربى والمناصب التنفيذية الهامة إذ كان المفترض فى حالة إتمام هذا الاتحاد أن تجرى إعادة للانتخابات فى الاتحاد الإشتراكي العربى بالذات على صعيد اللجنة التنفيذية العليا حيث الأغلبية لمجموعة على صبرى. (١٧)

وجه السادات الدعوة لعقد اجتماع للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإشتراكي العربى بصفته المزدوجة كرئيس للجمهورية ورئيس للاتحاد الإشتراكي العربى وذلك لفحص وتقرير مشروع الاتحاد ولم يحظ المشروع بموافقة اللجنة وفى الوقت ذاته لم يحظ فيه بموافقة اللجنة المركزية للاتحاد الإشتراكي العربى والتى تتضمن ١٥٠ عضواً وكذلك حظى مشروع الاتحاد بموافقة مجلس الأمة ٣٠٠ صوت عقب ذلك بأسبوع وكان ذلك بمثابة تصويت بالثقة فى السادات كرئيس للجمهورية.

خلال هذه الاثناء كانت مواقع السادات تتدعم فى الحكم فعلى الصعيد الشعبى قام بتخفيض أسعار بعض السلع الأساسية وكان حديثه عن الحريات والقانون والأمن يلقى استجابة من قطاعات عريضة من المصريين وقام بإصلاح نظام الحراسة والمصادرة وتقديم مبادرة للسلام فى فبراير ١٩٧١، وحصل على الضمانة القانونية اللازمة لممارسة مهام منصبه كرئيس للجمهورية بعد أن وافق ٧ ملايين على رئاسته وجدد وقف إطلاق النار مع اسرائيل، وأكد التزامه ببرنامج ٣٠ مارس وحاول تعديل سياسة مصر الخارجية إزاء الولايات المتحدة الأمريكية. (١٨)

لقد أفضت هذه التطورات إلى أن جعلت من السادات رئيساً حقيقياً عكس ماتوقعه المراقبون والمشاركون على حد سواء، ومنحته أوراقاً ذات وزن كبير فى

ادارة الصراع السياسى فى الفترة من خصومه السياسيين بالذات بعد التصويت الكثيف فى مجلس الأمة لصالحه واختبار مدى تايد القوات المسلحة له وهو المؤسسة التى ظلت بعيدة عن الأحزاب طوال تاريخها وهى الأوراق التى ستحسم الموقف لصالحه فيما بعد. (١٩)

وهنا ينبغى ملاحظة التفاوت بين المؤسسات التمثيلية فى العهد الناصرى، فبينما رفضت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى واللجنة المركزية مشروع الاتحاد مع ليبيا وسوريا - والسودان افتراضا - فإن مجلس الأمة قد أقر المشروع بأغلبية كبيرة.

وكانت هذه الأوراق دافعا للسادات لبدء المعركة، وما أن مر يومان على تصويت مجلس الأمة لصالح مشروع الاتحاد حتى أقال على صبرى وانتقل إلى حيز الهجوم العلنى وبدأ العد التنازلى لتصفية خصومه السياسيين من الناصريين، إذ أعلن عن مؤامرة يقودها على صبرى ويشترك فيها وزراء الحربية والداخلية والإعلام وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى، ونهاية شهر مايو كان السادات يتربع منفردا فى مقعد السلطة وأعاد تشكيل الوزارة فى ١٤ ، ١٦ مايو وتعيين المحافظين ١٤ ، ١٦ مايو ١٩٧١ ورفع الحصانة البرلمانية عن ثمانية عشر عضوا بمجلس الأمة فى ١٤ مايو واستعرض حجم التأييد الذى يحظى به فى ١٥ مايو عن طريق أجهزة الإعلام التى أدت دورها بسهولة ملحوظة فى ١٦ ، ١٧ مايو وحل اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى وشكل لجنة للإشراف على انتخابات الاتحاد الاشتراكى العربى من القاعدة إلى القمة وأخرى لوضع دستور جديد فى ٢٧ مايو. (٢٠)

هكذا بدأ السادات فى مواجهة ما اسماء «بالمؤامرة» و «دولة المخابرات» وسوء استخدام السلطة كرجل «القانون» و «المؤسسات» و «الليبرالية» و «الشرعية» وهى مفاهيم عززت من مواقفه سواء على الصعيد الشعبى أو صعيد القوى الاجتماعية الداخلية التى تلتقى مصالحها مع سياسته الجديدة.

والواقع أن تفسير السهولة النسبية التى تخلص بها السادات من خصومه ومعاونى عبد الناصر تكمن فى اختفاء دور الشخصية الكاريزمية التى كان عبد

الناصر يجسدها، فالزعامة الكاريزمية تقيم علاقة مباشرة بالجمهور دون وساطة وهو الأمر الذى يفسر من ناحية صفوف التنظيمات السياسية التمثيلية وقلة فاعليتها وكذلك الدور الثانوى لرجال الصف الثانى، فالشخصية الكاريزمية تطفى على دور المؤسسات وماعداها إذ تقيم علاقة حية ومباشرة بال جماهير تقلل وتحول من فعالية المؤسسات التمثيلية وهو الأمر الذى سهل فيما يبدو سهولة تخلص السادات من معاونيه. (٢١)

وفضلا عن ذلك فإن الجماهير إذا كانت مدينة لعبد الناصر بمكتسباتها الاجتماعية والكرامة خلال الحقبة الناصرية فإنها تدين لمعاونيه إلا بمصادرة مبادرتها وتقييد حرياتهما فمن بينهم من كان وزيرا للداخلية والأمن والمعلومات، وكذلك فقد قاد معاونو عبد الناصر المعركة مع السادات بحذر بالغ ازاء الجماهير وهو الأمر الذى سمح للسادات بتوصيف موقفهم «بالتآمر» وتأليب الجماهير والحيلولة دون تعاطفهم معهم وهذه الممارسة ازاء الجماهير كانت الشكل الغالب فى الأجهزة التنفيذية وهذا لا يقلل بالطبع من دور أجهزة الإعلام والحملات الايديولوجية التى استهدفت اضعاف الشرعية على ممارسات السادات وإبراز تميزه عن ممارسات خصومه.

ويجئى فى هذا السياق أن خصوم السادات لم يكونوا متحدين بالقدر الكافى ازاء عديد من القضايا وهى الأمر الذى سهل للسادات عملية الانقلاب عليهم. (٢٢)

كذلك لعبت الشعارات التى رفعها العهد الساداتى دورا هاما فى تعبئة الجماهير بالذات مفاهيم «الأمان» و «دولة المخابرات» و «مراكز القوى» ومصادر تعاطفها مع معاونى عبد الناصر وبدا الأمر متناقضا أن القادة الذين ينتمون لنظام يدين بيهيته وصموده للجماهير يخشون التوجه لها بينما السادات يعول فى صراعه عليها.

هكذا إستتب الأمر للسادات وتخلص من معاونى عبد الناصر وانفرد بالقرار السياسى ووضع معاونيه الذين وقفوا بجانبه فى انقلاب ١٥ مايو فى المناصب التنفيذية وعرج على تشكيل حلفاء جدد فأفرج عن الإخوان المسلمين وسمح لهم

بإصدار صحفهم ومجلاتهم لكي يكونوا عوناً له في مواجهة خصومه من الناصريين واليساريين وبعد انتهاء فترة وقف إطلاق النار التي كان قد جردها أعلن على رؤوس الأشهاد أن عام ١٩٧١ سيكون عام الحسم إن سلماً وإن حرباً بعد ارتفاع وتنامي القلق لدى الأوساط الطلابية والعمالية والشعبية على تجريد الصراع ضد العدو الصهيوني الجاثم فوق الأراضي العربية المحتلة وعندما أوشك عام ١٩٧١ على الانتهاء أعلن أنه لا يمكن حسم الموقف هذا العام بسبب الحرب الهندية الباكستانية؟ الذي صاحبها وثار الطلاب ضد تجريد الصراع مع العدو وطالبوا بشن حرب شاملة لتحرير الأراضي المحتلة وظل الموقف يتراوح بين السخط والهذوء على مدار هذه السنوات الثلاث التي خاضت مصر وسوريا حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وعبرت القوات المصرية قناة السويس وأثبتت القوات العربية كفاءة الجندى العربى وامكانيات الذات العربية عندما تتوافر الشروط الموضوعية والحد الأدنى من التضامن العربى الذى بدا واضحا خلال الحرب.

أصبحت حرب أكتوبر علامة فارقة فى تاريخ النظام الساداتى فقد اثبت السادات انه ليس مجرد خلفا عرضيا للزعيم الراحل عبد الناصر ولكنه خلف قوى له رصيده التاريخى والشعبى (٢٣) وأصبحت حرب أكتوبر أحد أهم مصادر شرعية السادات وقدرته على أحداث تغيير جذرى فى توجهات مصر القومية العربية والاقتصاديه اذ اعقب الحرب اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى وبدء مفاوضات الكيلو ١٠١ بين عسكريين مصريين واسرائيليين تحت علم الأمم المتحدة وعقدت اتفاقية قمع الأشتباك الأول عام ١٩٧٤ وبدء مسلسل الخروج من دائرة الهموم العربية يظهر الى حيز الوجود اذ كانت حرب أكتوبر فيما يبدو مبرراً قوياً لكسر حاجز الإجماع العربى وتبرير سعى الصلح المنفرد مع اسرائيل وإخراج مصر من دائرة الصراع العربى الاسرائيلى ولعبت أجهزة الإعلام بنتائج الحرب بشكل ملفت للنظر فاصبح السادات «بطل العبور» وبطل «العاشر من رمضان» وتدعمت شعبيته وشرعيته وبشكل سمح له فيما بعد بتخطى خط المحظورات العربية أى مقاطعة العدو الصهيونى والاستمرار فى حالة العداء له حتى تحرير الأراضى العربية المحتلة وعودة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى وطنه وأرضه.

المرحلة الانتقالية . ٧ - ١٩٧٣

فى الخطاب الساداتى ١٤ مايو ١٩٧١

و ٦ أكتوبر ١٩٧٣

فلنرى الآن كيف تبلورت هذه التطورات فى الخطاب الساداتى، وماهى الأساليب والمفاهيم التى لجأ إليها فى معرض تقديمه صورة يزعم أنها متكاملة لما حدث للشعب؟ وكيف حاول عزل خصومه؟ بل وتأليب الشعب عليهم وتشويه صورتهم لدى الرأى العام المصرى والعرب. وقد بلور خطابه الهام فى ١٤ مايو ١٩٧١ ذلك بوضوح، بل ومثل نقله نوعيه من الخطاب الساداتى، إذ لجأ إلى أسلوب حكاىي NARRATIF بسيط لكى يتمكن من الوصول إلى جماهير الشعب المصرى فى أعماق الوادى والدلتا وبدأ خطابه بالتأكيد على أنه لم يعد خطابه مكتوباً، ولم يقم بإعداد أوراق وإنما يستعين فقط بمفكرته التى يسجل فيها اجتماعاته وقد عنى ذلك بين أشياء أخرى محاولة السادات للتقرب من الشعب، واختياره لأسلوب الحديث المباشر غير المكتوب وهى مقدمة كانت ضرورية لتحديد المواطن المصرى وجعله حكماً فيما يحدث بل وحمله على اختيار واستحسان موقف السادات فى مواجهة خصومه. يقول السادات :

بسم الله الحقيقة فى المرة دى وأنا أتحدث إليكم ما أعددتش خطاب مكتوب ولاجهزت ورق وإنما فى ايدى فقط التوته اللى باسجل فيها جميع الاجتماعات اللى بتحصل سواء كانت على مستوى السلطة التنفيذية يعنى مجلس الوزراء أو حتى جلسات المباحثات اذا كانت هناك وفود عندنا. أنا بأفضل فى هذه المرة أن أتحدث إليكم حديث القلب المفتوح لأنه لايد أن يعلم الشعب كل شئ وكل حقيقة بشكل مفتوح وبشكل عادى وبشكل طبيعى ومن غير أى إعداد.

وبداية الخلاف كما يحكيها السادات فى خطابه هى :

المسألة بدأت بعدما عدت أنا من بنى غازى كما اتفقتنا - الرئيس معمر

القذافي والرئيس حافظ الأسد وأنا على قيام دولة اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة.

وبعد أن يتعرض السادات لمضمون ما اتفق عليه في بنى غازى ومحتواه والخلافات التى حدثت اثناء الاجتماعات، يربط الشكل الذى أقر فى بنى غازى للاتحاد بما كان الرئيس عبد الناصر قد إقتنع به بعد فشل قمة الرباط عام ١٩٦٩ وبعد تجربة الوحدة المصرية السورية بضرورة استخلاص الدروس من التجارب التى مرت بنا.

وهنا يحاول السادات اضافة المشروعية لمضمون ما اتفق عليه أى دولة اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة فى بنى غازى يربطه بالرئيس الراحل عبد الناصر، أى منح الحاضر مشروعيته من خلال الماضى وإعادة التذكير بالماضى لتبرير الحاضر يقول السادات :

هذا الاتفاق الذى هو الخاص بدولة الاتحاد الثلاثى أساسه إيه؟ .. أساسه كان كلنا لو نذكر الله يرحمه الرئيس جمال عبد الناصر لما عاد من مؤتمر القمة العربى سنة ١٩٦٩ الى انعقد فى الرباط فى المغرب وفشل المؤتمر وانتهى إلى ما انتهى إليه كلنا عارفين رجع إلى طرابلس واجتمع هو والرئيس معمر القذافى والرئيس فميرى وقبل كده لما بنتكلم عن الوحدة العربية وبعد تجربتنا مع الوحدة السورية كنا دائما متفقين على أساس إنه أى وحدة تقوم ثانى لازم نراعى فيها الدروس التى احنا استفدناها من وحدة سوريا وعلى ذلك شكل اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة ده الشكل الذى احنا بنقول أنه مناسب واتفقنا فى حياة الرئيس جمال إلى أنه تكون الصيغة أو الشكل المناسب لأى وحدة نبدأ بها.

وبالاضافة إلى سعى السادات لإضفاء المشروعية على الاتفاق والشكل الذى انتهى إليه باستثمار الرصيد الشعبى وال جماهيرى للرئيس الراحل فإنه يستهدف فى الوقت نفسه إظهار خصومه ومعارضيه بمظهر الخارج على هذا الرصيد، والمتناقض مع استمرار سياسة ونهج الزعيم الراحل كما سنرى ذلك فى الصفحات المقبلة.

ينتقل السادات بعد ذلك إلى موقف على صبرى والذى كان عضوا فى الوفد

المصري وحضر اجتماعات بنى غازى. وإذا يربط السادات بين هذا الاتفاق وبين المعركة مع اسرائيل فإن من يعارض الاتفاق يبدو وكأنه يتخلى عن المعركة ضد اسرائيل أو يظهر بمظهر المتخاذل فى قضية تحرير الأراضى العربية.

يقول السادات :

أرجع للكلامى لما عدت من بنى غازى .. وأنا فى بنى غازى أولا السيد على صبرى عارض فى قيام هذا الاتحاد وفى الاتفاق .. وقال لى هذا، قلت له ده رأيك، ولكن أنا بانطلق فى كل تحرك أو فى كل عمل باعمله وما باتردد فيه أبدا، إطلاقا، ده مجرد تفاهم بين دولتين عربيتين بيزعج مجرد التفاهم، فما بالك إذا كانت وحدة أو اتحاد.

والساحة السورية بالنسبة لنا حقيقة للمعركة والشعب السورى كله حاشد نفسه، وخصوصا بعد الرئيس حافظ الأسد ماقام بحركة التصحيح الرائعة اللى قام بها وجمع الشعب السورى كله، رجل واحد، وإرادة واحدة من أجل المعركة.

ويقر السادات مشروعية الخلاف ولكنه فى نفس الوقت ينتقد أساليب معارضيه، وهو هنا يعرض صورتين متناقضتين أولهما عن نفسه إذ يظهر بمظهر الديمقراطى بإقراره شرعية الخلاف ثانيهما صورة معارضيه الذين يلجأون لأساليب غير لائقة بل و«صبيانية» إذ يقول فى معرض حديثه فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى لدى مناقشتها مشروع الاتفاق :

لكن اللى أنا فوجئت به، إن المسألة مكنتش مناقشة للخلاف على رأى، أو مناقشة أيهما أصلح، أو مناقشة موضوعية فى الموضوع اللى إضافيه، لا .. عملية غريبة أوى .. عملية واضح فيها الصراع، الصراع انه بكل الطرق وبكل الأساليب، وعن طريق التجريح، حتى مش بس فى أنا .. بل التجريح من الوفود الأخرى اللى كانت معانا .. وبأسلوب لايمكن أن يقبله أحد، وده متسجل، لأن الميكروفونات كانت فوق الترابيزة من تحت الترابيزة، ومتسجلة الجلسة، ذهلت حقيقة لأن ، لأول مرة، باشوف عمليات صراع .. وأنا اصلى حضرت زمان قبل الثورة طريقة المناورات السياسية بتاعة الأحزاب، وكنت عايش أنا الفترة ده وعمليات أساليب ازاي لما عايزين يسقطوا اتفاق، أو عايزين واحد يناور واحد أو

يجرح واحد ازاي يلجأ للمناورة وللف ولاستخدام أساليب، أقل ما يقال فيها إنها غير شريفة.

وبعد انتهاء اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي لمناقشة الاتفاق وهو الاجتماع الذي أسفر عن معارضة كل من السيد على صبرى، عبد المحسن أبو النور، ضياء الدين داود، شعراوى جمعه، لبيب شقير، وعن موافقه كل من السيد حسين الشافعى، الدكتور محمود فوزى وأنور السادات، بعد انتهاء هذا الاجتماع يقترح السادات استكمال الأساليب الديمقراطية ونقل المناقشة إلى اللجنة المركزية وعندما عرض لمضمون الاتفاق يلجأ إلى التاريخ، تاريخ مصر والمنطقة العربية لكى يصل فى الذهن المصرى والعربى بين الماضى والحاضر، لكى يضىفى على الحاضر مشروعيته بالذات عندما يكون المقصود هو التجارب التاريخية الناجحة والتي ترتبط فى الذاكرة الجماعية برصيد توحيدى فى مواجهة الآخر أو العدو يقول السادات :

.. وأنا شرحت الاتفاقية ، وقلت أنا باعتقد إن ده جزء لايتجزأ من المعركة، بل جزء لايتجزأ من كيانتنا ومصيرنا احنا، ومصير أجيالتنا عبر التاريخ .. المنطقة بتاعتنا دى اللى احنا عايشين فيها ، تعرضت لغزوات عبر التاريخ، على مدى الزمن، باخد مثلين اثنين قرييين، ومثل ثالث اللى احنا عايشين فيه .. المثلين البعاد ، التتار ثم الصليبيين .. تعرضت منطقتنا دى للتتار .. هجوم ساحق، قواقل التتار وجحافلهم وسط آسيا، وجم وعزقوا بغداد وحرقوها ووصلوا لغاية سوريا ما امكنش تخليص المنطقة من الغزوة دى إلا بالتحاد مصر وسوريا سوا .

الغزوة الثانية اللى تعرضت لها المنطقة، وهى الغزو الصليبي، استمر ٨٠ سنة .. الغزوة دى فى بلادنا هنا وفى منطقتنا، وكانت واحدة اسم الصليب بس حجة، انما هى كانت غزوة استعمارية لاحتلال المنطقة، نفس الشئ حصل، وكتب التاريخ لغاية النهاردة تقول إنه لولا اتحاد مصر وسوريا تحت رياسة صلاح الدين، مكنتش أمكن تخليص المنطقة من الغزوة الصليبية التى تعرضت لها المنطقة.

قلت لهم احنا فى الغزوة الثالثة، وهى الغزوة الصهيونية، حتتعد اد ايه .. الله وحده هو اللى يعلم، لكن واجبنا احنا أن نعد أنفسنا، مش بس احنا نفسنا بس .. نعد للأجيال اللى جيه من بعدنا .. نخط الأساس السليم، وناخد ده فى حسابنا،

وأنا باعتبار أن المعركة التي احنا عايشينها النهارده بتحتم علينا أنه لابد من عمل شكل من الأشكال مع سوريا أولا بالذات ، ليه ؟ .. لأن ده عبر التاريخ الدرس اللي اتعلمناه ، ولأن سوريا ومصر، زى بن جوريون ماقال زمان، الفكين بتوع الكماشة على اسرائيل، بتبقى اسرائيل فى وسطهم زى البندقة بين فكى الكماشة.

وبعد أن يستعرض السادات تفاصيل ما حدث فى اجتماع اللجنة المركزية الأول والثانى والمناقشات السياسية والقانونية التى أثارها هذا الموضوع، ينتقل السادات إلى تأكيد الطابع الديموقراطى لعهد، والمسلك الليبرالى لنظامه تميزا له عن العهد السابق وعن سلك معارضيه وخصومه، فهم ينتمون فى خطابه إلى معسكر ما قبل ثورة ١٩٥٢، أى معسكر الأحزاب السابقة على ثورة ٢٣ يوليو ولم تتجاوز عقليتهم حدود آفاق العقلية التى كانت سائدة قبل ١٩٥٢، أما هو أى السادات فإنه يحترم الشرعية والديموقراطية ويجعل من الشعب حكما فى الأحداث التى تمر بها البلاد يقول السادات :

قلت إن الطريق الوحيد إنى أصحح اعادة انتخابات الاتحاد الاشتراكى هذا بواسطة الشعب. هو أى لابد من إعادة انتخاب الاتحاد الاشتراكى من الوحدات الأساسية من أول القرية من تحت لغاية اللجنة التنفيذية فوق .. لابد من إعادة الانتخابات وبصراحة مش بالأسلوب الللى تم الدور الللى فات .. لا وانتوا فاهمين لا .. انتخاب حر . أنا عايز جماهير ٩ ، ١٠ يونيو الللى طلعت وماحدث طلعتها .. هى الللى طلعت ورفضت الهزيمة .. وهى الللى وصلتنا للموقف الللى احنا فيه النهارده من صمود وقوة عسكرية ومن تغيير كامل من هزيمة مؤلمة مريرة يوم ٩ ، ١٠ يونيو إلى موقف النهاردة بنقول فيه العمق بالعمق والنابالم بالنابالم وقلت سأكون بنفس الرقيب على هذه الانتخابات ولن أرحم حد يحاول يزور فيها أبدا.

هنا يشير السادات بشكل واضح ودون لى إلى الطابع اللاديموقراطى لمسلك معارضيه وخصومه بل ونذهب إلى أبعد من ذلك لوضع مواقعهم فى موقف لا شرعى يتنافى والديموقراطية وذلك بإشارته لطبيعة الانتخابات التى تمت بناءً عليها بناء الاتحاد الاشتراكى وبالذات المستويات العليا فى التنظيم وذلك لتسويق إبعادهم من مناصبهم وتأكيد شرعية مسلكه إزاهم.

والحق اللإيديولوجى فى الخطاب الساداتى يتمحور حول الممارسة الحزبية

والقائمين عليها قبل ١٩٥٢ ومعارضيه الحاليين أى خصومه فى العهد الناصرى وذلك ليؤكد شرعية انتعائه لثورة ١٩٥٢ وبالذات فى هذه المرحلة التى بدأها عهده والتى أطلق عليها «حركة التصحيح» وفى هذا وذاك فهو ينتزع عن ممارسات ما قبل ١٩٥٢ الشرعية لأنها استهدفت فى تقديره المصالح العليا للوطن والأمة وكذلك ممارسات خصومه الحاليين لأنها أولا استلهمت طبيعة ممارسات ما قبل ١٩٥٢ وفوق ذلك طابعها اللاديموقراطى والذى تأسس على انتخابات لم تتوافق فيها ضمانات الديموقراطية.

وفى هذا الإطار يستفيض السادات فى شرح وتأكيد الطابع الديموقراطى لعهره فى مواجهة عهد خصومه ومعارضيه فيعلن عزمه على استفتاء الشعب فيما يتعلق بالقضايا التى تمس البلاد كانتخابات الاتحاد الاشتراكى العربى وإعادة بنائه من القاعدة إلى القمة ويربط هذه الممارسة بالقضية الأساسية أى المعركة مع اسرائيل، وإذا أجاب الشعب بنعم على مضمون هذا الاستفتاء فإنه يعتزم تشكيل لجنة للبدء فى عمل الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة والتى سوف يكون اسمها جمهورية مصر العربية بعد الدخول فى اتفاق الاتحاد الثلاثى.

ويعلن انتهاء الرقابة على التليفونات وأن يكون لكل مواطن قاضيه الطبيعى، وعدم مراقبة أى مواطن إلا بإذن القاضى وكذلك النشاط المضرب بأمن البلد والوطن ومراجعة الاجراءات الاستثنائية بموجب بيان ٣٠ مارس الذى التزم به وأن تشكل لهذا الغرض لجنة للأمن الوطنى.

باختصار ركز السادات فى خطابه ١٤ مايو على الطابع الليبرالى والديموقراطى لعهره والطابع اللاديموقراطى لمعارضيه وخصومه، أكد احترامه للشرعية والمؤسسات والقانون ومراعاته فى كل ذلك لقضية المعركة مع اسرائيل فى الوقت الذى أظهر معارضيه بخروجهم على الشرعية والمؤسسات وتناقض ممارساتهم مع القانون ولاشك أن ذلك أحد المحاور الأساسية التى دعم بها حكمه وافتتح بها عهره تميزا له عن العهد السابق. وتكمن أهمية ما أوردناه عن القضية العربية والصراع مع العدو والديموقراطية والتسوية الشاملة وغيرها من القضايا التى أثارها الخطاب الساداتى خلال هذه الفترة، أنها توضح للقارئ كيف أعاد السادات تقييم موقفه منها على صعيد التطورات التى شهدتها المنطقة العربية يل

كيف تراجع عنها وببساطة لحظة تطور الأوضاع الاجتماعية وتبلور مصالح الفئات الاجتماعية التي ارتكز عليها حكمه حتى وصل الأمر إلى وضعها في تناقض مع معطيات الوضع العربى العام والقضية الأساسية والمركزية للعرب أى القضية الفلسطينية وظهر من ثم أشكال أخرى للخطاب الساداتى وتبلورت مفاهيم جديدة تعكس هذا التراجع والانفصال وتبرره على الصعيد الفكرى والسياسى بل واتخذ ذلك فى بعض الأحيان صورا صارخة ومتناقضة كأن تتغير خريطة الاعداد والاصدقاء على نحو متضارب يتنافى وطبيعة التوجهات الثابتة أى الاستراتيجية التى تنم عن امتناع بمجرى تطور الأوضاع والظروف وارتباط مصر بالوطن العربى كما ترتبط قضية فلسطين بقضية التحرر الوطنى العربى.

سبق وأن أشرنا إلى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ قد دعمت شرعية السادات فى الحكم بل وشرعية تميز عهده عن سلفه الراحل عبدالناصر، فعقب حرب أكتوبر أعلن السادات سياسة الانفتاح الاقتصادى بل وبدأ خطواته الأولى نحو تسوية مع إسرائيل.

غى خطابة الموجه إلى الأمة فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣، يستلهم السادات لهجة الوثائق من الحاضر؛ لهجة «البطل القومى» ويحاول أن يعيد رآب الصدع الذى أصاب نظامه بعد أن أسمى عام ١٩٧١ بعام الحسم أى حسم المعركة مع العدو والمظاهرات الطلابية التى أعقبت ذلك يقول فى خطابه:

فيما يتعلق بنفسى فقد حاولت أن أفى بما عاهدت الله وعاهدتكم عليه. حاولت أن أفى بما عاهدت الله وعاهدتكم عليه قبل ثلاث سنوات بالضبط من هذا اليوم. عاهدت الله وعاهدتكم على أن قضية تحرير التراب الوطنى والقومى هى التكليف الأول الذى حملته ولاء لشعبنا وللاّمة.

ويعود السادات فى خطابه هذا إلى التاريخ لسببين أولهما تخفيف وقع هزيمة ١٩٦٧ على الوعى المصرى والعربى وتجهيم أثارها مقارنة بما يتحقق فى الحاضر أى حرب ١٩٧٣، ثانيهما وصل الحاضر بالماضى لاعطائه مشروعيه واطهار مدى

إتساقه مع التاريخ فهو هنا يعيد بناء التجربة التاريخية لدعم الحاضر وتأکید مشروعيته يقول السادات:

عاهدت الله وعاهدتكم على أن نثبت للعالم أن نكسة ١٩٦٧ كانت استثناءا في تاريخنا وليست قاعدة. وقد كنت أصدر في هذا عن إيمان بالتاريخ يستوعب ٧٠٠٠ آلاف سنة من الحضارة ويستشرف آفاقا اعلم علم اليقين نضال شعبنا وأمتنا ليعلو عنها وللوصول إليها وتأکید قيمتها وأحلامها العظمى.

وفى هذا الخطاب يحدد السادات معسكرا الأعداء ويعترف بوجود خلافات اجتماعية وفكرية ويؤمن بدعوة القومية العربية وهو الأمر الذى سوف ينقلب عليه فيما بعد وذلك هام للمقارنة بما يثبت ذلك من خطابات:

إن سجل هذه القوات كان باهرا ولكن اعداءنا الاستعمار القديم والجديد والعهدنية العالمية ركزت ضد هذا السجل تركيزا مخيفا لأنها أرادت أن تشكك الإمة فى ورعها وفى سيفها ولم يكن يخافونها شك فى ان هذه القوات المسلحة كانت من ضحايا نكسة ٦٧ ولم تكن ايدا من اسبابها.

وفى معرض اعترافه بوجود خلافات اجتماعيه وفكرية ودعوة القومية العربية يقول:

وكان رأى الامم لاتستطيع ان تكشف نفسها او جوهرها إلا من خلال ممارسة الصراع وبمقدار ما يكون التحدى كبيرا بمقدار ما تكون يقظة الأمة واكتشافها لقدراتها كبيرة. لست انكر وجود خلافات اجتماعية وفكرية فذلك مسار حركة التاريخ ولكننى فى نفس الوقت كنت اعرف ان الأمم العظيمة عندما تواجه تحدياتها الكبرى فانها قادرة على ان تحدد لنفسها اولوياتها بوضوح لايقبل الشك كنت مؤمنا بسلامة وصلابة دعوة القومية العربية وكنت مدركا للتفاعلات المختلفة التى تحرك مسيرة امة واحدة وفى محاولة السادات للتخفيف من وقع هزيمة ١٩٦٧ وتبرئة القوات المسلحة المصرية منها يسوق سببين فى تقديره وراء ماحدث:

كان فى استطاعة هذه القوات سنة ١٩٦٧ ان تحارب بنفس البسالة والصلابة التى تحارب بها اليوم لو ان قياداتها العسكرية فى ذلك الوقت لم تفقد اعصابها بعد ضربة الطيران التى حذر منها عبد الناصر أو لو تلك القيادة تصدر بعد ذلك

قرارا بالانسحاب العام من سيناء بدون علم عبد الناصر ايضا.

هنا يحاول السادات اعادة بناء وتغيير التجربه والوقائع التاريخية التى تترك أثارا عميقة فى الوعى الجماعى والذاكرة الشعبية تدعو الى القلق والتساؤل وذلك بهدف تخفيف هذا القلق والاجابة على هذه التساؤلات لقبول وتدعيم الموقف الحاضر وتسوية مشروعيتها.

وحتى ذلك التاريخ اى عام ١٩٧٣ كان السادات ملتزما بالسعى للتوصل الى تسوية شاملة للصراع العربى الاسرائيلى وكانت حرب اكتوبر فى نظره هى الوسيلة التى تجعل من ذلك امكانية حقيقية اذ يؤكد فى خطابه:

اننا لم نحارب لكى نعتدى على ارض غيرنا وانما حاربنا ونحارب وسوف نواصل الحرب لهدفين اثنين:

الأول : استعادة اراضيها المحتلة بعد سنة ١٩٦٧

الثانى : ايجاد السبل لاستعادة واحترام الحقوق المشروعة لشعب فلسطين والصهيونية فى نظر السادات لم تكن سوى نسخة هزيلة من الفاشية والنازية اذ يؤكد :

بل لعلنا نقول ان حربنا هى استمرار للحرب الانسانية ضد الفاشية والنازية . ذلك لأن الصهيونية يدعواها العنصرية ويمتلك التوسع والبطش ليست إلا تكرارا هزيلة للفاشية والنازية يثير الازدراء ولا يثير الخوف ويبث على الاقتتصار اكثر مما يبعث على الكراهية .

هنا يحاول السادات ان يخرج بحرب اكتوبر عن الاطار الوطنى الإقليمى للدخول فى اطار دائرة الصراع الكونى ضد الفاشية والنازية وسعى الإنسانية للمثل العليا والواقع ان قراءة خطاب السادات فى ٦ اكتوبر عام ١٩٧٣ تبدو هامة اذ انها تكشف تطور مفهوم السادات للسلام والتسوية للصراع العربى الاسرائيلى وفق تطور الظروف وتعدد المشكلات التى افضى اليها تطبيق الانفتاح الاقتصادى وتفاقم أعباء الاقتصاد والمواطن المصرى وتطور الموقف العربى العام بعد حرب اكتوبر اذ ما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٧ تاريخ زيارة السادات للقدس أى أربع سنوات طرأ تحول جذرى فى مفهومه للسلام والتسوية تعرضنا لظروفه واسبابه فى الفصل

الأخير من دراستنا حول "السلام المفقود".

فى هذا الخطاب تقدم السادات لمشروع للسلام اشتمل على خمسة عناصر اساسية تكفل تسوية جماعية للصراع العربى الاسرائيلى وتحفظ بحد ادنى للإجماع العربى يقول السادات:

أولاً: اننا قاتلنا وسوف نقاتل لتحرير اراضينا التى امسك بها الاحتلال الاسرائيلى سنة ٦٧، ولايجاد السبيل لاستعادة واحترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ونحن فى هذا نقبل التزامنا بقرارات الأمم المتحدة فى الجمعيه العامة ومجلس الأمن.

ثانياً: اننا على استعداد لقبول وقف اطلاق النار على اساس انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الأراضى المحتلة فوراً وتحت اشراف دولى إلى خطوط ما قبل ٥ يونيو ٦٧.

ثالثاً: اننا على استعداد فور اتمام الانسحاب من كل هذه الأراضى أن نحضر مؤتمر سلام دولى فى الأمم المتحدة سوف احاول جهدى أن اقنع به رفاقى من القادة العرب المسئولين مباشرة عن ادارة الصراع مع العدو كما اننى احاول جهدى أن اقنع بمثلئ الشعب الفلسطينى وذلك لكى يشارك معنا ومع جميع الدول فى وضع قواعد وضوابط السلام فى المنطقة.

رابعاً: اننا على استعداد هذه الساعة بل هذه الدقيقة أن نبدأ فى تطهير قناة السويس وفتحها امام الملاحة الدولية لكى تعود الى اداء دورها فى رخاء العالم وازدهاره، وقد اصدرت الامر بالفعل الى رئيس هيئة قناة السويس بالبدء فى هذه العملية غداً اقام تحرير الضفة الشرقية للقناة وقد بدأت بالفعل مقدمات الاستعداد لهذه المهمة.

خامساً: اننا لسنا على استعداد فى هذا كله لقبول وعود مبهمة او عبارات مطاطة تقبل كل تفسير وكل تأويل وتستنزف الوقت مما لاجدوى فيه وتعيد قضيتنا الى جمود لم تعد تقبل به مهما كانت الاسباب لدى غيرنا او توضيحات بالنسبة لنا ما، ما نريده الآن هو الوضوح، الوضوح فى الفايات والوضوح فى الوسائل.

المرجع الدينى فى الخطاب الساداتى:

ومن خلال تتبع المرجع الدينى فى الخطاب الساداتى لاحظنا انه خلال الفترة من ٢٨ سبتمبر الى ١٧ ابريل ١٩٧١ وعبر ٢٤ خطابا للسادات احتفظ الخطاب بالاستهلال الناصرى الشهير "ايها الإخوة المواطنين.." أو صيغ قريبه منه بينما استحدث الخطاب الساداتى استهلالا جديدا هو "بسم الله..." وكان عدد الخطابات التى احتفظت بالاستهلال الناصرى ٢١ خطابا والاستهلال الجديد ٣ خطابات من بينها خطابان القيا فى مناسبات دينيه كذكرى الأربعين لوفاة الرئيس عبد الناصر والمؤتمر السادس للدراسات الإسلامية وهو ما يبرر نسبيا هذا الاستهلال والذي سنرى انه سيتطور فيما بعد ليصبح جزءا أساسيا من الخطاب الساداتى وهنئته الداخلية بصرف النظر عن طبيعة المناسبات دينية أو غير دينية.

وما ان استقر الأمر للسادات حتى راحت الاشارات الدينية تتنامى باستمرار فى خطابه وفقا للأهداف التى يسعى الى تحقيقها أى طبيعة التحالفات التى ينوى عقدها على الصعيد التكتيكى و الاستراتيجى وغط الثقافة التى يستهدف تكرسها وبلورتها أى ثقافة قدرية اغترابية تتلام مع مقتضيات السيطرة ومصادرة الاعتراض على السياسات المطبقة.

وفى هذا الاطار ومن خلال " العينة" التى قمنا باختبارها فى الفترة من ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ الى ٦ اكتوبر ١٩٧٣ لاحظنا ان المرجع الدينى قد تكرر ٣٧ مرة وقد تراوح هذا المرجع بين ذكر لفظة الجلالة او الايمان او غيرها من الاشارات الدينية المستوحاه من القرآن الكريم ويوضح الجدول التالى حصر هذه الاشارات كما لجأ السادات ايضا الى قراءة بعض آيات القرآن الكريم فى خطابين من العينة المذكورة، وكذلك قام بتكرار جملة واحدة ست مرات خلال خطاب ٦ اكتوبر ١٩٧٦، ذات طابع دينى

جدول رقم ٥

عدد تكرارات المرجع الدينى فى العينة
المختارة من خطابات السادات فى الفترة من
١٨ أكتوبر ١٩٧٠ إلى ١٦ أكتوبر ١٩٧٣

عدد تكرارات المرجع الدينى فى العينة ككل	عدد تكرارات المرجع الدينى فى كل خطاب	عدد تكرارات الإيمان	عدد تكرارات لفظة الجلالة	تاريخ الخطاب
٣٧	٧	٥	٢	٨ أكتوبر ١٩٧٠
	٧		٧	١٤ مايو ١٩٧١
	٢٣	٩	١٤	١٦ أكتوبر ١٩٧٣

المصدر : خطب وأحاديث الرئيس محمد أنور السادات من سبتمبر ١٩٧٠ إلى ديسمبر ١٩٧٣ ،
الهيئة العامة للإعلامات بالقاهرة ١٩٧٤

وقد جمع الخطابات الساداتى بين مقولتين تنتمى كل منهما لمجال مختلف ولكل
منهما منطق خاص متميز وهى « العلم والإيمان » فبينما يدخل الإيمان فى باب
الكلديات الكبرى كالموت والحياة والبعث يهتم العلم بالعالم الموضوعى ووفق
منهجية خاصة تقوم على الملاحظة والتجريب والاستقراء واستخلاص الخاص من
العام هذا إذا لم يكن تطور العلم قد يؤدى إلى نقد الغيبيات رغم أن ذلك ليس
من مهام العلم بالضرورة .

فالمعرفة الإيمانية والمعرفة العلمية تختلفان من هذه الزاوية اختلافاً لا يسمح
بالجمع بينهما .

ورغم أن الحديث عن الإسلام كنظام للدين والدولة ليس جديداً فى تاريخ
مجتمعاتنا العربية والإسلامية ، إلا أنه من المؤكد أن صعود الساداتية وتبلور

معالمها على الصعيد الاجتماعى والسياسى والفكرى كأيديولوجية وممارسة قد مهد الطريق لانتعاش التيارات الدينية وبالذات الجماعات الإسلامية المتطرفة «الجهاد» و«التكفير والهجرة» والتي تسترشد بالنموذج الإيراني مسلحا وتطبيقاً .

والواقع أنه ليس من الصعب على أى مراقب لتطورات الحياة السياسية والاجتماعية فى مصر منذ ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ أن يلحظ التميز الجوهري بين الموقف من الدين فى الحقبة الناصرية عنه فى الحقبة الساداتية، وكذلك محتوى وأبعاد هذا الموقف على الصعيد السياسى والاجتماعى والفكرى وذلك رغم استمرار الدين كأحد مصادر الشرعية فى الحقبين .

وفى هذا السياق استند موقف الناصرية من الدين على التأكيد على الجانب الروحى للدين عدم تعارضه مع قضايا التنمية والتحرر الوطنى والنضال ضد الاستعمار والعدالة الاجتماعية. ولكنه من ناحية تميز بغلبة رد الفعل على الحملات الدعائية والإعلامية التى استهدفت إحداث تناقض بين الدين والتوجهات الاجتماعية والسياسية والقومية لمصر (٢٣).

وبغياب الرئيس الراحل عبد الناصر وتصدر السادات قمة الحكم أذن عهد جديد من «الانفتاح» على الصعيد العربى المصرى بأسس اجتماعية والاقتصادية والسياسية وكان لنتائجه - ولا يزال - أثاراً بعيدة المدى على خريطة العلاقات الاجتماعية والتحالفات الداخلية والخارجية وقضايا العرب القومية وفى مقدمتها القضية الفلسطينية .

والواقع أن الساداتية فكراً وممارسة قد جسدت جملة من التناقضات التى يصعب التوفيق بينها ، ينبجى فى مقدمتها ذلك التناقض بين المرجعية التراثية وبالذات الدينية وبين المرجعية الغربية (٢٤) أى التوجه الغربى سواء على صعيد التحالفات أو الممارسات وكذلك التناقض بين توظيف المؤسسات الدينية الرسمية لتبرير السياسات التى تبناها الحكم وبين محاولة استثمار تراث الدين الوطنى والشعبى وموقف الدين من قضية العلاقة بين الحاكم والمحكوم (٢٥) وذلك لخدمة أغراض سياسية واجتماعية ينصرف مضمونها لتحقيق تطلعات فئات وقوى اجتماعية تبلورت فى احشاء المجتمع المصرى وحاولت إضفاء الشرعية الدينية

على مصالحها وتطلعاتها .

ولا شك أن لتعايش هذه التناقضات التى يصعب الجمع بينها ونتيجة لامتداد الفترة الزمنية التى حاولت فيها الساداتية استثمارها فى الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٨١ كانت المحصلة فى الواقع العملى سلبية ، ففى الوقت الذى استثمرت فيه الساداتية المؤسسة الدينية الرسمية لتبرير سياساتها بالذات على صعيد الصلح مع العدو الصهيونى من الفتوى الشهيرة التى استندت على الآية الكريمة « وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله.. » فإنها استثمرت التطرف الدينى لتصفية المعارضة للحكم وبالذات فى الجامعات إذ تكونت حينئذ خلايا من الشباب المتطرف للتصدي للقوى الوطنية الناصرية واليسارية وأشرف على تنظيم وتدريب هذه الخلايا قادة معروفون (٢٦) .

وقد ترواح موقف الساداتية من الجماعات الدينية بين التشجيع والقمع أو كما يقولون « التلويح بالجزرة والعصا.. » التشجيع وغض الطرف عن بعض التنازلات الايديولوجية والرمزية عندما يتعلق الأمر بتنفيذ مهام تدخل فى صلب السياسات المقترحة وقهد الطريق لتنفيذها كمهمة تصفية المعارضة العلمانية اليسارية للساداتية فى الجامعات أو التغطية على التنازلات الوطنية والقومية التى قطعت الساداتية فيها شوطاً كبيراً .

ولكن الأمر المؤكد أن حسابات الساداتية لم يكن من الممكن أن تطبق بدقة ، فالقضية تتعلق بالمجتمع والسياسات والمصالح المتعارضة فضلاً عن المحتوى الإجمالى لسياسات التراجع الوطنى والقومى ، فإذا كانت الساداتية قد خططت لتوظيف الجماعات الدينية للقيام ، بدور معين وتنفيذ جزء من المهام المرتبطة بتوجهاتها ككل على الصعيد المصرى الداخلى فإن هذا التخطيط ذاته كان يتضمن منطقياً إمكانية أن تخرج هذه الجماعات عن طوع النظام وعن حدود الدور الذى رسمه لها وأن تمتلك هى ذاتها مشروعاً مستقلاً عن مشروع الساداتية وأن تحاول فرض شروطها وتدعيم مواقفها .

ومع تطور خبرة الجماعات الدينية مع الساداتية ، اكتشفت حدود وأبعاد التعاون بينهما إذ سرعان ما تغيرت استراتيجية الجماعات الدينية وكان ذلك هو

أساس الصدام بين الساداتية وهذه الجماعات .

فقد بدأ المشروع الساداتى يكشف عن حقيقته وهويته على الصعيدين الاجتماعى والوطنى والقومى العربى ، ففى الداخل اتضحت معالم سياسة الانفتاح الاقتصادى التى طبقت بإمعان منذ ١٩٧٣ وعقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وتعمق بالتالى التناقض والاستقطاب بين الفقراء والأغنياء ، وتبلورت ظاهرة الميلونيرات الجدد وازداد عدد ساكنى المقابر وتدهور مستوى الخدمات العامة والنقل والمواصلات والتعليم والصحة ونفضت الساداتية يديها من القضية الوطنية والقومية مرة واحدة وتخلت عن الدور العربى لمصر فى مواجهة الكيان الصهيونى وأمعنت فى تطبيق غلط «للحدثاء» الغربية بقشور المجتمع الاستهلاكى الغربى ويحمل فى الوقت ذاته معنى التفریط فى الهوية القومية واستثمرت الجماعات الدينية محصلة الممارسة الساداتية فى تعميق وحدتها واستقطاب الفئات الشعبية التى كانت ترى فيما يحدث تجاوزاً لمصالحها وعدواناً على تراثها وقيمها .

وقد سعى المرجع الدينى فى الخطاب الساداتى إلى تحقيق هدفين أساسيين أولهما خلق مناخ مؤثر على الصعيد الايديولوجى والفكرى والرمزى يمكن الجماعات الاسلامية من تنفيذ الدور المرسوم لها ويسمح لها بحرية نسبية فى العمل والانتشار ويحول فى الوقت ذاته دون فرض شروطها على النظام وثانيهما استثمار الدين وروح التدين العميق لدى المصريين بشكل عام لتكريس طاعة الحاكم وتبرير سياساته ونحجاز تعبئة جماهيرية عاطفية وراء الرئيس «المؤمن» والحيلولة دون نقد سياساته والاعتراض عليها ومنحها طابعاً «مقدساً» .

ولوحظ فى هذا الصدد كثافة المرجع الدينى فى الخطاب الساداتى مقارنة بالخطاب الناصرى ، حيث أسقط الأول الاستهلال الناصرى الشهير «أيها الاخوة المواطنين ..» والذى حمل معنى الإحترام والتوقير الرمزى للمصريين وترسيخ مفهوم المواطنة بالمعنى الدستورى الحديث وذلك بما يتضمنه من مساواة وحقوق وواجبات بعد تاريخ طويل من الاستبداد والحكم الأجنبى فلمواطن حق المسكن والعمل والتعليم المجانى والرعاية الصحية حتى لو حالت الطبيعة الاجتماعية للفئات الحاكمة وإطار الممارسة دون تمتعه بحقوق التعبير والرأى والحريات الديمقراطية والتقابلية وكان اسقاط السادات لهذا الاستهلال تجاهلاً بوعى أو بدون

وعى للمعانى المذكورة سلفاً وإعلان تميز عهده مقارنة بالعهد الناصرى ولم يكن استمراراً له كما هو معلن فى خطابه.

وفى هذا السياق حاول الخطاب الساداتى نزع المفاهيم الدينية والقيم الروحية من إطارها التاريخى ومنحها مضموناً سياسياً واضحاً ينصرف إلى قبول الأمر الواقع والسياسات المطبقة على الصعيد الاجتماعى والسياسى واعتبار ذلك أمراً لا مفر منه « وأنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان » ، فأصبح الصبر هو احتمال هذه السياسات فى انتظار الفرج الآتى لا ريب فيه وأصبح الإيمان بالقدر هو قبول الأمر الواقع وإحتمال الفوارق الاجتماعية الفادحة والنظر إلى ما يحدث وما يجرى على أنه إرادة القدر (٢٧).

كذلك اكتسبت مفاهيم الإيمان والعدل والطاعة المضمون السياسى نفسه ، فالإيمان هو التسليم بالأمر الواقع ، والعدل هو قبول أن يكون الناس « درجات » وقبول التفاوت الفادح من توزيع الثروة والجاه والنفوذ ، ولم تعد طاعة الحاكم مشروطة بعدم خروجه على الاجماع وعدم تصالحه مع أعداء الأمة.

والهدف الضمنى والمعلن من وراء استخدام المفاهيم الدينية فى الخطاب الساداتى ليس التأكيد على جوهر هذه القيم وأهميتها لخلق وتدعيم روح التعاون والمحبة والتكافل وقت الشدائد وإنما هو تكريس الأمر الواقع وتبرير السياسات المطبقة وتحريم انتقادها ووضعها موضع المسائلة والتساؤل حول صيرورتها العامة ونتائجها المضمنة وذلك لشل إمكانية تبلور حيل جماعى واع وتعطيل الملكات العقلية والنقدية وإفراغ مفاهيم المسئولية والإرادة والمشاركة الديمقراطية فى صنع السياسات من مضامينها الحقيقية ، بإختصار خلق روح اللامبالاة وعدم الأكتراث ويلورة صورة سلبية للمواطن تكفل له دائماً مكاناً فى مقاعد المتفرجين.

ولم يقتصر الأمر على ذلك فالإشارات كانت تدل على نمو هذه الظاهرة بشكل متصاعد منذ عام ١٩٧١ . فالصحف اليومية تخصص مكاناً هاماً لصلوات وصور الرئيس فى المساجد الكبرى والصغرى مع معاونيه ومستشاريه وينقل التلفزيون المصرى وقائع هذه الصلوات مباشرة للمشاهد ويناقش البرلمان المصرى قانوناً بإقامة الحد على المرتد عن الإسلام ولم يغيب عن ذهن السادات أن يلقب

نفسه منذ البداية بالرئيس المؤمن تمييزاً له عن الزعيم الراحل عبد الناصر وربما إشارة واتهاماً له «بالإلحاد» ؟ (٢٨)

على الصعيد العملى فقد أفرج السادات عن الأخوان المسلمين ليس انطلاقاً من إيمانه بحرية الرأى وإنما تنفيذاً لدور مرسوم ضمن سياسته وسمح لهم بإصدار صحفهم ومجلاتهم وإختار من بين معاونيه عناصر معروفة بميولها الدينية الواضحة كالدكتور كمال أبو المجد ومحمد عثمان إسماعيل رئيس لجنة النظام بالإتحاد الإشتراكي العربى والذي قام بعد بفصل عشرات من الصحفيين الوطنيين العلمانيين وتقل عشرات أخرات لجهات أخرى كذلك حرص وشجع عناصر من الجماعات الإسلامية للتصدى بالقوة للجماعات الوطنية اليسارية فى الجامعة بهدف إجهاض الحركة الوطنية التى كانت تنادى بضرورة وضع برنامج شامل لمقاومة العدو الصهيونى وتحرير الأراضى المحتلة وتدعيم تضال الشعب الفلسطينى.

لقد استهدف السادات استثمار المشاعر الدينية لتبرير سياسته مستنداً فى ذلك على ارتباط الشعب المصرى تاريخياً بالدين فمنذ فجر التاريخ وقبل ظهور الديانات السماوية الكبرى كان المصريون القدماء يبحثون دائماً عن معنى روحى لوجودهم فى مجتمع ارتبطت حياته واستقراره بالنيل والقيضان، كانوا دائمى البحث عن وحدة الوجود التى تجسدت فى الديانة التوحيدية لاختاتون ومع ذلك فإن هذه الخبرة ذاتها كانت على مر العصور والحقب مرتعاً خصباً لمستغليه وقاھريه وغزاته من أجل السيطرة على مقدرات الشعب وعواطفه وجعل هذه السيطرة مقنعة ومغلقة فمن الإسكندر الأكبر حتى نابليون والخليفة العثمانى حتى الملك فؤاد ، جميع هؤلاء استثمروا الدين ومشاعر المصريين الدينية وثقافتهم لتحقيق أهدافهم فالإسكندر الأكبر كان أول ما فعله عندما وطئت قدماء أرض مصر أن زار آلهة المصريين ومعابدهم ونابليون فى العصور الحديثة أعلن أنه مسلم والخليفة العثمانى فى «استابول» هو خليفة المسلمين والملك فؤاد أراد أن يعلن انتسابه للنبي محمد «صلى الله عليه وسلم».

والواقع أن تصاعد الحركات الدينية ارتبط بكثير من العوامل المتشابكة ليس فقط فى تاريخ مصر وإنما فى تاريخ المنطقة العربية برمتها . فمنذ الهزيمة التى

منيت بها الأمة العربية عام ١٩٦٧، سادت آنذاك موجة من النقد الذاتى لتحديد أسباب الهزيمة ومصادرها وقد سلك هذا النقد مسالك متعددة ومتناقضة فى الوقت ذاته ، إذ حمل الكثيرون على الثورة العربية وتنازلاتها إزاء الجماهير ومشاعرهم الدينية وحتى اللغة العربية لم تسلم من هذه الموجة ورأى هؤلاء الحل هو ضرورة إنحياز ثورة على الطريقة الصينية أو الكويتية وضرورة تحجيم دور الدين فى الحياة السياسية العربية وقد رأى هؤلاء أن من بين أسباب الهزيمة أن الثورة العربية لم تنجح فى تدعيم مفهوم المواطنة ومن ثم فقد فشلت فى خلق مواطن بالمعنى الصحيح والقادر على إحراز النصر فى الحروب الحديثة . وعبرت هذه المفاهيم عن التيار الراديكالى فى الحياة السياسية العربية.(٣٠)

وعلى صعيد آخر تبلورت عدة اتجاهات وأكثر من معنى لتفسير كيف هزمنا وانتصر عدونا ؟ وكان أبرز هذه الاتجاهات هو الاتجاه الدينى الذى يحمل تبعة الهزيمة على إبتعادنا عن الدين وتجاهلنا له ولم ير من أسباب الهزيمة المادية والاجتماعية والسياسية غير هذا الجانب ولاشك أن عديدا من الأطراف المحلية والاقليمية قد وجدت فى هذا الاتجاه فرصة طيبة لنفض ايديها من الهزيمة وصرف انتباه الجماهير عن أسبابها الحقيقية وتساعد دور بعض الأنظمة العربية وبالذات العربية السعودية فى توجيه السياسة العربية العامة وتعطيل محتوى بعض السياسات القومية والعلمانية وانتهاز فرصة الهزيمة والمشكلات النفسية والاقتصادية التى ترتبت عليها لدفع هذه السياسات بعيداً عن ساحة العمل السياسى أو تقليص دورها فى توجيه العمل العربى القومى .

وقد حمل الاتجاه فى تفسير الهزيمة على الاتجاهات العلمانية وأكد أنها سبب الهزيمة لأنها واردة من الخارج لا تتلام مع معتقداتنا وثقافتنا وشهد الوطن العربى صفقات علنية وسرية لتشجيع هذا الاتجاه وخلق وتدعيم حركات دينية وشارك فيها الإخوان المسلمون والسادات والمملكة العربية السعودية فى لقاء الملك فيصل ملك العربية السعودية مع شيخ الأزهر السابق د. عبد الحليم محمود اتفق على قيام الأخير بخملة واسعة معادية للشيوعية وذلك مقابل تقاضى مبلغ من المال دفع منه فعلاً ٤٠ مليون جنيه وقام شيخ الأزهر بتأليف بعض الكتب معادية للشيوعية وترجمة كتب أخرى(٣١) وكذلك عقدت لقاءات سرية أخرى لتحقيق هذا الهدف

حصلت القوى الدينية من خلالها على مساعدات مالية ضخمة لاستخدامها فى حملات دعائية وفكرية ضد المبادئ العلمانية القومية والاشتراكية .

ففى صيف عام ١٩٧١ تم لقاء بين السادات وعدد من قيادات الإخوان المسلمين عقب قيام الأول بالإنقلاب على الناصريين فى مايو ١٩٧١ وأعرب السادات لقادة الإخوان عن تعاطفه مع أرائهم وتوجهاتهم وأنه وإياهم يواجهون نفس الأعداء ولم يتمخض هذا اللقاء عن اتفاق محدد نظراً لعدم ثقة قادة الإخوان فى السادات وأنه شاء أم أبى تقبل جزءاً من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ المصرية. (٣٢)

ومع ذلك لا ينبغى قصر دور الساداتية فى تصعيد الاتجاهات الدينية على صعيد التنازلات الايدلوجية والرمزية ولا على صعيد التحالفات المنظورة وغير المنظورة وإنما هناك فوق كل ذلك المناخ العام السياسى والاجتماعى والاقتصادى الذى كرسته ومهدت له سياسة الانفتاح الاقتصادى وفتح الباب امام الاستثمارات الاجنبية وتجذر الاستقطاب الاجتماعى بين الاغنياء والفقراء ، بين ساكنى المقابر وساكنى القصور ، وخلخلت البنية الاجتماعية المصرية وتهديد استقرارها التقليدى وفوق كل ذلك الأخذ بقشور الحداثة الغربية وتكريس نمط الاستهلاك الغربى المرتبط بالسلع الاجنبية وتقليل قيمة المنتج المحلى وازدياد حدة التوتر الاجتماعى وهو الأمر الذى مهد الطريق أمام تصاعد نشاط الجماعات الإسلامية وازدياد عدد المنتجين لها من أبناء الشعب المتعلمين وغير المتعلمين ، إذ تقدم لهم نموذجاً ثقافياً وسياسياً يتضمن حلولاً عاجلة وسريعة لمشكلاتهم المتراكمة يتمثل فى ضرورة العودة إلى المجتمع الإسلامى و «تجهيل» المجتمع الحالى تبريراً للإنقلاب عليه وهكذا وشنت الساداتية فكراً وممارسة بداية التصاعد الخطير للاتجاهات الدينية وبدأ الأمر كله كعمالة غريبة يتجه قطبها للتطرف حيث أن إمعان السادات فى التبعية للغرب والارتباط به والسير قدماً فى الأخذ بقشور الحضارة الحديثة كان يرافقه وبوازيه تصاعد الجماعات الإسلامية وإثارة المشاعر والحمية الدينية للتغطية على حقيقة ما جرى ويجرى على صعيد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية و«تطبيع» العلاقات مع إسرائيل وهى الأحداث التى أكدتها الفتن الطائفية المتعاقبة.

المرجع الدينى بين الخطاب الناصرى والخطاب الساداتى :

تمثل الحقبة الناصرية قاعدة المقارنة والتاريخ وهى تمثل كما سبق وأشرنا عنصراً سياسياً فى منهجنا المقترح لدراسة الخطاب السياسى الساداتى وبصفة خاصة فيما يتعلق بالمرجع الدينى فى منظور كليهما وأهدافه وعلاقته «بمفصلاً» "univers" الخطاب وطبيعته وذلك استناداً إلى الأفق النظرى لمعالجة فترة الخديو اسماعيل مقارنة بالحقبة الساداتية .

يلاحظ بادئ ذى بدء أن الخطاب الناصرى من ١٩٥٢ إلى عام ١٩٧٠ لم يبدأ ولم ينته بعبارات دينية وآيات قرآنية ، فقد كان يبدأ دائماً بالاستهلال الشهير «أيها الأخوة المواطنون...» وينتهى دائماً بالعبرة «السلام عليكم...» ، على النقيض من ذلك لاحظنا أن الخطاب الساداتى بالذات منذ عام ١٩٧١ كان يبدأ وينتهى بعبارات لها طابع دينى وقرآنى بالاستهلال «بسم الله الرحمن الرحيم...» أو الانتهاء بالآية الكرمة «ربنا لا تزعج قلوبنا بعد أن هديتنا.. إلخ الآية» .

ومن ناحية أخرى لم يرجع الخطاب الناصرى كل الأعمال أو الأفعال سواء كانت انتصاراً أو هزيمة إلى «الله» حتى فى أحلك اللحظات التى مرت بها مصر والأمة العربية عقب هزيمة يونيو ٦٧ فقد تحمل عبد الناصر المسئولية كاملة . على العكس من ذلك حمل الخطاب الساداتى كافة الأعمال إلى الله والإيمان ، سواء كانت هزيمة أو نصراً شراً أو خيراً غنى وفقراً (٣٣) باختصار كل الأفعال الإنسانية نسبت إلى قوى خارج المسئولية الفردية والإنسانية وقد عبرت جمل مثل «إرادة الله...» «مشيئة الله...» «النصر من عند الله» عن هذا الاتجاه الذى يستهدف إضعاف الإحساس بالمسئولية وضعف الثقة بالنفس وتنمية الروح القدريّة والغيبية وتحمل معنى هروباً لمواجهة النتائج المترتبة على الفعل الإنسانى .

وقد استهدف هذا الطابع الدينى للخطاب تغييب مفهوم الإرادة الإنسانية فى تقرير وضع المصير والسيطرة على واقعه ووعيه بأبعاده ، وتعميق اغتراب الإنسان عن واقعه وحرمانه من ممارسة حرية التقدير وتحمل المسئولية وهى رؤية اغترابية تصب فى النهاية لصالح الأمر الواقع أى الساداتية فكر أو ممارسة ومصالح اجتماعية وطبقية وبين السيطرة والاغتراب ثمة علاقة مباشرة مناقضة بالمنطق

لفكرة الحرية الإنسانية والمسئولية .

وكما رأينا فيما سبق فإن خطاباً واحداً للسادات فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ قد كرر السادات لفظة «الجلالة» ٢٣ مرة ، بينما تكرر نفس هذا اللفظ فى خطاب عبد الناصر ٩ يونيو ١٩٦٧ مرة واحدة ، وذلك رغم الفارق بين مناسبتى الخطابين ، فالأول الساداتى كان بمناسبة حرب أكتوبر وعبور القوات المصرية قناة السويس وخط بارليف ولحظة الإحساس ببداية النصر وتفجر المشاعر القومية والوطنية والثانى الناصرى أعقب تكشف أبعاد الهزيمة العربية فى ١٩٦٧ وهى لحظة حزن وأى حزن خيم على عبد الناصر وعلى جماهير الشعب العربى فى كل مكان .

وفى دراسة للايديولوجية القومية العربية فى الخطاب الناصرى من ١٩٥٢ - ١٩٧٠ تبين ان المرجع الدينى فى الخطاب الناصرى لم يكن سوى Dieu الله وليس الدين وذلك بسبب المنطلق العلمانى للدعوة القومية العربية . وأكد الخطاب الناصرى إيمان الأمة العربية بالله وليس بديانة محددة وتجنب الخطاب الناصرى التمييز بين الأديان سواء على صعيد العالم العربى بصفة عامة أو مصر بصفة خاصة (٣٤).

وكان الإسلام بالنسبة لعبد الناصر معتقداً وليس ايديولوجية سياسية ، وقد صرح عقب محاولة اغتياله التى جرت عام ١٩٥٤ قائلاً : «لم أفهم أبداً كيف يمكننا ان نحكم اعتماداً على القرآن» وابتعد الخطاب الناصرى عن الاستشهاد بالنصوص القرآنية فقط وكذلك النظام الإسلامى الذى تجسد بالخليفة وكان الإسلام بالنسبة له مؤشراً لوحدة العالم العربى (٣٥).

وتميز الخطاب الناصرى بسيادة المراجع العلمانية الحديثة ونظام القيم المرتبط بها منذ مطلع القرن الثامن عشر أى الثورات البرجوازية الكبرى والقرن العشرين أى الثورة الاشتراكية . هذا بينما تميز الخطاب الساداتى بسيادة المرجع الدينى الإسلامى و «الشرعية» والنصوص القرآنية ومختلف أبعاد الرؤية الإسلامية فى الفكر والممارسة .

وهذا لا ينفى استمرار الدين فى الحقبة الناصرية كمصدر للشرعية والاعتراف به كأحد مكونات الثقافة العربية والمصرية بل وربما أهمها ولكن الأهداف مختلفة

والمحتوى الإجمالى للسياسات والشروط الاجتماعية والاقتصادية كذلك مختلفة .

وقد استند المرجع الدينى فى الخطاب الناصرى إلى صيغة متوازنة فى إطار رؤية عامة وشاملة بين توجهات الخطاب العلمانية وبين المشاعر الدينية لشعب ارتبط تاريخه بالديانة منذ أقدم العصور وذلك التوازن لا يعنى أن الخطاب الناصرى قد قسم مناصفة بين المرجع الدينى والعلمانى.

على أن المرجع الدينى فى الخطاب الناصرى قد ساهم فى تقريره تواجد تيار سياسى يتخذ من الدين مصدراً وحيداً للحكم قبل ١٩٥٢ ويعدها وهو تيار «الإخوان المسلمون» .

من ناحية أخرى ارتبط المرجع الدينى فى الخطاب الناصرى بالأهداف المعلنة السياسية والاقتصادية التحديث والاشتراكية العربية وبناء مصر مستقلة وتحقيق الوحدة العربية .

فما أن تصاعد الموقف بين الإخوان المسلمين وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى بادى الخطاب الناصرى باستخدام الدين كمرجع وذلك لكسر احتكار الإخوان المسلمين للدعوة الدينية ، كذلك فإن «فلسفة الثورة» تحدثت عن الدوائر الثلاثة للممارسة الثورية والتي تضم الدائرة الإسلامية ويرتبط ذلك بتدعيم سياسة مصر الخارجية فى آسيا وإفريقيا.

وامتدت موجة التحديث فى الحقبة الناصرية لقطاع الأزهر وذلك بهدف السيطرة على الفئات التى تقف على قمة هذه المؤسسة الدينية العريقة لحمايتها واستند ذلك إلى أن الإسلام يتميز بغياب طبقة رجال دين مستقلة كما هو الحال فى الديانة المسيحية وإن كانت هذه المقولة لا تحظى بالاتفاق فالبعض يرى «أن الممارسة قادت من الناحية الفعلية إلى نشوء مثل هذه الطبقة» .

ومع تجذر التجربة الناصرية فى الستينيات حاول الخطاب الناصرى تقليل الفجوة بين المرجع الدينى وبين الاشتراكية العربية وأكد أن الإسلام كان التجربة الاشتراكية الأولى فى التاريخ وعلى اختلاف الاشتراكية عن الماركسية والمادية وقد كان هذا التفسير لمواجهة الجملة التى شنتها المملكة العربية السعودية على الاشتراكية الناصرية واتهامها بالإلحاد (١٦).

وكما سبق أن أشرنا فالخطاب السياسى يوجد فى حقل ايدىولوجى متعدد فيه الخطابات وتتعارض فى نفس الوقت ، ويتميز هذا الحقل بالصراع يحاول كل خطاب أن يسيطر على سوق الحاجات الرمزية وتستجيب للاحتياجات المعنوية والمستقبلية القائمة ، ومن ثم فعليه أن يقدم حججا جديدة تتطلع إلى المستقبل وتعالج قضايا الحاضر وفى الوقت ذاته تستهدف تعرية مصداقية الحجج الأخرى وكشف تناقضاتها فى الواقع فالخطاب الناصرى يواجه الخطاب المناهض للرجعية العربية المستتر وراء الدين وكذلك الحلف الإسلامى فى عام ١٩٥٨ الذى تضمن العربية السعودية وتركيا وإيران واتخذ من الإسلام قاعدة للسيطرة على المنطقة وفرض نفوذه عليها.

وبالمثل فالخطاب الساداتى يتميز الحقل الايدىولوجى الذى وجد فيه بصراعه ضد التيارات القومية والعلمانية والاشتراكية وفى مواجهتها يستخدم الدين بشكل أساسى لإفقادها مصداقيتها واستثمار مشاعر الجماهير ضد القوى السياسية المناهضة لمشروعه فالإشتراكية غريبة على مجتمعاتنا والقومية والوحدة العربية كلفت الشعب المصرى أعباء باهظة .

على أنه إذا كان الخطاب الناصرى قد حاول الكشف عن القدرات والإمكانات التحريرية والإبداعية فى الدين وعدم تناقضه مع الأهداف والمثل العليا التى ينشدها فإن الخطاب الساداتى حاول فى المقابل تكثيف الجوانب القدريّة والإتكالية واستند على تفسير الدين يجعل منه نقيضاً للالتزام القومى والعدل الاجتماعى واستهدف بذلك تكريس الأمر الواقع والحيلولة دون وضع مشروعه موضع النقد والتساؤل حول صيرورته العامة وتجريم الاعتراض عليه (٣٧).

هوامش المبحث الثانى

Sind- Mirel (Pierre) : L'Egypte de la rupture , Ed -١
bad, Paris, 1982 P.P 242 - 247.

٢- محمد حسنين هيكل : خريف الغضب قصة بداية ونهاية أنور السادات ، الطبعة العربية الثانية ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

٣- Mirel (Pierre) : L'Egypte de rupture ibid P.P. 242 - 247 .

٤- أنظر حول هذه النقطة د : فؤاد زكريا ، سلسلة المقالات التي نشرت بجريدة الوطن الكويتية بتاريخ ٤ ، ٦ ، ١١ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢٢ يونية ١٩٨٣ تحت عنوان : « كم عمر الغضب ؟ » رد على كتاب خريف الغضب لمحمد حسنين هيكل .

٥- حسن السيد نافعة : مصر والصراع العربي الإسرائيلي من الصراع المزعوم إلى التسوية المستحيلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ .

٦- د . محمد دويدار : الاقتصاد المصري بين التخلف والعطش ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، ١٩٧٨ ص ٥١٥ ، ٥١٦ .

٧- ابراهيم العيسوي وعلى نصار : محاولة لتقدير الخصائص التي ألحقها الحرب العربية الاسرائيلية بمصر منذ عدوان ١٩٦٧ في « الاقتصاد المصري في ربيع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧ بحوث ودراسات المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد بين المصريين ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٢٨ .

٨- أنظر : Alexandre (Paul) : L'homme de la Fidelite

et de la continite, Article public dans le Monde 1970.

٩- أنظر حول هذه النقطة :

الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي في مصر ١٩٧١ - ١٩٧٧ في « مصر في ربيع قرن » ١٩٥٢ ، ١٩٧٧ دراسة في التنمية والتغيير الاجتماعي ، تحرير د . سعد الدين ابراهيم معهد الأنماء العربي ، بيروت الطبعة الأولى ١٩٨١ .

- د . نزيه الأيوبي : تطور النظام السياسي والإداري في مصر ، في « مصر في ربيع قرن » نفس المصدر السابق .

- د . غالي شكرى : الثورة المضادة في مصر

-Shouhri (GHALI) : Egypte contre revolution Ed,
le Sycamare, tradint de L'Arabe par Moustafa Margan,
Paris 1979 .

١٠- د. نزيه الأيوبي ، تطور النظام المياسي والإداري في مصر في « مصر في ريع قرن »
مصدر سبق ذكره .

Cooper (Mark) : The transformation of Egypte.Cyroomhelm - London and Comlerra , 1982.

١٢- انظر حول هذه النقطة ،

Hussein (Mahmoud : L'Egypte en proie aux contradiction,
Le monde diplomatique , Juin 1971.

وكذلك :

Cooper (Mark) : The transformation of Egypt 1bid P. 65.

١٣- البهر فرحات : مصر في ظل السادات ١٩٧٠ - ١٩٧٧ ، دار القارابي ، وبيروت ،
١٩٧٨ ص ٢١ .

١٤- عادل الجهار : سياسات توزيع الدخل في مصر ، مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٣ ص ١٦ ، ١٧ .

١٥- البهر فرحات : مصر في ظل السادات ، مصدر سبق ذكره . ص ٢١ .

١٦- البهر فرحات نفس المصدر السابق .

Cooper (Mark) : the transformation of Egypt groom- helm London and camberra , 1982 . P. P. 67 - 69.

١٨- ibid

Cooper (Mark) : the transformation of Egypt 1bid

٢٠- Ibid .

٢١- البير فرحات : مصر في ظل السادات مصدر سبق ذكره .

٢٢- Agami Fouad : The Arab predicament : Arab pabtical thouht since 1967. Cambridge univerisaty press , London , 1989 .

٢٣- د. مارلين أبو شديد معز ، الدين والقومية في فكر جمال عبد الناصر في مصر والعروبة وثورة يوليو ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ .

٢٤- نبيل عبد الفتاح : المصحف والسيوف : صراع الدين والدولة في مصر ، مكتبة مدهولى ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٢٥- نبيل عبد الفتاح : نفس المصدر السابق .

٢٦- د. غالى شكرى : حول المسألة الطائفية في مصر ، في « مصر من الثورة إلى الردة » دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ . ص ٣٠٧ .

٢٧- د. حسن حنفي : الدين والتنمية في « مصر في ربع قرن » ، معهد الأثاء العربى ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ .

٢٨- (Pierre) : L'Egypte de rupture , Éd Sinslad , Paris , 1982 .

٢٩- د. سعد الدين ابراهيم : مدخل إلى فهم مصر في « مصر في ربع قرن » مصدر سبق ذكره .

٣٠- Ajani (Fouad) : the Arab predicament , The Arab polit- ical Thought and practice sine 1967, cambridge univeristy press London , 1981.

٣١- محمد حسنين هيكل : شريف المصطفى قصة بداية ونهاية أنور السادات ، المطبعة

العربية، القاهرة، ١٩٨٣.

٣٢- محمد حسنين هيكل المصدر السابق.

٣٣- د. حسن حنفي : الدين والتنمية في « مصر في ربع قرن » معهد الأنماء العربى ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١.

٣٤- Nation-Abouchadid (Marline Maisr) : L'ideologie Naser 1952 - 1975.ale Arabe dans le dircours de Gamal Abdel theire du 3 eme. cycle, uni Paris sarhume, 1979.

٣٥- ABAuchadid (Marline Masr) 1 bid.

٣٦- Balta (Paul) at Rullean (claudine) La vision. None-riemme textes ramembles , Ed Sindbad 1982.

٣٧- إقصرنا فيما يتعلق بالمرجع الدينى على دور الخطاب الساداتى فى تمهيد الطريق للجماعات الإسلامية لكننا لم نلصد عمل تحليل واسع حول ما اصطلح على تسميته بالصحة الإسلامية أو هذه الجماعات ذاتها ، إذ من الواضح أن المد الإسلامى الحالى تتجاوز أسبابه بكثير مجرد دور الخطاب الساداتى أو قصر ظهوره على مجرد تفهير اقتصادى بحث ينكر خصوصية هذه الظاهرة ودينامياتها فى الوقت نفسه كما وأنه يتجاهل الطبيعة الديناميكية لدور الفكر والإسلامى منه بشكل خاص ولا شك أن لهذه الظاهرة علاقاتها المنطقية والفعلية بالتطورات التى شهدتها المنطقة العربية منذ عدوان ١٩٦٧ وحتى الآن ولا يخفى دور النفط وغيره فى ذلك ولكن الاكتفاء بمجرد حصر هذه العوامل يحتفل الظاهرة وينكر تعلدها ويتجاهل علاقاتها الارتباطية بالحالة النفسية والمزاجية العامة فى الواقع العربى والمصرى والأطوار الجديدة التى أنتهجتها الحركة الإسلامية بالذات الجماعات الإسلامية الجديدة سواء على الصعيد النظرى أو التطبيقي.

المبحث الثالث

مرحلة الانفتاح الاقتصادى

وأشكال الأخفاء الأيدولوجى

تمثل ورقة أكتوبر مرحلة متميزة فى تطور الخطاب الساداتى ، حيث اقتصر هذا الخطاب كما رأينا فى المرحلة السابقة على خطابات جزئية هنا أو هناك تعتمد من حيث مصادرها على طبيعة الأحداث وتسلسلها الزمنى والتي تعاقبت منذ رحيل الرئيس عبد الناصر ، هذا فى حين أن ورقة أكتوبر قد جسدت منظومة المفاهيم التى دعا إليها السادات فى المراحل السابقة وفى الوقت ذاته مثلت رؤية تستشرف المستقبل ومن ثم فهى فى تقديرنا أهم وثائق الفترة الساداتية وتعكس بوضوح أبعاد المشروع الساداتى النظرية على الصعيد الاجتماعى والاقتصادى والسياسى .

والواقع أن كافة الحركات السياسية والايدولوجية والأحزاب تسعى لبلمرة مجموعة من الأهداف والقيم والتصورات لطبيعة المجتمع التى تسعى إلى تحقيقه فى عالم الواقع سواء كان ذلك وثيقة مكتوبة كما هو الحال فى ورقة أكتوبر أو برنامج انتخابى كما هو الحال فى بلدان الديمقراطية الغربية أو موثيق .

وتعتبر هذه الوثائق بمثابة مرشد نظرى وايدولوجى يستهدف ترشيد الممارسة العملية فى المجتمع ويرى فيها هذا الأخير صورة تطوره فى الحال والاستقبال . وقد رأينا فيما يتعلق بالحالة الساداتية أن صدور ورقة أكتوبر قد أعقب وصوله إلى الحكم بأربعة أعوام أى أبريل ١٩٧٤ ، وهى الفترة التى تمكن فيها السادات من إعادة ترتيب قواعد أطراف « اللعبة » السياسية وتحديد محاور العمل الاجتماعى

والسياسى وخريطة التحالفات الاجتماعية التى يستند إليها الحكم وكذلك المضمون الطبقي والاجتماعى للعهد الجديد.

ومن ثم كانت ورقة أكتوبر تستهدف فى المقام الأول منح الشرعية السياسية والايدىولوجية والقانونية للممارسة الساداتية خلال السنوات الماضية وكذلك تطوير أبعادها ونتائجها فى المستقبل .

والحال أن ورقة أكتوبر « كخطاب » تقع فى دائرة حقل ايدىولوجى واسع تتصارع فيه الرؤى والتصورات والرموز والدلالات ، فهى بداية تطرح نفسها فى مواجهة ميثاق العمل الوطنى الوثيقة الناصرية الشهيرة التى حددت محاور الممارسة السياسية وأطرافها فى مصر خلال العهد الناصرى .

ولا شك أن ورقة أكتوبر من حيث توصيفها الشامل لمشكلات مصر الاقتصادية والاجتماعية فى الحاضر وتطلعها لبناء منظور مستقبلى لمعالجة وحل هذه المشكلات تعتبر من أكثر وثائق العهد الساداتى تطوراً وأهمية وقيماً عن وثائق العهد الناصرى على الصعيد الايدىولوجى وصعيد السياسات العملية ناهيك عن أن الظروف السياسية والاجتماعية التى ظهرت فيها قد منحتها شرعية وأهمية خاصة حيث أعقبت حرب أكتوبر وعبور القوات المصرية قناة السويس وتحطيم خط بارليف وازدياد شعبية السادات وظهوره بمظهر القائد الوطنى وهكذا تدعمت مصداقيته ومواقفه بشكل يسمح له بالتطلع إلى المستقبل وإعادة بناء صورته من جديد فى إطار سياسة الانفتاح الاقتصادى.

كما أنه ومن ناحية أخرى فقد تميزت ورقة أكتوبر عن غيرها من خطابات السادات السابقة لها بعدم ارتباطها بحدث معين وتطلعها للإمام بمشكلات الحاضر وبناء صورة المستقبل وتحتل بذلك موقع أحد أهم وثائق العهد الساداتى ، وارتباطها زمنياً بفترة تدعم شرعية السادات .

مفهوم الاخفاء الايدىولوجى Occultation ideologique وتشخيص ورقة أكتوبر لمشكلات مصر الاقتصادية :

يعتمد التحليل و « القراءة » التى سنقوم بها « لورقة أكتوبر » على مفهوم الأخفاء الايدىولوجى وهو مفهوم وثيق الصلة بالايدىولوجيات بشكل عام وبصفة

خاصة الايديولوجيا السياسية ويعتبر من أكثر أشكال وديناميات العملية الايديولوجية شيوعاً ، وترتبط أنماطه ونماذجها بالظروف التاريخية المحددة ونظرة الاستجابات المأمولة وجملة الأهداف المنشودة في مثل هذه الظروف .

والايديولوجيات من حيث هي تمثيل representation ومنظومة من المقترحات النظرية التي تستطيع طبقاً لها جماعة بشرية ما أن تتصور بيئتها الاجتماعية بأهدافها وصراعاتها وقيمها وتستهدف الممارسة بشكل أساسى وليس النظر أو المعرفة والنظرية . ومن ثم فالايديولوجيا تستهدف ضبط وترشيد أنماط السلوك والتصرف بحيث تتوافق مع أهدافها المعلنة ، ومن هنا فهي لا تثير أسئلة بقدر ما تقدم إجابات مبسطة ، وتحاول بناء أداة «عملياتية» للتعامل مع الواقع الاجتماعي.

وكما سنرى فى تحليل محتوى ورقة أكتوبر ، فإن تطبيق مفهوم الاختفاء يستوجب الكشف فى الخطاب المضمون «ورقة أكتوبر» أو أى خطاب آخر تحليل محتوى ما قيل وما لم يقال أى le dit و le non dit محتوى مضمّن وآخر مغيب أسدل عليه الستارة وسواء تعلق الأمر بما لم يقال اما أسدل عليه الستار، فإن ذلك لا علاقة له بالجهل أو الإهمال ، وإنما يكمن مصدره فى وجود عنصر خارجى يفرض نفسه على المحتوى المعلن فى الخطاب ينبغى الكشف عنه ، سواء تمثل هذ العنصر فى مطالب أو آمال منافسة معلنة وقائمة تعارض ما يقدمه الخطاب^(١).

من ثم فإن مفهوم الاختفاء الايديولوجى يفترض أن الخطاب يعانى من صراع وتناقض أو موقف غير متجانس يشمل اختلافات وصراعات بين قوى متنافسة ومتصارعة وغالباً ما يكون هذا الصراع مستتراً أى لم يتم التصريح به ويفسر هذا الصراع الجهل والصمت أو «المساحات البيضاء» ، التى تتخلل الخطاب ومن الممكن بطبيعة الحال اعتبار هذا الصمت دالة فى أعراض الموقف الصراعى الذى لا يصرح به.

كذلك يفترض مفهوم الاختفاء الايديولوجى إمكانية تواجد خطاب آخر متزامن مع الخطاب الرسمى جزئياً أو كلياً . وتتحد وظيفة هذا الأخير فى تغيب الخطاب

الممكن والحيلولة دون ظهوره فى حيز «الفضاء» الاجتماعى ومنع المعانى الأخرى والتصورات الممكنة من الدخول لخلية المناقشة ومعارضة الخطاب الرسمى وإضعاف مصداقيته ومواجهة حججه وحرمانه من الإنفراد بحقل الوعى الاجتماعى . ومن ثم تكون مهمته منع ومصادرة تبديد وشل إمكانية تواجده وتجسده فى عالم الواقع الاجتماعى .

ويرتب ذلك منطقياً أن الخطاب «يتوضع» فى حقل صراع ايدىولوجى واجتماعى غير معلن ويكتسب من ثم دلالة نضالية ويدخل فى دائرة صراع ومنافسة مع مختلف الفاعلين الاجتماعيين .^(٢)

وعلى ضوء ذلك «فالقراءة السوسيولوجية» للخطاب السياسى تتطلب بالضرورة «موضعة» هذا الخطاب فى إطار نظام يتميز بالصراع والمنافسة ويتعدد وتنوع مصالح ورؤى الفاعلين الاجتماعيين والمعنيين فى نهاية المطاف بالصمت القائم فى بنية الخطاب أو ما لم يقال فيه .

ومن ثم فإن كشف أشكال هذا الاخفاء وتبيين مواضعه رهن بتحليل يستند على المواجهة بين المحتوى العقلى والفكرى الظاهر فى الخطاب وبين الحقل الاجتماعى الذى تشكل فيه ، بين نظام الدلالات المضمنة ونظام الممارسات الفعلية وذلك لإبراز عدم التوافق وطبيعة الصمت والمعانى المشوهة وكذلك المسافة بين التصور والتطبيق ورغم ما فى هذا التحليل من صعوبة إلا أنه فيما يبدو يكاد يكون الطريق الموضوعى لتحديد أشكال الاخفاء والتشويه والصمت وملامح الخطاب المصادر والممكن فى عالم الواقع خاصة وأن كل ايدىولوجية تزعم أنها الخطاب الواقعى والحقيقى بل والطبيعى الذى يبده الإخفاء .^(٣)

والواقع ان كل خطاب وكل ايدىولوجيا لها أشكالها الخاصة .

وكما سبق وأن أشرنا فإن لعملية الاخفاء الايدىولوجى طابعاً موضوعياً فلا تصدر عن الجهل أو الإهمال وإنما تصدر عن أسباب موضوعية سبق بيانها خاصة بحقل الصراعات الاجتماعية والسياسية والرمزية التى يتموضع فيها الخطاب ، وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك أيضاً عملية «الأخفاء الذاتى - Auto- occulta-

tion « والذي يعتبر أحد جوانب الأخفاء الايديولوجى ، فإذا كان الأخفاء الايديولوجى بالأشكال التى تحدثنا عنها آنفا يقع ضحيته الطبقات والجماعات المحكومة بشكل أساسى فإن «الإخفاء الذاتى» يصدر من داخل الطبقة الحاكمة ذاتها وموجها لها ، فإذا كانت البرجوازية على سبيل المثال تعطى لأفكارها ونظامها طابعاً كونياً حتى تتصدر قمة الحكم فإنها فى الوقت ذاته تحرص على تحقيق مصالحها الخاصة^(٤) ومن ثم تكون الممارسة الأيديولوجية متناقضة أو يتنازعها التناقض بين تحقيق الإرادة العامة لكل الطبقات، الضرورية للحكم ومشروعية وجودها فى قمة المجتمع وبين تحقيق الإرادة الخاصة أى مصالحها الخاصة وذلك دون أن يؤثر هذا التناقض على مجريات الأمور ودون أن يضع مصالحها فى خطر.

فالطبقة الحاكمة مكرهة على أن تعيش هذا التناقض بين ما ينبغي أن تكون عليه وبين ما هى عليه بالفعل ، أى بين إعلاتها عن الطابع الكونى لنظامها وقيامها وتمثيلها للإرادة الشعبية بالذات فى مجتمع ديمقراطى - وهو ما يمثل مصدر شرعيتها - وبين مصالحها الخاصة كطبقة وهو التناقض الذى يفرض عليها ضرورة توحيد الممارسة الايديولوجية للتغلب على هذا التناقض .^(٥)

وتختلف أشكال الاخفاء طبقاً للظروف التاريخية وطبيعة النظام الاجتماعى واللحظة المحددة فى تطوره وطبيعة المشكلات المثارة فيها ورغم ذلك فإن ثمة بعض الأشكال الخاصة بالأخفاء الايديولوجى تكاد تكون عامة ومنتشرة وشائعة من بينها مثلاً:

١- النسيان الجماعى للماضى:

فالخطاب الايديولوجى فى لحظة تاريخية محددة يخفى الذكريات المريرة فى الخبرة التاريخية للجماعة البشرية تلك الذكريات التى تدعو إلى القلق والحذر والتأمل والتفكير وهو الأمر الذى يتعارض بداية مع وظيفة الخطاب المتمثلة فى العمل والممارسة المباشرة ، وفى هذا الصدد فإن تشخيص ورقة أكتوبر لمشكلات مصر الاقتصادية والحلول التى تقترحها تمثل نموذجاً واضحاً على هذا الاخفاء إذ أنها تجاهلت الذكرى التى تركتها تجربة الخديو اسماعيل فى الاستبداد والاستعانة

برؤوس الأموال الأجنبية فهي ذكرى مريرة تدعو إلى التوجس والحيطه والتفكير وتكاد تكون محفورة فى الذاكرة الجماعية للمصريين ومن ثم يؤدى استشارتها إلى تعويق الدعوة لرؤوس الأموال الأجنبية وهى صلب سياسة الانفتاح الأقتصادى .

وقد يتخذ التعامل مع الماضى فى الخطاب الايديولوجى شكلاً آخر وهو إعادة النظر فيه من جديد وعلى ضوء متطلبات اللحظة الراهنة واحتياجات الممارسة العملية التى يستهدفها الخطاب ، وهنا لا يصادر الخطاب الذكريات الجمعية وإنما يعيد تشكيلها بطريقة ومنظور يسمحان بتدعيم الممارسة العملية .

٢- مصدر الشرعية :

أية سلطة أو نظام سياسى يخفى جزءاً من طبيعته وجوهره ويتخذ هذا الأخفاء صوراً وأشكالاً متنوعة حسب طبيعة المجتمعات والثقافات وتاريخ تطورها . تستهدف بين أشياء أخرى تبرير شرعية الحكم وتسويغ قبوله لدى المواطنين ، فهناك مثل «الآلهة» على الأرض من صاحب الحق الإلهى فى الحكم فى العهد الاقطاعى ، «العقل» حامل لواء التصنيع والحداثة ، الانتساب لعائلات مالكة أو ذات حول وطول باختصار تتعدد وتتنوع مصادر الشرعية ولكنها تخفى فى النهاية جزءاً من طبيعة الحكم وجوهره .

وإذا كان جوهر السلطة هى سيطرة الإنسان على الآخر إن لم يكن استغلاله ، فإن هذه السيطرة وهذا الاستغلال بحاجة إلى أسطورة تغلفهما وتقنعهما وتجعل منهما ضرورة طبيعية يملئها المنطق والعقل وتتفق مع طبيعة وسنن الأشياء بحيث يبدو أن عادييين ليس فيهما ما يبعث على التساؤل والنقد .

وفى حالة مصر فإن الرئيس الراحل أنور السادات كان الرئيس «المؤمن» تمييزاً عن سلفه عبد الناصر ، أو إتهاماً له بالإلحاد ، «رب العائلة المصرية» و «بطل العبور» و «رجل السلام» وهى مصادر شرعيته ومسوغ حكمه على حد سواء .

٣- عدم تحقق الأهداف المعلنة أو تحقق أهداف أخرى مختلفة:

وهو شكل شائع للإخفاء الايديولوجى ، ففى الوقت الذى يعلن فيه خطاب ما أهداف محددة ويؤكد على منطقيتها ومعقوليتها يمكن ان تقود الممارسة العملية

إلى عدم تحقق هذه الأهداف أو تحقق أهدافا أخرى مختلفة عنها يميز تلك المعلنة ، ويحمل الخطاب الايديولوجى النتائج السيئة لطبيعة الممارسة والفعل والتناقضات بين المعلن والمطبق ، وقد يتخذ هذا الشكل من الاخفاء صورا صارخة كأن يعلن خطاب ايديولوجى ما محاربة الفساد كهدف معلن فى حين أن الممارسة تقود إلى تعميق هذه الظاهرة بدلا من تحجيمها.

٤- تجاهل العدو الحقيقى وخلق عدو وهمى :

وتعتبر هذه الصورة من صور الاخفاء شائعة منتشرة فى الممارسة الايديولوجية بالذات فى لحظات التغيير الاجتماعى وازدياد حدة التوتر والاستقطاب أو لحظات الانقطاع فى مجرى السياسات المطبقة وظهور توجهات جديدة تبدو متناقضة مع سابقتها وهذا الأوضاع تفترض إعادة توجيه الحقل الاجتماعى وصرف انتباهه عن مضمون التغيير الحاصل بخلق عداء جديد وعدو وهمى تتمحور حوله عملية الوفاق وتقبلور إزاءه طاقة المجتمع النفسية والسياسية .

لقد كانت حقاً وثيقة أكتوبر الأصل النظرى و «الايديولوجى» للتغيير الذى حصل ابان النظام الساداتى فى الفترة الممتدة من سنة ١٩٧١ إلى سنة ١٩٨١ . فليس من الغريب إذن ان يقارن بعض الملاحظين النقاد هذه الوثيقة بالميثاق الوطنى الذى ظهر أيام عبد الناصر فى بداية الستينيات .

ففى هذه الوثيقة تجسم تطور النظام الساداتى وتجسمت معه الأسس النظرية والتطبيقية للإمتهادات الجديدة فى الصراع بين مختلف فئات الطبقة الحاكمة منذ سنة ١٩٦٧ وربما من قبل .

هناك إذن صورتان مختلفتان فى وثيقة أكتوبر ، وضعتا لتحقيق المستقبل الجديد الذى ينشده النظام :

إن شعبنا العظيم قد خاض تجربة الهزيمة ، وعاش سنوات المرارة والتمزق ... وعاش أيضاً تجربة صنع النصر .

وما كان لهذا كله أن يحدث دون أن نستمد منه طاقات جبارة لبناء مستقبل

سعيد. (٦)

إن تعارض الصورتين ، هزيمة ١٩٦٧ وانتصار ١٩٧٣ ، لعب دوراً طاعياً فى الهيمنة الايديولوجية الساداتية على الجماهير المصرية والعربية التى تأثرت بهزيمة ١٩٦٧.

وإذا كانت حرب ١٩٦٧ هزيمة لا شك فيها بالنسبة للعرب ، فمما لا شك فيه أيضاً أن حرب أكتوبر لم تكن انتصاراً ، لأن الحدود والمناخ الذى اندلعت فيهما لا يسمحان لها بأى حال من الأحوال ان تتحول إلى حرب تحرير وطنية يكفى ان ننظر فى النتائج التى حملتها سواء على الصعيد المصرى أو العربى.

فالطبقة السياسية المصرية تنادى دوماً بالدور الأمريكى فى البحث عن تسوية سلمية ، حسب قولها ، للصراع العربى الاسرائيلى منذ مخطط «روجرز» وخاصة منذ وصول السادات للحكم ، لكن فشلت جميع هذه النداءات لأن المفروض أن تكون التنازلات فى حجم الدور الأمريكى المأمول.

قبل ذلك ، فى شهر يولية ١٩٧٢ ، طرد السادات الخبراء السوفييت ، وقد أعتبر معظم الملاحظين هذه الخطوة ، تضحية من أجل الولايات المتحدة ، وبداية التراجع السوفياتى فى المنطقة .

من وجهة النظر الامريكية ، يجب على مصر أن تحسن مركزها فى الساحة القتالية ، حتى تتمكن الولايات المتحدة من لعب دورها المأمول ، ولكن المفاوضات مع إسرائيل غير ممكنة إلا إذا برهنت مصر على قدرتها على تغيير معطيات الوضع القائم آنذاك .

إن المرجع الدينى قد تفاقم أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فالشهر الذى اندلعت فيه الحرب كان شهر رمضان ، واليوم كان العاشر من رمضان أى نفس اليوم الذى انتصر فيه الرسول على «الكفار» فى واقعة «بدر» : أول معركة فى تاريخ الإسلام.

وهكذا كان أول شعار رفع أثناء عبور القتال هو شعار «الله أكبر» .

وتتفق هذه الصبغة الدينية مع الهدف السياسى الذى رسمه النظام منذ ١٩٧١ ، والمتمثل فى بروز الإخوان المسلمين كحلفاء أقوياء له ، كذلك للسيطرة على الشعور الدينى للجماهير واستخدامه لأغراض سياسية.

فترة الإنفتاح

١٩٧٧ - ١٩٧٤

إن حرب أكتوبر ٧٣ دعمت «شرعية» السادات وشعبيته ، وبإمكانه بعد ذلك أن يزعم أنه ليس فقط الخلف العرصى لعبد الناصر «دستورياً» بل وأيضاً القائد المجاهد من أجل القضية الوطنية (٧) كذلك أعطى عبور قناة السويس للسادات «الشرعية» حتى يقطع مع سياسة عبد الناصر على الصعيدين الاقتصادى والسياسى .

وعبر قناة السويس مثل جسراً لتمرير الجوانب الاساسية لسياسة السادات . هذه السياسة تتضمن اللجوء إلى الولايات المتحدة للبحث عن حل سلمى حسب قوله ، للصراع العربى الاسرائيلى وكذلك الانفتاح الاقتصادى على الرأسمال الاجنبى .

إن الدعاية المنظمة قبل الحرب والتي تقول بتحييد الولايات المتحدة فى الصراع العربى الاسرائيلى كانت غطاء للتغيير الذى يأمله النظام الساداتى. لذلك فالخط الذى اتبعته وسائل الإعلام المصرية بعد الحرب قد سهلت مأمورية السادات أى فرض قبول سياسته تحت غطاء إيديولوجى لمواضيع مثل «النصر» و «العبور» .

ومن البديهي أن حرب أكتوبر ، مهما كانت حدودها ، لها أهمية كبرى بالنسبة لمعنويات أمة مهزومة . ولكن نتائج الحرب كانت قموك بطريقة دعائية واضحة ، للتمكن من طرح نمط للتطور المرتبط بالرأسمال الاجنبى ، وببسط حل «سلمى» للصراع العربى الاسرائيلى.

ومن ناحية أخرى ، فإن نتائج حرب أكتوبر أعطت أو خلقت للولايات المتحدة جواً ملائماً للعب دور مكثف وفريد من نوعه فى تسوية الصراع . وانطلاقاً من المناخ الذى أوجدته الحرب استطاع كاتب الدولة الأمريكى «هنرى كيسنجر» أن يتدخل لوضع استراتيجية المسماة با «الخطوة - الخطوة» لحسم الصراع.

ففى هذا المناخ أمكن للإتفاق الأول (أو فك الاشتباك الأول كما يقال) المصرى - الاسرائيلى الموقع فى أن يحصل ، وهو الإتفاق الذى عرف باتفاق الكيلومتر ١٠١ هذا الإتفاق مثل ، كما قيل ، أول خرق للإجماع العربى حول المبادئ الثلاث التى أقرها مؤتمر القمة العربى الخرطوم بعد هزيمة ١٩٦٧ : « لا سلام ، لا تفاوض ، لا اعتراف بإسرائيل » لأن هذا الإتفاق كان موقعاً من طرف ضباط مصريين وإسرائيليين ، وجهاً لوجه ، عن طريق مفاوضات مباشرة ، دخلوا فيها مع وسيط امريكى وتحت علم الأمم المتحدة.

إن مشاعر الجماهير التى صُدمت بالهزيمة واليأس بعد ١٩٦٧ ، قد وقع استغلالها لأقصى حد ، وذلك لرسم ما سُمى بـ «انتصار أكتوبر» وتحضير الجماهير لقبول الإختيار الذى طرحه السادات ، من موقع قوة ، بل ومن موقع المناضل .

وقد وقعت الإشارة إلى هذا فى وثيقة أكتوبر التى قدمها السادات فى أبريل ١٩٧٤ حيث قال:

لقد أراد أعداء مصر ، أعداء التحرر والتقدم ، يعدوان ١٩٦٧ إبعاد مصر عن مسيرة التقدم ، وعزلها عن الأمة العربية مستهدفين أن تنزوى على نفسها تطحنها مشكلات داخلية حقيقية أو مصطنعة فتنسى ماضيها أو تتنكر لرسالتها، وهى التى تهيأ لها من الموقع الجغرافى والطاقت البشرية والتراث الحضارى والروابط القومية ما يؤهلها لتكون فى الطليعة بين شعوب العالم المناضلة من أجل الحرية والتقدم والرخاء.

وكانت حرب أكتوبر الخالدة هى رد شعب مصر العظيم من خلال أمتة العربية المجيدة وبها... (٨)

إن من الخاصيات الأساسية لكل عمل ايديولوجى تحويل النسبى إلى مطلق والخاص إلى عام . كذلك نجد فى كل ايديولوجيا نزعة لجعل المواضيع التى تتبناها كونيّة . فالذى تختص به جالية أو مجموعة بشرية يتحول فى الخطاب الإيديولوجى إلى مواضيع كونية . ووثيقة أكتوبر تقتل فى هذا المضمار حالة مثلى . نلاحظ هذا المقطع:

وكان ردّاً على مستوى مصر «حرب أكتوبر» تجاوزت آثاره قضيتنا المباشرة لتغيير أوضاع المنطقة كلها وتنعكس على الأوضاع العالمية ذاتها .
حقاً إن العالم بعد أكتوبر ١٩٧٣ ، كما قلت فى مناسبة سابقة ، غير العالم قبله (٩) .

إنفتاح وإنغلاق :

كلمة «إنفتاح» تنعت الفترة الماضية أى فترة حكم عبد الناصر «بالإنغلاق» وهذه الخيلة فى إيصال المعانى، حسب رأينا، ليست فى باب الصدفة بالمرّة . ولكن كانت مقصودة فى البحث عن قطع الصلة بعهد عبد الناصر ، وذلك بالتعبئة العاطفية لوعى الجماهير ضد الناصرية .

إن تعارض الصور المطروحة فى وثيقة أكتوبر ، كما أوضحنا ذلك من قبل ، لعب دوراً هاماً فى تعبئة الجماهير المهيمن عليها من طرف الجهاز الإيديولوجى للدولة والمحرومة من أى تداول غير تداول السلطة.

فهل نستطيع الذهاب إلى حد القول ان اختيار كلمة «إنفتاح» رغم إخفائه لمصالح الشرائح الإجتماعية الموجودة فى السلطة ، يرجعنا فى نفس الوقت إلى تاريخ مصر بذاتها ؟

إذ أن مصر قتل منذ فجر الإنسانية ملتقى لمختلف الحضارات سواء من الشرق أو من الغرب .

هذا الشعب المصرى «الأتى من أعماق العصور» ، لم يكن أبداً فى عزلة عن الحساسيات الثقافية المحيطة به، فتجاوبت مواقفه مع هذه الحساسيات .

فما عدا العهد العثمانى لم تعرف مصر العزلة أبداً . وقبل وبعد هذه المدة التى دامت أربعة قرون ، كانت مصر دائماً باتصال مباشر أو غير مباشر مع مراكز الحضارة فى العالم .

على الصعيد الأقتصادى ، لم تكن فترة ما قبل الإنفتاح ، فعلاً ، فترة انغلاق، لأن مصر تصلها معونات اقتصادية، كذلك ازدادت مداخيل تجارتها الخارجية بالنسبة للدخل القومى من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٦٦ .

واللوحة الاتية تبين ما ذكرناه

جدول رقم ٦

السنة	الصادرات	الواردات	مجموع التجارة الخارجية	الدخل القومى	النسبة المئوية
1951	232, 2	266, 0	498, 2	1074, 7	46
1958	245, 2	268, 1	513, 3	1155, 0	43
1959	258, 6	298, 7	557, 3	1318, 9	42
1960	296, 4	322, 1	618, 5	1459, 3	42
1961	250, 2	304, 9	555, 1	1515, 3	37
1962	241, 7	356, 1	597, 8	1684, 6	36
1963	356, 9	475, 0	731, 9	1887, 9	44
1964	366, 5	481, 2	848, 4	2050, 6	41
1965	406, 9	488, 0	894, 9	2402, 9	37
1966	420, 8	445, 3	866, 1	2493, 8	35

المراجع : جودة عبد الحائق : «الإنتفاع الاقتصادى فى مصر» الإنتفاع الاقتصادى من ١٩٧١
إلى ١٩٧٧ الفصل ٨ من كتاب «مصر فى ربع قرن» ص ٣٨٥ .

إذا أعتبرنا التجارة الخارجية عنصراً من عناصر الإنتفاع على العالم الخارجى،
نلاحظ حسب اللوحة أعلاه ان التجارة الخارجية تحتل مكانة هامة على طول هذه
المدة ، وهى تتراوح نسبتها بين ٣٥٪ و ٤٦٪ . وهذا يبين فعلاً أن مصر فى

هذا النحو لم تكن منغلقة كما يستدعيه فهم كلمة «إنفتاح»^(١٠).

وكما رأينا ، فوثيقة أكتوبر تُرجعنا إلى تشريع مصر ، بل إلى التبادل الحضارى بين هذه من جهة ومراكز الحضارة فى العالم من جهة أخرى ، ولكن هذا التلميح من شأنه أن يخفى المصالح الخاصة للشرائح الاجتماعية المهيمنة ويعطى هذه المصالح صبغة المصالح العامة للشعب .

تحت عنوان : «الوطنية المصرية» تقول وثيقة أكتوبر:

إن هذا الشعب قد عاش على هذه البقية من الأرض يبنى الحضارة ، لخير البشرية منذ سبعة آلاف عام ، توحدت صفوفه منذ فجر التاريخ حتى خلا تاريخه من الحروب القبلية والإقليمية والطائفية، تفتح بصفة عامة على العالم من حوله فأخذ بكل جديد نافع للناس، ولو أنغلق على نفسه لعاش فى عزلة قاتلة ولذوت حضارته واندثرت حضارات كثيرة ، ولكنه كان يتلقى كل جديد فيعيد صياغته ويضف إليه ويضفى عليه الطابع المصرى الخاص^(١١).

إذن «فالإنفتاح» فى رأى السادات ليس فقط سلسلة تبادل ثقافى بل وأيضاً مرادف الحياة، بينما «الإنغلاق» المزعوم ليس سوى الموت أو الإنقراض .

مرة أخرى يلعب تعارض الصور المقدمة فى خطاب السادات دوراً ذا معنى فى الهيمنة الإيديولوجية . وهذا التعارض ، نستطيع أن نعتبره كواحدة من الطرق التى تتقدم بها فئة اجتماعية لصالحها ولاستعمال وعى الجماهير بواسطة التلاعب بالالفاظ.

وفى اللغة العربية هناك مثل يقول:

«ويصدها تتمايز الأشياء».

إلا أن هناك طرقتا شتى لقول نفس الشئ.

إذن عندما يصبح الأمر متعلقاً بهيمنة شخص على الآخر ، لا ينبغي فقط أن نستعمل الجهاز القمعى للدولة . بل وأيضاً الطريقة المثلى لتقديم الخطاب الايديولوجى .

جدول رقم (٧) : تعارضُ الصُّورِ المقدِّمة في وثيقة أكتوبر

عدد - صورة - فكرة - اقتراح	الصورة ، الفكرة أو لإقتراح المعارض.
١- هزيمة 1976.	١- «انتصار 1973» .
٢- انغلاق النظام الناصري (الستينيات) أو	٢- انفتاح نظام السادات. (السبعينيات) أو
٣- الموت - العزلة - الزوال.	٢- الحياة ، «إنقاذ الحضارة» ، الخصوصية.

أمثلة كذلك ، إن الإنفتاح الذي تتضمنه وثيقة أكتوبر ضرورى للمحافظة على شخصية الشعب ،وفى هذا الصدد يعلن :

ولو لم يفعل ذلك لما احتفظ بشخصيته المتميزة والمستمرة عبر كل التطورات الحضارية التي عاشها. (١٢)

ومن ناحية أخرى ، فى هذه الفترة ، وفى هذه الدرجة من قراءة خطاب السادات ، نستطيع ان نلاحظ ان هناك تلاقيا لأربعة مواضيع ايديولوجية فى نفس الوقت : الإنفتاح ، الحضارة ، الوطنية المصرية والسلام.

هذه المواضيع تطورت بصفة متلاحمة طوال عهد السادات بحيث يتصل الموضوع الواحد بالآخر اتصالاً عضوياً ، طبقاً للمنطق الذى تفرضه الأهداف المسطرة من طرف النظام ، أى إدماج مصر فى السوق العالمية والقضاء على فكرة الصراع مع اسرائيل تقول ورقة أكتوبر :

إننا شعب عريق وأصيل ، جعل من وطنه أرض السلام والتسامح ، وطوع أوضاعه لضرورات التقدم بعيداً عن التعصب البغيض والحقد القاتل والصدام الدموى ، لذلك أحب مصر كل من عاش على أرضها وأرتوى من نيلها مهما يكن وضعه فيها (١٣).

إن الجمل التي سطرناها هي فعلاً الأسس الفكرية لعملية السلام المنفرد مع إسرائيل .

وفي سياق آخر ، تؤكد وثيقة أكتوبر مجدداً على أهمية ماضى مصر :
من هذا الماضى المجيد تكونت الوطنية المصرية الجياشة التي لا تعرف التعصب
أو التعالى ولكن تجيد الفداء صوناً للأرض ودفاعاً عن الحق ، وتأميناً للبناء
والتقدم (١٤)

وهكذا فإن هذا «الماضى المجيد» وهذه «الوطنية المصرية» سيقع تعويضهم
برموز وأشكال مختلفة ، طبقاً لابتعاد النظام عن بقية العالم العربى .
فحتى سنة ١٩٧٥ وبواسطة الولايات المتحدة استطاع السادات ان يوقع ثلاث
اتفاقيات مع إسرائيل :

(١) إتفاقية الكيلو ١٠١ - ١٩٧٣ .

(٢) إتفاقية فك الاشتباك الأول - ١٩٧٤ .

(٣) إتفاقية فك الاشتباك الثانى - ١٩٧٥ .

وبالتالى فإن عزل مصر عن بقية العالم العربى كان أمراً جلياً وأغلب البلدان
العربية لاحظت أن السادات بصدده إنجاز صلح منفرد مع إسرائيل .

إنفتاح على العالم :

بهذا الصدد تضمنت ورقة أكتوبر إشارة خاصة :

كذلك فإن الانفتاح الذى أعلنه على العالم كله شرقه وغربه ، لأننا ندرك تماماً
أن تنوع علاقاتنا الاقتصادية الدولية هو الأساس المادى لحرية حركتنا
السياسية^(١٥). الإنفتاح إذن حسب منطق النص يشمل العالم كله شرقه وغربه،
ولكن الممارسة الفعلية جعلته يقتصر على البلدان الغربية. وليس بلدان الكتلة
الشرقية أى البلدان الاشتراكية ، وذلك لأن هذه البلدان الأخيرة لم تحظ بنصيب
وافر من التبادل التجارى لمصر خلال هذه الفترة .

فالممارسة الفعلية للانفتاح أكدت مجاله الجغرافى أى البلدان الغربية بالذات فيما يتعلق بحصة هذه البلدان فى التجارة الخارجية لمصر .

ويلاحظ فى هذا السياق أنه فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٦ كانت تجارة مصر الخارجية مقسمة بين البلدان المتقدمة وبلدان المجموعة الاشتراكية التى كانت تشتري معظم الصادرات المصرية بينما كانت البلدان الغربية الأوروبية تمثل المورد الأساسى بنسبة ضعيفة فى البداية تتجه للتزايد مع نهاية الفترة .

فى عام ١٩٦٠ ، كان نصيب البلدان الأوروبية الغربية من الصادرات المصرية يعادل ٤٧٪ ونصيبها من الإستيراد ٦٤.٥٪ بينما فى نهاية هذه الفترة أى فى عام ١٩٧٦ أصبحت هذه النسبة ٣٢٪ من الصادرات و ٦٧٪ من الواردات وذلك مقارنة بـ ٣٦.٢٪ نصيب بلدان المجموع الاشتراكية من الصادرات المصرية و ١٨.٨٪ نصيبها من الواردات و ٤٨.٩٪ من الصادرات و ١٤.٨٪ من الواردات فى نفس السنوات ولعل ذلك يوضح بجملاء زيادة حصة البلدان الغربية فى التجارة الخارجية المصرية مع بدء تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر. (١٦)

تشخيص مشكلات مصر الاقتصادية فى ورقة أكتوبر :

تبدأ ورقة أكتوبر فى معرض تشخيصها لمشكلات مصر الاقتصادية والمالية فى التركيز على الحروب العربية الاسرائيلية ونصيب مصر منها والنتائج التى ترتبت عليها وذلك انطلاقاً من مقولة اساسية هى ان هذه الحروب هى العامل الرئيسى إن لم تكن «الوحيد» الذى يقف وراء تدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية لمصر . وفى هذا السياق تركز ورقة أكتوبر على عام ١٩٦٧ وما تلاه للتدليل على صحة هذه الفكرة:

وقضية التنمية تكتسب اليوم وضعاً أكثر أهمية بسبب المعركة ضد العدوان ، فقد تحمل الاقتصاد المصرى منذ ١٩٦٧ ما يزيد على خمسة آلاف مليون جنيه إنفاقاً عسكرياً مباشراً ، وتحمل من الخسائر ومن فرص الربح التى ضاعت بسبب العدوان ما تقارب هذا المبلغ . أى ان الشعب المصرى قد تحمل فى سبيل ردع

العدوان أكثر من عشرة آلاف مليون جنيه ، فضلا عن أرواح شهدائه التى لا تقدر
بشمن (١٧)

وفى مقطع آخر تشير ورقة أكتوبر صراحة إلى أن الخسارة التى عانتها مصر
بسبب حروبها مع اسرائيل طوال هذه الفترة لم تكن فقط ثمناً لقضية مصر وحدها
، ولكنها كانت كذلك من أجل القضية العربية :

.. ولم يكن الشعب المصرى يدفع هذا الثمن دفاعاً عن نفسه فقط ، ولكن
دفاعاً عن الأمة العربية كلها التى تهددها الغزوة الصهيونية. (١٨)

وعلى ضوء ذلك ترى ورقة أكتوبر أن الأعباء العسكرية التى تحملتها مصر
خلال هذه المواجهة هى المصدر الأساسى لانخفاض معدلات التنمية :

إن عبء الإنفاق العسكرى قد هبط بمعدل التنمية فى مصر من ٦.٧٪ وهى
النسبة التى سادت الفترة من ١٩٥٦ - ١٩٦٥ إلى أقل من ٥٪ سنوياً . وكان
أدنى ما أصاب الاقتصاد المصرى فى هذه الفترة هو التخلف فى عمليات الإحلال
والتجديد فى المرافق الأساسية والوحدات الإنتاجية والخدمات ، مما يلقى على
اقتصادنا فى المرحلة المقبلة عبثاً ضخماً فى هذا المجال وحده ، أما تعمير المناطق
التي أصابها العدوان بشكل مباشر فإن التقديرات الأولية قد تجاوزت ثلاثة آلاف
مليون جنيه (١٩) .

وبإمكاننا من خلال فحص هاتين المقولتين أى أن الحرب والأعباء العسكرية
وراء التدهور الاقتصادى فى مصر وأن مصر لم تدفع هذا الثمن دفاعاً عن
قضيته فقط وإنما كذلك دفاعاً عن القضية العربية ، من خلال تأمل هاتين
المقولتين يمكننا الإمساك بعدد من النتائج الهامة :

١- ان المرتكزات الأساسية لتشخيص ورقة أكتوبر لمشكلات مصر الاقتصادية
يفتح الطريق أمام صلح منفرد مع اسرائيل مبرر على الصعيد الداخلى المصرى
والإقليمى العربى وهو ما حدث بعد سنوات قليلة من تقديم ورقة أكتوبر إذ ارتكز
تبرير سعى الصلح المنفرد مع اسرائيل على هاتين المقولتين بشكل واسع وكانت
محور الحملات الدعائية والإعلامية التى صاحبت هذه العملية بل ومن أكثرها

رواجاً وقبولاً لدى قطاعات عريضة من الرأي العام المصرى.

وبعبارة أخرى فإن اتخاذ ورقة أكتوبر للحرب مع اسرائيل واعبائها كسبب رئيسى وراء تفاقم مشكلات مصر الاقتصادية كان يتضمن منطقياً ان الصلح والسلام مع اسرائيل يحمل فى ذاته علاجاً ناجحاً لهذه المشكلات أو - وذلك فى أسوأ الأحوال - توقفاً لمعدل تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمالية للبلاد . وقد مثل هذا التناقض بين أعباء الحرب وتكاليفها وبين عائد السلام والصلح أحد الأعمدة الأساسية التى تمحور حولها الخطاب الساداتى على مدى سنوات وهكذا كان الربط بين السلام والرخاء عاملاً نفسياً سهل قبول الصلح بل والابتهاج بمقدمه بسبب ما ينطوى عليه من حلول عاجلة لمشكلات متراكمة يعانىها المواطن المصرى .

٢- وفى هذا السياق وتأكيداً لهذه المقولة ، لم تحفل ورقة أكتوبر بحصر أسباب أخرى وراء تدهور الأوضاع الاقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية . وذلك على سبيل المثال لا الحصر ، كتبديد الموارد البشرية والمادية التى تتمثل فى نمط حياة الفئات والشرائح العليا فى المجتمع المصرى والاستهلاك الترفى والبذخ الذى غمر قطاعات كبيرة من الفئات الحاكمة ، وكذلك تضخم الجهاز الإدارى والبيروقراطى وتزايد النفقات الحكومية وتفاقم البيروقراطية واختلال التوازن بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطنى وإهمال القطاع الزراعى والريعى وإنعدام القدرة على تعبئة الموارد البشرية والمادية وتبديد الفائض الاقتصادى بصورة لا تسمح للاقتصاد الوطنى من إعادة توظيفه^(٢٠) لصالح تنشيط وتوفير المدخرات المالية اللازمة للنمو الاقتصادى ومن ثم تقليل اتجاه الاعتماد على الخارج والمؤسسات المالية الدولية لتمويل النمو وقبول الشروط التى تفرض عادة من جانب هذه المؤسسات .

وبذلك جعلت ورقة أكتوبر من قضية الحرب والسلام مع اسرائيل محور العملية السياسية والاقتصادية فى ظل السادات وأصبحت هذه القضية مفتاح المستقبل فى تصور الساداتية .

٣- أما المقولة الثانية التى تتمثل فى القول بأن الشعب المصرى لم يدفع هذه التضحيات مقابل قضيته الخاصة بل لصالح القضية العربية ككل ، فهى مقولة

ظاھرھا الرحمة وباطنھا العذاب ، أو «قولة حق أريد بها باطل» فمن ناحية بدأ الشعب المصرى فى هذه الصورة كما لو كان يقوم بالنيابة عن الشعوب بالعربية بالحرب ضد إسرائيل أو أنه فى نهاية المطاف لم يكن معنياً بهذه القضية ولا متأثراً بها لولا تحمله أعباء الدفاع عن الأمة العربية وهذا النعى يتجاهل بعدد أو غير عمد طبيعة العلاقات الجدلية التى تربط بين القضية العربية ككل قضية التحرر من اسرائيل واسترداد حقوق الشعب الفلسطينى فى أرضه ووطنه وبين الوجه المصرى للقضية هذه العلاقات الجدلية التى تتأسس على حقائق الجغرافيا السياسية والتاريخ فى هذه المنطقة من العالم ، وتأسيس اسرائيل فى قلب هذه المنطقة لم يقصد به البداية الشعب الفلسطينى فقط وإنما مجمل الشعوب العربية كلها سواء فى مشرق العالم العربى أم مغربه ، فالهدف كان ولا يزال تعويق مسيرة تحرر الشعوب العربية وامتلاكها قدرها ومصيرها وتقلكها ثرواتها وقدرتها على الاختيار فى خريطة العلاقات الدولية ، بل والأكثر من ذلك أن خبرة الشعب المصرى ذاته منذ قيام اسرائيل تثبت أنه كان معنياً منذ البداية أكثر من غيره من الشعوب العربية بسبب ثقل مصر البشرى والجغرافى وتأثيرها الحضارى والثقافى والسياسى فى العالم العربى فقد كانت مصر والشعب المصرى معنيين بصفة خاصة بعدوان ١٩٥٦ الانجليوفرنسى الاسرائيلى وعدوان ١٩٦٧ لوقف المد الوطنى التحررى الذى شهدته مصر ومعها أجزاء كثيرة من العالم العربى خلال الحقبة الناصرية .

وعلى صعيد آخر مثلث هذه المقولة أى الفصل بين القضية المصرية والقضية العربية الأساس النظرى والفكرى «للإقليمية المصرية» و «الوطنية المصرية» معزولة عن السياق التاريخى العام بجوانبه الجغرافية والسياسية والحضارية وهو المنطلق الذى برز عزلة مصر عن العالم العربى وانفرادها بحل منفرد وصلح منفرد مع اسرائيل وخرق الإجماع العربى العام على الأقل حول مقاطعة اسرائيل وعدم الاعتراف بها .

ومثل ذلك محوراً دعائياً هاماً لتبرير الصلح وإقناع المواطن المصرى بل وإثارة حقه على العرب أولئك الذين إمتلكوا الثروات بينما حظى هو بنصيب الأسد من الفقر وهى الأفكار التى تلتفتها وسائل الإعلام والدعاية لمحاصرة الوعى المصرى

وشل قدرته على الرؤية الكلية لمجمل ما جرى ويجرى أمام عينيه.

وقد استلهمت هذه الأفكار أحد تيارات الفكر السائدة قبل عام ١٩٥٢ والتي كان من أبرز ممثليه طه حسين بالذات فى كتابه مستقبل الثقافة فى مصر حيث أكد هوية مصر البحر متوسطية وضرورة انفتاحها على أوروبا والثقافة الأوروبية أكثر من انفتاحها على الثقافة العربية والشرقية . (٢١)

ولم تكن ورقة أكتوبر لترى التضحيات التى قدمتها مصر كضمن لارتباط قضيتها بالقضية العربية وذلك بسبب طبيعة المحتوى الاجتماعى والطبقى للمقولات المضمنة فيها .

وانطلاقاً من تشخيص ورقة أكتوبر لمشكلات مصر الاقتصادية بدءاً من النفقات والأعباء العسكرية خلال سنى المواجهة مع اسرائيل ، تحاول الرؤية المضمنة الإمساك بعدد من المشكلات الهيكلية التى يعانىها الاقتصاد المصرى من زاوية هذه الرؤية وهما مشكلتا النمو والتكنولوجيا الحديثة باعتبارهما أهم مشكلات الاقتصاد المصرى ، وحيث ان الرؤية المضمنة قامت بتشخيص أهم هذه المشكلات فإنها كذلك تحاول توصيف العلاج والحل وهو الاستثمارات العربية والاجنبية :

والسبيل الأساسى لمواجهة هذا كله هو الارتفاع السريع بمعدلات التنمية ، فما تحققه من تنمية فى عام ، يزيد من قدراتنا فى العام التالى. ولذلك فإن هدف الارتفاع بمعدلات التنمية إلى أعلى مما كانت عليه قبل عام ١٩٦٥ هو الهدف الأول والحيوى والضرورى فى مرحلة التقدم والبناء (٢٢)

وتضيف وثيقة أكتوبر :

وسياسية الإفتتاح الإقتصادى يتسع المجال أمام الاستثمارات العربية والاجنبية . وهذا كله فى إطار من التخطيط الذى يرسم أهدافاً استراتيجية لتغيير صورة البلاد تغييراً جذرياً ، ويضع الخطط التفصيلية التى تكفل تحقيق هذه الأهداف (٢٣)

وتؤكد الوثيقة أن التكنولوجيا الحديثة اللازمة لتحديث الاقتصاد المصرى سوف يؤمنها الانفتاح الاقتصادى على العالم :

وسياسة الانفتاح الاقتصادى سوف تزودنا بأحدث وسائل التكنولوجيا الحديثة التى تسارع بهذا الإنطلاق وتمكننا من زيادة الصادرات عن طريق رفع مستواها، وسياسة إقامة المناطق الحرة فضلاً عن أنها ستجلب لنا صناعة حديثة ، وتساهم فى تشغيل الأيدي العاملة ، وتجعل لدينا مراكز تخزين وتوزيع عالمية بحكم موقعنا الجغرافى الفذ ، فهى أيضاً سوف تساهم بهذا كله فى الإسراع بسياسة التصنيع وتطوير صناعتنا المحلية وتحديثها. (٢٤)

وإذا ما تأملنا محتوى النصوص والاستشهادات التى سقناها بهذا الصدد لأمكننا أن نحدد خصائص الرؤية المعرفية المضمنة ورقة أكتوبر وهى فى تقريرنا أولاً: التجديد النظرى الايديولوجى المنحل . ثانياً : التجزئية والتشويث وثالثاً: الطابع اللاتارىخى أو المعادى للتارىخ أى رفض تأمل محتوى التجربة التارىخية واستخلاص دروسها رغم ما أعتري الاشياء من تغير سواء كان ذلك تارىخ مصر القريب والمعاصر أو تارىخ بعض بلدان العالم الثالث التى يجمعها بمصر خصائص ومقومات مشتركة .

وفيما يلى من صفحات سنقوم بفحص هذه الخصائص المعرفية لرؤية ورقة أكتوبر وفى تطبيقنا للعناصر المنهجية التى أفترضناها فى بداية الباب الأول سيكون مرجعنا التارىخى فترة الحثيوى اسماعيل فى تارىخ مصر الحديث بسبب الملامح المتشابهة لعهد اسماعيل والسادات رغم تغير محتوى الشرط التارىخى العام على الصعيد الداخلى والدولى.

أولاً: التجديد النظرى الايديولوجى :

يقصد بالتجديد النظرى فى هذا السياق الاتجاه لاستخلاص تعميمات نظرية أو قوانين أو مؤشرات ، وهذا الاستخلاص يعتمد على قواعد المنهج العلمى والملاحظة العميقة والتواتر واستنطاق الوقائع التارىخية فى إطار المجتمع والإنسان أو العملية فى إطار دراسة الطبيعة . بمعنى آخر أن هذا التعميم النظرى لا يبنى اعتباراً ولا يخضع لاعتبارات السهولة والإغراء وإنما يعتمد أساساً على تواتر الوقائع وانتظام حدوثها فى مدى زمنى معين الأمر الذى يسمح باستكشاف اتجاه عام يحكم حركة الوقائع وينظم دورتها فالتجديد النظرى العلمى يعتمد على

الملاحظة الجدلية المتعمقة والاختبار والتحقيق من صحة الافتراضات والأفكار (٢٥). هذا فى حين ان التجريد النظرى والأيدىولوجى لا يعتمد على الإختبار ولا على التجريب وإنما هو تجريد يقوم على الحدس ومرجعه الأساسى ليس الواقع بثرائه وتعمده وإنما الفكر معزولاً عن الوقائع إذن التجريد النظرى لا يتم اختباره ولا يمكن التحقق من صحته فى الواقع ومن ثم فهو تجريد مخل مشوه لا يحظى بالثقة وذلك رغم أهميته فى مضمار التطور الأيدىولوجى فى المجتمع ، فالأخير لا يتطور وفق المنطق العلمى رغم أهميته فى تطوره وإنما يعتمد على الأفكار وتشكل الأيدىولوجيات وظهور جماعات وفئات تبشر برؤى متميزة رغم عدم التأكد من صحتها ومصداقيتها .

وبهذا المعنى وليس بمعنى آخر تمسك هنا بعناصر التجريد الأيدىولوجى المضمن فى ورقة أكتوبر لدى تناولها لمشكلات مصر الاقتصادية ، ولا نأخذ على طبيعة هذا التناول والمعالجة أنها لم تتبع قواعد المنهج العلمى فهى وثيقة فى النهاية نظرية وإيدىولوجية ولكن ما نأخذه هو موقع هذه المعالجة من «العقلانية» والرشادة العقلية أى أرتكازها على حد أدنى من التفكير العقلى الذى أصبح معروفاً على نطاق واسع وتأمل محتوى التجربة البشرية المعاصرة بالذات فيما يتعلق ببلدان العالم الثالث الذى تنتمى إليه مصر .

وقد لاحظنا أن التجريد النظرى المخل فى ورقة أكتوبر يظهر فى مستويين :

الأول: مفهوم التنمية :

إذ تتبنى ورقة أكتوبر مفهوماً للتنمية هو فى أن أفضل الحالات «متعالياً» لا يرتبط بالواقع وفى أسوأها «مثالى» ، إذ تفحص الورقة الطرف عن المحتوى الاجتماعى لعملية التنمية وارتباط هذه العملية بالسياق التاريخى والسياسى السائد. وذلك لأن محتوى عملية التنمية وأبعادها ترتبط فى نهاية المطاف بالقوى والفئات الاجتماعية التى تأخذ على عاتقها تحقيق وإدارة هذه التنمية . وفى هذا الإطار فإن الأسئلة الأساسية التى كان ينبغى الإجابة عنها مرت مرور الكرام بل ولم تثر أصلاً ونعنى بذلك من يقوم بالتنمية ولمن تكون ثمار هذه التنمية وكيف تتحقق؟ ولم تعد قضية التنمية مسألة مالية أو تكنولوجية فقط رغم أهمية هذين

المبعدين لدى بحث استراتيجية التنمية ومراحلها.

والواقع ان قضية التنمية ترتبط ارتباطاً جديلاً بإعادة توزيع الثروة فى المجتمع لصالح الأغلبية المنتجة صانعة التنمية وسيلتها وغايتها فى الوقت ذاته أى ترتبط بقضية العدل الاجتماعى، ومن ناحية أخرى فالتنمية الحقيقية ترتبط بقضية الديمقراطية وطبيعة عملية اتخاذ القرار السياسى أى ضرورة المشاركة النشطة من جانب مختلف الفئات المنتجة فى مناقشة وصياغة القرار السياسى ومختلف القرارات الاقتصادية المرتبطة بجوهر عملية التنمية ، فالتنمية من أعلى أى التى توجه بقرارات إدارية وسياسية فردية دون مشاركة ديمقراطية يتهدد مصيرها تقلبات الحياة السياسية وتعارض مصالح الفئات الحاكمة فى حين تتجرد الجماهير والفئات الكادحة من أسلحة الدفاع عن مكتسباتها الاجتماعية والديمقراطية وتحرم من أسس التنظيم النقابى والسياسى الذى يكفل لها إمكانية الدفاع عن مصالحها .

كذلك وعلى صعيد ثالث فالتنمية كعملية اجتماعية اقتصادية سياسية تاريخية تنشد تعبئة كافة الموارد البشرية والمادية وتحرير مختلف الطاقات المبدعة على الصعيد الثقافى والفكرى يهدف بلورة أهداف جماعية ممكنة التحقيق تثير رغبة الجماهير فى قلق واقعها وتجاوزة فى نفس الوقت وإعادة «بناء الحقيقة» والواقع على نحو أفضل.

على ضوء ذلك يمكننا أن نتيين أن ورقة أكتوبر لا ترى من قضية التنمية غير جانبها المالى والتكنولوجى ومن ثم تستبعد بالضرورة المحتوى الاجتماعى والديمقراطى للتنمية .

والواقع أن فهم قضية التنمية على نحو مالى مستوحى فى الأدبيات الغربية وتشخيصها لواقع تخلف مجتمعاتنا والمشكلات التى يثيرها ، إذ يتركز هذا التشخيص بداية على مقولة لا تقبل المناقشة وينبغى التسليم بها كما هى وهى أن بلدان «العالم الثالث» تتميز بنقص فى الموارد المالية وانخفاض معدلات الإذخار اللازم لتمويل عملية التنمية وكما لو كان هذا الانخفاض أدياً قديماً لا يمكن الفكك منه أو أنه وجد مرة واحدة وإلى الأبد ولم يكن بدوره نتيجة لاستنزاف مواردها طوال سنى الاحتلال الأجنبى وتشويه بنائها الاجتماعى والإنتاجية وهو

الأمر الذى قاد منطقياً لانخفاض معدلات الإدخار ونقص الموارد المالية .

الثانى : دعوة رموس الأموال الاجنبية :

تكرس هذه الدعوة الطابع اللاتارىخى للأفكار المضمنة ورقة أكتوبر وبعدها عن الواقع الرهن للعلاقات الدولية الاقتصادية وعدم تمثلها للكميات الخاصة برأس المال الدولى وشروط استثماره فى بلدان العالم الثالث هذا - إذا ما افترضنا حسن النية واستبعدنا عنصر العمد- وفى هذا الإطار فإن ورقة أكتوبر تتجاهل طبيعة رموس الأموال الاجنبية واليات وشروط تشغيلها بالذات فى المرحلة الحالية فى تطور رأس المال الدولى . فمئذ بداية القرن التاسع عشر دخلت الرأسمالية الأوروبية فى المرحلة الامبريالية التى تتميز بتصدير رموس الأموال الأجنبية إلى بلدان «العالم الثالث» للاستثمار بعد تجاوز المرحلة الكولونيالية التى صاحب فيها الاحتلال استثمار رأس المال الأوروبى .

وكان حصاد المرحلة الكولونيالية تشويه البنية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان العالم الثالث وارتباطها بالسوق الرأسمالى الدولى وتوثيق تبعية هذه البلدان على الصعيد السياسى والاقتصادى.

وفى إطار المرحلة الامبريالية يصدر رأس المال الأوروبى والدولى إلى بلدان العالم الثالث لا لكى يستثمر فى صناعات هيكلية تحويلية أو صناعات تشد حاجات المستهلك المحلى أو الحاجات الأساسية للسكان أو تلك الصناعات التى تساهم فى عملية تحديث الاقتصاد الوطنى وإنما لكى يستثمر فى مشروعات تتميز بعائد سريع ويقصر دورة رأس المال وتركزها فى القطاعات السياحية والخدمة كالفنادق وغيرها . باختصار تساهم استثمارات رأس المال الأجنبى فى تفاقم مشكلات هذه البلدان وتفكيك اقتصادياتها الوطنية وتعميق تبعيةها للخارج .

ولعل أهم نتائج دعوة رأس المال الأجنبى للاستثمار فى بلدان العالم الثالث هى تفاقم أزمة المديونية وارتفاع اسعار الفوائد للقروض التى تحصل عليها وتعرضها لتقلبات سعر الدولار والعملات الدولية وتفاقم الشروط التى تفرضها البلدان الدائنة على البلدان المديونة وفقدان السيطرة على صناعة القرار الوطنى وانتقال مركز اتخاذه خارج الإرادة الوطنية والمصلحة القومية

والأمر نفسه يكاد ينطبق على دعوة التكنولوجيا الحديثة ، فاستيراد هذه التكنولوجيا ليس مرهونا فى نهاية المطاف بمجرد الدعوة لنقلها ، ولا بمجرد الإعلان عن هذه الدعوة ، فالواقع ان «نقل التكنولوجيا» يتم وفق شروط محددة تفرضها الدول المنتجة للتكنولوجيا أى «دول المركز» وهى الشروط التى تفرضها ظروف هذه البلدان كضغوطات الحفاظ على البيئة ، وعدم التلوث، أو التكنولوجيا كثيفة الأيدى العاملة ، أو غيرها من الصناعات التى تسمح البلدان المتقدمة بنقل تكنولوجيايتها والمثل البارز فى هذا الشأن هو الصناعات البتروكيمياوية فى بعض بلدان الخليج العربى. (٢٦)

والواقع أن علاقات البلدان المتقدمة بالبلدان المختلفة تمثل حالة بارزة لدى الحديث عن مظاهر العلاقات وجوهرها فى إطار الإدراك الايديولوجى ، عن طبيعة السيطرة واخفائها فى الوقت ذاته ، فإقراض البلدان المتقدمة للبلدان المتخلفة يتم فى إطار «غير متكافئ» بالضرورة وهى حقيقة معروفة للكافة كميأ بل وكيفياً . ولا يغير من طبيعة هذه السيطرة أن ليس ثمة نية معلنة عنها أو سياسة واضحة تستهدف ذلك ، بل قد يسهل ذلك من فعاليتها وتأثيرها إذ يبدو التبادل والإقراض كما لو كان يتم وفقاً لأليات مجردة . كذلك فإن التمرد فى مواجهة نية معلنة للسيطرة والاستغلال أقوى منه فى مواجهة «ميكانيزمات» مجردة للسيطرة. (٢٧)

ثانياً: النظرة التجزئية:

يتميز تشخيص ورقة أكتوبر لمشكلات مصر الاقتصادية بنظرة أحادية الجانب وتجزئية ، وذلك بهدف الحيلولة دون تملك وعى شامل بمحتوى الظواهر والمشكلات المثارة وعلاقتها بمختلف المشكلات - ومن ثم شل القدرة على بلورة وعى شمولى بالمشكلات والظواهر والتعرف على محتواها الإجمالى ومنطقها الداخلى . وهذه النظرة التجزئية تعتبر أحد خصائص الفكر الايديولوجى بشكل عام وليست فقط ورقة أكتوبر فالفكر الايديولوجى يأخذ الجزء على أنه الكل واللحظة الراهنة على أنها الصيرورة التاريخية والخاص على أنه عام ، فالنظر الايديولوجى لا يمكنه الإلمام الشامل بالظواهر ولا بتاريخها وصيرورتها وذلك بحكم عملية الإدراك

الايدولوجى وآليتها الخاصة .

ويمكننا الإمساك ببعض مظاهر النظرة التجزئية المضمنة فى ورقة أكتوبر على الوجه التالى :

المظهر الأول: القول بأن الحرب مع اسرائيل هى العامل الأساسى إن لم تكن الوحيدة وراء تدهور الأوضاع الاقتصادية فى مصر . وقد أشارت فى الواقع بعض الدراسات الاقتصادية حول تقدير قيمة الخسائر الفعلية والمحتملة للحرب ضد اسرائيل طوال سنوات المواجهة لارتفاع قيمة هذه الخسائر التى عاناها الاقتصاد المصرى من جراء الحرب سواء بسبب التدمير الفعلى لبعض الموارد البشرية والبتروليوم والمادية أو بسبب الاعباء التى فرضها الإنفاق الحربى وتخصيص جزء كبير من الدخل القومى للاعباء العسكرية أو الاضطراب لنقل بعض الصناعات والموارد بعيداً عن ميدان المعركة وإعادة توطينها وهى بلا شك تضيف أعباء ضخمة على الاقتصاد الوطنى. (٢٨)

ولكن الملفت للنظر أن ورقة أكتوبر تتوقف لدى هذا العامل فقط وتجاهل جملة من العوامل المعقدة والمتشابكة والتى تدخل فى نسج اقتصاديات البلدان المتخلفة ومنها مصر بطبيعة الحال ، فإذا كانت الحرب عبئاً على الاقتصاد الوطنى فإنها ليست العبء الوحيد فهناك على سبيل المثال لا الحصر تهديد الفائض الاقتصادى الذى يسمح بالنمو الاقتصادى وهو نقطة البدء فى أى تنمية حقيقية ومظاهر هذا التهديد لا حصر لها ، من بينها الإنفاق البذخى والاستهلاكى للطبقات القائدة ومحاكلاتها أنماط الاستهلاك الغربية وتفشى قيم الاقتناء السلخى الشخصى والجماعى وتدهور الميل إلى الإدخار والاستثمار وتفاقم الرشوة والمحسوبية وسيادة اعتبارات المكانة الإجتماعية والمظاهر على قيمة العمل والإنتاج .

كذلك يدخل ضمن أسباب تدهور الأوضاع الاقتصادية عدم القدرة على تنفيذ تعبئة كاملة للموارد بل وبقاء جزء من الموارد دون استغلال حقيقى (٢٩) سواء كانت مادية أو بشرية وكذلك تفاقم سلسلة الامتيازات التى تحصل عليها الطبقات القائدة ومحاكلاتها للطبقات القديمة، تضخم الجهاز البيروقراطى وانتشار ظاهرة

البطالة المقنعة وغير المقنعة وعدم تجدد الآلة الانتاجية وجمود حركة الإبداع الفنى والتكنولوجيا بسبب تدهور مستوى معيشة العاملين وغلاء الأسعار وانخفاض قيمة العمل الاجتماعى بشكل عام فى مجتمع تتزايد فيه بشكل ملحوظ أعمال السمسرة والوساطة والتصدير والاستيراد والصفقات العلنية والسرية وغيرها من مفردات ومفاهيم الانفتاح الاقتصادى .

المظهر الثانى : إشارة ورقة أكتوبر للنتائج والخسائر التى لحقت مصر من جراء مواجهتها لإسرائيل ، بدأ منها وكان مصر كانت تقوم بهذا الدور نيابة عن الأمة العربية ، أو أنها لم تكن معنية إلى هذا الحد بهذه المواجهة ، وهى مقولة استثمرت بكثافة لتعزيز الاتجاهات «الاقليمية» فى مصر وتكرس عزلتها عن العرب وذلك قمهيداً لخروجها على الإجماع العربى وعقد صلح منفرد مع إسرائيل بل وتكثيف مشاعر العداء للعرب والقومية العربية التى جلبت لمصر الخراب بينما أعتنى الآخرون وأثروا من جراء ارتفاع أسعار بترولهم على حساب الدم المصرى المهدر فى الحرب.

المظهر الثالث : طابع لا تاريخى :

تتميز الأفكار المضمنة ورقة أكتوبر والتى تتعلق بالتطور الاقتصادى والسياسى لمصر خلال القرن العشرين بطابع لا تاريخى فى أفضل الحالات ومعاد للتاريخ والفكر التاريخى فى أسوأها ويمكن الإمساك هنا بعدد من المظاهر التى تجسد هذه «اللاتاريخية» :

أ- إهمال مفهوم التخلف:

فالروية المضمنة ورقة أكتوبر تتجاهل ظاهرة التخلف أو - وذلك فى أفضل الحالات - تجهل قضية التخلف والإطار التاريخى الذى تشكل فيه ويتضح ذلك من خلال استعراض الورقة لمشكلات مصر الاقتصادية وأسبابها إذ لم تتعرض للتخلف كسبب فى تفاقم هذه المشكلات وازدياد حدتها رغم أن هذا التخلف يمثل وبحق أهم عقبات التنمية ليس فى مصر وحدها وإنما فى بقية بلدان ما اصطلاح على تسميته بالعالم الثالث .

فمن الحقائق التى لم تعد موضع اختلاف ، أن الموجة الاستعمارية التى تعرضت

لها هذه البلدان سواء بالعنف المسلح المباشر أو اتفاقيات الحماية كانت آثارها مدمرة لاقتصاديات هذه البلدان وإمكانات نموها المتناسق . إذ ساهم هذا الغزو فى تشويه البنية الاجتماعية والاقتصادى فى هذه البلدان وربطه بمصالح البلدان الإستعمارية واحتياجات النمو الرأسمالى فيها وأصبحت اقتصادياتها منفصلة عن إشباع الحاجات الأساسية للسكان .

وقد فرض ذلك طبيعة تقسيم العمل الدولى الذى أملت شروطه البلدان الغربية الرأسمالية ، حيث تخصصت «البلدان المتخلفة» فى مرحلة أولى وطبقاً لهذا التقسيم فى إنتاج المواد الأولية وإمداد البلدان المتقدمة بها ، والأسعار التى تتقرر فى السوق الدولية ، هذا فى الوقت الذى تخصصت فيه البلدان المتقدمة فى تصنيع المواد الأولية وتصديرها إلى أسواق البلدان المتخلفة .

ومنذ ذلك التاريخ اتجهت اقتصاديات البلدان المتخلفة لسد احتياجات صناعات البلدان المتقدمة وليس احتياجات السكان وأصبحت دخول البلدان المستعمرة تتوقف على آليات السوق الرأسمالى الدولى وطبيعة القوى الفاعلة فيه، وفى هذا الإطار وكما هو معروف كان تخصص مصر فى زراعة القطن وتصديره لمصانع لانكشير ويوركشير بالإنجلترا «المملكة المتحدة البريطانية» والبرازيل فى زراعة البن وغيرها من البلدان المستعمرة فى إنتاج المطاط والمواد الأولية الأخرى. (٣٠)

وبعبارة أخرى فإن البلدان النامية بعد تشويه بنائها الاجتماعية والانتاجية حرمت فى الواقع من فرصة طبيعية للنمو المتوازن والحر فى إطار تطور القوى المنتجة المحلية والاحتياجات والإمكانات التى يطرحها واقع التطور فيها . وقد تضمنت ورقة أكتوبر إشارة موجزة وغير موحية للتخلف حيث تقول:

لقد أنسحب الاستعمار بأشكاله القديمة ، وزال الجمود العقائدى ، وتسارع التقدم الإنسانى بصورة لم يسبق لها مثيل . وصار الخطر الحقيقى على أية أمة هى أن تتعثر خطواتها فى الخروج من دائرة التخلف ، أو أن تقوم فى العالم علاقات حضارية غير متكافئة تزيد الأقوياء قوة والضعفاء ضعفاً. (٣١)

ورغم حصول البلدان النامية أو معظمها على الاستقلال السياسى فى مطلع

الخمسينيات والستينيات وتصفية الاستعمار إلا أن ذلك لم يحل دون تبعية هذه البلدان من الناحية الاقتصادية لبلدان «المركز» المتقدمة فقد فرض تقسيم آخر جديد للعمل على الصعيد الدولي واستبدلت الطرق الاستعمارية القديمة بأخرى حديثة عن طريق تصدير رموس الأموال والإقراض وسعر الفائدة وتغيير أسعار العملات الدولية وتقلبات السوق النقدية وشروط المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها البلدان المتقدمة .

ولدى تشخيص ورقة أكتوبر لحل مشكلات مصر الاقتصادية فهي لا تفعل إلا أن تؤكد الطابع اللاتاريخي للفكر المضمن فيها ، إذ تقترح الورقة معالجة هذه المشكلات عن طريق استثمارات رموس الأموال الأجنبية وهي بذلك تقترح حلولاً للمشكلات المثارة في إطار النسق الذي نتجت عنه والعلاقات التاريخية التي بلورتها .

والواقع أن معالجة مشكلات التخلف لا يمكن بداهة أن تتم في نفس الإطار الذي تولدت عنه .

والواقع أن مشكلات تمويل التنمية والتكنولوجيا التي تناولتها ورقة أكتوبر بطريقة تجزئية ولا تاريخية ، لا تعتبر قدراً أبدياً لا يمكن الفكك منه وإنما يمكن على سبيل المثال التغلب على مشكلات التمويل أو جزءاً منها بتعبئة الموارد المحلية وترشيدها وإعادة النظر في شكل ومضمون تخصيص الموارد وترشيد الإنفاق الحكومي والإداري واستثمار الموارد غير المعبئة وتشجيع الإيداع القومي والفردى وذلك بطرح مشكلة الإيداع والتمويل كمشكلة سياسية وينبغي معالجتها بالممارسة الديمقراطية وجعلها قضية المواطن العادي من خلال مشاركته في طرح الحلول وتوصيف الأساليب .

وهذا لا يعنى الاستغناء عن مصادر التمويل الخارجى - هذا فضلاً عن استحالة هذا الاستغناء في إطار المشكلات المترابطة للبلدان المتخلفة والتنظيم الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية - وإنما يعنى ذلك تحسين شروط التمويل الخارجى وألا يكون مرهوناً بالتفريط في الإرادة الوطنية والقومية أو التدخل في شئون مصر الداخلية أى التعامل مع هذه المؤسسات من خلال مركز تفاوضي أفضل يحول دون وقوع الاقتصاد الوطنى في قبضة المؤسسات المالية الدولية ورهن

شروطها.

أما فيما يتعلق بقضية التكنولوجيا وتحديث الجهاز الانتاجى ، فإن ورقة أكتوبر تروج لأوام «نقل التكنولوجيا» أى استيراد تكنولوجيا جاهزة من البلدان المتقدمة لتحديث الإنتاج وهى بذلك تسقط الطابع الاجتماعى والثقافى للتكنولوجيا وتجردها من شروط إنتاجها ويشتها وتجعل منها مجرد آلات صماء منفصلة عن محيطها الاجتماعى والتاريخى يمكن استيرادها ونقلها واستنابها فى بيئات مختلفة . فالتكنولوجيا هى فى نهاية التحليل حلول عملية لمشكلات قائمة فى واقع تاريخى معين وهىكل إنتاجى محدد ومن ثم فإن ملامحها وأبعادها تتشكل للاستجابة لحاجات التطور الإنتاجى والمشكلات القائمة وأصبح التطور العلمى والتكنولوجى. يمثل أحد أبعاد العملية الاجتماعية والانتاجية برمتها وليس منفصلاً عنه. (٣٢)

وعلى صعيد آخر فإن ورقة أكتوبر اسقطت من اعتبارها أهمية بل وضرورة توفير مناخ اجتماعى وسياسى يتلاءم مع تنمية القوى المنتجة المحلية وحشها على معالجة وتطوير حلول تقنية وتكنولوجية للمشكلات القائمة تتلاءم مع البيئة الثقافية والاجتماعية على الصعيد القومى أى حفز مبادرة القوى المنتجة على الخلق والابتكار والتجديد وتجميع حلول ذاتية للمشكلات التى تعترض تطور قوى الإنتاج . ومن هنا تكتسب الدعوة المضمنة ورقة أكتوبر لنقل واستيراد التكنولوجيا - بشكل واع أو غير واع- تعميق اغتراب القوى المنتجة وتكريس عزلتها عن واقع ومشكلات الإنتاج وتكثيف المستوى الراهن لمعارفها التقنية والحيلولة بينها وبين معارفها وإبداعاتها الفنية . والواقع أن القوى المنتجة المحلية قبل السيطرة الغربية على الصعيد العلمى والثقافى والاقتصادى كانت تقوم بحل المشكلات التى تواجه عملية الإنتاج الحرفى بنفسها بإدارات وحلول مبتكرة خاصة ونابعة من فهم لأبعاد ومحتوى عملية الانتاج ومتلائمة مع ثقافة المجتمع ولم تشر وقتها مشكلة اغتراب العاملين عن وسائل الانتاج وهى المشكلة التى تطورت مع تطور الاعتماد على التكنولوجيا الغربية الجاهزة وتطور التبعية للغرب بصفة عامة. (٣٣)

وإذا كان التنظيم الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية والقوى المسيطرة والفاعلة فيه قد لا يسمح بتحقيق استقلال تكنولوجيا وذاتية تكنولوجيا خاصة ببلدان العالم الثالث فضلاً عن المستوى الراهن لتطور التكنولوجيا وبالذات التكنولوجيا المعقدة فإن ذلك لا يمنع ولا ينبغي أن يحول دون تحسن شروط الاستعانة بالتكنولوجيا المتقدمة أو ضرورة إعادة توطينها وأقلمتها مع الواقع الاجتماعى والثقافى المتميز فى هذه البلدان وكذلك إعادة النظر فى طبيعة هذه التكنولوجيا وإدخال تعديلات تسمح لها بالتعامل مع مشكلاتنا الخاصة وكذلك الاستفادة من خبرات مختلف البلدان فى هذا الإطار وذلك من الممكن ان يستهدف فى المستوى الأول على طريق الاستقلال التكنولوجى ودعوة مختلف الكوادر والعقول المهاجرة للإسهام فى إنجاز هذا الاستقلال ، وإنجاز تخطيط شامل على المستوى القومى يربط بين المشكلات المثارة وخطط البحث العلمى فى المؤسسات والمعامل ومراكز البحث بهدف خلق ديناميكية فعلية بين الأبحاث والمشكلات وتقادى الفصل الراهن بين عالم البحث ومشكلات الواقع .

المظهر الرابع : تجاهل التجربة التاريخية :

من الملفت للنظر حقاً أن ورقة أكتوبر رغم أهميتها كوثيقة ايدولوجية تستهدف ترشيد الممارسة الساداتية وأبعادها المختلفة وكذلك رغم إشاراتها لتاريخ مصر إلا أنها أهملت التجربة التاريخية لمصر ، بالذات فى عهد الخديو اسماعيل وذلك رغم ما بين عهد السادات وعهد اسماعيل من تشابه، ففى النصف الثانى من القرن التاسع عشر كان الدين والاقتراض من الخارج وسيلة فعالة للسيطرة على البلاد ولا تزال الذاكرة الجمعية للمصريين تملأ أبعاد ومحتوى هذه التجربة وتذكر مخاطرها على الاستقلال والسيادة وتقتل بذلك أول دروس الوطنية المصرية التى تلقتها مختلف الأجيال .

ففى عام ١٨٦٣ عندما وصل الخديو اسماعيل إلى حكم مصر ، كانت البلدان الغربية قد دخلت فى مرحلة تصدير رموس الأموال فى مختلف بلدان العالم «الثالث» وفى الفترة من عام ١٨٦٣ إلى ١٨٧٦ وصل حجم الدين الخارجى لمصر ٣٢ مليون جنيه مصرى بينما بلغت القيمة الاسمية لهذا الدين ٥٣ مليون جنيه مصرى بالإضافة إلى قيمة العملات للوسطاء فى عملية الإقراض وبالإضافة إلى

ذلك فإن فوائد هذه القروض كانت تدفع بدءاً من القيمة الاسمية وخلال ١٣ عاماً متتالية ودفع الشعب المصري ٣٥ مليوناً. (٣٤)

ومنذ ذلك التاريخ دخل الخديو اسماعيل ومعه مصر فى حلقة شريرة بسبب نط الإنفاق الذى يتميز بالبدخ والسفه وتبديد الموارد الناتج عن طموحه لتقليد الغرب. وأصبح سداد الديون قصيرة الأجل مرهونا بالحصول على قروض طويلة الأجل وهو ما أدى إلى تدخل البلدان الأوروبية بالذات المملكة المتحدة البريطانية وفرنسا لتأمين سداد هذه الديون وقد اتخذ هذا التدخل أشكالاً متعددة انتهت بالاحتلال الإنجليزي عام ١٨٨١ ، وعرف تاريخ مصر خلال هذه الفترة بعثة «كيف» التى حضرت إلى مصر بناءً على طلب الخديو لفحص ودراسة الموقف المالى لمصر وقد فشلت هذه البعثة لأن المملكة المتحدة أرادت أن يدخل لها اسماعيل الإدارة المالية لمصر ، وأدى فشل البعثة إلى دعوة الخديوى لإنشاء «صندوق الدين» والذى تضمن مندوبين عن الدول الدائنة وقد منح المرسوم الخاص بإنشاء هذا الصندوق صلاحية الحصول مباشرة من وزارة المالية على مبالغ ومخصصات مالية فى حين أن الدولة لم تكن لها صلاحيات لتخفيض هذه المخصصات. (٣٥)

ومن المعروف أن «صندوق الدين» قد وضع نفسه فوق الدولة ومثل تهديداً مباشراً لصلاحيات السيادة المالية للدولة ومع ذلك فلم يكن الصندوق الحد الأقصى لما وصل إليه تدخل الدول الدائنة فى شئون مصر الداخلية وإنما كانت هناك كذلك لجنة تضم ممثلاً للمملكة المتحدة وآخرًا لفرنسا كانت مهمتها دراسة الوضع المالى لمصر على ضوء مصالحها المشتركة .

وقد توجت هذه التدخلات الماسة بالسيادة بتشكيل لجنة دولية ترأسها مندوب المملكة المتحدة البريطانية «ويلسون» وما أن قدمت اللجنة تقريرها إلى الخديوى حتى سارع هذا الأخير بتعيين رئيسها وزيراً للمالية وفى عام ١٨٩٧ أعلن التقرير النهائى للجنة إفلاس مصر.

ومن المفارقات ذات الدلالة فى إطار المشابهة بين عهد اسماعيل وعهد السادات رغم اختلاف الشروط التاريخية العامة أن وزير مالية الأول قدم لأعضاء مجلس الشورى ميزانية مزيفة عام ١٨٦٨ (٣٦) ، وقدم وزير التخطيط عبد الرازق

عبد المجيد ميزانية عام ١٩٨٠ بطريقة غير صحيحة .

ويمكننا على ضوء ما تقدم القول أن وعى الطبقة الحاكمة فى مصر الانفتاح ليس وعياً تاريخياً هذا حتى لا تقول أنه معاد للتاريخ .

فقد أرادت الطبقة الحاكمة محو ذاكرة المصريين التاريخية وقصر تاريخهم وتجربتهم التاريخية على حاضر «انفتاحهم الاقتصادى» ورغم أن ورقة أكتوبر قد أشارت إلى التاريخ فى أكثر من موضع إلا أنها قد تجاهلت مضمون هذه التجربة التاريخية ومع ذلك فإن حتى الإشارات المتناثرة لتاريخ مصر قد أتخذت طابعاً «مدرسياً» وليس نقدياً وهذا مثال على ذلك :

فهذا الشعب كما أقول دائماً يحمل فى أعماقه قيم حضارات عمرها سبعة آلاف سنة وكانت تلك الحضارات تنهض به وينطلق وتنقطع ، تتغير وتتجدد ، ولكن الشعب كان يعرف فى النهاية دائماً كيف يخرج من هذه الامتحانات كلها محتفظاً بخصائصه الأصلية ، وفطرته الصافية السليمة (٣٧)

وهذه اللاتاريخية تدل على افتقاد مشروع تاريخى شامل يستطيع أن يعين كل القوى الخلاقة فى المجتمع المصرى ويفتح الطريق واسعاً أمام تحقيق إنجاز الأهداف الاستقلالية والتحررية .

ليبرالية محدودة :

مع تقدم تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، بدأ من الضرورى من وجهة نظر نظام السادات أن يعلن بدء ليبرالية محدودة ، تستجيب وتتفاعل مع عدد من العوامل الداخلية والخارجية يمكننا أن نحصر من بينها التميز عن العهد الناصرى ذو الحزب الواحد «الاتحاد الاشتراكى العربى» وذلك بإضفاء مسحة ديمقراطية على الممارسة السياسية وطمأنة الغرب أو رموس الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر وإظهار استقرار النظام وطابعه الليبرالى ومن ناحية أخرى الاستجابة لمطلب شعبى وهو الديمقراطية والتى كان السادات منذ البداية قد حاول استثمار هذا المطلب لصالح نظامه الجديد يرفعه شعار «دولة المؤسسات والقانون» ومن شأن ذلك بطبيعة الحال تدعيم شعبية النظام الجديد ودفع المعارضة للدخول فى القنوات

الشرعية فى الحدود التى يسمح بها بالطبع . كذلك فإن تطبيق تجربة تعدد الأحزاب كان ضرورة لحدوث تناسق بين البنية الاقتصادية والبنية السياسية فالانفتاح الاقتصادى قد يعزز منه انفتاح سياسى آخر يتمثل فى تعدد الأحزاب وبدء تجربة ديمقراطية لا تمثل تهديداً للنظام وإنما فى الإطار والشروط التى حاول تحديدها مسبقاً.

فى عام ١٩٧٥ كان السادات قد قرر تشكيل ثلاثة «منابر» أحدها لليمين والآخر للوسط والثالث لليسار وخاضت هذه المنابر الانتخابات التشريعية عام ١٩٧٦ أى بعد عامين من تطبيق وإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى . وفى افتتاح الدورة البرلمانية الأولى لمجلس الشعب قرر السادات أن تتحول هذه المنابر الثلاثة إلى أحزاب سياسية وذلك لأنها خاضت المعركة الانتخابية كأحزاب. (٣٨)

ومنذ ذلك التاريخ يحمل «منبر الوسط» الحكومى اسم «حزب مصر الاشتراكى» بينما يحمل منبر اليمين اسم «حزب الأحرار الاشتراكيين» ومنبر اليسار اسم «حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدى» ، وتمثل مرحلة الليبرالية فى تاريخ النظام الساداتى المستوى الثانى من الانقطاع ما بين عهده وعهد سلفه الراحل عبد الناصرحيث كان المستوى الأول سياسة الانفتاح الاقتصادى ، فإذا كانت سياسة الانفتاح الاقتصادى تمثل انقطاعاً مع العهد الناصرى على الصعيد الاقتصادى كانت الليبرالية انقطاعاً على الصعيد السياسى أى بداية الخروج من عباءة الاتحاد الاشتراكى العربى وبنيتة التنظيمية وهو التعبير السياسى عن العهد الناصرى وتوجهاته الاجتماعية والفكرية والسياسية.

وسرعان ما تحول «حزب مصر الاشتراكى» أى حزب السادات إلى «الحزب الوطنى الديمقراطى» وتزعمه السادات مباشرة بعد أن أعلن نزوله إلى «الشارع السياسى» على حد تعبيره.

فى هذه الأثناء كان قد تم توقيع اتفاقية فض الاشتباك الثانى على الجبهة المصرية والمعروف باتفاقية سيناء وكان من نتائجه تعميق عزلة مصر عن العالم العربى حيث نظرت البلدان العربية إلى هذا الاتفاق كبداية لصلح منفرد مع اسرائيل على حساب بقية الشعوب العربية وبالذات الشعب الفلسطينى وقد سبق

توقيع هذه الإتفاقية ، فض الاشتباك الأول الذى أعقب حرب أكتوبر فى عام ١٩٧٤ وهى الاتفاقيات التى ساهمت فى تعميق التقطيع بين مصر والعالم العربى.

ورغم أن السادات قد أراد من وراء تطبيقه الليبرالية أن تكون مجرد «ديكور» يضاف على نظامه طابعاً متميزاً وديموقراطياً بالذات فى مواجهة الغرب إلا أنه انتهى أيضاً أن يظهر نظامه بمظهر «المتحضر» المعتدل» فى مواجهة بقية البلدان العربية ذات النظم «الشمولية» و«المتخلفة» وقد استثمر السادات هذا العنصر فى سياسته أثناء تباعد الشقة بينه وبين البلدان العربية فقد فخر بديموقراطيته وعاب على العرب تخلفهم واستبدادهم بشعوبهم، فالمصريون «متحضرين» بعكس العرب «متخلفون» ومصر هى «واحة الديموقراطية» بينما بقية البلدان العربية شمولية واستبدادية.

ومع ذلك بل ورغم كل ذلك ، فإن العهد الساداتى إذا كان قد أبتغى تحقيق بعض الأهداف الآتية من وراء التجربة الليبرالية فإن الممارسة السياسية والشروط الاجتماعية والاقتصادية التى دارت فيها منذ بدء تجربة تعدد الأحزاب قد سمحت بتجاوز الإطار الذى رسمته الساداتية مسبقاً ، فقد تعددت الأحزاب ودخل حزب الوفد الجديد فى ٦ فبراير عام ١٩٧٨ وحزب العمل الاشتراكى الذى وصف «بالمعارضة الشريفة» حلبة المعارضة السياسية ولم يكن بمستطاع النظام أن يوقف تعدد الأحزاب إلا بخروجه على قواعد «اللعبة» التى رسمها مفردة ومن ثم يقامر بوضع مصداقيته لدى المواطنين موضع الاتهام.

وتجدر تجربة الليبرالية رقم القيود والحدود التى فرضها السادات تعود بالدرجة الأولى إلى الجدل المرتبط بالعملية السياسية إذ تتعلق هذه العملية بالمجتمع والإنسان والصراع بين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة بمصالحها المتناقضة وهو الأمر الذى يجعل من التحكم فيها والسيطرة عليها مهمة شاقة وغالباً ما تخرج عن الإطار المرسوم لها مسبقاً وسرعان ما قادت هذه العوامل إلى أن تتجاوز التجربة الليبرالية .

الأهداف والحدود التى وضعها النظام مسبقاً وعلى صعيد آخر فإن تجنر التجربة يعود أيضاً إلى الشروط الاجتماعية والاقتصادية التى صاحبها أى

شروط الانفتاح الاقتصادى والسعى للسلام المنفرد مع اسرائيل وطغيان النموذج الغربى الاستهلاكى والسعى على مقدرات وحياة المواطنين ونتائج كل ذلك فى التطبيق أى ارتفاع الأسعار مقارنة بالدخول وتصادد أزمتا الإسكان والصحة والتعليم والنقل وتجذر الاستقطاب بين الأغنياء والفقراء وتصادد موجات هجرة المصريين للخارج وتعميق ظاهرة «الخلاص الفردى» وهى شروط ساهمت فى خلق «نواة» معارضة لسياسة السادات أخذت تقوى يوماً بعد يوم مع استمرار حالة التآزم الاقتصادى والسياسى ولعبت دوراً متزايد الأهمية فى معارضة السادات وكشف تناقضات سياسيه ومحاورها ونتائجها فى النظرية والتطبيق وذلك رغم القيود المفروضة والحدود التى فرضها الحكم تشكل هذه الممارسة وطبيعتها وهى القيود التى لم تلغ إزاء زحف الواقع وتآزمه فى الحد من فعالية المعارضة وتوسيع قاعدتها .

تعمق عزلة مصر عن العالم العربى :

من بين أخطر النتائج التى تمخضت عن الممارسة الساداتية فكراً وتطبيقاً تبدو عزلة مصر عن العالم العربى كأكثر هذه النتائج خطورة وأكثرها تناقضاً وخروجاً على منطق وطبيعة الأشياء .والتي لم يتم معالجتها حتى الآن رغم الجهود المبذولة .

فقد وضع منذ حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ اقتراب السادات من اسرائيل والولايات المتحدة كان يعنى فى العالم العربى ابتعاده عن قضية العرب وصراعهم مع اسرائيل ، وكان اقتراب السادات من مسعى الصلح المنفرد مع اسرائيل يعنى ابتعاد مصر عن العالم العربى وشهدت فترة تطبيق الليبرالية فى عهد السادات ظهور عديد من الإشارات والرموز التى توحى بهذه العزلة وتعلن عزم مصر على الابتعاد عن هموم وقضايا العالم العربى وبالذات القضية الفلسطينية والصراع ضد اسرائيل وتحورها .رويداً رويداً من كافة التزاماتها المعنوية تجاه القضية العربية .

فبعد أن تم تحويل المنبر إلى حزب ، أى منبر الوسط إلى «حزب مصر الاشتراكى» كان يسمى عادة «حزب مصر» أى توارت كلمة «الاشتراكى» على الأقل فى الواقع العملى وعن ذلك بين اشياء أخرى رغبة مصر فى الابتعاد عن

العالم العربى وأهتمامها بمشكلاتها وقضاياها الداخلية وقد لوحظ أن «حزب مصر الاشتراكى» يرفع شعارات غامضة للوهلة الأولى ولكنها تصب جميعاً فى الاتجاه الذى أشرنا إليه أى عزلة مصر وأهتمامها بمشكلاتها وتحورها من التزاماتها العربية ومن بين هذه الشعارات يبرز «مصر أولاً ومصر فى النهاية» وأن «مصر كانت وستبقى دائماً مصر» .

ودلالة هذه الشعارات تبدو واضحة فمصر من الآن فصاعداً لن تهتم إلا بقضاياها ومصالحها ولن تعاني من الآن من التزاماتها تجاه العرب والقضية العربية وهو مضمون الرسالة التى يحملها اختيار الكلمات والشعارات. (٣٩)

وفى مرحلة تالية عندما لاحظ السادات أن «حزب مصر الاشتراكى» لم يظهر فعالية وكفاءة بالذات عقب إنتفاضة ١٨. ١٩ يناير عام ١٩٧٧ ، قام بالإعلان عن تشكيل حزب جديد هو الحزب الوطنى الديمقراطى والذى ترأسه السادات وكان يدعى عادة «الحزب الوطنى» ورغم أن التسمية ليست جديدة إلا أنها تبعث فى مثل هذه الشروط أى الانفتاح والصلح المنفرد إلى البعث الثانى للوطنية المصرية على يدى مصطفى كامل ومحمد فريد بعد هزيمة الثورة العربية وعنئ ذلك بوضوح أهتمام مصر بقضيتها الوطنية أى تحرير سيناء دوناً عن القضية العربية ككل وإنسحابها من مسرح السياسة العربية العامة والعمل العربى المشترك.

وقد ساهم هذا الرمز فى تعميق منطق الصلح المنفرد والعزلة عن العالم العربى وتوصيل مضمون هذه الإشارات إلى المواطنين فإذا كانت الأفكار فى النهاية هى كلمات فإن استقبال الكلمات يعنى استقبال مضمون هذه الرسائل تحت الأقفنة اللغوية التى تحمل إيديولوجية واضحة .

وفى تاريخ مصر الحديث فإن ليبرالية ما قبل ١٩٥٢ كانت تمثل مصالح البرجوازية التقليدية وكبار الملاك وحزب الوفد وبعد الثورة المصرية فاضفت هذه التجربة موضع النقد والأتهام وصورت ومنعت الأحزاب بقانون ، وأصبح هناك الحزب الواحد «هيئة التحرير» «الاتحاد القومى» وأخيراً «الاتحاد الاشتراكى العربى» ، وهكذا كانت العودة إلى الرأسمالية الخاصة والتقليدية مع السادات

مصحوبة بليبرالية مشوهة ومحدودة .

تعرضنا فيما سبق لدى تحليلنا لورقة أكتوبر - باعتبارها قتل عصب الخطاب الساداتى وشكله الأكثر تطوراً- لمعالجة أشكال وصيغ الاخفاء الايديولوجى المضمنة لهذا الخطاب بالذات الشكلى الخاصين بتجاهل الخبرة التاريخية المقلقة والتى تتعارض مع مهام الخطاب الإيديولوجى كخطاب عمل وممارسة وهما الخبرة التاريخية لمصر فى عهد الخديو اسماعيل وخبرة التخلف كعملية تاريخية نشأت وتعمقت مع الغزو الأوروبى لبلدان العالم الثالث ومن بينها مصر وكذلك الشكل الخاص بإعادة صياغة التجربة التاريخية ومنحها معنى آخر متجدد بل وقد يكون متعارضاً معها والذي يخفى إشارة ورقة أكتوبر لاستثمارات رموس الأموال الأجنبية الواردة فى الميثاق الوطنى وهو الوثيقة الأساسية للعهد الناصرى . ورأينا كيف عمد السادات إلى الاستناد إلى هذه الإشارة للمضى قدماً فى سياسة الانفتاح على رموس الأموال العربية والأجنبية بحجة أن هذه الدعوة وردت فى الميثاق الوطنى وأن تطويرها يجد أساسه وشرعيته فى العهد السابق.

ونتعرض فيما يلى من صفحات لأحد أشكال الاخفاء الايديولوجى وهو الشكل الخاص بتعارض الأهداف المعلنة فى مجرى الممارسة مع الأهداف المعلنة فى الخطاب الايديولوجى أو تحقق أهداف أخرى غير تلك التى تم إعلانها.

- تعارض الأهداف المحققة مع الأهداف المعلنة فى ورقة أكتوبر:

رأينا فيما سبق من تحليل لورقة أكتوبر كيف تزامن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى مع تطور عملية الصلح المنفرد مع اسرائيل وإطراد نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية فى مصر وعملية السلام المنفرد وهو الأمر يمكنه أن يقودنا إلى القول دون تعسف أن سياسة الانفتاح الاقتصادى مثلت موضوعاً للقاعدة المادية الصلبة التى مهدت وقهد للصلح المنفرد مع اسرائيل وضمان استمرار السلام وخروج مصر عملياً من ساحة الصراع العربى الاسرائيلى .

وغنى عن البيان ان سياسة ونتائج الانفتاح الاقتصادى لا تعتمد على النوايا الحسنة أو ظاهر الخطاب الايديولوجى وإنما أساساً على طبيعة العلاقات القائمة موضوعياً بين الاقتصاد المصرى والاقتصاد العالمى والقواعد والقوانين التى تحكم

هذه العلاقة وأياً كانت قوة الخطاب الايديولوجى فانه لا يستطيع القفز فوق الحدود الموضوعية المرسومة المفروضة من قبل السوق الدولية وفحص النتائج التى أفضى إليها تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى يؤكد الطابع الاخفائى الايديولوجى للخطاب المضمن ورقة أكتوبر.

- أزمة الديون الخارجية :

كان حصاد الدعوة لرموس الأموال الاجنبية خلال هذه الفترة زيادة الدين الخارجى لمصر وفوائد خدمته مقارنة بالفترة السابقة أى الفترة الناصرية . ووفقاً لتقديرات البنك الدولى وصلت ديون مصر الخارجية فى الفترة من ١٩٧٤/١٢/٣١ إلى ١٩٧٥/١٢/٣١ كما يلى (٤٠)

جدول رقم (٨)

التاريخ	الديون الخارجية بالمليون دولار	الديون الخارجية بالجنية المصرى
١٩٧٢ / ١٢ / ٣١	٢٠٤٠.٩	٨١٦ر٤
١٩٧٣ / ١٢ / ٣١	٢٣٢٥ر٤	٩٣٠ر٢
١٩٧٤ / ١٢ / ٣١	٣١١٩ر٥	١٤٢٧ر٨
١٩٧٥ / ١٢ / ٣١	٥٦٨٦ر٩	٢٢٧٤ر٨

المصدر : عادل حسين : الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى العجبة ١٩٧٤ - ١٩٧٩ - دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٣

ومع ذلك فإن هذه الأرقام لا تتضمن الدين العسكرى والديون قصيرة الأجل (أقل من عام) ويكشف هذا الجدول عن تصاعد حجم الدين الخارجى عاماً بعد آخر مع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وذلك مقارنة مع الدين الخارجى خلال الحقبة

الناصرية والذي بلغ ٩٤٣ مليون دولار حتى ديسمبر ١٩٧١ موزعة ما بين الاتحاد السوفييتي والكويت وإيطاليا والمانيا الغربية (انظر عادل حسين : الاقتصاد المصرى مصدر سابق ص ٤٣) .

- النمو الاقتصادى :

ويمكن حساب النمو الاقتصادى سواء بكمية الموارد المستخدمة أو بفعالية استخدامها .

كمية الموارد المتاحة :

وتتضمن العمل - رأس المال - التكنولوجيا وهى العوامل الثلاثة المضمنة خطاب ورقة أكتوبر .

العمل ورأس المال:

بلغ عدد المشروعات التى أجازتها الهيئة العامة لاستثمار رأس المال العربى والاجنبى ٧٧٤ مشروعاً وبين عام ١٩٧٥ ، ١٩٧٧ لم يمثل تدفق رأس المال الاجنبى سوى ١٣٪ من الاستثمارات المتوقعة لعام ١٩٧٨ . (٤١)

هذا فى الوقت الذى زاد فيه عدد البنوك الاجنبية من ٢٥ بنك عام ١٩٧٦ إلى ٥٣ بنكاً عام ١٩٨٢ وهذه الزيادة لم تفعل فى الواقع سوى أن زادت فى تفاقم الأوضاع الاقتصادية فى مصر وذلك ان معظم عملياتها قد كرسست للعمليات التجارية فى المدى القصير ففى عام ١٩٧٧ بلغ حجم الاستثمارات ٥٪ من مجمل عملياتها (٤٢) ، ومن ناحية أخرى ساهمت البنوك الاجنبية فى إضعاف البنوك الوطنية حيث واجهت هذه الأخيرة منافسة غير متكافئة كان من نتيجتها أن تسربت عديد من كوادرها ليلتحقوا بالبنوك الاجنبية . وعلى صعيد آخر فقد تكلفت البنوك الاجنبية بتعبئة المدخرات الوطنية إلى الخارج وحرمان الاقتصاد الوطنى من هذه المدخرات .

الانفتاح وتوزيع الدخل :

كان تعمق الفجوة بين الأغنياء والفقراء نتيجة فيما يبدو متوقعة بسبب

الطابع الاجتماعى والطبقى لسياسة الانفتاح ، حيث كانت موجهة أساساً للفئات التى تمتلك عناصر الانتاج ، رأس المال ، الأرض وغيرها للدخول فى مشروعات خاصة استثمارية تستهدف الربح من ناحية كان تشجيع الدولة للمشروعات الخاصة على الصعيد القانونى وغيره قد ساهم فى تعميق فجوة الدخل وتوزيع الدخل القومى.

فبينما وصلت نسبة الأجور من الدخل القومى فى عام ١٩٧٤ ٩.٤٤٪ ، بلغت هذه النسبة فى عام ١٩٧٩ ٣٠.١٪ ودلالة انخفاض هذه النسبة هو إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات التى لا تعتمد على العمل كمصدر للدخل وإنما على الملكية بكافة اشكالها «الفوائد - الإيجار»..

وتشير الاحصائيات المتاحة عن توزيع الدخل فى عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ ان ٨٠٪ من الأسر المصرية تحصل على ٥٠٪ من الدخل القومى بينما أن ٢٠٪ من الأسر تحصل على النصف الآخر وهو الأمر الذى يشير إلى تفاقم هذه الفجوة مع تطور تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى. (٤٣)

تفاقم معدلات التضخم :

يمثل التضخم بالمعنى الجارى انخفاض القوة الشرائية للدخل النقدى مقارنة بمستوى الأسعار وقد عرفت مصر موجات متتالية من التضخم منذ مطلع السبعينيات. ورغم أن مشكلة تفاقم معدلات التضخم تعتبر أحد خصائص البلدان المتخلفة واقتصادياتها وافتقاد النمو المتناسق للاقتصاد الوطنى فإن سياسة الدولة على الصعيد الاقتصادى تلعب دوراً حاسماً فى السيطرة على معدلات التضخم.

وكان تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى عاملاً هاماً فى رفع معدلات التضخم لأن زيادة الواردات من البلدان الغربية يتضمن استيراد التضخم فى الوقت ذاته . وغالباً ما يصاحب زيادة الواردات من الخارج نقص فى معدل الصادرات وهو الأمر الذى يقود عادة إلى عجز الميزانية وكذلك خفض قيمة الجنيه المصرى مقارنة بالدولار وهذا يتضمن ارتفاع اسعار الواردات الاستهلاكية والاستثمارية مقيمة بالعملة الوطنية (٤٤) .

نشأة رأسمالية عائلية :

من بين ما أفضت إليه سياسة الانفتاح الاقتصادى ظهور رأسمالية عائلية فى الفترة من أغسطس ١٩٧٥ إلى ديسمبر ١٩٧٧ وقد برز ذلك من خلال الدراسة التى أجريت خلال هذه الفترة على عدد من مشروعات الانفتاح المعلنة فى الجريدة الرسمية وكان عددها ٤٠ مشروعاً وقد أبرز التحليل ثلاث خصائص أساسية لهذا الشكل من الرأسمالية أنها أولاً تابعة . فمن بين ٣١ مشروعاً استثمارياً هناك إثنتان وعشرون مشروعاً يرموس أموال مشتركة مصرية أجنبية . ثانياً أنها رأسمالية عائلية فقد أدى فحص الجريدة الرسمية إلى ملاحظة تكرار نفس الأسماء والأسر وثالثاً أنها تجارية. (٤٥)

إلا أن نتائج تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى لم تتوقف على الصعيد الاقتصادى وإنما تجاوزته لئطال سيادة الدولة حيث نشطت المؤسسات المالية الدولية كالبנק الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى للتدخل فى رسم سياسة مصر الاقتصادية وصنع القرار المصرى فبعد مضى عامين على تطبيق سياسة الانفتاح يفرض البنك الدولى على الحكومة المصرية الغاء الدعم للمنتجات الغذائية الأساسية وكانت نتيجة تطبيق «نصائح» المجموعة الاستشارية فى بداية عام ١٩٧٧ تدهور مستوى معيشة المواطنين والذين قردوا فور تطبيق هذه القرارات ضد سياسة الانفتاح فى ١٨ ، ١٩ يناير عام ١٩٧٧ . وكان ذلك مناسبة لجماهير الشعب المصرى لإعلان موقفها بلا مواربة ولا ابكاء إزاء سياسة الانفتاح ونتائجها على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى.

كذلك تضمنت سياسة الانفتاح ونتائجها فى التطبيق عدواناً على الهوية القومية بأبعادها المادية والثقافية وهى آثار بعيدة المدى من الناحية السوسولوجية تتجاوز فيما يبدو بكثير النتائج الاقتصادية المباشرة فى خطورتها .

فغنى عن القول أن سياسة الانفتاح الاقتصادى تتأسس بداءة على تفضيل المنتجات الاجنبية المستوردة مقارنة بالمنتج الوطنى وذلك يعنى وضع المنتجات الوطنية فى منافسه غير متكافئة مع المنتجات الاجنبية والتى ورامها تاريخ طويل من الخبرة التكنيكية والفنية وكذلك توطين نط للاستهلاك يتلام تماماً مع هذه

المنتجات مفروض هذه المنتجات يستدعى بذاهة خلق طلب عليها يتواءم معها - واستدعى ذلك بطبيعة الحال إعادة توزيع الدخل بطريقة تسمح باستهلاك هذه المنتجات ليس فقط للطبقات القادرة بحكم قملكها لعناصر الانتاج وإنما كذلك حتى للطبقات الفقيرة وذلك فى حدود إطار سياسة الانفتاح الاقتصادى.

وخلق نمط استهلاك يواكب الاستيراد يتطلب بالضرورة خلق حاجات جديدة لدى المواطن ولدى المستهلك تتلاءم واستهلاك السلع المستوردة من الخارج.

وتتضمن سياسة الانفتاح الاقتصادى تناقضاً صارخاً بين التطلع لأشياء احتياجات المواطنين وبين الآلية التى تتأسس عليها حيث أن معظم المنتجات الأجنبية قد لا تتلاءم بالضرورة مع الاحتياجات الحقيقية للمواطنين فمفهوم الاحتياجات مفهوم نسبى يتحدد على ضوء كل مجتمع ولحظة تطوره و «هيراركية» المفاضلة بين مختلف الاحتياجات وقدر رتب هذا الأمر ضرورة تخليق احتياجات جديدة للمواطنين وإطلاق طاقة الاستهلاك غير الرشيد .

وفى هذا الإطار فقد تضمنت سياسة الانفتاح الاقتصادى غزو الشخصية المصرية نفسياً لإعادة ترتيب الأولويات وسلم القيم بما يتلاءم مع استهلاك السلع المستوردة وتغيير المنتجات الوطنية وترسيخ نمط للاستهلاك غير عقلانى يضعف من الأساس بقيمة «الذات» الفردية والوطنية على حد سواء.

وقد أدى كل ذلك إلى شل الإرادة الوطنية والتخلص من إمكانية توفير مشروع تاريخى يطمح لرد اعتبار «الذات» وإعادة بناء الواقع والحقيقة بما يتلاءم وهذا الهدف .

وإذا ما أفترضنا جدلاً أن الثقافة الغربية ومنتجاتها لم تعد تستجيب بالكامل لاحتياجات المواطن الغربى ذاته وخاصة على الصعيد النفسى والسيكولوجى والروحى أى احتياجه للأمن والازتان والتضامن واتصاله مع الآخر ومع الطبيعة ، فإنه يمكننا تصور النتائج المترتبة على انتقال هذه المنتجات فى مناخ مختلف تماماً ولإشباع احتياجات تم توليدها فى اللحظة والتو من خلال الإعلام والإلحاح ومرتبطة بأفراد لا ينتمون للثقافة العربية. (٤٦)

هكذا نرى أن النتائج النفسية والاجتماعية التى أفضى إليها الانفتاح

الاقتصادى تبدو أكثر خطورة بكثير بمثلاتها على الصعيد الاقتصادى البحت خاصة وأن قيمة هذه النواحي النفسية والشخصية لا يمكن إنكارها لدى إنجاز أى مشروع حضارى تنموى فهى الدافع والمحرك الواعى وغير الواعى الذى بإمكانه إطلاق الطاقات من عقالها وتحرير الملكات الشخصية والاجتماعية من عملية الحساب الاقتصادى المعزول عن الكل الاجتماعى وهنا تبدى خطورة النتائج النفسية والشخصية وتكريس الفردية والخلوص الفردى الذى صاحب الانفتاح الاقتصادى بشكل خاص والعهد الساداتى كله بشكل عام . (٤٧)

ولم نقصد هنا حصر وتقييم لنتائج الانفتاح الاقتصادى وإنما أردنا إبراز بعض الأمثلة التى توضح التناقض بين الأهداف المعلنة والاهداف المحققة فعلاً وهو الشكل المميز للاخفاء الايديولوجى المضمن خطاب ورقة أكتوبر فإذا كانت الأهداف المعلنة هى تشجيع الاستثمارات الاجنبية لتحقيق التنمية وتجاوز فجوة المدخرات وعجز التمويل وتجديد الجهاز التكنولوجى عن طريق استيراد التكنولوجيا فإن الممارسة كما رأينا قادت إلى تحقيق أهداف مخالفة فى أضعف الأحوال ومناقضته للأهداف المعلنة فى أسوأها .

وفى هذا السياق تبرز أهمية وخطورة أشكال الاخفاء الايديولوجى التى تضمنتها ورقة أكتوبر وكذلك أهمية الكشف عنها وتعريتها لإعادة بناء خطاب عقلانى يجعل من صورة المستقبل حلماً قابلاً للتحقيق وليس سراباً ويتجاوز الفجوة بين المعلن والمطبق بصورة معقولة فمن الواضح ان التطابق التام بين المعلن فى الخطاب وبين المطبق يكاد يكون مستحيلاً فى عالم الإنسان والمجتمع نظراً لتعدد العلاقات الاجتماعية وتميز الظواهر الخاصة بالمجتمع بالفرد والتعقيد بالذات فى المجتمعات الحديثة .

وهكذا نرى أن المقولة التى تذهب إلى أنه لا يمكن الحكم على فرد ما من خلال ما يعلنه عن نفسه وإنما من خلال ما يقوم به فعلاً وأنه بالمثل لا يمكن الحكم على عهد من خلال ما يعلنه عن نفسه وإنما من خلال ممارساته وسياساته المطبقة فى عالم الواقع ، تصدق فى الحالة الساداتية فلو أخذنا بظاهر الخطاب الساداتى المعلن لأصبح الرجل فعلاً رجل الحضارة والسلام وطل العصور وهى صفات يكاد يكون منها براء .

التذكير بالماضى كمصدر للشرعية وتبرير الحاضر:

سبق أن أشرنا أنه من بين أكثر صيغ الاخفاء الايديولوجى شيوعاً هى تناسى الماضى خاصة إذا ما كان يحمل ذكريات مريرة وتجربة تاريخية قد تحفز الذهن والذاكرة على التأمل والتفكير أو التذكير به لا لشيء إلا لتبرير الحاضر وإعادة تركيب الماضى بصورة تتفق ومتطلبات الشرعية وتبرير المصالح الاجتماعية.

وفىما يتعلق بالشكل الأخير من الاخفاء الايديولوجى أى التذكير بالماضى لإعادة منحه معنى آخر فى الحاضر أو تبريره لم يفت ورقة أكتوبر أن تشير إلى الميثاق الوطنى وهو الوثيقة الأساسية التى بلورت التوجهات الناصرية على الصعيد الفكرى والسياسى والاجتماعى وبالذات فيما يخص حديث الميثاق عن المساعدات الأجنبية وإمكانية مساهمة رأس المال الأجنبى فى التنمية القومية وقد حاولت ورقة أكتوبر هنا أضعاء الشرعية على دعوة رموس الأموال الأجنبية للاستثمار فى مصر باستعانتها بالميثاق رغم أن ظروف كلا من المرحلتين متباينتين وتميزيتين على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى على حد سواء:

أما عن رأس المال الأجنبى ، فليس عندى من رد على المتشككين خير مما جاء فى الميثاق من أن :

«سيادة الشعب على أرضه ، وأستعادته لمقدزات أموره ، يمكنه من أن يضع الحدود التى يستطيع من خلالها أن يسمح لرأس المال الأجنبى بالعمل فى بلاده » وكذلك :

«إن شعبنا فى نظره الداعية يعتبر أن المساعدات الأجنبية واجب على الدول السابقة فى التقدم كذلك التى مازالت تناضل للوصول» وقد أوضح الميثاق أننا نقبل المساعدات غير المشروطة والقروض كما نقبل الاستثمار المباشر فى النواحي التى تتطلب خبرات عالمية فى مجالات التطور الحديثة^(٤٨)

هكذا، نعيد ورقة بناء الخبرة التاريخية لإدماجها فى الحاجز وتبرير قبوله. ^(٤٩)

هوامش البحث الثالث

Ansart (Pierre) : L'occultation idéologique , in Cahiers -١
internationaux de sociologie , Volume L111, Paris , 1972. P.P
214 - 215

Ansart (Pierre) : Ideologies , Conflits et povion, Presse -٢
universitcuie de France , Paris 1977, P.P 77-78

1bid P. Ansart (Pierre) : L'accultation idéologique -٣
215 .

Marx (Karl) Engels (Friedrich) : L'id'eologie allemande -٤
Edition sociales , Paris , 1976 P. 46.

Ansart (Pierre) : L' occultation id'eologique 1bid -٥
P. 225

وكذلك

Ansart (Pierre) : L'emaginaire sociale , in Ence clopedus
universalus, 1985.

٦- ورقة أكتوبر المقدمة من الرئيس أنور السادات أبريل عام ١٩٧٤ وزارة الإعلام الهيئة
العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٧٤ ص ٤ .

Ajami fouad : the arab predicament , the arab political -٧
thought since 1967 , camlsidge university pren, London, 1981.

٨- ورقة أكتوبر ، مصدر سبق ذكره ص ٣ .

٩- ورقة أكتوبر ، نفس المصدر السابق ص ٣ ، ص ٤ .

١٠- د. جودة عبد الحالق : « الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي في مصر » في « مصر

في ربيع قرن » ، معهد الانماء العربى ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ . ص ٣٨٤ ص ٣٨٥

١١- ورقة أكتوبر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧

١٢- نفس المصدر السابق ص ٧ .

١٣- المصدر السابق ص ٧ .

١٤- المصدر السابق ص ٧ .

١٥- المصدر السابق ص ٧ .

١٦- د. عبد الحالق جودة : الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي في مصر في « مصر في

ربيع قرن » ، معهد الانماء العربى ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ .

١٧- ورقة أكتوبر مصدر سبق ذكره ص ٤٣ .

١٨- المصدر السابق ص ٤٣ .

١٩- المصدر السابق ص ٤٤ .

٢٠- Baram (Paul) : L ' economie palitique et le devel oppe-

ment Ed , maspero , Paris , 1968 .

٢١- عبد العظيم أحمد : بعض الملاحظات حول الجنود التاريخية للأزمة العراقية في مصر ،

مجلة الطريق ، العدد السادس ، بيروت ، ديسمبر ١٩٨٠ .

٢٢- ورقة أكتوبر مصدر سبق ذكره ص ٤٤ .

٢٣- نفس المصدر السابق ص ٤٥ .

٢٤- نفس المصدر ص ٥٠ .

٢٥- أنظر بهذا الخصوص :

Bachelard (Gaston) : La formation de l'esprit scientifique
Ibrairie philosophique J. vrin , Paris , 1983.

Piaget (Jean) : Epistemologie des sciences de l'homme : أيضاً
, Ed gallimard , Paris , 1970 .

٢٦- د. محمد دويدار : الاقتصاد المصري بين التخلف والتطور ، دار الجامعات المصرية ،
الاسكندرية ، ١٩٧٨ .

٢٧- L. NIZARD : A propos de l'etat : Contribution a une
analyse des ideologies institutionnelles , Revue l'homme et le
society Numero double 31-32, Editions Anthropos , Paris, 1974
. P 230 .

٢٨- أنظر لتقدير قيمة هذه الاعباء الدراسة المقدمة له :

د. ابراهيم الميسري ود. على نصار بعنوان : محاولة لتقدير الحسائر التي لحقت بالاقتصاد
المصري خلال الحروب العربية الاسرائيلية : بحوث المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاديين المصريين
القاهرة ، ١٩٩٠ .

٢٩- أنظر في هذا الصدد العنقرة الهامة بين الفاضل الفعلي والفاضل الاقتصادي والمحتمل

من

Baran (paul) : L'economie palitique et le developpement
Ed, Maspero , Paris, 1968.

٣٠- Bettelheim (charles) : Planification et la Croirance
dceceleree , Ed , Maspero , Paris 1968.

٣١- وثقة أكتوبر ، مصدر سبق ذكره ص ٤٤ .

٣٢- د. محمد دويدار : الاقتصاد المصري بين التخلف والتطور ، دار الجامعات المصرية
الاسكندرية ، ١٩٧٨ .

وأنظر كذلك :

- د. حامل الموصلى : نحن والتكنولوجيا ، مجلة الحوار ، العدد الخامس قبيتا ، ١٩٨١ .
- ٣٣- د. محمد دويدار بالاشتراك ، استراتيجية الاعتماد على الذات : نحو منهجية جديدة لتطوير العربى من خلال التصنيع ابتداء من الحاجات الاجتماعية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية . ١٩٨٠ ص ١٤٥ - ١٥١ .
- ٣٤- عادل حسين : الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤ - ١٩٧٩ دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٢ . ص ٢٦ .
- ٣٥- عادل حسين نفس المصدر السابقة ص ٢٦ - ٣٠ .
- ٣٦- فوزى جرجس : دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ، الدار المصرية للنشر ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- ٣٧- ورقة أكتوبر مصدر سابق الذكر ص ٤٩ .
- ٣٨- محمد حسنين هيكل : خريف الغضب : قصة بداية ونهاية أنور السادات ، الطبعة العربية القاهرة ، ١٩٩٠ .
- ٣٩- محمد حسنين هيكل نفس المصدر السابق .
- ٤٠- عادل حسين : الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية مصدر سبق ذكره .
- ٤١- د. هيد الخالق : الانفتاح الاقتصادى والنمو الاقتصادى فى مصر ١٩٧١ - ١٩٧٧ فى «مصر فى ربع قرن» ، معهد الإنماء العربى ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨١ . ص ٤٠٦ .
- ٤٢- Moiel (Pierre) L'Egypte des ruptures , Ed Sindbad Paris , 1982 P. 131 .
- ٤٣- د. كريمه كريمة : توزيع الدخل القومى والدعم فى «الانفتاح الاقتصادى الحصاد والمجدور والمستقبل» ، دار الشينطر وشركاه ، القاهرة ، ١٩٨٣ ص ٣١٩ - ٣٢٤ .

٤٤- د. رمزي زكي : التضخم والأسعار والأجور في «الانفتاح الحصاد والجلود والمستقبل
مصدر سبق ذكره ص ٣٩٣ ، ص ٣٧٦ .

٤٥- د. جودة عبد الحائق : أهم دلالات الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحولات الاقتصادية
في مصر ١٩٧١ - ١٩٧٧ في بحوث المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاديين المصريين «الاقتصاد
المصري في ربع قرن» ١٩٧٨ ، ص ٣٨٨ .

٤٦- د. جلال أمين : بعض قضايا الانفتاح الاقتصادي في مصر في «الاقتصاد المصري
في ربع» بحوث المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاديين المصريين القاهرة ، مارس ١٩٧٨ ، ص
٤٠٣ ص ٤٢٤ .

٤٧- د. جلال أمين : نفس المصدر السابق.

٤٨- ورقة أكتوبر ، مصدر سابق الذكر ص ٤٩ .

٤٩- من المقارقات ذات الدلالة والملقعة للنظر بشأن ليبرالية السادات ودوافعها يمكن
للقارئ الرجوع إلى الفصل الخامس من كتاب أنور السادات المعنون «البحث عن الذات قصة
حياتي» ففي هذا الفصل يروي السادات أنه بعد نجاح الثورة وخرج الملك من البلاد وأنتهاء
الهيئة التأسيسية وإعادة انتخاب عبد الناصر ونيساً لمجلس قيادة الثورة ، طرح عبد الناصر
قضية الاختيار بين الحكم بالديمقراطية أو الحكم بالديكتاتورية على أعضاء مجلس قيادة
الثورة ويقول السادات في هذا الشأن «ما هذا الذي يفعله عبد الناصر ؟ هل فقد عقله ؟ أم
ماذا ؟ قلت في نفسي فقد كنت على ثقة من أننا جميعاً بل والشعب الذي أيد الثورة بهدير
رهيب وأولنا عبد الناصر قد كفرتنا بالديمقراطية نتيجة لما صنعته بنا وما بالبلاد ديمقراطية
الأحزاب وصراعاتها من أجل السلطة وخضوعها للملك والإنجليز .. ثم أننا جميعاً ضباط ، وقد
تعمدنا في العسكرية سرعة الإنجاز .

هذا إلى جانب الهدف الرئيسي الذي قامت الثورة من أجله وهو إصلاح أحوال البلاد في أسرع
وقت ممكن «ويروي السادات أنه بطرح القضية للمناقشة تمسك عبد الناصر بطريق الديمقراطية
ورفض طريق الديكتاتورية ، وكانت نتيجة التصويت ٧ أصوات لصالح الديكتاتورية وصوت

واحد هو صوت عبد الناصر لصالح الديمقراطية ورفض عبد الناصر هذا القرار وأستقال من منصبه ، وأعيد الموضوع للمناقشة مرة أخرى وكانت نتيجة التصويت واحدة أى ٧ ضد واحد وإستقال عبد الناصر من مناصبه ونوقشت القضية بدون عبد الناصر ومنحه الجميع الثقة وفوضوه وكان السادات على حد تعبيره من أكثر الاعضاء حماساً لاتباع الديكتاتورية فى الحكم وكان تقديره « فالشئ الذى ننجزه بالطريق الديمقراطية فى سنة يمكن إنجازه عن طريق الديكتاتورية فى يوم »

أنظر : أنور السادات « البحث عن الذات قصة حياتى » ، المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٢٩ ص ١٣٣ .

وقد يلقى ذلك الضوء على موقع السادات فكراً من قضية الديمقراطية والليبرالية وأن الطابع الليبرالى لعهد لم يكن مقوماً أساسياً فى تفكيره وإنما مقوم عرضى فوضعه طبيعة الظروف والتحول التى قادها فى الاقتصاد والسياسة خلال سنتى حكمه .

المبحث الرابع

الخطاب الساداتى والحقل الايديولوجى

بنية المفاهيم ونظام المعرفة

دور وملامح الخطاب الساداتى:

ليس من الصعب على أى مراقب لتطورات الحياة السياسية فى مصر منذ صعود السادات إلى الحكم فى ١٨ أكتوبر ١٩٧٠ عقب وفاة الرئيس الراحل عبد الناصر أن يلاحظ أهمية بل وخطورة الدور الذى لعبه الخطاب الساداتى فى إجراء التحولات الهيكلية العميقة فى صلب التوجهات السياسية والاقتصادية والقومية فى مصر . ولا يعنى ذلك بطبيعة الحال اسناد هذه التحولات إلى مجرد الفكر الساداتى وإنما لأن هذه الأفكار والمفاهيم ألتقت بطرف موضوعى مواتٍ هيا لها دوراً أيضاً وهنا تكمن طبيعة الجدل الحاصل بين الأفكار والواقع الاجتماعى ، فإذا كانت الظروف الموضوعية على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى هى التى هيأت المناخ الفكرى والمقولات النظرية التى تتطابق معها ، هذه الأفكار والمقولات بدورها قد ساهمت فى انتاج هذه الظروف والتعجيل بنموها وفتح الطريق المواتى لظهورها وإزاحة العقبات من طريقها ، ومن ثم فإن التأثير المتبادل بين كل من الظروف الموضوعية والبنى الفكرية (٣) هو الإطار الذى ينبغى من خلاله رؤية الدور الملحوظ للخطاب السياسى الساداتى فى الفترة الممتدة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨١ . ومع ذلك بل ورغم ذلك فنحن نزعم أن الخطاب الساداتى قد لعب دوراً خاصاً وهاماً فى الإطار الذى ترسمه المقولة السابقة وذلك نتيجة أن هذا الخطاب

قد تميز بسمات معينة سهلت من انتشاره وذيعوه وساهمت في تكريس القيم التي روج لها .

١- فثمة من ناحية الطابع الحكائى NARRAIF للخطاب الساداتى أن نزوعه إلى رواية قصص و«حواديت» وتضمينها الرسالة المراد توجيهها إلى المواطنين ، وكثيراً بل وغالباً ما يأخذ عرض هذه الحكايا - القصص - بأسلوب عامى أو قريب من العامة وذلك لتقريب الصور المضمنة في أذهان المصريين وبالذات الأميين منهم وهم كثير في الريف المصرى.

٢- ومن ناحية أخرى فثمة الصور البسيطة (١) التى عرض بها السادات أشد الأفكار خطورة على مسيرة التقدم في مصر والأمة العربية ، تلك الصور المتناقضة تناقضاً فجاً وفي كثير من الاحيان مفتعلاً ، بغية إحداث تحول مرغوب في وعى المواطنين المصريين وذلك باستثارة الإحساس بالغبن وجحود الآخرين .. فهناك العرب الأغنياء الذين تكدست لديهم الثروات نتيجة ارتفاع أسعار البترول وحرب أكتوبر ، وهناك المصريون الفقراء نتيجة تحملهم أعباء الحرب مع اسرائيل «نيابة عن العرب» ، وكذلك هناك الانغلاق في عهد عبدالناصر والانفتاح في عهد السادات ، «دكتاتورية» الأول ، و«ديمقراطية» الثانى . لقد لعبت هذه الصور المتناقضة البسيطة دوراً هاماً في وعى المواطن المصرى البسيط الذى طحنته الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والوطنية العامة والتي بدأ وقتها نتيجة ظروف متنوعة أن لا يخرج منها سوى ما طرحه السادات .

٣- وهناك من ناحية ثالث الطابع الدينى الذى غلف الخطاب الساداتى ومحاولته استثمار مشاعر الناس الدينية لتحقيق أغراض سياسية وهى ممارسة شائعة بالذات في مجتمعاتنا العربية والإسلامية .

٤- وعلى صعيد آخر هناك «عادية الأفكار» التى طرحها الخطاب الساداتى ووقوفها لدى المشاكل العاجلة التى يعانىها الشعب المصرى بمعزل عن دمج هذه المشكلات في إطار مشروع تاريخى متكامل ، وهنا يظهر الطابع «البرجماتى» للخطاب الساداتى . كذلك عمقت الأزمة الهيكلية التى يعانىها المجتمع المصرى والعربى بالذات منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧ من مفعول الخطاب الساداتى إذ من

المعروف تاريخياً أن ثمة علاقة وثيقة بين الأزمات وبين تبلور وظهور أيديولوجيات جديدة واستجابة الجماهير لها بل «وانسياقها» فإذا كان هتلر قد استثمر الأوضاع السائدة في ألمانيا في الثلاثينات لدعم أيديولوجيته العنصرية وقاد بذلك الشعب الألماني إلى الهاوية عن طريق الحرب العنصرية فإن السادات كاد أن يقود الشعب المصرى والعربى والفلسطينى إلى الهاوية ولكن عن طريق «السلام» و «الحب» !

وإذا كان بعض الباحثين يؤكد أن خطاباً ما لا يمكن دراسته بمعزل عن العلاقات الواقعية التى ينسجها هذا «الخطاب» مع «خطابات» أخرى فى لحظة محددة ، ومن ثم فإن الخطاب موضوع الدراسة ينبغى أن تتم معالجته وتحليله فى إطار الحقل الخاص بمصاغ النطق والبيان المرتبطة بخطابات أخرى فإن ذلك يتضمن «أن هذا الخطاب عرضة لتأثير جملة من القواعد التاريخية المجهولة محددة فى الزمان والمكان، وحددت هذه القواعد فى فترة معطاة وفى إطار اجتماعى - اقتصادى - جغرافى - لقوى ، شروط ممارسة الوظيفة البيانية للخطاب» . (٧)

وفى هذا الإطار يمكن أفترض أن الخطاب الساداتى قد تأثر بخطابات أخرى سابقة عليه فثمة تأثير الخطاب الناصرى وكذلك تأثير الخطاب الدينى والليبرالى ، ولكنه لم يكن أى منهما على الإطلاق بكافة امتداداته المنطقية ، وإنما أخذ من كل فى هذه الخطابات بما يتلاءم مع المصالح التى عبر عنها والأهداف التى رعى إلى تحقيقها . فالخطاب موضوع صراع وتناقض يعرف نفسه فى مواجهة الآخرين ويعمق مصداقيته فى صراعه مع المفاهيم السابقة أو المصاحبة له . . .

ولا يعنى ذلك ان خطاب السادات كان متضارباً أو أنه تضمن مفاهيم وقيما متناقضة لجملة التوجهات والمصالح الاقتصادية والسياسية التى عبر عنها ، بل العكس هو الصحيح أى أنه مثل وحدة عضوية حيث وظف عناصر كل من الخطاب الناصرى والدينى والليبرالى فى خليط مفهوى متعدد الوظائف لتسيو مشروع المصالح والأهداف التى سعى إلى بلورتها ، فمن المعروف أن الطبقة الحاكمة لا تتبنى أفكاراً مناهضة لمصالحها ، وإنما جملة الأفكار التى تتبناها تنسجم بالضرورة مع غط وأبعاد هذه المصالح وتقوم بتكييف مثلها العليا حتى بغير وعى

مع احتياجاتها ومصالحها المادية (٣).

إلا أن دراسة أفكار أو أيديولوجية فترة تاريخية ما تفترض منطقياً إمكانية تأثر هذه الأفكار أو هذه الأيديولوجية بأفكار وإيديولوجيات سابقة عليها ، وقد يكون هذا التأثير سلباً أو إيجاباً بمعنى الهجوم عليها أو التحمس لها ، وهل الجسور معها أو قطعها ، أحيائها أو أودها ، ولا يمكن فهم الحالة الذهنية و النفسية لفترة تاريخية ما دون ارتباطها بالحالة الذهنية والنفسية للفترة أو الفترات السابقة عليها . (٤)

وقد تبني بعض الكتاب الغربيين في تحليلهم لقضية الأيديولوجيا والصراعات الأيديولوجية مفهوم حقل المواقف الأيديولوجية Le Champ des Positions Ideologiques وينصرف هذا المفهوم إلى أنه في كل تشكيلة تاريخية وكل فترة في نموها تشكل جملة من الأوضاع الأيديولوجية المتنافسة تشكل فيما بينها حقلاً مركباً فهناك على سبيل المثال: الملكيون والجمهوريون ، المحافظون و الثوريون . ويتميز هذا الحقل الأيديولوجي بالتعارض وأن مكوناته الأيديولوجية تعرض نفسها مقارنة وفي مواجهة التكوينات الأيديولوجية المتنافسة ، ومن ثم يتشكل رغم رغبة «الفاعلين الاجتماعيين» في الإفلات من هذا الاستقطاب ، حقلاً أيديولوجياً أو نظاماً ، ويكتسب هذا الحقل الرمزي في الممارسة استقلالاً ذاتياً نسبياً ، منذ اللحظة التي يأخذ فيها كل وضع أيديولوجي في التعرف بنفسه ، وذلك بانتاج المناقشات والكتب والحلقات والجلسات التي يتم فيها عرض الأفكار والمشروعات . (٥)

ورغم أن هذا المفهوم ينصرف إلى الحالة الغربية الأوروبية بالذات في القرن الثامن عشر حيث أخذ الكتاب والفلاسفة والمثقفون مناقشة مفاهيمهم المتعارضة حول الدولة والقانون والحكومة الفاضلة بعيداً عن الدين وسيطرة الكنيسة ، وأنه من ثم نتاج الممارسة والتطور الأوروبيين اللذين سمحا «بتأسيس» الحياة السياسية ووجود التعددية الحزبية والفكرية ومن ثم إمكانية تشكل مثل هذا الحقل الأيديولوجي والرمزي ، فمع ذلك يمكن ويقدر من مأمّن الروح النقدية والتخصص إلى إدراج هذا المفهوم لدراسة الحالة الساداتية فرغم أن المجتمع المصري أحد بلدان

العالم الثالث والتي غير تطورها السياسى بغياب هذا «التأسيس» للحياة السياسية وحجب عديد من القوى السياسية وحرمانها من التعبير الفكرى والسياسى، إلا أن مصر مع ذلك كانت أول دولة فى العالم الثالث تطبق الليبرالية فى عام ١٩٢٤ رغم تعثر التجربة وتعرضها «لعدوان» الملك والقصر وأحزاب الأقلية وهو الأمر الذى سمح بتشكيل حقل إيديولوجى متنوع وتتصارع فيه الرؤى الإيديولوجية والرمزية بدرجة أو بأخرى وأصبح هناك التيار الوفدى والتيار الاشتراكى والتيار الدينى والقومى ونجح بعض هذه التيارات فى التحول إلى تيارات شعبية لها جذورها وحاول بعضها الآخر تحسين شروط تعامله مع الواقع ، والوصول إلى الجماهير ، خلف قواعد شعبية قوية أو ضعيفة نسبياً.

ورغم خصائص المرحلة التى عاشتها مصر بالذات مع يوليو ١٩٥٢ والتي تميزت بغياب الليبرالية والتعددية إلا أن هذه التيارات لم يكن من الممكن الغاؤها بقرار أو حتى بالتصفية البدنية والقمع المباشر وذلك باختصار لأنها لها جذورها الفكرية والاجتماعية، والزج بقيادة هذه التيارات فى السجون لا يعنى اقتلاع هذه التيارات أو الحكم عليها بالمعدم فقد وجدت وفئت تحت السطح وفى السر وتحبنت الفرص دائماً للانطلاق ودخول حلبة المعركة.

ومفهوم «الحقل الأيدلوجى» يرتبط ارتباطاً وثيقاً بهلдан الديمقراطية الغربية، التى تتميز ثقافتها ولأسباب تكتيكية وسياسية بتحويل المعارضة إلى «عرض» spectacle واتاحة الفرصة لمختلف الأطروحات للظهور على «خسبة المسرح» وتعتبر المناقشات فى الراديو والتلفزيون والتى يتم خلالها على الشاشة الصغيره وعبر الأثير وسيلة لتفويد «الناخب المتفرج» على تأمل هذا الحقل الرمزي لمختلف الأنماط الإيديولوجية^(٦)

والحال أنه فى بلد كمصر ورغم تراث الليبرالية والتعددية بها فلا تزال السلطة تحتفظ بطابعها الشمولى، ومن ثم فهى تحتكر حتى انتاج وتسويق «الحاجات الرمزية» وتنتظر إلى تعدد الأطر الحزبية والسياسية والرمزية كضطردهم على نفوذها ومصداقيتها.

وإذا سلمنا جدلاً بصحة وجود هذا الحقل الأيدلوجى فى مصر- فى حدود-

نتيجة العوامل التي أشرنا إليها آنفاً فإنه والحال هذه أن كل تعبير يستمد دلالاته الحقيقية من خلال شبكة العلاقات التي تربطه بتغييرات أخرى سواء أقرب متعها أو احتفظ بعلاقة حميمة معها أو ابتعد عنها، دخل معها فى صراع أو تحالف.

وبهذا المعنى فإن السادات أما أنه حاول أن يرسم حدوداً تميزه فى مواجهة آخرين أو أنه قام بهدم حدود تحول بينه وبين آخرين فى حالة بحثه عن حلفاء جدد ومن ثم فاللغة والمفاهيم التي استخدمها قد وظفها لخدمة هذين الهدفين. فمن ناحية استخدام بعض المفاهيم الناصرية الخاصة بشوة ٢٣ يوليو ضد ٢٣ يوليو ذاتها، وزعم أنها استمرار لها واستخدم فى هذا حصاد والمفاهيم الناصرية ضد الناصرية ذاتها فى معرض بحثه عن التميز والانقلاب على العهد الناصرى ومن ناحية أخرى فقد استخدم المفاهيم الدينية والتراثية لاستنهاض حلفاء جدد بعد رفضه الصيغة الناصرية ومن ثم إمتلاء خطابه بالآشارات الدينية وبداه وأنها دائماً فى «القرآن الكريم» ورفع شعار « العلم واليمان » وذهب إلى حدود بعيدة فى معرض تنازله وخروجه على الناصرية وسعيه للتحالف مع الأخوان المسلمين والجماعات الإسلامية.

فى الوقت الذى ابتعد فيه السادات عن الناصرية اقترب من الأخوان المسلمين وابتعاد عن السوفيت كان اقتراباً من الولايات المتحدة الأمريكية، وخروجه على الاجماع العربى عنى دخوله فى دائرة « الاصدقاء الاسرائيليين » وإذا كان العمل هو رمز الفتره الناصرية فان «الكسب» كان شعار الفتره الساداتية.. باختصار لقد حاول السادات تغيير « حقل التوجهات الرمزية » للشعب المصرى عامة وما يعينه ذلك بطبيعة الحال من تغيير محاور سياسته الإقتصادية والاجتماعية، فالرمز أو الرموز ليست منفصلة عن النشاطات الاجتماعية والاقتصادية بل انها تغلقها^(٧) وحتى لا يفهم أننا نخفف فى حدة ومذاجه الساداتية نقول إن المسألة لم تكن تغير هذه الرموز بقدر ما كان الأساس هو تغير السياسات وما يصاحبها من التغير على الصعيد الرمزى.

فقد تم استبدال الجمهورية العربية المتحدة بجمهورية مصر العربية، ولقد عنى ذلك بين أشياء أخرى- رغم فشل تجربة الوحدة مع سوريا والعراق وليبيا- وسوريا

وليبيا فيما بعد- توجه مصر إلى داخلها وانصرفاها عن التطلع إلى الوحدة العربية والاندماج فى قضاياها. وكذلك وهو الأمر الذى تبين فيما بعد استشارة الروح الإقليمية المصرية والوطنية المصرية المستندة إلى دعوى ليست عروبية وكان تمهيدا لمقولة «حياد مصر» فيما بعد أى وقوفها على الحياد بين اسرائيل والعرب.

وامتد التغيير ليطال ذلك النشيد الخالد للمرحوم سيد درويش «بلادى بلادى» فبعد أن كان ايقاع النشيد هادرا قويا يخاطب الروح الوطنية والمقاومة والغيرة على الوطن أصبح مع السادات والموسيقار عبد الوهاب فاترا ضعيفا لا ثير لا الحماسة ولا الوطنية وذلك ليتلاءم مع فتره «السلام» مع اسرائيل. أن هذه التغيرات رغم بساطتها إلا أنها قوية الدلالة «فالانسان حيوان رمزى»^(٨) كما يقول البعض أى أنه مولع بالأشارات والرموز فالألوان وعلى استعداد للاندماج فى إطارها مهما كلفه ذلك من ثمن ولقد مثل رفع العلم الأسرائيلى فى القاهرة فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ حدثا قويا وتحديا فادحا لمشاعر المصريين والعرب رغم أن هذا العلم ليس إلا رمزا ولكنه الرمز الذى يلخص جملة من التطورات السياسية والتاريخية على قدر كبير من الخطورة.

ويلعب الرمز هنا دورا شديد الأهمية بالذات فيما يتعلق بظهور الأيدولوجيات والآليات المرتبة بها التبعية والحشد والاندماج والانتماء على صعيد جماهيرى واسع؟ وتحجى فى هذا السياق الدلالة الخطيرة للرموز تبنتها الفاشية الأوروبية «الهتلرية والموسولينية والفرانكوية» فى كل من المانيا وإيطاليا وأسبانيا على التوالى. فقد أستخدمت كل من هذه الحركات الألوان الخاصة بالحركة العمالية الأوروبية، فتبنى النازية للون الأحمر قد عنى على الصعيد الرمزى كسر احتكار الأحزاب الشيوعية الماركسية لهذا اللون وأصبح هذا اللون لون المصنقات والأعلام والشعارات، بينما تبنت الفاشية الأسبانية اللون لأسود بالإضافة الى الأحمر نتيجة أهمية التيار القوضوى فى أسبانيا الذى يمثل اللون الأسود شعاره^(٩).

فالخطاب السياسى يعرف نفسه فى مواجهة الخطاب السابق عليه أو اللاحق، يحدد منه تأييدا أو معارضة، استحسانا أو استهجانا، فهو يقوم فى مواجهة الخطابات الأخرى سواء أختلفا أو اتفقا جزئيا أو كليا، وعليه أن يعيد «بناء

الحقيقة» كما يتصورها فى مواجهة الآخرين من أجل أستحواز الثقة والمصادقية وبناء روابط قوية مع المواطنين وهو فى هذا وذاك يدخل فى صراع وعنق رمزين «أن عليه أنتاج رموز جديدة فى حالة عدم اتفاقه مع الخطاب السابق عليه أو إعادة إنتاج نفس الرموز السابقة فى حالة اتفاقه». أن الصراع هنا يتميز لمحاولة الخطاب الأستحواز على إنتاج الحاجات الرمزية واحتكارها وأثبت قدرته على التأقلم والأستجابة لهذه الاحتياجات الفائرة فى الحقل الأيديولوجى.

ويتميز الحقل الأيدلوجى فى بلدان الديمقراطيات الغربية بقيامه على قوانين مكتوبة وغير مكتوبة تحدد قواعد «اللعبة» وتحول دون الخروج عليها، من حيث أنه حقل تنافسى وهو الأمر الذى يتطلب ضرورة تقنين هذه المنافسة ووضع ضوابط لها.

وإنا كنا قد اقترحنا بعض العناصر المنهجية لدراسة الخطاب الساداتى فإن ذلك لا يعنى بطبيعة الحال أننا سنقوم بتطبيق هذا المنهج حرفياً إذان المنهج فى النهاية هو مجموعة المفاهيم التى تؤطر ادراك الباحث لموضوعه ومعالجته له وبهذا المعنى فأى بحث ينطلق من منهج أو طريقة سواء كانت ضمنية أو علنية سواء صرح بذلك الباحث أو لم يصرح به وعاء أو لن يعيه.

وقد حاولنا فى معالجة هذه المفاهيم «فك رموزها» وتحديد ما قصد السادات التأكيد عليه لتسويغ مصالح النظام وسياساته وما أحال إليه فى الذهن المصرى والتاريخ لتسهيل هذه المهمة.

نظام المعرفة الساداتى:

نقصد بنظام المعرفة، جملة المفاهيم التى تشكل فيما بينها رؤية حول المجتمع والانسان، وترتبط هذه بعضها ببعض الآخر بشكل متجانس وبطريقة منطقية. والأيدلوجيا فى هذا الاطار كنظام مغلق للتفكير مشوه ومشوه قتل نظاما للمعرفة حول المجتمع والانسان. قتل دعياً راتفاً ومعكوساً للعلاقات الاجتماعية. ويعود هذا التشوه والزيف إلى التطور الذى أدى إلى تقسيم العمل إلى يدوى وذهنى وأصبح هذا الأخير وفقاً على أفراد معينين هم المفكرون والأيدلوجيون والفلاسفة. ولأن عملية التفكير أصبح يقوم بها أفراد محددون، من هنا فهم لا يرون

مصدراً لتفكيرهم غير ذواتهم الذات- الروح وأصبحت الذات والروح مفتاح التغيير التاريخي ومحركه الأول وانفصلت الأفكار عمن يسيطرون^(١٠).

وقد ساهم فى تشكيل رؤية السادات التى نحن بصدد معالجتها عوامل متداخلة ومتنوعة منها ما يتعلق بشخص السادات، بشأنه وغط التعليم الذى وصل عليه وغط القيم التى تأثر بها وخبرته فى العمل السياسى قبل الثورة وبغدها وكذلك غط العلاقات التى تمكن السادات من تنميتها وتوطيدها أثناء وجوده فى السلطة فى ظل عبد الناصر، كذلك تسأل التجربة الناصرية فى الاستقلال والتحرر الوطنى. وقد استخدم السادات المفاهيم التى تشكل عماد نظام معرفته ورؤيته لتسيو المصالح الخاصة للطبقة الحاكمة وتقديمها على أنها المصالح العامة والعليا للمجتمع المصرى.

١- العائلة الدولة:

منذ أن تصدر السادات قمه الحكم، تعددت القيم الأبوية فى خطابه بشكل ملحوظ فأصبح هو رب العائلة المصرية التى تتشكل من ٤٠ مليوناً هم مجموع الشعب المصرى وتحول المواطن بالمعنى الحديث الدستورى للكلمة إلى ابن وأخت وأختفت بالتدريج مفاهيم « المواطن والمواطنة » واستهل الخطاب « بأبنائى وبناتى » بدلاً من « أيها الأخوة المواطنون » ذلك الاستهلال الشهير للخطاب الناصرى.

وقد بدأ هذا الاختفاء تدريجياً، فقد لاحظنا فى خلال متابعة ٢٤ خطاباً للسادات عقب وفاة عبد الناصر من الفترة الواقعة من ٢٨ سبتمبر حتى ١٧ أبريل ١٩٧١ أن ثمة ثلاثة خطابات استهلها السادات بالبداية التى سوف تكون أحد الملامح الهامة لخطابه وهى « بسم الله »، هذا فى الوقت الذى احتفظ فيه ٢١ خطاباً بالاستهلال الناصرى التقليدى وخاصة العبارة الشهيرة « أيها الأخوة والأخوات » أو « أصدقائى الأعزاء » ومن ثم غلب الاحتفاظ بالاستهلال الناصرى للخطاب الساداتى خلال هذه الفترة التى أعقبت اختفاء عبد الناصر.

ويتوطد سلطة السادات وتحلله رويداً رويداً من الأثر الناصرى وتبلور معالم سياسته الجديدة، ظهرت القيم الأبوية و« القطاعية » واختفت من خطابه صلات ومفاهيم « المواطن » وأصبح الجميع لديه « أبناء وبنات » و« أخوان وأخوات »

الطلاب فى الجامعة والجنود فى الجيش وحتى أعضاء المجالس « التمثيلية » وكذلك العمال فى المصانع فما هو ذا يخاطب الطلاب قائلا:

« أبنائى طلاب مصر »

لقد استمعت باهتمام الى الكلمة التى ألقاها رئيس اتحاد طلاب مصر وأريد أن أتحدث إليكم « كآب » ويكل صراحة لأننا نمر بمرحلة حاسمة فى حياتنا .

ويسند البعض إلى مفهوم العائلة مكانة عالمية فى تفكير السادات بمعنى أنه لا ينظر إلى مصر كعائلته واحدة وإنما كذلك الأمة العربية والعالم أجمع^(١١) والسؤال الذى نطرحه الآن هو: ما هو المقصود فى وراء استخدام هذه المفاهيم وما هى الأهداف الحقيقية التى تسعى إليها تحت هذا الغطاء الأسرى؟ والأجابة أن هذه المفاهيم تسعى إلى تغطية الفوارق الاجتماعية الطبقة التى شهدا العهد الساداتى وكذلك تقوية الصراع الاجتماعى الذى نتج بالضرورة عن وجود هذه التناقضات. وبناءً عليه فمصادرة الصراع الاجتماعى والحيلولة دون تفجره هو الهدف الرئيسى وراء هذه « الديماجوجية العائلية ».

ولا يستطيع أحد أن يفكر فى هذا القرن العشرين أن المجتمع المصرى كغيره من المجتمعات ينقسم إلى طبقات صحيح انه ليس بالضرورة أن تكون نمط العلاقات بين هذه الطبقات صور طبق الأصل عن نمط العلاقات بين المجتمعات الأوروبية ولكنه متميز فى إطار خصوصية التطور فى المجتمع المصرى بل والأكثر من ذلك فإن المجتمع المصرى من أوائل المجتمعات التى شهدت « هيراركية » اجتماعية صارمة.. فى القمة يوجد الفرعون الإله وفى القاع يوجد الغالبية العريضة من الشعب: الفلاحين وبين هذا وهؤلاء هناك رجال الدين والكهنة وموظفو الإدارة الوسطاء بين الشعب والدولة؟ وحتى قدماء المصريين كانوا يعون ذلك أى حقيقة وجود فئات متميزة فى مجتمعهم الضارب فى القدم^(١٢).

وفى خطابه المورخ ٢٨ سبتمبر ١٩٧٢ يقول السادات :

لقد عاش شعبنا عبر تاريخه الطويل ولم يفقد شخصيته أبدا ذات الأبعاد الثلاثة: الأصالة والصلابة والایمان. رفض دكتاتورية الطبقة أو أية ديكتاتورية أيا

كان الذى يفرضها.. سواء كانت طبقة أو فردا.. أو جماعة.. أو حزبا.. لأنها لا تصلح لنا بطبيعته تكوين هذا الشعب أو النبع الذى يصدر عنه انفعال هذا الشعب، هو أنه عائلة واحدة يحس فيها كل إنسان بأخيه كما هو الحال إلى يومنا هذا فى القرية.. ليست المدينة أبدا تعبيراً عن شئ، التعبير الحقيقى عن شعبنا هو القرية..

ونستطيع أن نلمح ببساطة أن الخطاب هنا يطرح نفسه فى مواجهة الاشتراكية العلمية والمفاهيم التى توصلت إليها على الصعيد النظرى كالطبقة والصراع الاجتماعى وديكتاتورية الطبقة العاملة وحلفائها ويقوم بطرح مفاهيمه فى تعارض معها كالأسرة والعائلة الواحدة والتضامن والائمان وهى مفاهيم تستهدف كما ذكرنا مصادرة الصراع الاجتماعى.

وفوق ذلك فإذا كانت هذه المفاهيم تطرح على الصعيد النظرى فى تعارض صراع مع مفاهيم الاشتراكية العلمية، فإنها كذلك تعارض القوى السياسية ذات الصلة بهذه المفاهيم كالناصرين والشيوعيين فمفاهيمهم لا تصلح لبلد كمصر ومن ثم فليس لها مصداقية بينما مفاهيم الأسرة والتضامن والائمان مفاهيم لها المصداقية كما يقدمها الخطاب الساداتى.

ولكى تحقق هذه المفاهيم وظيفتها الاجتماعية والسياسية، فإنها تبحث فى الذهن المصرى وتحيل الثقافة المصرية إلى التعليق التقليدى بهذه المفاهيم فى جانب المصريين. فمفاهيم كالعائلة والروح الجماعية تضرب بجذورها فى أعماق الشعب المصرى والمجتمع المصرى الزراعى «الهيدرولىكى» وترتبط به أشد الارتباط فالعائلة كوحدة إنتاجية ترتبط بالأرض والمياه والزراعة وفلاحة الأرض لأنها النشاط الأساسى الغالب منذ القدم وأساس «العمران» والحضارة المصرية القديمة. وارتبط كل ذلك بالنهر ارتباطاً حليلاً هيكلياً فالسلطة والدولة هما اللتان تقومان بتنظيم الاستفادة فى مياه النهر بفلاحة الأرض مصدر الخصب والنماء ومن ثم قطاعة الفلاحين للسلطة ليست حبا منها بقدر ما هى ضرورة عليها حتمية تعبئة الجهود لتنظيم القنوات وإنشاء السدود والتخفيف فى نتائج «عضب النيل» فى أوقات الفيضانات. فإذا كانت الدولة تنظم الاستفادة فى مياه النهر فإنها تقوم بجباية الضرائب ولها الطاعة فى جانب المحكومين.

ومن ثم فتمويه الصراع الاجتماعى وتغطية التناقضات الاجتماعية وتكريس

الطاعة للسلطة فى جانب الأغلبية هى الأهداف الكامنة وراء المفاهيم التى روج لها الخطاب الساداتى.

وفوق ذلك فقد استهدفت هذه المفاهيم فى العهد الساداتى- انكار حقوق «المواطنة» بالمعنى الحديث. أى حقوق المواطن فى المشاركة فى الحياة الاجتماعيه والسياسية وحرية التفكير والمعتقد الدينى والسياسى وانتخاب ممثله وحرية التنظيم النقابى.

وغنى عن البيان أن علاقه الدولة- المواطن ليست هى العلاقة الأسرية، فالأولى، فالأولى تخضع لقوانين وضوابط تنظيمية بينما تعتمد الثانية على العرف والتقاليد والرابطة الأسرية أكثر منها على القوانين والضوابط القانونية.. والفرق كبيرين الأثنين. فالمطلوب إذا، هو مصادرة حقوق المصريين فى الاعتراض على سياسة السادات وانتقادها وأى نقد يوجه لسياسته هو «قلة أدب» خروج على ضرورة طاعة الأب مصيبا كان أم مخطئاً فى التقاليد الأسرية، هو «التطاول» على صلاحيات «رب العائلة» والذي يتصف بالحكمة والروية والخبرة بحكم سنه وموقعه وأنه أدرى «بشؤون دنيانا» منا نحن الأبناء «العاقين».

لقد استهدف السادات من وراء هذه المفاهيم «تجريم» الاعتراض على سياسته ونقدها و«اخجال» Intimidation كل من يجرؤ على نقد ومناقشة سياسته وأظهاره بظهر «الولد الفاسد» و«العاق» والمنشق على كبير «العائلة».

فإذا كان المقبول والمسموح على حسب هذا المنطق هو استحسان سياسة «كبير العائلة» والتصفيق لها فإن غير المقبول والمستهجن هو نقدها والاعتراض عليها فالمظاهرات والاحتجاجات والصراعات تبدو أعمال «شيطانية» غير مقبولة تعكر صفو مزاج رب العائلة وتشوش عليه لحظه اتخاذ القرارات وتحول دون وصول السفينة الى بر الأمان والنجاة. والجدير بالذكر أن هنا يكمن مظهر قوى «الشخصية السلطة» أو شخصيتها *personnalisation du pouvoir* أى التوحد بين السلطة وشخص الحاكم وقد جسد السادات هذه الحالة بشكل ملموس؟ فأى نقد لسياسة السلطة والاحتجاج عليها هو نقد له واحتجاج على شخصه بالدولة هى «هو»!

ومن ثم فهذه المفاهيم مضللة لأنها ببساطة تخفى الواقع والحقيقة وتفرض على المرء رؤيا اغترابية وتدخل على الواقع عناصر لتشويهه بهدف الحفاظ على الأمر الواقع وتثبيت مصالح الطبقة الحاكمة.

٢- الحب أولاً:

يرتبط هذا المفهوم ارتباطاً منطقياً بالمفهوم السابق أى العائلة الدولة ويندرج فى اطار تنحية الصراع الاجتماعى جانباً وإزاحة «الحقد» الناتج عن الفوارق الطبقة فحيث أن مفهوم العائلة- الدولة قد أنكر وجود طبقات متصارعة وأصبح المصريون أسرة واحدة كان من المنطقى، إذا ، أن يسود هذه العائلة الواحدة «الحب» والاخاء بدلا من «الحقد» والصراع.

فى خطابه فى ذكرى العيد الرابع والعشرين لثورة ٢٣ يوليو ١٩٧٦، ينهى السادات خطابه قائلاً: فليستقهتر الحقد ليحل محله الحب، ولتراجع الخصومات والأحقاد لكي يحل محلها الأخاء والوفاء والعطاء.

وفى مقطع آخر من نفس الخطاب يؤكد أن: الحقد هو الثمرة الطبيعية للأحاساس بالعجز.. ومجتمع يعيش على الحقد لا يمكن أن يتقدم خطوة واحدة إلى الأمام... لا يمكن أبداً، نعيش على مجتمع الحقد.. ولذلك فكللى أمل وكللى ثقة فى أننا سوف نعود إلى تاصيل القيم الانسانية العليا التى ورثناها والتى هى أساس وجودنا وبدونها لا تكون قيم الحب والخير والجمال.

ومفهوم الحب الخطاب الساداتى يعتبر استجابة لجملة معقدة من الاعتبارات، ففضلاً عن أنه يستخدم كغطاء لتمويه الصراع الاجتماعى والتغطيتة على فحوى السياسات المطبقة على صعيد الصراع العربى- الاسرائيلى أو على الصعيد الداخلى «للافتتاح الاقتصادى»؟ فانه كذلك استهدف التخفيف من حدة الاستقطاب الاجتماعى الحاصل وأحتمالات الانفجار التى لم يفلح استخدام مثل هذه المفاهيم فى تجنيبها عندما فاض الكيل بالشعب المصرى من جراء الظلم الاجتماعى الذى صاحب سياسة السادات فى يناير ١٩٧٧ لاعلان احتجاجه.

ومرة أخرى فالخطاب الساداتى يبين الحدود التى تميزه فى مواجهة خصومه فهو لا يعترف بالطبقات ولا بالصراع الاجتماعى ولا بالحقد تلك المفاهيم التى تنتسب

«للاشتراكية العلمية» والتي حاولت الاشتراكية الناصرية استلهاها في أفق مختلف.. وإنما هو رب العائلة المصرية الواحدة التي يكتنفها الحب لا الحقد، والتعاون لا الصراع، وأخلاق القرية لا أخلاق المدينة.

وفوق كل ذلك فقد أستهدف هذا المفهوم على الصعيد السيكلوجى والفردى تحقيق قدر ما من الانسجام والتوازن الذى تعصف به الفوارق الطبقيّة الفجة التي شهدتها الفترة الساداتية والاستقطاب الاجتماعيّ الحاد أى تركزس الغنى والثروة فى الجانب والفقر والفاقة فى جانب آخر، فمط الحياة الاستهلاكيّ والاسكانيّ الفاخر والسيارات الفارهة والملايين السهلة التي يجنيها تجار العملة والوسطاء والتجار والسماسة والمصدرين والمستوردين، ومط الحياة المتردى وسكن المقابر والأنوبيسات المكتظة للأغلبية الساحقة من المصريين.

أن مفهوم الحب الساداتى هو أسطورة هدفها تضبيب الواقع وتغيبية إذ لا يستند إلى أى أساس فعناصر الواقع الاجتماعيّ المصرى فى عهد السادات تدفع فى أى اتجاه إلا الحب وتلعب الأسطورة هنا دورا أساسيا لتأييد السيطرة وأضفاء المشروعية عليها وجعلها مقبولة وان هذه السيطرة ليست ممكنة دون أساطير تغلفها وتخفف من فداحتها^(١٣).

وإذا أفترضنا أن الخطاب باعتباره منتجا عقليا ويخضع بصفته تلك للاغتراب كالمنتج المادى من حيث أن الاغتراب هنا علاقة اجتماعية بين الانسان كمنتج للقيم وبين حصاد نشاطه حيث يندمج هذا الأخير فى نظام اجتماعى يعمل بطريقة موضوعية أى مستقلا عن ارادة الانسان، فناتج عمل العامل وفقا لذلك يبدو غريبا عنه لأنه «يتوضع» خارجه.. يواجهه وكقوة تسيطر عليه^(١٤)، كذلك المنتج العقلى يمكنه أن يغترب واغترابه يعنى أنه اطار نظام اجتماعى وشروط اجتماعية محددة، يعمل فى اتجاه مستقل عن ارادة منتجه بل وفى بعض الاحيان ضد هذه الإرادة ذاتها^(١٥). هل يمكن القول أن حالة السادات كانت قريبة من هذه الحالة أو أنه يمكن ادراجها فى اطار هذه المقولة، أى أن الحب الذى دعا إليه تحول فى الممارسة الاجتماعية إلى «حقد» توج بمقتله؟ أن مجرد طرح هذا السؤال يعنى البحث عن عذر بطريقة صريحة أو ضمنية لفداحة وهول التضليل الأيديولوجى

الساداتى اذ يبدو السادات فى هذه الحالة كما لو كان ضحية أفكاره الأنانية عن الحب.

والواقع أن السادات لم يكن لا مفكرا ولا منظرا وحالته من ثم ليست شبيهه بأحوال هؤلاء، المفكرين الذين وظفت أفكارهم فى اطار مختلف تماما بل والأهداف لم تره - بتفكيرهم.

على العكس من ذلك يمكن القول أن تفاقم التناقضات الاجتماعية وتجذر الظلم الاجتماعى فى عهد السادات هى التى أوحى أو ساهمت فى الدعوة إلى مفهوم الحب الساداتى تماماً للتحفيف من حدة هذا الاستقطاب وامعانا فى التغفية عليه.

ففى فرنسا فى الفترة من ١٦٦٠ إلى ١٦٨٠ وفى السنوات الأولى من حكم الملك الشاب لويس الرابع عشر ظهرت النداءات الى الحب وايدولوجية حب الملك تمت فى مجتمع تميز بتناقضات اجتماعية صارخة وبؤس عارم وانتفاضات فلاحية كبيرة^(١٦). هل ثمة إذن علاقة بين ظهور «أيدولوجية الحب» واستفحال خطر التناقضات الاجتماعية؟

أن مفاهيم العائلة- الدولة والحب استهدفت توحيد مجتمع تعمل كل عناصره على التفرق بالضرورة بالذات فى الفترة الساداتية حيث أستفحلت التناقضات الاجتماعية والطبقية بطريقة صارخة ومن ثم فقد أراد السادات من وراء إستخدامه لهذه المفاهيم خلق وحدة وهمية أيدولوجية لتغطية التفرق الذى لا يمكن تجنبه فى مجتمع ينقسم إلى طبقات تتناقض مصالحها وتطلعاتها بحكم مواقعها المختلفة فى اطار الاجتماعية والانتاجية.

والواقع أن مفاهيم الدولة- العائلة والحب كما تقدم فى الخطاب الساداتى تعكس نظرة خاصة للتاريخ، فهى تبحث فى الذهن المصرى والثقافة المصرية تاريخ سبعة آلاف عام مضت وذلك يعنى أمرين، أولهما أن تاريخ مصر والمصريين «جوهر ثابت» لا يتغير، ظل هو منذ آلاف السنين ولم يطرأ على التركيب الاجتماعى والاقتصادى والثقافى تغييرا يهز هذه القيم أو يستبدلها وذلك رغم تسليمنا بوجود أستمرارية ما فى تاريخ مصر- وذلك يعنى القفز فوق مراحل

التطور التاريخى المصرى بالذات تلك التى دخلت فيها مصر إلى السوق الرأسمالية العالمية ومن ثم تشكل بنيتها الأقتصادى والاجتماعية فى اطار العلاقات الرأسمالية وتكريس التخلف. أنها باختصار نظرة لا تاريخية هى برامجية الواقع فيها هو الحاضر الآتى بلا تاريخ... وثانيهما صرف الانتظار عن الحاضر.

فضلا عن ذلك فإن هذه النظرة تستهدف أظهار التاريخى المتغير بمظهر الثوابت الطبيعية، «البداية»، فالتاريخ والمضمون المتميز المتغير يظهر كالبديهى الذى لا يحتاج إلى رهان تدركه الأذهان هكذا بالحس السليم دون عناء كبير، وهنا يظهر الطابع الأيدولوجى «اليقينى» لمثل هذه المفاهيم. ويتم الاستعانة بالتاريخ بهذا المعنى لاختفاء ما هو سياسى وتقنيته والحيلولة دون مناقشته ونقده، فهو بديهى كتاريخ مصر الذى هو بديهى أيضا ولا يحتاج لعناء كبير لنقده وفهمه^(١٧).

٣- برامجية متعددة الأوجه

تظهر ملامح هذه البرامجية على أكثر من مستوى:

أ - النتائج: تتحدد قيمة أى عمل فى تصور السادات بالنتائج التى يرتبها فالعبرة بالنتائج المباشرة وليست بسلامة المسلك العقلى أو النظرى للتعامل مع القضايا والمشكلات المثارة.

ب - العداء للنظر:

كل نظرية تأتى بعد الفعل المباشر ومن ثم فالنظرية تخضع للواقع، و« الصدمة الكهربائية» شائعة الانتشار فى الخطاب والممارسة الساداتيين يتوضح ذلك بجلاء فالأولوية للفعل ويعنى ذلك رفض التفكير النظرى والعلمى الموجه للممارسة وما ينبغى أخذه فى الاعتبار هو الفاعلية.

فى خطابه بمناسبة العيد الرابع لثورة ٢٣ يوليو يقول السادات: «هذا كشف حساب سريع عن المحازات ست سنوات.. ومعاناه ست سنوات.. وسوف تلاحظون أن ما كان خلالها من مواجهات لشتى مشاكلنا لم تكن مواجهات عشوائية، بل كانت مواجهات توجهها تجارتنا وما تعلمناه من دروس، وما يلائم شعبنا

وحاجاتنا.

ومن هنا أستطيع أن أقول أنه قد صار في مجتمعنا ملامح سياسية واقتصادية وأجتماعية، لم أنقلها من كتاب يقرأه الإنسان في حجرة مغلقة كما يفعل البعض ولا من بلاد لاوجه للشبه بيننا وبينها كما يفعل آخرون ولكنها كانت نبت النضال والممارسة والاتصاق بتراب هذا الوطن وخصال مجتمعنا العريق.

اعلاء شأن العمل والفعل والممارسة على النظر والتفكير النظرى والعلمى يعكس احتقار النظرية والممارسة النظرية وانعدام الثقة فى الفعل ذاته وليس الأمر هنا أن الممارسة تسبق النظر وإنما تعتمد إلى استبعاد التفكير العلمى والنظرى المرتبط بالممارسة الأجتماعية.

وذلك رغم أن هذه الموقف ذاته يعنى موقفا «نظريا» فى نهاية التحليل، أى يستند إلى تصور نظرى يعمل صاحبه على اخفائه وتوبيهه. أن الخطاب الساداتى هنا يطرح نفسه فى مواجهة خصومه المهتمين بالنظر والنظرية و«العقلانية» على أنه خطاب العمل والفعل الملموس ويسعى هنا لاكساب مقولاته ومصداقية فى مواجهة خصومه فهو يعمل ويغير ويجسد مقولاته بعكس خصومه الذين يكتفون بمجرد النظر والتأمل فخصومه يفكرون بينما هو يعمل.

وجدير بالأشارة أن الخطاب الساداتى يلتقى هنا مع الخطاب الفاشى حيث يركز هذا الأخير على العمل واحتقار التفكير النظرى^(١٨) وذلك للحيلولة دون الاحاطة الشاملة بالظواهر والتعرف على محتواها الكلى. أنه خطاب يركز على الجزء معزول عن الكل، واللحظة الراهنة معزولة عن السياق الزمنى التاريخى والتي هى جزء منه، والنظرة الجزئية دون النظرة الشاملة وهو هذا وذلك يقصد صرف الانتباه عن التطور المنطقى الشامل لمجمل هذه الجزئيات والحيلولة دون نظمها فى اطار كلى واحد والتنجز بمسارها فى المستقبل.

الفصل بين النظرية والتطبيق، بين الجزئى الكلى، هو الطابع الغالب للخطاب الساداتى ورغم أن سياسة السادات تبدو على هذا الصعيد عادية بمعنى أن السياسة بمعناها على الأقل «الضيق» تتصف بطابع براجماتى، لكن سياسة السادات تتميز فوق ذلك بتفجييبها للعناصر الثابتة والعناصر المتغيرة، فإذا كانت

الأولى تمثل محاور أيه سياسة ومحتواها الرئيسى من ثم لا تخضع للغير الفجائى أو العشوائى، فأن العناصر المتغيرة بطبيعتها قابلة للتغيير والتعديل والاضافة على ضوء المعطيات المحلية والعالمية فى ظرف تاريخى محدد.

ورغم هذه البراجماتية الشديدة، إلا أن ذلك لم يمنع سياسة السادات من أن تمثل محلا حتما مكمنا وجهة نظر المصالح الطبقية والأجتماعية والسياسة التى عبر ودافع عنها.

والخطاب الساداتى لا يطرح نفسه فقط فى مواجهة «الأشترابية الناصرية» أو الماركسية وإنما كذلك فى مواجهة النظام السابق ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والليبرالية البرلمانية التى كانت مطبقة. فهو يعرف نفسه بتمايزه فى مواجهة كلاً من الأيديولوجيتين السابقتين مؤكداً أنه أفضل من كليهما لأنه يمتلك الحقيقة ويتفادى فى الممارسة عثراتهما ويتلام مع عمق مع حاجات وثقافة المجتمع المصرى.

فى خطابه بمناسبة العيد الرابع والعشرين لثورة ٢٣ يوليو يؤكد:

«لقد كانت لبلادنا تجربة منذ ثورة ١٩ وحتى ثورة ١٩٥٢ جرينا فيها الاستقلال الشكلى، والبرلمانية المزيفة، والأحزاب التى تحكم وتتحكم بأمر أسياها، والاقطاع ورأس المال المستغل. وبعد سنة ١٩٥٢ كانت لنا تجربة أخرى حطمتنا فيها الاستعمار والاستغلال، ورفعنا عن كاهل الفئات الشعبية أغلال قرون ولكننا لم نتوصل فى الداخل إلى تجربة ثابتة..

تارة كانت دفة الحكم تميل إلى القول بأشترابية علمية، وتارة كانت بعض قطاعات السلطة تطبقها أشترابية مزاجية، أحيانا والظروف، وظهر من يفسرونه ماركسيا وفى يفسرونه يمينياً.

أما مراكز القوى فقد اتخذت من الأشترابية سبيلا للتحكم فى أرزاق ومقدرات الناس، أى سبيلا الأبهش أنواع الديكتاتورية.

والآن وبعد ممارسة السنوات الست الماضية أستطيع أن أقول أنه صار ممكنا أن نسجل ونحدد ملامح مجتمعنا ومعالم اشتراكيته المصرية الصحيحة فى وضوح.

نريد أشتراكيه الرخاء لا الفقر، اشتراكية العمل لا الخمول والإتكال

رابعا أن اشتراكيتنا اشتراكية قمليك لا تجريد، وزعنا الأرض.. الأرض توزع على الفلاحين.....»

والاشارات الكثيرة إلى مفهوم الاشتراكية لا تعنى سوى مداعبة أحلام الجماهير التى تمثل الاشتراكية لها حلما حقيقيا والامعان فى تعبثها أيديولوجيا وأعلاميا بينما المضمون الحقيقى شئ آخر تماما والعبرة فى النهاية ليست بالألفاظ وإنما بالمحتوى الفعلى للسياسات المطبقة. فقد استعارت الفاشية الأوروبية الاشتراكية اللون الأحمر والتعبيرات الثورية حتى كلمة الرفيق ولم يعنى ذلك شيئا آخر غير الفاشية (١٩).

فالنظام الذى يقترحه السادات تم استخلاص عناصره من التجربة وهو مثالى نموذجى تفادى عثرات نظام ما قبل ١٩٥٢ وما بعدها.. يقول السادات فى خطابه بمناسبة العيد الرابع والعشرين لثورة يوليو ١٩٧٦: «تلك هى ملامح النظام الذى توصلنا إليه عبر الممارسة والتجربة، وارتضيناه اشتراكية ديمقراطية، تتربط فيها الملامح تربطاً عضوياً، فلا تتعارض ولا تتناقض. وبهذا البناء المترابط المتكامل ينهض البناء بقوته الذاتية وتختفى الحاجة إلى أية إجراءات استثنائية».

هكذا فالنظام الذى يدعو إليه منسجم ويخلو من الأعوجاج والخلل الذى ميز لنظم الأيديولوجية السابقة عليه.

٤- الكسب:

ينتمى هذا المفهوم إلى منظومة المفاهيم التى ترتبط بسياسة الانفتاح الاقتصادى ونظام القيم الذى رسخته فهو دعوة للكسب بأية طريقة وليس عن طريق العمل المنتج وينطبق ليس على نشاطات بعينها وإنما على أية أنشطة يمكن للفرد أن يمارسها. يقول السادات فى خطابه بمناسبة العيد الرابع والعشرين لثورة ٢٣ يوليو:

«أن كل نشاط يمارسه الفرد ويكسب منه لابد أن تكون عليه ضريبة، والضريبة فى المجتمعات الاشتراكية بل والرأسمالية من أهم وسائل اقرار العدالة الاجتماعية ومنع الصراع بين الطبقات ولا بد أن يكون التهرب من الضرائب فى القانون الجديد موضوع التجريم، أى جريمة لأنها فعلا جريمة بل وفى بعض البلاد يعد أفحش

الجرائم».

هكذا فالضريبة تمنع الصراعات الطبقيّة ومع ذلك تؤكد واقع الحال فى البلدان الرأسمالية التى تطبق نظم ضريبية متقنة وغاية فى الفعالية. أن الصراع الطبقي قائم ولا يمكن للضريبة أن تلغيه إذ لم يرتبط وجود الصراع الطبقي منذ البداية بعدم وجود ضرائب ومن ثم يختفى مع وجودها- تلك مفارقة عابرة توضح الطابع الأيديولوجي للخطاب الساداتى.

ورغم أن الحصول على الكسب ليس متاحا لكل أفراد الشعب، وإنما يقتصر على الطبقة الحاكمة وحلفائها، إلا أنه يتم تقديمه هنا على أنه لكل فرد وفى إمكان كل الطبقات. فالطبقة الحاكمة تقدم مصالحها الخاصة على أنها مصالح كل الشعب.

لكن وهذا هو الأهم، أن الخطاب الساداتى هنا يحاول ويسعى إلى أحداث تطابق وتوحيد بين توجهات الجماعات الطبقيّة المسيطرة وبين توجهات ومصالح الشعب، أنه يسعى إلى أحداث انسجام اكراهى، ووحدة بين توجهاته وتوجهات المواطنين.

فعلى المصريين أن يتبنوا نفس فلسفة السادات (٢٠) وأن يجدوا فيها مثلهم الأعلى.

ومفهوم الكسب يطرح فى تناقض مع مفهوم العمل فى الفترة الناصرية، فبينما كان العمل فى الفترة الناصرية حقا وشرفا وواجب أصبح الكسب هو الهدف الذى ينبغى أن يسعى إليه المصريون فالعمل ينتج يصرف النظر عن الشروط التى يتم فيها ولكنه على الأقل فى هذه المرحلة قيمة أكثر سموا من الكسب فهذا الأخير غير منتج إذ يمكن الحصول عليه بأنشطة غير إنتاجية، الاستيراد والتصدير- السمسرة- العمولات- الوكالة للشركات الأجنبية- تجارة العملة كلها أنشطة تدر كسبا ولكنها تخرب الاقتصاد الوطنى ولا تضيف شيئا إلى ثروة المجتمع.

فبينما يفترض العمل وجود اطار اجتماعى واقتصادى وقانونى لتحقيق فعاليته، وكذلك نوعا فى «الجماعية» بحكم العملية الانتاجية ذاتها، يشجع الكسب الفردية بل أنه يرتبط بها ارتباطا عضويا.. فالكسب دعوة موجهة للفرد

والفردية بينما العمل موجه للفرد ولكن فى إطار جماعى.

والمحصلة العملية لهذه المفاهيم أى الكسب والدعوة إليه هى شل امكانية تجمع أى حل جماعى فى مواجهة الأوضاع المتردية وتوقيف أية أرادة جماعية لمعالجة الأوضاع المنهارة والبحث عن حل جماعى ومن ثم فالغالبية للخلاص الفردى هى الهجرة بمختلف مستوياتها وإلى كل أقطار العالم، من ثم ولا عجب فى ذلك أنه عام ١٩٨٠ تمثل وهائع المصريين العاملين بالخارج أهم مصادر الدخل القومى فى مصر.

ولم تكن استجابة المصريين المهاجرين للدعوة الساداتية فقط نتيجة هذا المفهوم أو الدعوة إليه وإنما من خلال جملة التغيرات الهيكلية التى أجريت للاقتصاد المصرى من خلال سياسة الانفتاح الأقتصادى والتى كانت محصلتها تدهور مستوى المعيشة والعجز عن مجاراة التضخم فى اطار مستوى الأجور المعمول به فى مصر. ومع ذلك فظروف الهجرة المصرية للخارج يخضع تفسيرها لعوامل غاية فى التعقيد والتنوع منها ما هو اقتصادى اجتماعى بل ومنها ما هو حتى نفسى سيكولوجى.

وقد تناول الخطاب الساداتى هذه المفاهيم فى مواجهة الخصاص الناصرى والمفاهيم التى تضمنتها، فى خلاف وليس فى اتفاق، وذلك للبحث عن التمايز والتمهيد والتسويق لجملة التوجهات الاجتماعية والسياسية. فالتعريف بايديولوجية السادات يتم بتناقض مفاهيمها مع المفاهيم السابقة عليها؟ ومن ثم تميزها وأنها وحدها التى تتلاءم مع الواقع المصرى وليست غريبة عليه ونابعة من التجربة والممارسة وليس من الكبت والنظر المجرد (٢١).

هوامش البحث الرابع

Agmi (Fouad) : The Arab predicament : The Arab political thought and practice since 1967, cambridge University

en London, 1981. p. 105.

analyse de l'id'ologie : centre d'etude de la penr'ee, -٢
me - 2 -, Ed Galile'e, Paris, 1983. P. P 312 - 313.

٣- جورج بليخانوف : النظرة الواحدة إلى التاريخ، ترجمة محمد مستجير مصطفى،
الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٩ ص ١٧٥، ص ١٧٦.

٤- جورج بليخانوف نفس المصدر السابق. ص ١٩٧٥.

nsart (Pierre) : id'ologies conflits et pouvoirs, Presse -٥
iversitaive de France, Paris, 1977 P. P 77. 83.

Ansart (Pierre) Ibid P. 68. -٦

ugeyrollas (pierre) : L'obscurantisme contemporain : -٧
an, Straum, Allhumer, Ed SPAG Papyrus, Paris, 1983.

63.

٨- السيد ياسين : تعليق على كتاب (التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الن
١٩٥٢ - ١٩٧٠ دراسة في علم المفردات والدلالة بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ٨١،
مجلة المستقبل العربي عدد ابريل ١٩٨٢ ص ١٣٦.

urderon (Roger) : Le fascisme idéologie et pratique -٩
sai d'analyse comparée) Eds sociales, Paris, 1979, P. P.

8 - 139

rx, Engels : L'idéologie allemande, Eds sociales Par- -١٠
1976, P. P. 47 - 49.

١١- تيهيل راغب : أنور السادات رائدا للعاصيل الفكرى، دار المعارف، بالقاهرة ٩٧٥
٢٢٥ - ص ٢٣٤.

١٢- انظر حول هذه النقطة : د. محمد دويدار : الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٨ ص ٣٨ ، ص ٣٩.

١٣- Nizard (L) : A propos de l' Etat contribution á une analyse des idéologies institutionnelles, Revue l'homme et la société No 31 - 32, Paris, 1947, P. P. 223.

١٤- "مخطوطات كارل ماركس" ترجمة محمد مستجير مصطفى، دار الثقافة الجديدة القاهرة ١٩٧٤.

١٥- Schaff (dam) : L'aliénation en tant que problème philosophique et social, Revue l'homme et la société No 31 - 32, Paris, 1974. P. P. 33 - 37.

١٦- Ansart (Pierre) : Les sujets dans l'idéologies in : Analyse de l'idéologie, centre de la pensée politique, Tome 1 blématique, Ed Galilée, Paris, 1980. P 76.

١٧- مهدى عامل : القضية الفلسطينية فى ايدولوجية البرجوازية اللبنانية : مدخل إلى نقض الفكر الطائفى، مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت الطبعة الأولى، ١٩٨٠. ص ٦٦٦ - ص ١٦٢.

١٨- Bourderon (Roger) : Le Fascisme idéologie et pratique, Eds sociales, Paris, 1979, P. P. 43 - 45.

١٩- Bourderon Ibid P. 14

٢٠- Aulas (Marie chistive) : L'Egypte de Sadate : Bilan d'une époque, article non publié, 1982.

٢١- اعتمدنا فى هذا الفصل فيما يتعلق بالخطاب الساداتى على الخطاب التالية :

- ورقة أكتوبر (ابريل ١٩٧٤ - خطاب ٨ أكتوبر ١٩٧٠ بمناسبة ترشيحه لرئاسة

الجمهورية

- خطاب السادات ٢٨ سبتمبر ١٩٧٥ بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لوفاة الزعيم الراحل

عبد الناصر.

- خطاب السادات في ٢٢ يوليو ١٩٧٦ بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين لقيام ثورة ٢٣

يوليو.

- خطاب ٨ أكتوبر ١٩٧٠ عقب اعلان نتائج الاستفتاء - رئاسة الجمهورية - ١٤ مايو

١٩٧١ بمناسبة "حركة التصحيح".

- خطاب ٦ أكتوبر ١٩٧٣ خلال حرب أكتوبر.

الفصل الثالث

خطاب السلام وعروبة مصر

المبحث الأول

يناير ١٩٧٧ وإدانة الإنفتاح الاقتصادى

كانت انتفاضة ١٨ ، ١٩ يناير عام ١٩٧٧ علامة فارقة من تاريخ الساداتية حيث كشفت وعمق التناقضات الهيكلية المصاحبة لمشروع السادات الاقتصادى والسياسى وجسدت فشل سياسة الإنفتاح الاقتصادى وطابعها الاجتماعى والطبقى والتى كان السادات يرى فيها علاجاً ناجحاً لمشكلات مصر الاقتصادية وكان رفع الأسعار الذى نصحت به «المجموعة الاستشارية» وإلغاء الدعم على السلع الأساسية القليل الذى أشعل «القنبلة» وانطلقت جماهير الشعب المصرى من أسوان جنوباً إلى الاسكندرية شمالاً تعلن نقيمتها على السادات. والإنفتاح الاقتصادى ورموز هذه الحقبة سيد مرعى وعثمان أحمد عثمان وممدوح سالم ورئيس الوزراء .

والواقع أن مطلب «المجموعة الاستشارية» فى إلغاء دعم السلع الأساسية ظهر ١٦ أكتوبر عام ١٩٧٦ ، حيث بعث ممثل صندوق النقد الدولى FMI «بول ديكى» خطاباً شخصياً وسرياً لوزير الاقتصاد المصرى آنذاك الدكتور محمد زكى شافعى وقد تضمن هذا الخطاب مجموعة من المقترحات حول ما أسماه «الإصلاح الاقتصادى» من بينها تخفيض قيمة الجنية المصرى وإلغاء أو تخفيض الدعم على السلع الأساسية. (١)

ولم يخف وزير الاقتصاد قلقه إزاء هذه المقترحات وقدر أن نتائجها «كارثية» ومع ذلك فقد أقر مجلس الوزراء إلغاء الدعم على مجموعة من هذه السلع تحت

شعار «ترشيد الأسعار»^(٢)، وفى السابع عشر من يناير تنشر الصحف المصرية قائمة باسماء السلع التى رفع عنها الدعم وتضم ٢٥ سلعة تموينية وأساسية ، وزادت أسعار هذه السلع بشكل ملحوظ وكان الرد الشعبى صبيحة اليوم التالى أى ١٨ يناير عام ١٩٧٧ فى الإسكندرية وبعدها القاهرة وامتد فى اليوم التالى ليشمل كافة المراكز الحضرية الهامة حتى أسوان فى جنوب الوادى .

وتميزت هذه الانتفاضة بالتلقائية والعفوية ووضوح الهدف وكذلك بطابعها السلمى^(٣)، فهى تلقائية لأنها صدرت مباشرة عن الجماهير ومثلت رد فعلها تجاه المساس بشروطها المعيشية ودون تدخل القوى السياسية والتى حاولت فيما بعد اللحاق بالمتظاهرين ، وقد استهدفت المظاهرات ارتفاع الأسعار والغاء هذا الارتفاع الذى قرره الحكومة ، أما طابعها السلمى فقد اتضح من خلال طبيعة الأماكن التى توجه إليها العنف التلقائى أى شارع الهرم والكازينوهات والملاهى الليلية التى تتفق ملايين الجنينيات بينما يقبع المواطنون بجوارها يعانون من أحوال معيشية بائسة.

وتتابع الأحداث يؤكد ذلك ، فما أن قرر السادات الغاء الدعم رفع الأسعار مصحوباً بإعلان حالة الطوارئ ونزول القوات المسلحة إلى الشوارع فى المدن الكبرى شعر المتظاهرون أن مطلبهم قد تمت الاستجابة له وبدا أن المشكلة وجدت طريقها إلى الحل. ورغم محاولات الإعلام لتجريم المتظاهرين إلا أن الطابع السلمى الذى شهدته هذه التظاهرات انصب فى مجمله على رموز الغنى والبذخ والسفه فى وقت يئن فيه الشعب من ضغوط معيشية ضخمة .

والسؤال كيف رأى السادات هذه الأحداث وكيف حلها ؟ وما هى قى تقديره الأسباب التى جعلت هذه الأحداث ممكنة وعلى هذه الدرجة من الاتساع والشمول وهى الأسئلة التى يجيب عليها فحص الخطاب الساداتى والكشف عن تراثه الداخلى .

فالواقع أنه من تاريخ الساداتية هناك حدثان بارزان متناقضا الدلالة والآثار على نظامه أولهما أكتوبر ١٩٧٣ حيث تأكدت شرعيته و ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ حيث وضعت هذه الشرعية ذاتها موضع الاتهام وذلك يفسر بين أشياء أخرى رد

فعل السادات وخصائص رؤيته لهذا الحدث الذي وضع حصاد ما فعله خلال السنوات الماضية موضع اختبار حقيقى واستفتاء شعبى عارم مضمونه هذه المرة «لا» بصوت عال وعلائية وعلى رموس الأشهداء وهو الأمر الذى يفسر بقاء هذه المظاهرات فى ذاكرة السادات لسنوات عديدة .

وبفحص الخطاب الساداتى عقب هذه المظاهرات وأشكال الاخفاء الايديولوجى المضمنة فيه تكشف بجلاء عن حجم وخطورة هذا الحدث فى وعى السادات وأثره على شرعيته التى اكتسبها من خلال حرب أكتوبر ورفع شعارات الليبرالية والأمان و «دولة المؤسسات» وقد تميزت رؤية السادات لأحداث ١٨ ، ١٩ يناير بما يلى :

١- الإستعانة بالخيبة التاريخية لإعادة بنائها لتبرير الحاضر :

سبق أن أشرنا أن هذا الشكل للإخفاء الايديولوجى إما أن يتجاهل الخبرة التاريخية التى تستعدى القلق والحذر فى الوعى الجماعى أو الاستعانة بها لإعادة بنائها بشكل يبرر الحاضر وهذا ما لجأ إليه الخطاب الساداتى ، فالإشارة للتاريخ التى وردت فى خطابه لا تستهدف توضيح الرؤية ولا جلاء الأسباب الحقيقية التى جعلت من الممكن وقوع هذه الأحداث وإنما على النقيض من ذلك لتشويه أصل هذه الظواهر ولاخفاء اسبابها وتبرير الحاضر أى الأمر الواقع .

وفى هذا الإطار تقع إشارة السادات فى خطابه الموجه للأمة ٥ فبراير عام ١٩٧٧ عقب المظاهرات إلى سنى الستينيات وبداية السبعينات والميثاق الوطنى والاشتراكية العربية ، فالهدف ليس بعث هذه القيم والأهداف وإنما تحديداً لتبرير الواقع والانفتاح الاقتصادى والاستعانة بالرصيد الناصرى لتسهيل قبول مشروعه من قبل الجماهير إذ يقول فى خطابه ٣ فبراير ١٩٧٧ :

فى الستينيات وعلى وجه التحديد بعد الانفصال الىى وقع بين مصر وسوريا فى سبتمبر ٦١ . ومن قبل هذا بشهرين كانت صدرت قوانين ما يسمى بالقوانين الاشتراكية فى يوليو ٦١ . ثم جاء الانفصال فى سبتمبر ٦١ ، دخلنا سنة ٦٢ ونحن نعد لمؤتمر القوى الشعبية .. هذا المؤتمر الذى أسفر عنه الميثاق وقد كنت أنا أحد مقررى أو أحد سكرتيرى لجنة الميثاق .. صدر الميثاق فى مايو ١٩٦٢ يحمل

الميثاق عشرة أبواب ويحمل معالم نظرية كاملة .

وبعد أن يتحدث عن دوره فى لجنة الميثاق الوطنى يعيد السادات التأكيد من جديد على القوارق الأساسية بين الاشتراكية والشيوعية حيث يقول فى نفس الخطاب :

زى ما قلت فى مايو ٦٢ صدر الميثاق محدد فيه الاشتراكية .. محدد فيه على وجه التحديد الخلافات الثلاثة القائمة بين اشتراكتنا وبين الماركسية محددة واضحة سواء من ناحية ما تنادى به الاشتراكية من ملكية وسائل الانتاج .. ميثاقنا مبنيناديش ملكية وسائل بواسطة الدولة .. لا .. سيطرة الدولة على وسائل الانتاج .. فرق كبير بين ملكية وسائل الإنتاج فى الماركسية وبين سيطرة الدولة عندنا على وسائل الانتاج لا يعنى هذا ان كل شئ أتامم حتى اللى ثبت حتى فى النظرة الماركسية ثبت فشلها تأميم الأرض باعترافكم جميعاً ، فالفرق الأول الجوهرى اللى نص عليه الميثاق بيننا وبين الماركسية هو ملكية وسائل الإنتاج أو السيطرة على وسائل الانتاج .

ومن ناحية أخرى فقد كانت إشارة السادات لهذه السنوات تخلص من أية دلالة إلا الهجوم على الناصرية والشيوعية فى آن واحد وهنا تتحدد طبيعة الحقل الايديولوجى الذى يتموضع فيه الخطاب الساداتى. فخصومه الحقيقيون هم الناصريون والشيوعيون وخطابه يحاول الإستيلاء على حقل التوجهات الرمزية للمواطنين بتشويه التجربة الناصرية والشيوعية إذ يعلن:

أعود ثانية إلى صدور الميثاق ، بدأنا نطبق الميثاق .. واتشكلت الحكومة اللى جت فى سنة ٦٢ ، وكان على رأس هذه الحكومة رجل كان بيعتبروه السوفييت راجلهم هنا .. على صبرى ، مشيت الحكومة ، الميثاق بدل ما تبقى فيه فروق جوهرية بيننا وما بين الماركسية ، ابتدأ الميثاق بواسطة الحكومة الرشيدة بتاعتنا ، وبواسطة التنظيم وقادة التنظيم فى الاتحاد الاشتراكى اللى برضه كان من وراهم الجماعة دول بتتبع مراكز القوى بدأ يطبقوا أو يميلوا فى تطبيق الميثاق إلى الماركسية اللى احنا زى ما بأقول قرر الميثاق الفروق الجوهرية الواضحة بيننا وما بين الماركسية ، أو التناقضات .. ثم مش بس لجأوا إلى هذا ، ده بدأ نوع من الغزل مع الاتحاد السوفيتى .

٢- انتقال حقل المواجهة وتعيين كبش فداء :

فى مواجهة أحداث بضخامة ما شهدته مصر خلال هذين اليومين ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ لا يستطيع أى خطاب سياسى عقلانى أن يتجاهل الأسباب الحقيقية وراء المظاهرات وهى ارتفاع الأسعار والرضوخ لشروط صندوق النقد الدولى وتطبيق سياسة تحابى الأغنياء وعلى حساب القراء ومحدودى الدخل ولكن الخطاب الساداتى بدلاً من ذلك يقوم بتحريف حقل المواجهة والبحث عن كبش فداء يلقي عليه بمسئولية ما حدث ويعلق عليه ممارساته وأسس مشروعه وهم فى تقديره الناصريون والشيوعيون وذلك لتحقيق عدة أهداف مجتمعة فى نفس الوقت : التغطية على أسباب ما حدث تلك الأسباب التى تكمن فى جوهر السياسات المطبقة وتحريف النعمة الشعبية لتصب على الناصريين والشيوعيين بدلاً من أن تصب على الساداتية المطبقة والمسئولين عنها وكذلك تقديم تنازلات لحلفائه من الأخوان المسلمين وشد أزر الحلف الطبقي المستفيد من سياسته وأخيراً الحجز على الإرادة الشعبية ومصادرة الاستجابة الفورية والتلقائية للفتات الشعبية المعنية والمضادة من جراء هذه السياسات وفى هذا السياق يقول السادات :

وللأسف اللى بيثيرون هذا كله معروف فى البلد .. هما برضه اللى رفضوا ثورة ٢٣ يوليو من يوم ما ابتدئت .. الشيوعيين واللى ورثوا اللى عايزين يقولوا النهارده أنهم ورثة عبد الناصر .. لأنه أصبح مفيش فرق بين الاثنين على فكره .. دول هما دول .. واحد لتنين بالضبط ومفيش أى خلاف ويمكن على ضوء المناقشة اللى سمعتموها من يومين عندى هنا مع بعض الطلبة ولما طلبت من واحد منهم ناصرى أن يقول لى ما هى مبادئ الناصرية . طلع إيه عبد الناصر ؟ عايزين الحراسة .. وعازين المصادرة .. وعازين المعتقلات وعازين الوحدة العربية بطريقة عبد الناصر . طب پس طريقة عبد الناصر كنا يومها الميكروفون بتاعنا على العرب كلهم ومقسمين الأمة العربية إلى معسكر رجعى ومعسكر تقدمى .

٣- البحث عن أسباب جديدة غير الأسباب الحقيقية:

يتميز الخطاب الساداتى بوجود «مساحة بيضاء» أو «مساحة صمت»^(٤) حول الأسباب الحقيقية التى حدث بالجمهور لإعلان سخطه مباشرة وهى الأسباب التى

أشرنا إليها والمتعلقة بجوهر وأسس سياسة الانفتاح الاقتصادي وفى نفس الوقت يبحث السادات عن مبررات وأسباب جديدة قد تبدو واهية مقارنة بالأسباب الحقيقية ، إذ يتحدث عن قانون الضرائب وقانون الإسكان حيث يقول :

أنا مستنى اللى وقع يقع .. حستغربوا طبعاً .. أنا مستنى اللى وقع يقع حقيقة .. ليه .. حجيلكم أوقلقكم ليه .. وعلى ذلك أنا جيت فى يوم أول يناير وجمعت القيادة السياسية عندى هنا هه .. وقلت لهم على وجه الاستعداد .. قانون الضرائب وقانون الإسكان ليه .. قانون الضرائب يصلح الوضع اللى نتج عن الهدم فى عملية إعادة البناء اللى ابتدئناها .. عملية إعادة البناء واللى هيه أساساً جزء من الإنفتاح لان الإنفتاح يشمل الكلبقى . الإنفتاح ما هوش إنفتاح اقتصادى بس ، لاده إنفتاح اقتصادى وفكرى وثقافى وتكنولوجى وعلمى . إنفتاح بالكامل بدل ما كنا قاعدين حاصرين نفسنا فى طوق وفى حيز .. وقافلين على روحنا وعلاقتنا مع الاتحاد السوفيتى بس .. والباقى مقطوع كله .

هكذا توقع السادات هذه الأحداث للأسباب التى ذكرها أى قانون الضرائب وقانونا الإسكان ، وطبقاً لنمط محاجاته لو تم إصدار هذين القانونين لما رأت هذه الأحداث الضوء وهنا يكمن أحد مظاهر «التشيز» و«التجزئة» فى الخطاب الساداتى فبدلاً من رؤية الصورة بأكملها لا يرى فيها غير الجزء الكافى من جبل الجليد .

٤- التبرير :

أحد وظائف الايديولوجيا والخطاب الايديولوجى ، فهذا الأخير هو خطاب الأمر الواقع بالذات لحظة تصدر القوى القائمة وراء قمة الحكم ، الدفاع عن الواقع الراهن وتجريم الخروج عليه وتصويره على أنه «ليس فى الإمكان» أحد أكثر المهام شيوعاً فى الخطاب الساداتى .

وبناء على ذلك فمسؤولية الحكومة والدولة انخفضت إلى مجرد خطأ بسيط يحدث كما يحدث فى كل مكان ، خطأ غير مقصود ، لا يستدعى ما حدث هكذا فالخطاب الايديولوجى يميل إلى تبسيط ما هو معقد والخطأ فى منظوره يبدو «طبيعى» بل جزء من «الطبيعة البشرية» .

إذ قول :

كون إن فيه خطأ وقع من الحكومة .. أمر ممكن وكل الحكومات اللى فى الدنيا بتقع فى أخطاء والسياسة والنظم والمعارضة والأحزاب ما هى موجودة عشان كده وعشان مناقشة هذا .. لكن أبدا .. ماهش السياسة والحرية وسيادة لقانون والديمقراطية مش عشان الوثوب إلى الحكم عن طريق الحرق والقتل والنهب السرقة وتدمير منجزات الشعب ومؤسساته .. ده مش أسلوب الديمقراطية ولا سياسة القانون ولا الحزبية أبداً .. أبداً .. كان تصورى ان الحكومة مثلاً حتقدم الثلاثة مع بعض .. بدليل أنا مطلبتش الميزانية يوم واحد يتاير .. أنا طلبت قانونين على وجه الإستعجال .. قانون الضرائب .. قانون الاسكان .. كل إنسان كان هيلاقى رد على السؤال بتاعه .

٥- الصورة المعكوسة :

هنا يجسد الخطاب الساداتى قمة التشويه لحظة الدراما المريعة التى عاشها بسبب مظاهرات ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ ، فالصورة مقلوبة إذ يوصف المتظاهرين فى هذين اليومين فى القاهرة والاسكندرية ومدن الصعيد حتى أسوان بأنهم وبأختصار «حرامية» وانتفاضتهم ليست «شعبية» وإنما «انتفاضة حرامية» هكذا يبدو العالم مقلوباً فالأمراء والشرقاء هم المستفيدون من الانفتاح الاقتصادى والمليونيرات الجدد فى مصر والسماصرة ووكلاء الشركات الاجنبية بينما «الحرامية» هم أبناء الشعب الكادحين الذين خرجوا يزودون عن قوت يومهم هنا تتجسد قمة المأساة والمهلهة على حد سواء ، وتتلور أكثر صور الاخفاء والتشويه الايديولوجى سفوراً.

وهذا التشويه يستهدف تجريم الاعتراض على سياسته ووضع المعارضين سواء كانوا مواطنين عاديين أوسياسيين فى معزل عن بقية المجتمع بهدف تعميق القطيعة النفسية وغزو الشخصية من الداخل وتصدير عقدة الإحساس بالذنب لدى من تسول له نفسه الاعتراض والتظاهر احتجاجاً على سياسته باختصار يقسم السادات وبضربة واحدة المجتمع المصرى إلى معسكرين الشرقاء وهم الطبقات المستفيدة من الانفتاح واولئك الذين يقبلون من أبناء الشعب مضمون هذه السياسة

والمعسكر الثانى «الحرامية» أولئك الذين يعترضون على هذه السياسة وفى هذا السياق يقول :

ولكن مثلاً لما نيجى عند قضية زى قضية التخريب مثلاً ، أو التآمر والسرقة هل حل قضية الأسعار ذى ما هم بيقولوا انتفاضة شعبية ، حزب التجمع يقول على اللى جرى ده إنتفاضة شعبية ؟ عيب دى إنتفاضة حرامية، مش إنتفاضة شعبية، إنتفاضة حرامية اللى سرقوا المجمعات الاستهلاكية الانتفاضة الشعبية فىن ؟ لما يحصل مخطط تخريبى زى ده ما تقولش عليه انتفاضة قومية ، ولا إنتفاضة وطنية ، ولا وثبة وطنية .. لا زى ما قلت دى إنتفاضة حرامية .

وتوصيف السادات لما حدث على أنه «مؤامرة» حاكها الشيوعيون والناصريون يستهدف تجريم المعارضة وعزل المعارضين عن بقية ابناء الشعب وإقامة حاجز نفسى بينهم وبين الآخرين .

وفى معرض تبرير السادات للمزايا التى تتمتع بها الطبقات التى تستفيد من سياسة الانفتاح نقارن بين مزايا هؤلاء وتلك التى يتمتع بها مواطنون فى الاتحاد السوفيتى ويتساءل هل الامتيازات مباحة فى الاتحاد السوفيتى وممنوعة فى مصر؟ وهى إشارة تستهدف صرف انتباه الجمهور عن هذه الوقائع إليها على أنها «عادية» «طبيعية» موجودة فى كل مكان واختيار الاتحاد السوفيتى بالذات دونا عن بقية البلدان العربية المتقدمة ليس عشوائيا وإنما لتعربة مصداقية خصومه من الشيوعيين والناصريين وتبيان تناقض دعاوهم للعدل الاجتماعى والمساواة وإظهار تناقض دعوتهم مع واقع الحال بالذات وأن الاتحاد السوفيتى يعتبر الوطن الأم وطن أول ثورة اشتراكية فى التاريخ الحديث وينتهى الأمر بالسادات لاتهام معارضيه «بالعمالة» للاتحاد السوفيتى لعزلهم وتشويه سمعتهم .

يقول السادات :

ليه انتفاضة الحرامية ديه هى موسكو موش فيها ناس كده عندها عرييات .. موسكو فيها اللى راكب موسكو فيتشى وفيها اللى راكب فولجا وفيها اللى راكب الرولز الفاخرة وفيها اللى ماشى على رجله ويبركب المواصلات زينا إيه الجديد

فيها هنا لا في مصر لا في موسكو حلال وهنا لا .. حاجة غريبة طيب لو كان أي نائب عايز يطلع يروح يؤدي عمله كانوا اعتدوا عليه وكسروه . يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق لمؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري .. أظن مكنش فيه أوضح من هذا إعاقة لمؤسسات الدولة .. بيعرقوا الأقسام بيعربوا المواصلات اللي بنشتكى من أزمة النقل والسكة الحديد ..

٦- الوعد الوهمي :

بددت مظاهرات ١٨ ، ١٩ يناير الوهم الايديولوجي الذي روج له السادات منذ عام ١٩٧٤ أى بعد إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي وكفلت الخبرة المباشرة والحية للمواطنين تعرية هذا الوهم وكشف محتواه وذلك خلال سنوات ثلاث من التطبيق ورغم ذلك فالخطاب الساداتي يحاول تغذية هذا الوهم من جديد حتى يستطيع السيطرة على الموقف إذ يقول :

يس قدامنا أربع سنين صعب .. ما بجنيش عليكم وزى ما سمعتونى بأقول .. ما بخبيش عليكم .. أنا أعدكم بالأتى .. أعدكم أن الأربع سنين كل سنة تبقى أحسن من اللي قبلها وكل يوم يبقى أحسن من اللي قبله لكن أمامى أربع سنين صعب من هنا لغاية سنة ١٩٨٠ ومصر فيها الفلوس وفيها الإمكانات وفيها الأثاثات وفيها كل شئ لكن الأزمة الطاحنة اللي احنا فيها ما تقوليش النهاردة إن مسارنا يبقى دخلنا ١٠٠ جنيه وتقوللى هاتلنا كمان أكل بـ ١٧٠ جنيه طب ويعدين حييجى الخراب فى اليوم اللي ييجى فيه الراجل اللي بيدينى ويقوللى حتسدد منين مافيش

وقد وصفنا هذا الوعد بأنه وهمى ليس مصادرة على المطلوب وإنما مقارنة بالمحتوى الإجمالى للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى صاحبت تطبيق الإنفتاح الاقتصادى .

فلم يطرأ على هذه الظروف تغييراً يبنى بمسار جديد وتعديل للشروط التى أدت إلى ١٨ ، ١٩ يناير فلا يزال الانفتاح قائماً وما أتخذ من خطوات لم يمس جوهر السياسة ولا التوزيع العام للدخل القومى.

الطريق إلى القدس

والسلام المفقود

١٨ ، ١٩ يناير وزيارة القدس :

كانت مظاهرات ١٨ ، ١٩ يناير عام ١٩٧٧ تهديداً لشرعية السادات واختباراً حقيقياً لها ، فقد مثلت ظاهرة فريدة من تاريخ مصر المعاصر منذ عام ١٩٥٢ وأعلنت فشل سياسة الانفتاح الاقتصادى وكشفت الستار عن حقيقة «حلم» الانفتاح .

وفى مواجهة النتائج الخطيرة التى ترتبت على هذه المظاهرات حاول السادات الالتفاف حولها بطريقة تكاد تكون مألوفة وهى اجراء استفتاء تحت غطاء ايدولوجى «الأمان للوطن والمواطن» ويتنتاج تصل إلى ٩٩.٤٢٪ وقد منح هذا الاستفتاء من جديد غطاءً شرعياً وقانونياً للعهد الساداتى على الأقل فى مواجهة الخارج والرأى العام الدولى ورغم ذلك كان المآزق الذى سببته هذ المظاهرات لا يزال عميقاً ويصعب القفز فوقه بين عشية وضحاها ولا تزال ذاكره تدق وعى السادات ومعاونيه ومن خلفهما الحلف الطبقي المستفيد من سياساته .

والسؤال البديهي هو هل قادت هذه المظاهرات السادات إلى القدس أم أن السعى وراء الصلح المنفرد هو الذى قاد إلى هذا الانفجار الشعبى ؟ ذلك الصلح الذى سعى إليه السادات ولم تجف بعد دماء الشهداء من المقاتلين المصريين والسوريين والفلسطينيين أى عقب حرب أكتوبر مباشرة ومباحثات الكيلو «١٠١» الشهيرة.

والإجابة فى الواقع لا يمكن حصرها فى أى من شقى الإجابة أى أن المظاهرات هى التى قادت إلى القدس أو السعى للصلح المنفرد هو الذى حفز الانفجار ولكن كليهما معاً فالعمليتان تزامنتا بطريقة تسمح للأولى بالالتقاء مع الثانية فحقائق الاقتصاد وحقائق السياسة تفاعلتا معاً بشكل جدلى فالسعى للانفتاح الاقتصادى واستثمار رؤوس الأموال الاجنبية وأهمال القطاع العام ونمو البرجوازية التقليدية

كان يصب في اتجاه تعميق مسعى الصلح المنفرد وشل إمكانية تعزيز موقف المحارب العربى وبناء اقتصاد يستطيع الصمود إزاء الصراع مع العدو الصهيونى فحدث أن تراكمت الوقائع الاقتصادية مع الوقائع السياسية بشكل لا يسمح بالانفصال، فلم يكن من شأن اضعاف الاقتصاد تعزيز موقف المفاوض العربى لتحرير الأراضى المحتلة أو استرداد حقوق الشعب الفلسطينى بل على النقيض من ذلك كان يعنى التسليم بتدرج بمطالب الحل السلمى الاسرائيلى الأمريكى.

وبين تجسد معالم سياسة الانفتاح الاقتصادى والقبول تدريجياً بالسير قدما فى طريق التسوية السلمية ، كانت اللقاءات المصرية الاسرائيلية تتعدد عن طريق وسطاء مثل ملك المغرب والرئيس نيكولاى شاوشيسكو رئيس جمهورية رومانيا وبيرونو كرايسكى رئيس النمسا وشاه إيران (٥) ، وتعمقت عزلة السادات على صعيد العالم العربى واستمرت الأوضاع الاقتصادية فى التآزم وتخلقت آنئذ علاقات ارتباط بين انفجار ١٨ ، ١٩ يناير والتفكير فى زيارة القدس .

هكذا شهدت مصر والعالم العربى مخاض وهم جديد فاق هذه المرة أوهام الانفتاح الاقتصادى ، وهو زيارة القدس التى أحدثت شرخاً كبيراً فى الوعى والضмир العربيين لم يلتئم بعد بل ولا تزال آثاره وبصماته قائمة على الوضع العربى برمته .

فمن ناحية هناك ضغط المشكلات الداخلية الناجمة عن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وعجز الحلف الطبقي الحاكم عن معالجتها ، ومن ناحية تمارس الضغوط الاسرائيلية على التراب الوطنى فعلها فى إزكاء زخم التناقضات التى يعانىها حكم السادات ، وأصبح الطريق مهداً للقدس هكذا قرر السادات القيام برحلته للالتفاف حول هذه المشكلات مجتمعة.

وظهر حينئذ الربط بين السلام وبين الرفاهية المقبلة فإذا كانت الحرب مع اسرائيل وأعبائها هى السبب الرئيسى وراء تدهور الأوضاع الاقتصادية فإن السلام بالضرورة هو المخرج الملائم وصاحب هذه الأطروحة تصاعد النزعة المعادية للعروبة فى المؤسسات الثقافية والإعلامية لتبرير الصلح المنفرد مع اسرائيل وتسهيل قبول الخروج على الأجماع العربى القومى بمقاطعة اسرائيل وعدم

الأعتراف بها .

أدى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى إلى تفاقم حاد لمشكلات مصر الاقتصادية ، ارتفاع الاسعار تعميق الخلل بين قطاعات الاقتصاد الوطنى وتدهور الخدمات العامة كالنقل والاسكان والصحة ، صحيح أن سياسة الانفتاح قد أستطاعت جذب بعض رموس الأموال الاجنبية ولكن هذه الأموال تم استثمارها كما رأينا فى مشروعات تجارية سريعة الريح ومشروعات فندقية وسياحية مستفيدة فى ذلك من التسهيلات التى منحتها الحكومة لهذه الأموال كالأعقاد الضريبى لمدة معينة وغيرها من الضمانات.

وكان من آثار سياسة الانفتاح الاقتصادى أن أصيب الاقتصاد المصرى بتدهور أدى فى نهاية السبعينيات أى من ١٩٧٧ - ١٩٨٠ إلى سيادة الأنشطة السياحية والاستخراجية «البترول» وعائدات قناة السويس وأصبحت هذه الأنشطة مضاف إليها ودائع المصريين المهاجرين العاملين بالخارج فى الدول العربية الخليجية الموارد الأساسية للدخل القومى^(٩) والجدول التالى يوضح ذلك .

جدول رقم (٩)

المصدر	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
البتترول	٦٠٠	٦٨٨	١٣٤٧	٥٦٥٠
قناة السويس	٤٢٨	٥١٤	٥٨٩	٧١٠
السياحة	٧٢٨	٧٠٢	٦٠١	٦٨٠
ودائع المصريين فى الخارج	٨٩٦	١٧٦١	٢٢١٤	٢٧٥٠

Aulas (Marie christive) : l'Egypte de Sadate, Bilan d'une 'epoque

وبدا ان السلام الامريكى الاسرائيلى يقترب من تحقيق أهدافه فى العالم العربى ذلك أن السلام من وجهة النظر الامريكىة الاسرائيلية ليس فقط الاعتراف باسرائيل عن طريق الدول العربية المجاورة وبالذات مصر ولكن أيضاً تحويل البناء الاقتصادى الاجتماعى لهذه البلدان والحيلولة دون إنجاز تنمية مستقلة متوازنة ومتوجهة للداخل أى أشباع الحاجات الاساسية للسكان وتعزيز البنية الاقتصادية فى المدى الطويل ، بالإضافة إلى محاصرة النفوذ السوفيتى فى المنطقة والابتعاد عن الإشتراكية العربية والقومية العربية كما طبقت فى الستينيات وتفكيك بنية المنطقة وعزل مصر عن العالم العربى.

وفى هذا الإطار فإن سياسة السادات ومشروعه ، بدأ أنه يستجيب لها رويداً رويداً فقد سمح الانفتاح الاقتصادى بتعميق تبعية البلاد للخارج وقادت حرب أكتوبر إلى عقد اتفاقيات فض الاشتباك الأول والثانى ومهد كل ذلك لقبول السادات بحل منفرد يخرج من دائرة الصراع ويضع اسرائيل فى مواجهة البلدان العربية الأخرى.

على صعيد آخر ، فصورة العالم العربى بدت تدعو للتشاؤم فالحرب الأهلية اللبنانية التى بدأت فى عام ١٩٧٥ لم تعد لها نهاية وبدأ التدخل السورى فى لبنان بسبب الاعتبارات الجغرافية والتاريخية فى طريق مسدود وتوج الدور السورى بمحاصرة مخيم «تل الزعتر» والحيلولة دون تغيير علاقات القوى لصالح المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وجنت المقاومة الفلسطينية حصاد تفجيرات تناقضات الوضع العربى بمجمله .

على ضوء هذه الظروف مجتمعة رفضت اسرائيل مطلب التفاوض المباشر وأصررت عليه دون وسيط وبالذات مع مصر وبدأ العالم العربى منقسماً وهو الأمر الذى أفسح الطريق أمام السادات لاتخاذ قراره بالذهاب للقدس حيث كرست هذه الزيارة هذا المناخ واستثمرت حالة العجزة العربية التى سادت آنذاك .

وفيما يلى من صفحات سنقوم بفحص الخطاب الساداتى حول السلام مع اسرائيل كيف تم تقديمه وما هى الأنماط والدعائم التى استند عليها ؟ ورصد المفاهيم النظرية والايديولوجية التى تمحور حولها خطاب السلام .

١- السلام والمرجع الدينى :

رأينا فيما سبق دلالة المرجع الدينى فى الخطاب الساداتى على الصعيد الداخلى فى مصر وهى التحالف مع الإخوان المسلمين فى مواجهة خصومه من الناصريين والشيوعيين بتقديم تنازلات ايدىولوجية وكذلك قبول الأمر الواقع واعتباره قدراً لا يجوز التمرد عليه . وفى خطاب السلام الساداتى يعيد انتاج هذه الدلالات ولكن هذه المرة لقبول التعايش مع اسرائيل والاعتراف بها أى الاعتراف باغتصابها للوطن الفلسطينى والتفطية على حقيقة الأسباب التى مهدت لزيارة القدس.

فالسلم مستوحى من «الله» والدين أيا كان ، فهو ليس من اختيار الحلف الطبقي الحاكم ولا تعبيراً عن مصالحه فى الاندماج فى السوق العالمى والقبول بالشروط الامريكية الاسرائيلية ولكنه اختيار «الرب» والشعوب يقول السادات :

وقد جئت إليكم بقدمين ثابتتين ، لكى نبنى حياة جديدة لكى نقيم السلم وكلنا على هذه الأرض ، أرض الله ، كلنا مسلمون ومسيحيون ويهود.. نعبد الله ولا نشرك به أحداً ، وتعاليم الله .. ووصاياه .. هى حب وصدق وطهارة وسلام .

واختار السادات لإتمام زيارته عيد الأضحى المبارك وذلك لاستثمار المشاعر الدينية لأقصى حد ممكن لصالح مسعاه ، ولم يخل هذا الاختبار من دلالات أخرى؛ استثمار فترة العطلة المقررة فى الجامعات والمعاهد العليا والمدارس وتجنب ردة الفعل التلقائية التى كان من الممكن أن يحدثها قراره بالذهاب للقدس كذلك استثمار قداسة العيد والمعانى الدينية التى يحملها والتى يكن لها المصريون والعرب احتراماً كبيراً ، معنى التضحية والفداء والإيثار والطاعة وهى معانى رائجة فى الثقافة الشعبية ليس من السهل تجاوزها أو الانفصال عنها ، واعتمد السادات على عنصر المفاجأة فى الحدث والدهشة التى صاحبتها والتى يمكنها شل رد الفعل على الأقل لحين إتمام الزيارة .

وقد لعب عنصر الدهشة والمفاجأة دورهما بالذات على الصعيد النفسى والسيكولوجى وهو جانب هام فى العملية السياسية ، وكان اختيار يوم عيد الأضحى المبارك مناسبتة للسادات للقول بصمومة اليهود والعرب إذ ينحدرون من

جد أكبر واحد هو «إبراهيم» عليه السلام رغم أن انتماء اليهود المقيمين في إسرائيل حالياً لأولئك الذين أقاموا في فلسطين من قبل موضع طعون علمية عديدة حيث يتحدر الأولون من أصول أوروبية كما يؤكد ذلك «توماس كيرمان» الصهاينة كانوا أوروبيين وأنه ليس ثمة أية رابطة بيولوجية أو انثروبولوجية بين أجداد يهود أوروبا والقبائل العبرية القديمة»^(٧).

ويقول السادات بهذا الخصوص :

وشاءت المقادير أن تحجى رحلتى إليكم ، رحلة السلام في يوم العيد الإسلامى الكبير عيد الأضحى المبارك عيد التضحية والفداء ، حين أسلم إبراهيم عليه السلام ، جد العرب واليهود . أقول مين أمره الله ، وتوجه إليه بكل جوارحه ، لا عن ضعف بل عن قوة روحية هائلة وعن اختيار حر للتضحية بفلذة كبده ، بدافع من إيمانه الراسخ الذى لا يتزعزع يمثل علياً تعطى الحياة مغزى عميقاً . ولعل هذه المصادفة تحمل معنى جديداً ، فى نفوسنا جميعاً ، لعله يصبح أملاً حقيقياً فى تباشير الأمن والأمان والسلام.

ويستشهد السادات بالزعيم الهندى «غاندى» قديس السلام فى رأيه وذلك لإبراز جنود دعوته للسلام وارتباطها بتراث عالمى وذلك لنزع الخصوصية الإقليمية عنها أى ارتباطها بقضية محددة ومنطقة جغرافية معينة هى العالم العربى .

رغم أن الزعيم الهندى الكبير «غاندى» قُبِل انشاء إسرائيل ، أبدى معارضته المبدئية لسيطرة اليهود على العرب الفلسطينيين حيث أن فلسطين تخص العرب وسوف يكون من الظلم طبقاً له «وغير الإنسانى فرض سيطرة يهودية على العرب»^(٨) .

ويذهب الخطاب الساداتى بعيداً فى هذا الشأن فيردد دون وجل بعض أقوال الحكيم «سليمان» إذ يقول :

لماذا لا نؤمن بحكمة الخالق أوردتها فى أمثال سليمان الحكيم « الغش فى قلب الذين يفكرون فى الشر ، أما المبشرون بالسلام فلهم فرح » . «لقمة يابسة ومعها سلامة ، خير من بيت ملى بالذبائح مع الخصام» لماذا لا نردد معا من مزامير داود النبى «إليك يا رب أصرخ .. اسمع صوت تضرعى إذا أستغثت بك ،

وارفع يدي إلى محراب قدسك ، لا تجذني مع الأشرار ، ومع فعلة الأثم ،
المخاطبين أصحابهم بالسلام والشر في قلوبهم أعطهم حسب فعلهم ، وحسب شر
أعمالهم أطلب السلامة وأسعى وراءها .

ويعيد السادات على الأسماع ذكرى عمر بن الخطاب رضى الله عنه وصلاح
الدين والسماحة التى إتصفا بها للاقتداء بها وليس الاقتداء بالحروب الصليبية إذ
يقول :

ويدلاً من أحقاد الحروب الصليبية ، فإننا يجب أن نحى روح عمر بن الخطاب
وصلاح الدين .. أى روح التسامح واحترام الحقوق .

وكما هو واضح فإن الخطاب الساداتى يحاول إعادة بناء الخبرة التاريخية إذ
يستشهد بالماضى لتبرير الحاضر اختلاف الشروط التاريخية العامة .

فالخطاب الساداتى يحاول توحيد الخبرة التاريخية وذلك بتجاهل الفوارق
والاختلاف بنى الوضع الذى تجسدت فيه الخبرة السابقة والوضع الراهن أو يحوها
من الذاكرة الجماعية فهو يبعث فى الذهن المصرى والعربى لحظة صعود الدولة
الإسلامية وبداية تصديرها مسرح الحضارة ، هكذا فالخطاب الساداتى كخطاب
ايدىولوجى يستند على التبسيط وتجاهل التناقضات والفوارق ويبحث عن توحيد
الوعى وتجاوز الخلافات وذلك لتكثيف الوعى الاجتماعى خلف مسعاه والحيلولة
دون اثاره التساؤلات وعلامات الاستفهام.

ولا شك أن الدين هنا عنصر هام لتحقيق هذه الأهداف فالدين بعد الأسطورة
يزعم تقديم التفسير والشرح النهائى للعالم فهو يعين المرغوب وغير المرغوب ،
الأعمال الصالحة والأخرى الطالحة عالم الرب وعالم الشيطان إذ يسيطر على
الاحتياجات الرمزية والمعنوية للجماعة البشرية ويقدم تفسيراً لوجودها وسبب هذا
الوجود ويعيد بناء خبرة الجماعة التاريخية والقدااسة يتميز به الدين تساعد على
الاقتناع وتقليل الخلاف وتوحيد المعنى فهو فى الوقت الذى يمنح الشرعية يفسر
التفاوت الاجتماعى بين مختلف الطبقات (٩).

ولا شك أن مكان وزمان الزيارة لهما دوراً هاماً فى تعيين الصور والرموز
الدينية التى استعدادها الخطاب الساداتى فالقدس مدينة عربية وعاصمة دينية

روحية وجامع لتراث الديانات المختلفة تتعلق بها قلوب المسلمين والمسيحيين واليهود على حد سواء .

إعادة بناء الخبرة التاريخية ، إعادة خلق الماضى للتماثل مع الحاضر هو شكل الإخفاء الأيديولوجى المميز فى خطاب السادات حول «السلام» .

٢- السلام والرخاء :

لم تذكر الدعوة للسلام فى الخطاب الساداتى فى هذه الفترة دون أن تكون مقرونة بالرخاء القادم ، فإذا كانت الحرب الاسرائيلية العربية هى مصدر تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بسبب جسامه الأعباء المادية التى تحملتها مصر فإن السلام أو انتهاء الحرب سيكون مقدمة لرخاء مقبل ، لحل المشكلات المتراكمة عبر هذه السنوات .

والمقابلة التى يقيمها الخطاب الساداتى بين السلام والرخاء فى مواجهة الواقع الاقتصادى الاجتماعى المتردى تمثل بلا شك مخرجاً نفسياً من الأزمة . واختيار الالفاظ والمعانى يحمل دلالة كبيرة فمفهوم السلام له قوة سحرية فهو حلم البشرية عامة وليس فقط الشعوب العربية والشعب المصرى .

وفى هذا الإطار فإن الأفراد يستقبلون الايديولوجيا من خلال لعبة «اللفة والكلمات» فإذا كانت الأفكارى الكلمات والمفردات فإن اختيار هذه الأخيرة يعنى فى النهاية اختياراً فكرياً وايديولوجياً وإذا كانت هناك أكثر من طريقة للتعبير عن الفكرة الواحدة فلا شك أن لاختيار الالفاظ أهمية فائقة .

ويبدو أن الربط فى الخطاب الساداتى بين السلام والرخاء كان شرطاً مؤقتاً لتأييد المصريين لمساعاه أى تأييداً مشروطاً بحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المتراكمة .

يقول السادات فى خطابه أمام مجلس الشعب المصرى فى ٢ أكتوبر ١٩٧٨ :

لقد سمعتمونى كثيراً أطالب بأن يمثل جيل أكتوبر الذى مارس متطلبات الحرب وتعبير طريق السلام فى الوقت نفسه أقول سمعتمونى أطالب أن يمثل هذا الجيل مسئوليات القيادة فى مختلف ساحات النهوض بمنطق الإعداد السليم

والتخطيط العلمى واقتحام مسئوليات العمل التنفيذى بحماس وشجاعة وإيمان يفرض علينا أن نقتصر طريق المعاناة لكى نضع الركائز العلمية والعملية لمستقبل الرخاء والحياة الكريمة لكل أسرة عارقة كادحة على أرض الوطن .

ولكن أين نحن الآن من أوضاعنا الداخلية وإلى أين بعد اتفاق السلام ومتى يجئ الرخاء المرتقب هذه هى الأسئلة التى أعرف تماماً أنها تدور فى ذهن كل مواطن على أرضنا وأعرف أيضاً أن الشعب يردد أننا حققنا انتصارات ضخمة فى شئوننا الخارجية إستحققت تقدير العالم وحقت مصر فى مكان مرموق من الإحترام والإعجاب على المسرح العالمى فمتى نحقق مثل هذه الإنتصارات الفخمة فى شئوننا الداخلية ونحن الآن على مشارف السلام.

وفى نفس الخطاب يؤكد :

أعرف أيضاً أن الشعب يطلب منى ان أتفرغ للوضع الداخلى وأن أعطيه مثل الجهد الكبير الذى أعطيته للمشكلات الخارجية أعرف أيضاً أننا كنا قد أستقبلنا تباشير السلام بالفرحة الكبرى والأمال العامة فى قلوبنا أن تنعكس كل أضواء السلام على طريق البناء الداخلى فتتخلص بسرعة من مشكلات كادت أن تصبح مشكلات مزمنة وكأنه ليس لها من حلول قاطعة..

كان وصول وهم الانفتاح الاقتصادى إلى طريق مسدود فى ١٨ ، ١٩ يناير فرصة للدخول إلى السلام كحل سحرى لكل المشكلات.

والتقطت وسائل الإعلام هذه « التيمة » أى الربط بين السلام والرخاء تطویرها وتكثیفها بشكل واسع وأصبح السلام هو شعار المرحلة برمتها وأصبحت الشعوب العربية الأخرى معادية للسلام وهى التى أغتنت على حساب المصريين الذين أصبحوا فقراء أو أفقر الشعوب العربية وكرست وسائل الإعلام صورة الجحود العربى والفلسطينى والأروحية المصرية وأستثيرت نزعة « الكرامة » الشخصية وتهدد الطريق لإحداث انقلاب نوعى فى المؤسسة الثقافية والإعلامية يواكب هذه التطورات .

والجماعات الحاكمة فى أى نظام تقدم مصالحها باعتبارها كونية أو باعتبارها مصالح كل طبقات الشعب ومن ثم فاختيارها لخطابها ورموزها ولغتها تتلاءم

بالضرورة مع هذا الهدف أى تتحدث لغة كونية لها طابع عام يتجاوز خصوصية المصالح الخاصة بها ، مفردات تتعلق بالمثل العليا للبشرية السلام والرخاء والحضارة والعدل والإخوة والحرية .

إلا أن ذلك لا يعنى بالضرورة أن أى خطاب ايديولوجى يتضمن أشكال الإخفاء والتضليل التى تحدثنا عنها ، فالخطاب الايديولوجى المعارض والمنهاهض لخطاب الحكم بإمكانه كشف تناقضات الخطاب الرسمى وتعرية ثغراته وإبراز جوانب أخرى من التجربة التاريخية أو الواقع القائم فى مواجهة التشويه الذى يروجه الخطاب الحاكم وإذا كان هذا الأخير يسعى للتوحيد ومحو التناقضات والخلافات فإن الخطاب الايديولوجى المعارض بإمكانه السعى لإبراز التمايز فى المصالح والاختلاف فى الرؤى وذلك لاستقطاب جزء من الحقل الايديولوجى وسوق الحاجات الرمزية .

وفى هذا الإطار فإن الخطاب الساداتى يتجاهل الخصوصية أى خصوصية الصراع العربى الاسرائيلى ويقفز فوقها ليتخذ حديثه طابعاً كونياً عن السلام والرخاء. ولا شك أن اختيار هذه المفردات يستجيب لهذه الاحتياجات فالسلام أحد أهم المثل العليا فى تاريخ البشر بل حلمها الذى لا يتوقف وعلى صعيد الدلالات سواء من الناحية الرمزية أو الفعلية تتعارض دلالاته بمذلولات الحرب فى الضمير الإنسانى .

فالسلام فى الذاكرة الجماعية يستدعى الإخوة والبناء ووحدة الجنس البشرى بينما الحرب على النقيض تستدعى التمييز والحقد وتفرق النوع الإنسانى وتدمير الموارد فى سباق التسليح.

هى إذن صورتان متفوتتان فى الوعى والممارسة عبر تاريخ البشرية وبصفة خاصة خلال الربع الأخير من القرن العشرين وفى المنطقة العربية التى شهدت منذ نشأة اسرائيل عام ١٩٤٨ حروباً لا تنتهى .

٣- السلام والحضارة :

وامتداداً لنفس المنطق السابق، ارتبطت دعوة السادات السلامية بالحضارة والتحضر ومفهوم خاص لهما. فلما يتورع السادات عن اضعاء طابع «حضرى»

على مسعاه السلمى المنفرد الذى خرج على الإجماع العربى القومى ويندرج هذا الرِبط بين السلام والحضارة فى إطار تبلور و بروز الدعاوى المعادية للعروبة والعرب إذ يتضمن هذا الرِبط أن العرب ليسوا متحضرين لأنهم يرفضون سياسة السادات المتحضرة ومسعى السلم المصرى المتأسس على الحضارة والمنطلق فيها ويقول فى هذا الإطار فى خطابه فى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧:

ماذا أقول لشعبى بعد أن عاش مئات الملايين من البشر على طول الأرض وعرضها فى كل بقعة عاشوا أياماً متصلة . عاشوا مقطوفة أنفاسهم ومبهورة أنظارهم بكل يقظة المشاعر والوجدان وهم يتابعون شعب مصر المتحضر العريق وهو يؤدى رسالة التاريخ . يبشر بالحرية والسلام وهو يبنى جسر التحول العظيم من التدمير والتخريب إلى التعمير والبناء ومن ساحات الدمار والأشلاء إلى أبراج الحب والحياة . ماذا أقول لشعبى بعد أن قال له العالم انت الشعب الشجاع. أنت الشعب الجسور. أنت الشعب المتقذ للحياة، ومن أعداد الحياة .

ويضيف قائلاً : أنت الشعب العظيم .

.. نعم أقول بكل السعادة لقد تحقق الهدف الأول والأكبر من رحلة التاريخ وهو تحطيم حواجز الشكوك والخاوف وفقدان الثقة والكراهية وبدأنا نحن نسلك سلوكاً حضارياً يلتزم بمسئولية القادة أمام شعوبهم وأمام الأجيال المقبلة صاحبة الحق الطبيعى فى الحياة الآمنة الكريمة .

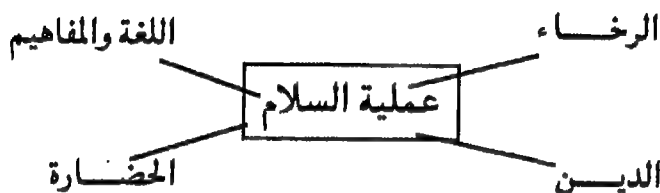
والخطاب الساداتى يقوم هنا بعملية اخفاء ايديولوجى ذات واجهين :

أولهما: نسيان التجربة التاريخية حديثة العهد مع اسرائيل والشعوب العربية. أى ذكرى الصراع المديد بين حركة التحرر العربية والفلسطينية والدولة الصهيونية والحروب التى شنتها الأخيرة على مصر والأردن وسوريا وإغتصاب أراضي الشعب الفلسطينى حرب ٤٨ ، ٥٦ ، ٦٧ ، ٧٣ والعدوان المتكرر على لبنان والمقاومة الفلسطينية ، وهذه التجربة التاريخية لها طابع مقلق يستدعى التأمل والتفكير والتساؤل وهما بطبيعتهما مناهضان لطبيعة ومهام الخطاب الايديولوجى باعتباره خطاب عمل وممارسة وتوحيد وقفز فوق التناقضات فى الوعي والواقع ومحو الخلافات لتوحيد وعى الجماهير بوعيه والتركيز العاطفى على شخص صاحب مسعى السلام المنفرد.

ثانيهما: استلهم التجربة التاريخية الغارقة فى القدم أى خبرة الشعب المصرى

الحضارية والروحية فى عهد الفراعنة وذلك لإعادة خلقها وبنائها وتوحيدها مع الظروف الراهنة ودمجها فى إطار الخبرة الواقعية فى طور التشكل لحظة الزيادة فالإشارة للحضارة والتمدن والسلام الذى بناه قدماء المصريين يسعى إلى تحقيق التطابق النفسى والتوحد بين المصريين الحاليين وأجدادهم القدماء إزاء الظرف القائم فى الواقع الآن أى حشدهم وراء عملية السلام وتأييد السادات .

شكل رقم (٣)



شكل (٣) يوضح ترابط المفاهيم فى خطاب «السلام»

٤- صورة سلبية للعرب فى خطاب «السلام»:

استند سعى السلام المنفرد مع اسرائيل والخروج على الإجماع القومى العربى على أحد تيارات الفكر المصرى الحديث والذى كان قد توارى مع ظهور ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ وتبلور الدعوة القومية العربية فى الخطاب الناصرى وتصدرها محور العمل العربى العام .

وقد مثل هذا التيار مفكرين مصريين معروفين وقطاعاً من النخبة الثقافية المصرية من بينهم طه حسين وتوفيق الحكيم وحسين فوزى وآخرين كثيرين ، وكان الأول طه حسين فى كتابه «مستقبل الثقافة فى مصر» قد أكد أن مصر ترتبط بحوض البحر المتوسط وأوروبا أكثر من ارتباطها بالعالم العربى والإسلامى ودعا إلى ضرورة الأخذ عن أوروبا ، وقد صدر كتاب طه حسين السابق الإشارة إليه فى عام ١٩٣٦ وكان طه حسين أبرز ممثلى هذا التيار ومنظريه (١٠).

وقد أعاد الخطاب الساداتى إنتاج هذه الأفكار فى ظروف السعى للسلام المنفرد ولتبرير مسعاه ، تحت دغاوى «الخصوصية» المصرية مقارنة بالدول العربية وقد مهدت هذه الدعوة لثمو تيار ثقافى معادى للتبعية العربية والعروبة ذهب إلى حد المناادة بحياة مصر بين العرب وإسرائيل ! وكأن مصر ليست معنية فى الصراع العربى الاسرائيلى وكأن مشاركتها السابقة كانت تورطاً ولم تكن محض اختيار ودفاعاً عنها .

وقد تمحورت الدعوة اللاعروبية أو المعادية للعروبة فى الخطاب الساداتى حول السلام حول أكثر من صورة وسنعرض فيما يلى لمعالم الصورة العربية فى الخطاب الساداتى :

أ- مصر ضحت من أجل العالم العربى :

لم تكن الأعباء التى تحملتها مصر خلال الحروب العربية الاسرائيلية ثمناً لقضيتها وإنما كانت ثمناً للقضية العربية والبؤس الذى تعانیه الآن والمشكلات التى تأخذ بخناقها هى نتيجة التضحيات التى قدمتها . الآن حان الأوان لكى تنفخ مصر لقضايها وهمومها الخاصة إذ يعلن السادات فى نفس الخطاب :

ماذا أقول لشعبى الذى تحمل عن الأمة العربية من المحيط إلى الخليج أثقل أعباء البذل والعطاء حتى التضحية بالقوت . وأشرف قساوات المعاناة ، ما عاناها شعبنا بتواضع المؤمنين وإيمان الصابرين لا يريدون من أحد جزءاً ولا شكوراً ، بل هم يتلقون سهام الاتهامات والمباذل والسموم جزءاً وجحوداً ونكراناً .

هنا يحاول الخطاب الساداتى خلخلة حقل المواجهات واستبدال مواقع أطراف المعادلة فى الصراع ، فبدلاً من أن تكون اسراييل هى العدو الأساسى للشعب المصرى والمستولة عن تدهور الأوضاع نتيجة عدوانيتها واعتدائها الدائم على الأراضى العربية والمصرية يصبح العرب والدول العربية هم المسئولون عن تفاقم الأوضاع الاقتصادية والأعباء التى تحملتها مصر أى أنه يسعى لخلق أعداء وهميين للشعب المصرى بدلاً من الاعداء الحقيقيين وهى صورة شائعة للاخفاء الايديولوجى لصرف الانتباه وصرف الأنظار عن المشكلات الحقيقية والإلمام بأبعاد الموقف فى شمولها وكليتها ويستند الخطاب الساداتى فى ذلك على معاناة

الشعب المصري الحقيقية فى عهده وتفاقم مشكلاته ولكنه يطرح أسبأباً لهذه المهانة وعلاجاً لها بعيداً عن الأسباب الحقيقية فالخطاب هنا فى صراع ضد خطاب آخر محتمل وممكن ومعارض ويمثل تهديداً للخطاب الساداتى ولكنه لا يمتزج بذلك صراحة فىالآلى ما يكون هذا الصراع الذى يلتقى بظله على الخطاب مضجراً وغير مباشر .

ب- تخالف الحرب متارنة بالمصريين والاسرائيليين المتحضرين :

يصل الخطاب الساداتى قمة التشويه الايديولوجى ويطلق الننان لحصى التشويه والتبرير وهذه الصورة التى يرسمها للعرب ترتبط بالضرورة ببنية المفاهيم المتعلقة بالسلام فى خطابه ، فالسلام مسمى متعسر يقدم هو عليه استناداً إلى الحضارة ومن يعارض هذا السعى فهو «بربرى» غير متحضر !

استبعد الخطاب الساداتى البلدان العربية المعارضة لسلامه.. المنفرد من دائرة الأمم المتحدة باستثناء طبعاً إمارة «عمان» ويصعد السادات إلى تشويه هذه البلدان التى تناهض سياسته فهى فى خطابه بلدان تابعة «لموسكو» وتلقى شعاراتها وسياساتها إزاءه من الاتحاد السوفيتى إذ يقول السادات فى خطابه المؤرخ ٢ أكتوبر ١٩٧٨ :

ويخرج راديو موسكو يرسم لهم الشعارات ويصرح رئيس روسيا أن اتفاقية كامب دافيد خيانة للعرب لكى يرددها من بعده الببغاوات وهنا وأمامكم ومن فوق منبركم أتوجه بسؤال لمستمر بريجنيف ماذا كان سيكون وصفه إذا ما قبلت ونحن مهزومون عرض القيادة السوفيتية بأن اجلس مع جولدا مائير فى طشقند من قبل معركة أكتوبر .. ماذا سيكون وصفه .. قليل من الخجل .. قليل من الحياء .. ولكنهم لا يعرفون الخجل ولا يعرفون الحياء .. وأسفى الشديد على أبناء من بلدى ومن ابنائى يرددون كلامهم كالبيغاوات .

ويعد الخطاب الساداتى فى معرض بخشه عن التدليل على تخلف البلدان العربية لوصف صورة الوضع العربى الراهن آنذاك إذ يقول فى خطابه ٢ أكتوبر ١٩٧٨ :

ماذا يجرى على الساحة العربية اليوم .. والمعسكر الذى يقوده الاتحاد

السوفيتي !

ويطرح السؤال ويجيب عليه في نفس الوقت :

سوريا تضرب في لبنان .. تدخل فتصفي الفلسطينيين في تل الزعتر وتضرب المسلمين وقر الأيام وتنقلب على المسيحيين وقر الأيام ويزداد الذي انغمست فيه سوريا وتحول سلاح جيش سوريا لضرب الفلسطينيين وتصفية اللبنانيين.

.. أليس هو معسكرهم .. معسكر الاتحاد السوفيتي والصمود والرفض وكل الكلمات والشعارات.

وفيما يتعلق بالجزائر والمغرب يعلن السادات :

تجربى مأساة اليمّة يقتتل فيها العربى مع أخيه العربى بالسلاح السوفيتى الذى أعطى للجزائر..

وجميع اعضاء جبهة «الصمود والتصدى» متخلفون ويقعون خارج دائرة الإنسانية المتحضرة:

من فى تلك الجبهة أيضاً اليمن الجنوبية لا تساوى أن نذكر عنها شيئاً وخاصة بعد أن أصبحت قاعدة سوفيتية وباعت نفسها وأرضها وشرها ، العراق هذا الذى يريد أن يهدى مصر بالأمس خمسة مليارات دولار .. تذكروا أمس فقط أن مصر مهزومة ومحتاجة لمعونة من العراق .. إن المعركة بيننا وبين تلك الجبهة ذات جذور كثيرة أقوى ما فيها أن هذا البلد يمثل خطراً وتهديداً على تلك الأنظمة ..

هكذا وببساطة يضع السادات معارضيه فى الداخل خارج الأسرة المصرية .. كما رأينا فهم فى رأيه «قليلو أدب» خرجوا على طاعة «كبير العائلة المصرية» كذلك وينفس هذه البساطة يضع معارضى سياسته من الدول العربية بعيداً هذه المرة خارج دائرة «الإنسانية المتحضرة» فهم متخلفون وهو متحضر هذه الصور المبسطة للاستبعاد وتجاوز الخلافات والقفز فوق التناقضات من أكثر وظائف الخطاب الايديولوجى شيوعاً وممارسة فالخطاب الايديولوجى بطبيعته مناهض للخلاف والتناقض والتباين أو التميز فهو خطاب قسرى توحيدى مغلق ينظر للواقع كما يراه لا كما ينبغى أن يراه أى كما هو ويعيد صياغة الماضى والحاضر

والمستقبل وبنائهما وفقاً لأغراضه والمصالح التي يدافع عنها .

ج : مصر المتحضرة تهديد للمتخلفين ١ :

فى بحث الخطاب الساداتى لتعميق مسعاه إلى السلم ، يسعى فى الوقت ذاته لعزل مصر واستثارتها ضد العرب وتحذير القطيعة بينهما وهو الهدف الذى تسعى إليه اسرائيل منذ البداية أى عزل مصر عن العرب والحيلولة دون تشكل جبهة مواجهة عربية تضم مصر يضيف السادات فى هذا الإطار قائلاً فى نفس الخطاب :

فى سوريا التصفية الجسدية وسجن المزة والمعتقلات فى العراق .. السحل . والتصفية الجسدية والأحكام بالأعدام ، فى ليبيا ، بس فيه حاجة أن أتحدث عما يحدث هناك من ذلك الطفل المجنون. فى الجزائر .. المعتقلات .. السجون ولكن فوق أننا نحمل كل هذه الأمانة أمانة أمتنا العربية فى قضية المصير فإننا نحمل أيضاً أمانة أكبر وأروع هى أن يعيش الإنسان العربى حراً على أرضه هنا فى مصر ديموقراطية ، هنا فى مصر ، جزيرة للأمن والأمان ، هنا فى مصر ، حرص على كرامة الإنسان .. يخافون ذلك أكثر من أى شئ .

يفرض السادات فى خطابه صورتين متناقضتين ، صورة مصر المتحضرة التسامحة وصورة العرب المتخلفة والمتعصبة ، وفى هذا المعنى يهتئ أحد كبار مثقفى مصر السادات لسلوكه المتحضر^(١١) ومن وجهة النظر هذه يستطيع الإسرائيليون والمصريون باعتبارهم متحضرون التفاهم بعيداً عن التعصب والعنف .

وقد سعى التيار الثقافى والفكرى «الاقليمى - الفرعونى» المعادى للفترة العروبية تدعيم مسلك السادات وأعضاء الشرعية الفكرية عليه ، وهذه الافتراضات لا تصمد أمام حقائق الواقع والتاريخ والجغرافيا فالحضارة العربية سباقة من الأندلس إلى الجزيرة العربية وقدم العرب إسهاما بارزاً فى الحضارة العالمية فى العصور الوسطى استفاد منه الأوروبيون أنفسهم فى نهضتهم الحديثة ، وواقع أن مصر جزءاً من الأمة العربية بالتاريخ والثقافة لا يمكن التشكيك فيه إذ يؤكد العالم المصرى الكبير جمال حمدان أن بين اللغة الفرعونية القديمة واللغة العربية هناك ١٠ آلاف كلمة مشتركة^(١٢) .

لكن المثير للدهشة فى هذه الصور البسيطة أن عدو الأمس أصبح ليس فقط صديق اليوم ولكنه أيضاً متحضرًا ! ينتمى إلى دائرة الإنسانية المتحضرة ولنا بحق أن نتساءل بأي مفهوم يتحدث السادات عن الحضارة ؟ والمتحضرين !؟

هوامش البحث الأول

١- محمد حسنين هيكل : خريف الفضيحة قصة بداية ونهاية أنور السادات ، القاهرة ، الطبعة المراجعة ، ١٩٨٣ .

٢- محمد حسنين هيكل نفس المصدر السابق .

٣- Shoukri (Ghali): L'Egypte contre revaluation, Ed, Le Sy-comare Paris , 1979.

٤- Ansart (Pierre) : L'acculturation ideologique , in cahiers in-ternationaux de souologie , Valume 111 Paris , 1972 .

٥- انظر الصافي سعيد : « الطريق السرى إلى كامب دافيد » مقال بعنوان « سلام فى الصحراء » مترجم عن كتاب موسى ديان ، منشورة بجريدة السفير اللبنانية ٢٤ مايو ١٩٨٢ .

٦- Aulas (marie Christine) : L ' Egypte de sadate, Bilan d'une epoque, article nn Rublie . 1982.

٧- الاقتباس عن :

Garqudy (Rager) : L'affaire urael , le sionisme palitique, Eds popyros , Paris, 1983 P.P. 58. 59 .

Garaudy (Rager) op. cit P. 28. -٨

Ansart (Pierre) : ideologies , conflits et pouwoin, PUF , -
Paris , 1977 P.31.35.

١٠- عبد العظيم أحمد : بعض الملاحظات حول الجذور التاريخية للأزمة الثقافية في مصر .
مجلة الطريق ، بيروت العدد السادس ، ديسمبر ١٩٨٠ .

١١- محمد سيد أحمد : مصر بعد المعاهدة ، دار الكلمة للنشر ، الطبعة الأولى بيروت ،
١٩٨٠ .

١٢- د. جمال حمدان : شخصية مصر ، دراسة في هجارية المكان ، عالم الكتب ، القاهرة ،
الجزء الرابع ، ١٩٨٤ ص ٦٣٧ .

المبحث الثانى

حدود التأيد الشعبى

لمسعى السادات «السلمى»

كيف تعامل المصريون مع توجه السادات السلامى مع اسرائيل ؟ كيف كانوا يرونه وما هو حجم تأييدهم له وفى أى شروط ؟ أسئلة كثيرة قد تختلف حولها الإجابات وتتنوع ولكن يمكننا هنا الإمساك ببعض عناصر الإجابة أو مفتاح فهم هذه العملية الديناميكية المعقدة .

يبدو كما سبق أن أشرنا أن عنصر الدهشة قد غلف فى البداية موقف رجل الشارع المصرى فالحديث عن اسرائيل والاسرائيليين بالذات بعد هزيمة ١٩٦٧ أخذ طابعاً أسطورياً ميثولوجياً ، فانتصار اسرائيل على العرب فى بضعة أيام قد منحها فى الذاكرة الجمعية طابعاً إعجازياً وأسطورياً ، أتاحته زيارة القدس لعنصر الدهشة والفضول من الناحية النفسية أن يصل مداه ليتابع الحدث حتى النهاية ، رأى المصريون الاسرائيليين من خلال الشاشة الصغيرة (١٣) واختلطت معانى كثيرة فى أذهانهم العيد ، القداء ، المغامرة ، الشجاعة ، السلام ، ومن المحتمل أن تكون بعض عناصر الثقافة الشعبية التراثية قد دخلت بين هذه العناصر لتساهم فى اضطراب الصورة وتعميق الدهشة ونعنى بذلك أنه فى حالة نشوب خلاف بين أسرتين ويبادر «عمدة إحدى الأسرتين للذهاب إلى منزل خصمه لطلب تسوية ما بينهما من خلاف، يبدو ذلك فى التراث الشعبى عملاً خارقاً ومقبولاً بل ونبيلاً ،

نقول أن اختلاط هذه المعانى بالذات فى غياب معارضة سياسية قوية ومنظمة وغياب مؤسسات ديمقراطية تستطيع ان تواجه بالحجة هذا المسعى قد دفع إلى شد المصريين لمتابعة ما يحدث بدهشة أو رؤيته من موقع المتفرج حين تتضح معالم الموقف وتحوله رويداً رويداً لموقع المشارك مع تنامى الحدث وعلو وتيرة أحلام الرخاء المقبل (١٤).

ولم يكن المصريون فى هذه الأونة يملكون سوى الأمل فى تحسين أوضاعهم المعيشية وحل مشكلاتهم المتراكمة عبر السنين ، وقد عنى حلم الرخاء من بين ما عناه أن الأمريكيين سيساعدون مصر على حل مشكلاتها وكذلك خفض الميزانية المخصصة للدفاع والتسليح وتقليص الديون وتفرغ الحكومة لمواجهة المشكلات الداخلية المتراكمة وهى عناصر لا يستهان بها فى حسابات المواطن المصرى الذى يتصف بحس عال تجاه المصلحة الخاصة والطبقية حتى لو تعارض إطارها الثقافى والمرجعى مع ثقافته فكان على المصريين أن ينتظروا ثمار هذه العناصر فى المستقبل المنظور ويتطلعوا بطبيعة الحال إلى مستوى للعيش يتناسب مع المستوى الحالى للتدهور فى الأحوال المعيشية وإنخفاض الأسعار وهو وعد السادات لهم .

ويتصاعد الموقف وانعزال السادات ومصر عن العالم العربى ، ونشاط الإعلام وحركته فى إدارة المعركة ضد العرب دفع ذلك إلى الالتفاف حول السادات ليس فقط انطلاقاً من التأييد المشروط والحذر لمسعاة السلمى وإنما أيضاً باعتباره رئيس مصر ومصرياً فى مواجهة العرب الاغنياء الجاحدين وهى الصورة التى كرسها الإعلام .

وتبلورت مشاعر التأييد للسادات تدريجياً ولكن بشروط بينها تحسين الأحوال المعيشية حل المشكلات المتراكمة وانهاء حالة الحرب بين العرب واسرائيل وذلك رغم أن خبرة المصريين الغربية ذاتها تعاكس هذا الاتجاه فقد تحسنت الأحوال المعيشية فى ظل حالة الحرب خلال الخمسينيات والستينيات وليس فى حال السلام (١٥).

ويعودة السادات من القدس استقبال استقبالاً شعبياً مصدره الأمل بتحقيق الوعد بالرخاء وحل المشكلات الاقتصادية ويبدو أنهم ظاهرياً خرجوا لاستقبال

السادات ولكنهم فى الحقيقة خرجوا ليعرّضوا الإعلان عن بهجتهم بمستقبل أفضل
ومعاملة أقل !

ومن ناحية أخرى ، فإن غياب الديمقراطية المنهجية يجعل من خطاب السلطة
خطاباً سائداً دون منازع فهى وحدها تفكر توزيع وإنتاج الحاجات الرمزية تفسير
الناصر وبناء المستقبل وإعادة خلق التجربة التاريخية أى أن خطاب السلطة له
الطاقة على ما عداه بالذات عندما تقوم المعارضة ثم وسائل التعبير والاتصال
بالجماهير وتقديم أطروحات جديدة تناهض الخطاب السائد تكشف تناقضاته
وصحته. ذلك المناخ أدى بالجماهير المصرية لتأييد السادات بشروط أو تأييد
مشروط .

أدى إذن غياب الديمقراطية إلى غلبة خطاب السادات وتعبئة الجماهير
غلب مساهم السلى وإقناعها بمشروعية هذا المسمى ، ناهيك عن أن أجهزة الإعلام
الرسمية قد ركزت على الصور المتناقضة المثيرة؛ أى صورة مصر الفقيرة التى
خرجت من الحرب بجراحا وشهداء ، مصر الكريمة التى ضحت بالغالى والنفيس
وصورة العرب النفسى الذى راكم الثروات على حساب الدم المصرى المارقا استشارت
هذه الصور المواطن المصرى وعصفت إحساسه بالفن والجحود الآخرين وأصبحت
صورة الحرب التى تسبب فى أغناء الآخرين وإفكار المصريين تحظى بالنفور .

من الصحيح أن الشعب المصرى قد سئم الحروب فالحرب فى ذاتها عملاً كريهاً
لا يحب لذاته ولكن من الصحيح أيضاً أن الشعب المصرى قد سئم الحروب التى لا
تجلب إلا الهزائم ، سئم الحروب التى يدفع تكاليفها الفقراء من المصريين بينما
يشتنى منها الآخرون.

وإذا كانت خبرة المصريين تقول أن مستوى معيشتهم قد تحسن فى ظل حالة
الحرب أى فى عهد عبد الناصر فإن ذلك يقود إلى القول أنه لا الحرب فى ذاتها ولا
السلم فى ذاته مسئولان عن التدهور فى الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وإنما
المحتوى الاجتماعى والسياسى والتاريخى لكل من الحرب ولاسلام على حد سواء
والشروط التى توطر كليهما فسلام السادات هو اختيار طبقى بالأساس ، اختيار
المليونيرات الجدد وأعمدة سياسة الانفتاح .. إلخ الخلف الطبقة الذى عبر عنه
بين زيارة القدس فى ١٩٧٧ وتوقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية ٢٦ مارس

١٩٧٨ عاش الشعب المصرى فى فترة انتظار متردد بين التأييد المتحفظ والمشروط وبين الأمل المرتقب، حالة ترقب سادات موقف المصريين من سعى «السلام» المنفرد فقد انتهت «الزوبعة» التى أثارها الزيارة وبدأت الدهشة التى أثارها فى الحمود إذ دخلت المفاوضات ميدان المعركة هو الأمر الذى برر الترقب والحذر فالإسرائيليون ليسوا على استعداد لمجاراة السادات هكذا على طريقته أى تقديم كل شئ مقابل وعد قد يتحقق وقد لا يتحقق ولا يلزم صاحبه شيئاً .

فى هذه الأثناء عملت الأجهزة الاعلامية والدعائية لخلق حالة عدااء للعرب تبرر موقف السادات وتخلق حالة تأييد لمسعاة بتعميق عزلة مصر عن العرب وتبرير المضى قدماً فى هذا الطريق وعدم الرجوع إلى الخلف حتى أن الشعب المصرى أصبح لديه إحساس بأن الثروة العربية تحوله إلى أجنبى فى عقر داره أى مصر البلد التى تكتسب فيها مفاهيم «الأرض والعرض» أهمية استثنائية وخاصة بل وقداصة لا تزال حية فى الوعى والممارسة وفى هذا الإطار فإن إحدى افتتاحيات الجرائد الرسمية ذهبت إلى أن القاهرة قد أصبحت «بانكوك» العرب أى مدينة اللهو والدعارة وبدا أن الثروة العربية فى طريقها لانتهاك «عرض مصر» (١٦) .

ورغم حساسية هذين المفهومين والمبالغة فى ترويجهما فإن المؤسسة الثقافية والإعلامية لم تتورع عن استثمار نتائجهما لأقصى حد ممكن لتأييد مسعى «السلام المنفرد» .

وقد لعبت بساطة الصور التى قدمت للمصريين دوراً هاماً فى تبرير مسلك السادات وشرعيته فى الوقت ذاته وخلق دورة شريرة ومفرغة للفعل ورد الفعل على الصعيد المصرى العربى ساهمت فى تعميق حالة القطيعة النفسية والمألوفة بين مصر والعالم العربى من ناحية ، وتعميق التحالف بين مصر وأمريكا وإسرائيل من ناحية أخرى .

وفيما يتعلق بالعالم العربى ، فحمة بعض البلدان العربية سلكت فى فترات مختلفة وبالذات بعد الهزيمة كمتنافس لمصر فى قيادة العالم العربى وهو الأمر الذى عمق الاتجاهات المعادية للعرب فى المؤسسات الحكومية الرسمية . فقد أعقب الهزيمة فى عام ١٩٦٧ أن بعض البلدان العربية لم تعد ترى استحقاق مصر

لمكانتها في العالم العربي^(١٧) رغم وزنها التاريخي والثقافي والاقتصادي والبشري.

يضاف إلى ذلك أيضاً أن رفض سياسة السادات قد أتخذ في بعض البلدان العربية صيغ استفزازية ومتدنية حيث قامت إحدى البلدان العربية بحصر عدد الأغذية والأحذية التي قدمتها للجيش المصري^(١٨).

وهكذا لعب الفعل ورد الفعل دوراً متزايداً في جدل العقلية بين السادات والعرب رغم أن سياسته هي مصدر هذه الحلقة المفرغة وهي التي قادت العالم العربي في هذا الاتجاه .

خصائص الرؤية المعرفية للسادات لطبيعة السلام :

تزيف جوهر الصراع :

خفض الخطاب الساداتي الصراع العربي الاسرائيلي والذي بدأ بوعد بلفور في ٢ نوفمبر ١٩١٧ إلى مجرد حاجز سيكولوجي بين الاسرائيليين والعرب ما ان يتم تخطيه حتى يمكن تسويه الصراع ، ولتخطي هذا الحاجز لابد من توافر شجاعة أدبية ضرورية لتجاوز هذه العقبة مرة واحدة وإلى الأبد ومن هذا الإطار يعلن السادات في خطابه أمام الكنيست الاسرائيلي ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ :

.. علينا أن نعرف معاً ، بأن هذا الجوار قد وقع وتحطم في عام ١٩٧٣ . ولكن بقي جوار آخر.

هذا الجدار الآخر يشكل حاجزاً نفسياً معقداً بيننا وبينكم حاجزاً من الشكوك، حاجزاً من النفور حاجزاً من خشية الخداع ، حاجزاً من الأوهام حول أى تصرف أو فعل أو قرار حاجزاً من التفسير الخذر الخاطئ لكل حدث أو حديث . وهذا الحاجز النفسى هو الذى عبرت عنه ، فى تصريحات رسمية، بأنه يمثل سبعين فى المائة من المشكلة .

وتخطى هذا الحاجز هو هدف زيادة القدس كما يعلن فى خطابه فى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ :

وقد اهتمت إلى أصعب قرار ، وقلت لكم وللهمالم.أننى مستعد فى سبيل ألا يخرج ابن من أبنائى أن أذهب إلى آخر الأرض .. أن أذهب إلى الكنيسة فى إسرائيل لأصارعهم بكل الحقائق ولأقول لهم كلمة الحق والعدل والسلام ، حتى أحطم بذلك جدار الشكوك والخوف وفقدان الثقة ..

ويعتبر تخفيض الصراع العربى الاسرائيلى على هذا النحو شكلاً للاخفاء الايديولوجى حيث يقفز وبضربة واحدة فوق النتائج التى عانتها الشعوب العربية والشعب الفلسطينى من جراء العدوانية الصهيونية فى حوب ٤٨ ، ٥٦ ، ٦٧ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ١٩٨٢ فى لبنان وقبل ذلك كان الشعب الفلسطينى قد تحول إلى لاجئين على أيدي الصهيونية .

٢- إهمال التجربة التاريخية :

وهو أحد أشكال الاخفاء الايديولوجى accultaion idedogique ، ويمثل كما سبق أن ذكرنا فى تجاهل محتوى التجارب التاريخية التى تدعو للقلق وتحفز التأمل والتفكير وتمثل استدعاؤها عقبة فى طريق تحقيق وظائف الخطاب الايديولوجى الذى يستهدف التوحيد وتجاوز الخلافات والتناقضات وتحقيق الطمأنينة على الصعيد الجماعى والتعبئة حول الفاعل الاجتماعى.

ولا شك أن رؤية السادات للصراع العربى الاسرائيلى تمثل هذا الشكل بجلاء، إذ يتجاهل تجربة الشعوب العربية والشعب الفلسطينى مع الصهيونية لأن الصراع لم يكن فى أى وقت مجرد حاجزاً نفسياً أو «عقدة» نفسية ينبغي حلها ولكنه بالأساس صراع بين حركة التحرر الوطنى والقومى للشعوب العربية والشعب الفلسطينى وبين الصهيونية واسرائيل والامبريالية الغربية ، فتطلع الحركة الوطنية العربية للاستقلال والتحرر والسيطرة على الموارد البشرية والطبيعية واستثمارها لصالح الشعوب العربية يصطدم بإسرائيل ومصالحها المناهضة لهذه التطلعات المشروعة . ويكفى للتدليل على ذلك التذكرة بالسبب الذى من أجله شنت اسرائيل الحرب على مصر فى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ، ففى التاريخ الأول قام عبد الناصر بتأميم قناة السويس والثانى كان الولايات المتحدة قد يئست من احتواء الناصرية والحركة القومية فمهدت إلى إسرائيل بشن الحرب وتوجيه ضربة قاضية لعبد

الناصر فضلاً عن المتطلبات الداخلية للكيان الصهيوني توقف الهجرة وارتفاع النزوح وتوقف التعويضات الألمانية .

والقفز فوق ذلك يتيح للخطاب الساداتى الانتشار والتوحد وتجنب دواعى التساؤل والقلق وتسطيح الوعي الجمعى وجعله أحادى البعد حتى تتأكد فعالية العملية الايديولوجية .

٣- تجاهل طبيعة الصهيونية :

وهذا التجاهل سواء كان تجاهل الخبرة التاريخية أو تجاهل طبيعة الصهيونية لا علاقة له بالجهل والمعرفة وإنما هى عملية تتم موضوعياً نظراً لأن الخطاب فى صراع مع خطاب آخر محتمل ، لأن هناك عنصر خارجياً يؤثر على المحتوى ويجعله فى حالة صراع غير معترف به .

فالرؤية التى نحن بصدددها لا تتوقف لدى طبيعة الصهيونية وهى فى الأصل ظاهرة ارتبطت بالتوسع الرأسمالى فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وهى الحقيقة التى أقرها «نبي الصهيونية» تيودور هيرتزل فى كتابه «الدولة اليهودية» فلم تكن الحركة الصهيونية ممكنة قبل هذا التوسع^(١٩).

والصهيونية تتميز بالعنصرية حيث تعتمد مفهوم «العرق اليهودى» كبدية لا تقبل الجدل والنقاش ،

أى تؤخذ كما هى ، وذلك يعنى أن اليهود حيثما كانوا وأينما كانوا يمثلون وينتمون «لعرق» واحد هو «العرق اليهودى» ويرفضون من حيث هم كذلك الاندماج فى «الأغيار» وهذا يعنى معرفتهم للمعاناة من «اللاسامية» أو معاداة السامية "Antisemitisme" المتأصلة من غير اليهود والتى لا يمكن فهمها أو انتزاعها باختصار على اليهود أن يعيشوا فى اسرائيل .

والصهيونية حركة عدوانية تطالب «بحقوق تاريخية» فى «الأرض الموعودة» والتى يعيش فيها الشعب الفلسطينى العربى ، وكان الطريق الوحيد لحصولهم على الأرض هو العنف ضد العرب وإذا كانت اسرائيل تستهدف جلب يهود العالم فى «فلسطين» فإن ذلك يعنى استمرارها فى العدوان على الشعوب العربية

والتوسع فى الأراضى المجاورة حتى يمكنها استيعاب المهاجرين .
وهذا يقفز الخطاب الساداتى فوق الوقائع العينية والتجربة التاريخية التى
لا تزال بعد حية فى الأذهان (٢٠).

هوامش المبحث الثانى

١٣- محمد حسنين هيكل : خريف الفضب قصة بداية ونهاية أنور السادات الطبقة العربية
القاهرة، ١٩٨٣ .

١٤- محمد حسنين هيكل نفس المصدر السابق .

١٥- محمد سيد أحمد : مصر بعد المعاهدة ، دار الكلمة للنشرة الطبعة الأولى بيروت ،
١٩٨٠ .

١٦- Ajami Fouad : Arab predicament : the Arab political
thought and practice since 1968 , camlridge pren, London ,
1987 .

١٧- أنور عبد الملك : احتجاج مصر وإطلاله على المستقبل ، مجلة المستقبل العربى ،
العدد ١٨ ، أغسطس ، بيروت ، ١٩٨٠ .

١٨- رضا محرم : عروبة مصر واعباؤها ، مجلة المستقبل العربى ، العدد ١٨ مركز دراسات
الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ .

١٩- بديعة أمين : المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٤ .

٢٠- اعتمدنا فى هذا الفصل على خطابات السادات الآتية :

- خطاب السادات فى ٣ فبراير ١٩٧٧ عقب مظاهرات ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ .

- خطاب السادات أمام الكنيسة الاسرائيلي في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ .
- خطاب السادات في ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ عقب زيارة القدس .
- خطاب السادات في ٢ أكتوبر ١٩٧٨ عقب أبرام اتفاقيات كامب دافيد .

المبحث الثالث

الساداتية وعروبة مصر

كان تأكيد هوية مصر العربية من أهم منجزات ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ بالذوات في نهاية الخمسينيات وتبلور البعد القومي في فكر الثورة وانتقاله إلى حيز الممارسة العملية مع ظهور الجمهورية العربية المتحدة من خلال وحدة مصر وسوريا. والواقع أن الفكر القومي لدى زعيم ثورة ٢٣ يوليو عبد الناصر لم يكن فيما يبدو ظروف طارئة ظهرت على مسرح السياسة العربية بتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ وبداية العدوان الثلاثي على مصر وتعاطف الجماهير العربية في سوريا وغيرها من البلدان مع نضال الشعب المصري ، وإنما مثلت الدائرة العربية بدأ أساسا في توجهات عبد الناصر السياسية والفكرية منذ البداية وبالذات بعد خبرته في حصار «الغالوجا» خلال حرب ٤٨ (٢٠).

وعلى صعيد آخر فقد دخلت عناصر الفكرة القومية في رؤية عبد الناصر من خلال إطلاعه على التراث الفكري لرواد بعض التوصيات الأوروبية وغيرها فقد قرأ عبد الناصر مازينى وغراريا ليدى وكمال أتابورك وتأثر بالفكرة منذ وقت طويل (٢١) وهكذا أعادت الثورة لمصر عروبتها وأكدت إنتماءها إلى العالم العربى وحسم الموقف لصالح التيار العربى بعد أن كان قبل عام ١٩٥٢ يتأرجح بين «الوطنية المصرية» و«الانتماء المتوسطى» و«الهوية الفرعونية» ولا شك أن لتردد مصر فى حسم قضية عروبتها كان يعود إلى انشغالها بقضية التحرير الوطنى والتخلص من الاحتلال ومواجهة الملك والقصر.

غير أن مصر لم تتوقف يوماً عن التطلع إلى الانتماء العربى ، فقد نادى رواد الوطنية المصرية بوحدة وادى النيل أى مصر والسودان وعكس ذلك إدراك الزعامات الوطنية لحقائق الجغرافيا والتاريخ وتطلع مصر لأن تكون جزءاً من كيان يتجاوز حدودها (٢٢) ولم تتردد مصر قبل ١٩٥٢ رغم ثقل قضية الاحتلال من المشاركة فى الدعوة للجامعة العربية وكان أول أمين لها مصر هو عبد الرحمن عزام ، واختيرت القاهرة مقراً لها ، ومع ذلك فإن ثورة ٢٣ يوليو قد أحدثت نقلة نوعية فى توجهات مصر العربية إذ لم تؤكد فقط انتماء وهوية مصر العربية وإنما اندلعت لتتزعزع العمل العربى القومى ولتبحث عن صيغ وخدوية لتحقيق الوحدة .

ومع بداية عهد السادات لم يكن بمستطاع أحد أن يتصور أن هوية مصر العربية موضع تساؤل ومراجعة ، وأن توضع هذه الهوية فى الاتهام ولكن مع تطور المشروع الساداتى واتضح أبعاده فى النظرية والتطبيق تبين أن أهم عناصره تكمن فى خلق «الإقليم القاعدة» على حد تعبير أحد المفكرين القوميين من العالم العربى (٢٣) وهو الهدف الذى كانت تسعى إليه الصهيونية منذ البداية .

وإذا كان الخطاب الناصرى القومى خطاب توحيد أى يبرز العناصر التى تقوى من اتجاه العرب القومى والوحدوى فإن الخطاب الساداتى قد تأسس بداية على إبراز عناصر التجزئة وتكثيفها بل واستدعائها بطريقة تتفق مع وظيفته كخطاب «تفتيت» و «تجزئ» يسعى لتعميق التجزئة وتكثيف آثارها .

ولم يتورع الخطاب الساداتى عن استخدام أكثر الصور تناقضاً للوصول إلى هذا الهدف فقد تعرضنا آنفاً لصورة العرب فى خطابه فهم «متخلفون» والمصريون «متحضرين» وهم «اغنياء» ونحن «فقراء» ، المصريون يضحون بدمائهم والعرب يرفعون أسعار بتروئيلهم ، العرب بثرواتهم وجيوبهم المتخمة بالدولار والمصريون المتخمون بجراحهم وقتلاهم فى الصراع ضد إسرائيل .

كان لهذه الصور المتناقضة تناقضاً صارخاً دورها فى تسهيل مهمة السادات أى تعميق القطيعة بين مصر والعالم العربى لتبرير مسعاه، والحال أن عروية مصر وهويتها العربية ما كان لمسعى السادات ومشروعه أن ينال منها بالصورة التى ابتغها وأملها ، فما تبين للمصريين طبيعة دعواه وطبيعة السلام المنفرد أى منطقة

المعادى للعرب حتى فقدت دعواه مصداقيتها ، فقد كان سلام السادات حرباً على العرب وأصبح استرداد سيناء بالشروط الاسرائيلية الامريكية ثمناً لغزو بيروت وتصفية المقاومة الفلسطينية وضرب المفاعل الذرى العراقى ومقر منظمة التحرير فى العاصمة التونسية وهكذا انكشفت طبيعة السلام المصرى الاسرائيلى وأبعاده فى الممارسة .

وهكذا عمل الخطاب الساداتى على تعميق «تحدى التجزئة» فى العالم العربى وإطلاق العنان للنفرات الطائفية التجزئية ، فبدلاً من وجود جامعة عربية واحدة وجدت اثنتان إحداهما «إسلامية» بالقاهرة والأخرى عربية بتونس تضم أولاهما مصر والسودان، وتضم ثانيهما البلدان العربية الرافضة لسياسة السادات، وعلى الصعيد الدولى والإعلامى أصبح هناك منطقتان يحكمان توجهات الإعلام العربى ، منطق السادات الداعى للسلام بالشروط الاسرائيلية الامريكية ، ومنطق البلدان العربية الأخرى الداعية لرفض بديل السادات وفقد الإعلام العربى والقضية العربية جزءاً كبيراً من مصداقيتها لدى الرأى العام العالمى .

والحال أن عديداً من البلدان الإفريقية التى كانت تؤازر الحق الفلسطينى العربى، أصبحت بعد السادات فى حل من إعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل «فليسوا ملكيين أكثر من الملك» ، وفقدت الأوراق العربية المادية والمعنوية قيمتها وفاعليتها فى مضمار التفاوض وتحسين شروط التسوية .

وإذا كان «تحدى» «التجزئة» القائم فى العالم العربى يسبق ظهور وتبلور الساداتية فكر وممارسة ، إلا أنها مع ذلك قد عمقت من هذا التحدى وأطلقت العنان للقوى التى تستهدف تقسيم وتفتيت العالم العربى، ولم يبد العالم العربى منقسماً ومفككاً بالصورة التى ظهرت فى عهد السادات، فهناك جبهة تضم مصر والسودان وعمّان وهى الدول التى تؤيد مسعى السادات وجبهة أخرى تضم سوريا والعراق وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية واليمن الجنوبية وغيرها ، والرافضة لمسعى السلم المنفرد أى أن الساداتية عمقت سياسة المحاور فى العالم العربى وأفسحت للصهيونية الطريق لتنفيذ مخططها الرامى إلى تجزئة العالم العربى إلى وحدات وكانتونات طائفية خلال الثمانينيات وهو المخطط الذى عرضته مجلة «آفاق» ، فلبنان يقسم لدولة مارونية وأخرى شيعية ، ومصر تقسم

إلى عنصرين : مسلمين ومسيحيين وهكذا .

ودخل الإعلام العربى منذ ذلك التاريخ فى مسالك شتى ومتناقضة وغلب عليه طابع «الشرذمة والتخبط» وساهم فى تشويش الرؤية لدى المواطن العربى فاختلفت الأوراق وتضاربت خريطة التحالفات على نمو غير مسبوق ولم تقنع مصر السادات فقط بدور المتفرج وإنما شاركت وبفعالية فيما جرى ويجرى على الساحة العربية .

ولم تسلم بطبيعة الحال الأوضاع الداخلية فى مصر ذاتها من آثار ونتائج الخطأ والممارسة الساداتيتين ، وطابعهما «التجزئى» ، والحال أن لجوء السادات للدين والمرجع الدينى والذى استهدف عقد تحالفات مع الإخوان المسلمين واضفاء طابع القداسة على سياسته كان من نتائجه تشجيع الفتنة الطائفية وخلق مناخ لموات للمواجهة بين عنصر الأمة المسلمين والمسيحيين وذلك للتغطية على حقيقة ما جرى وما يجرى وتشديد قبضته الحكم على المعارضة .

والحال أن الساداتية بأبعادها اللاقومية قد بددت أية إمكاناته «للعمل العربى المشترك» بأبسط صوره الرسمية وضربت بعض الحائط أبسط صيغ «التضامن العربى» كما بدت مثلاً خلال حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ والتي بالرغم من قصورها وجزئيتها قد أتاحت للمقاتل العربى والمصرى أن يثبت كفاءته وقدرته فى ظروف ومناخ محددين على زعزعة مواقع العدو واختراق حصونه وتهديد أمنه فبدلاً من تطوير واستثمار نتائج الحرب والتضامن والوصول بهما إلى صيغ أرقى وأكثر عمقاً وديموقراطية فى اتجاه تحقيق الأهداف المشتركة، خرج السادات من هذا الإطار وقاد مصر فى اتجاه يناقض ذلك أى يهدف لانفصال مصر وعزلها وعقد سلام منفرد مع اسرائيل.

إن تدعيم مركز اسرائيل والإقرار بشرعية وجودها فى المنطقة العربية يمر عبر تجزئة العالم العربى والحيولة دون تجسد الاتجاهات الوجدية واستراتيجية اسرائيل فى الثمانينيات تستهدف «بلقنة» العالم العربى انطلاقاً من التناقضات والخصوصيات الدينية والمذهبية والطائفية ولم يشمل هذا المخطط فقط تجزئة سوريا والعراق والأردن ومصر وهى الدول المحيطة باسرائيل مباشرة وإنما كذلك الدول العربية الأخرى كالمملكة العربية السعودية وانطلاقاً من ذلك فإن مسعى السادات

للعقد سلام منفرد مع اسرائيل يصب في اتجاه تمهيد الطريق أملها لتنفيذ هذه المهمة.

وذلك لا يعنى فى النهاية أنه الاستراتيجية الصهيونية تستطيع أن تنفذ ما تخطط له - رغم أنها قد نجحت حتى الآن جزئياً فى تحقيق ذلك - وذلك لسبب بسيط هو أن قدرات الذات العربية على الاستجابة للتحدى القائم ومواجهته ينبغي أن تؤخذ فى الحسبان وكذلك استجابتها لمضمون اللحظة التاريخية، «فالساداتية» رغم نتائجها وآثارها فهي مجرد «انحراف تاريخي» لأنها مناقضة لحقائق الجغرافيا والتاريخ والثقافة فى المنطقة ، فمصر «الإقليم القاعدة» لا يمكن نزعها ببساطة من بيئتها ومناخها العربى رغم ما يبدو على السطح بل إن مشكلات مصر الداخلية لا تجد حلاً لها خارج دائرة التكامل العربى الاقتصادى والسياسى وقيامها بدورها المرتقب فى تجسيد التوجه الوحى العربى .

هوامش المبحث الثالث

٢٠- انظر :

مصر والعروبة وثورة ٢٣ يوليو، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢ .

٢١- مارلين نصر الدين والقومية فى فكر جمال عبد الناصر فى مصر والعروبة وثورة يوليو

، نفس المصدر السابق.

وكذلك:

**Abouchodid (Marline Nasr) : L'idealgie Nationabdl
Arabe dam le ducoum de Gamal Abd El Naser de 1952 - 1970,
There de 3 eme cyele uni Paris . Sarbanne , 1979 .**

- ٢٢- طارق البشرى : مصر فى إطار الحركة العربية فى مصر والعروبة وثورة يوليو مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- ٢٣- د. نديم البيطار : من التجزئة إلى الوحدة ، مجلة الوحدة عدد ٦ ، باريس ، مارس ١٩٨٥ .

خاتمة

رغم كثافة الخطاب الساداتى ، إلا أننا حاولنا عبر هذه الدراسة تعيين المحاور الرئيسية التى تركز حولها إنتاجه الخطابى ، وهى أطروحات الاستمرار فى الفترة الانتقالية التى أعقبت وفاة الرئيس الراحل عبد الناصر، والانفتاح الاقتصادى ، والسلام ، وذلك من خلال تحقيق للفترة الساداتية الممتدة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨١ ، وذلك بهدف تعيين الدلالات الإجتماعية والسياسية لمختلف «التييمات» التى تضمنها خطابه .

ومن خلال ذلك تمكنا من دراسة العلاقات المتداخلة بين الخطاب والتغير الاجتماعى والاقتصادى ، من المرحلة الساداتية بأبعاده الايديولوجية والرمزية والدلالية ، وقد اخترنا ثلاث «تييمات» أساسية فى الخطاب الساداتى ، هى الاستمرارية الكلية فى الفترة الانتقالية من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٣ ، والانفتاح فى الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٧ ، والسلام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨١ ، دون تجاهل «التييمات» الثانوية كالدين، والتاريخ، والتداخل بين هذه «التييمات» والترابط العنصرى القائم بينها الذى يصل بين الجزء والكل ؛ بحيث تشكل رؤية متماسكة حول الواقع الاقتصادى والاجتماعى.

والواقع أن معالجة الخطاب السياسى تتوزع فى الوقت الراهن بين مناهج متنوعة ، كمناهج تحليل المضمون الكمى والكيفى ، والمناهج المستوحاة من الألسنية ، وتلك التى تتعلق بالعلاقة بين الطبقات واللغة كما يوضح ذلك «برنشتين» إذ يميز بين «الكود المتناسق» Code alabore للطبقات المسيطرة و «الكود المحدود» للطبقات المحكومة ففى الوقت الذى يتميز فيه «الكود

المتناسق» بغنى المفردات، والتعبيرات، والمفاهيم، وتعدد القواعد النحوية، والاستخدام المتزايد للضمير «أنا» يتميز «الكود المحدود» للطبقات الفقيرة بمحدودية المفردات وغياب القواعد النحوية وكذلك استخدام الضمير «نحن».

وكما كنا فى هذه الدراسة قد قمنا بتحديد الهدف وهو الكشف عن الوظيفة الاجتماعية، والسياسية والتاريخية للخطاب السياسى، فإن الأداة المنهجية التى استخدمناها نعتقد أنها تتوافق مع هذا الهدف، وذلك لم يحل دون استخدام بعض الجوانب «التكنيكية» لمناهج التحليل الكمى، وذلك لا يعنى فى نهاية المطاف إنكار قيمة هذه المناهج وفعاليتها «العملية» وإنما التعرف عليها مع الوعى بقدرتها الاستكشافية وفى حدود الأهداف التى يريد الباحث الكشف عنها فى الخطاب.

ولأننا منذ البداية حاولنا وضع هذه الدراسة فى إطار ما يمكن أن نسميه «اجتماع الايديولوجيا» Socialogio d'ideologie أو اجتماع الخطاب Soicologie du discours أى العلاقة بين تبلور وظهور الايديولوجيات والخطاب وبين التغير الاجتماعى والاقتصادى والثقافى، فى فترة تاريخية معينة، فقد كان علينا البحث فى العلاقات المتداخلة والمتشابكة بين الخطاب والممارسة، بين الخطاب وتطوره وإشكاله وبين تطور البيئة الاجتماعية والسياسية والجدل القائم بينهما؛ أى كان البحث فى جذور الخطاب والخلفية التى نشأ فيها وتطور.

وقد ظهر لنا من خلال دراسة الخطاب السادى «الطابع الكونى» للغة وهو الطابع الذى يميز «كود» الطبقات الحاكمة، فى الوقت يتميز فيه «الكود المحدود» بالتخصيص أى الارتباط بوضع معين، فالجماعات الحاكمة تقدم خطابها كخطاب كل المجتمع وكخطاب المثل العليا فى تاريخ البشرية.

ونستطيع أن نزع من أننا من خلال هذه الدراسة نستطيع أن نستخلص عدداً من النتائج:

١- أن الوعى اللاتاريخى أو المعادى للجماعات الطبقة التى شكلت عماد سلطة السادات، وعبر خطابه عن مصالحها وتطلعاتها، لا يعنى أن هذه الجماعات ليس لها تاريخ فى إطار البناء الاجتماعى والاقتصادى فى مصر خلال

العقود الأخيرة ، أو أنها تمت هكذا فجأة وبلا مقدمات وخارج البنية الاجتماعية ، وإنما يعنى أن هذه الجماعات بسبب أصولها الثقافية ومواقعها فى عملية الإنتاج الاجتماعى ، وأصولها الايديولوجية ونظام القيم الخاص بها ، لا تمتلك مشروعاً تاريخياً حضارياً ، ولا تمتلك مشروعاً اجتماعياً متكاملأ ، ومن ثم فهم تنظر للوجود الاجتماعى فى اللحظة الراهنة معزولة عن السياق الزمنى التاريخى ، وكوسيلة فقط للثراء ، والصمود الاجتماعى بصرف النظر عن طبيعة هذا الثراء وأثره على المجتمع ككل.

ويعود الوعى اللاتارىخى الذى ميز هذه الجماعات أو الخطأب الساداتى إلى عدد من الأسباب ، من بينها أن هذه الجماعات لم تساهم بقدر كاف فى النضال الوطنى والقومى قبل ١٩٥٢ ، وبعدها ، ومثل وجودها على المسرح السياسى نتيجة لوجودها «الطبقى» فى البنية الاجتماعية الانتاجية وكذلك فإن فلسفة «الكسب» التى تبناها لا تتلاءم وطبيعة المشروع التاريخى والمسئولية التاريخية

٢- أن الممارسة الساداتية أيا كانت نتائجها ، استندت على بعض عناصر الثقافة المصرية الشعبية وبعض التيارات الفكرية المعادية للعروبة ، وقد استثمر ذلك السادات بطريقة عكسية ، أى مناقضة لهذه العناصر الثقافية ، كمفهوم «الأسرة والعائلة» ورب «العائلة» و«العيب» وغيرها ، فى مجتمع أرتبطت حياته بالزراعة والهز والاستقرار منذ زمن طويل ، واحتلت فيه الأسرة كوحدة إنتاجية وثقافية مكانة هامة ، واستهدف السادات بذلك تمرير سياسته وتجريم الاعتراض وتوصيف المعارضة «بقلة أدب» والخروج على طاعة «الأب» مصيباً كان أم مخطئاً

٣- أن مصير التجربة المصرية منذ ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ فى التنمية والتحديث ، ذو دلالة عامة بالنسبة لبلدان العالم الثالث والعالم العربى كالسودان وسوريا واندونيسيا والأرجنتين ، فبعد أن قطعت هذه البلدان شوطاً كبيراً فى التنمية والاستقلال عادت تحت ضغوط داخلية وخارجية للانكسار ، حيث كثفت القوى الامبريالية ضرباتها للنظم الوطنية الساعية للتحرر والاستقلال والباحثة عن نظام دولى جديد يقوم على العدل والمساواة وهى الضربات التى بدأت فى عام

١٩٦٧ بالعدوان الاسرائيلى على الاراضى العربية ، على أن ذلك لا ينفى خصوصية الوضع فى مصر ، باعتبارها كبرى الدول العربية من الناحية الديموجرافية والاقتصادية وطبيعة الصراع ضد الصهيونية واسرائيل ، وارتباطها بالدائرة العربية ، وهو الأمر الذى ساهم فى تكثيف الضغوط الخارجية ، والتي استندت إلى نواة محلية تمت وتطورت فميا بعد وجعلت للتحويل فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية طابعاً سريعاً ومكثفاً وصارخاً فى نفس الوقت .

على أن المشروع الساداتى قد أبرز فى الواقع تدهور مواقع حركة التحرر الاجتماعى والقومى العربى ، مع بداية السبعينيات وثقل ميراث الستينيات، فى مواجهة اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ، فالتفاوض بين أهداف حركة التحرر العربية فى الاستقلال ، والتطلع إلى السيطرة على الموارد العربية ، واستثمارها لصالح بناء قوة عربية إقليمية فى عالم الاستقطاب الدولى الراهن ، وبين مواقع السيطرة الغربية والوجود الاسرائيلى فى قلب العالم العربى ، عجل من ظهور وتبلور «المشروع الساداتى» فكراً وممارسة ، على أن ذلك لا يعنى أن المشروع الساداتى كان حتمياً أو نتيجة لا مفر منها فى مواجهة هذا التناقض ؛ إذ كان ثمة إمكانية لمشروعات أخرى تتجاوز هذا الضعف والتدهور بإعادة بناء الواقع وتركيب عناصر القوة فى الواقع العربى ، وتعميق التوحد فى الأهداف ، بدلاً من إطلاق العنان لحركة التجزئة والتفكك فى الواقع القومى العربى وتكثيف الإرادة القومية بدلاً من بعثتها فى اتجاهات شتى وضياح فاعليتها التكتيكية والاستراتيجية .

والأمر البالغ الدلالة هو سعى الساداتية ليس فقط لإنجاز هذا الدور فى إطار العالم العربى أى دور التجزئة والتفكيك والدخول فى إطار السيطرة الامريكية ، وإنما أيضاً تطلعها للقيام بنفس الدور فى العالم الثالث ، فإذا كانت الاستراتيجية الأمريكية تستهدف القضاء على النفوذ السوفيتى فى إطار الصراع الكونى بين القوتين ، فإن السادات قد بعث بقواته إلى الكونغو وزائير وكاد أن يعلن الحرب على ليبيا الشقيقة ، وبإخفاء شاه إيران تطلع السادات إلى «شغل الفراغ» وإعادة تقسيم الأدوار فى المنطقة بشكل يتلاءم مع الحقائق الجديدة فيها .

فى هذا الإطار تقع استراتيجية «السلام» التى تبناها السادات ، فما أن لبس

مسوح الانبياء .. فى مسعاه إلى «السلام» حتى أضعف من مواقع العالم العربى ، وعمق التجزئة ، وسهل لاسرائيل وضع شروطها موضع التنفيذ، فخرجت مصر من دائرة الصراع العربى الاسرائيلى وأصبحت اسرائيل فى مواجهة العرب دون مصر ، وإن هى إلا أيام بعد تنفيذ المرحلة الأخيرة ، لانسحاب الاسرائيلى من سيناء ، حتى اعتدت اسرائيل على لبنان والمقاومة الفلسطينية ؛ للخلاص من القضية الفلسطينية وإجبار لبنان على توقيع معاهدة على غرار المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، وكانت المواجهة تدور فى ظروف مختلفة ظروف تأمين اسرائيل على الجبهة المصرية ، إذ سمح لها ذلك بالتمتع بمزايا إستراتيجية مكنتها من حشد معظم قواتها على الجبهة اللبنانية بتحقيق أهدافها وقد أوضح ذلك الجماهير الشعب المصرى والعربى طبيعة السلام المصرى الاسرائيلى وأهدافه المعلنة والمستترة.

وإذا كان الخطاب الساداتى فى سعيه لتحقيق هذه الأهداف قد استعان بالرموز والإشارات والأساطير ، التى تعمق من روح اليأس والانهازمية التى تلاثم مشروعه فإن الخطاب السياسى الجديد يتبغى أن يعيد بناء الرموز والاشارات القاردة على إبراز الإمكانيات الحقيقية للشعوب العربية والشعب المصرى ، وعلى إعادة ولادة روح مقاومة طويلة المدى لإنجاز المشروع التاريخى الحضارى العربى .

وبالرغم من ذلك فإنه لا يمكننا الزعم بأننا قد درسنا كافة الديناميات المختلفة للخطاب الساداتى ، ولا أننا أنتهينا إلى تحديد حقله الدلالى مرة واحدة وإلى الأبد ، ذلك أن دراسة العملية الايديولوجية والفكرية فى المجتمع تتسم بالتعقد والتشابك والتداخل وهو الأمر الذى يحول دون التوصل إلى نتائج حاسمة ولكنه لا يحول دون الإمساك بعناصر الرؤية المنهجية والأسس الفعلية لتطور الخطاب ، ودلالته مقارنة بالواقع الاجتماعى والاقتصادى المتغير ، ودراسة العملية الايديولوجية فى مجتمع لا تصل بحال إلى مستوى دراسة العملية الاقتصادية بأبعادها العينية والكمية ، إذ تتميز العملية الاجتماعية بتعدد مستوياتها الاجتماعية والسلوكية والنفسية والرمزية ، وتواجد عناصر تنتمى إلى عالم الشعور والولع والاحتياجات اللاواعية وفى بعض الأحوال «اللاعقلانية» وهو الأمر الذى يجعل من دراسة هذه العناصر المتداخلة مهمة تكتنفها الصعوبات .

الخطاب الساداتى وضرورة إعادة بناء خطاب سياسى عربى جديد :

على ضوء إبراز الخصائص المعرفية والايديولوجية وكشف تناقضات وثرقات الخطاب السياسى الساداتى، وآلياته الداخلية والخارجية وطبيعة علاقته بالواقع المصرى والعربى وآثاره وعلى صعيد الممارسة السياسية والايديولوجية ، يمكننا التطلع إلى ضرورة بناء خطاب سياسى عربى جديد تكون مهمته إعادة بناء الواقع العربى ونظم عناصره التى تمكن الخطاب الساداتى من بعثتها وتشبيتها ، ومهمة إعادة البناء تستهدف بناء نموذج للقوة العربية، يمنحها مكانتها فى خريطة العلاقات بين الشرق والغرب، ويتطلع إلى تحقيق الأهداف العربية العليا فى ترابطها الداخلى والاقليمى، المحلى والعربى، أى التحرر الوطنى والاجتماعى واستعادة الذات العربية لفاعليتها وديناميتها وقدرتها على الصمود والمقاومة .

على أن الخطاب السياسى العربى الجديد لا ينبغى أن يقفز فوق التناقضات القائمة أبداً كانت آثارها ، وإنما الاعتراف بهذه التناقضات ومعالجتها فى إطار الوحدة ، أى الاعتراف بالصراع بهدف تعايش هذه التناقضات والتفاوتات فى كل واحد، واستشراف حلول عقلانية وصيغ برنامجية تكفل معالجة هذه الاختلافات فى أمن تاريخى ومنظور مستقبلى.

وإذا كان الخطاب الساداتى قد كرس واقع التجزئة العربية وبعثر عناصر الإرادة القومية ، وعمق التناقض بين الأهداف العربية العليا والواقع العربى المعاصر ، فإن خطاباً بديلاً ينبغى أن يعيد توحيد الواقع العربى وتكثيف عناصر الإرادة القومية ، وتعزيز تماسك وحدة الأهداف العربية العليا فى التحرر الوطنى والاجتماعى وبناء قوة عصرية تستطيع أن تمثل عنصراً هاماً فى خريطة الصراعات الدولية الراهنة ، وتدعم التقدم المستمر للشعوب العربية تجاه تحقيق أهدافها .

ولا شك أن مهمة بناء هذا الخطاب لا تقع خارج التاريخ ، ولا خارج حقائق الثقافة والجغرافيا ، كما فعل الخطاب الساداتى ، بل على النقيض فإن الخطاب السياسى العربى الجديد ينبغى أن يتأسس على مفهوم للتاريخ العربى يجمع بين المفرقات والموحدات ، بين الجزئيات والكلليات ، وبين الخصوصيات والعموميات ، بين التناقض والوحدة ، الصراع والتوحد . وأن ينظر لهذه العناصر باعتبارها عناصر غنى وقوة ، ووحدة ، وليس عناصر فرقة وتشتت وتجزئة، كذلك فإن عناصر

الجغرافيا السياسية والترابط الجيولوتيكي بين وحدات النظام العربى وتعرضها لمؤثرات خارجية واحدة يجب أخذها بعين الاعتبار ، فإذا كان الأعداء التاريخيون للشعوب العربية يرسمون خططهم واستراتيجيتهم على أساس وحدتها فإنه من الأحرى أن يرسم واضعو السياسة العربية تصوراتهم على هذا الأساس .

وحقائق الثقافة لا شك تشغل مكاناً هاماً فى الخطاب السياسى العربى الجديد، الساعى لتجاوز عشرات الخطاب الحالى ، وآثار الخطاب الساداتى ، فالتنوع فى الثقافة العربية المحلية لا ينبغى أن يكون موضوعاً لخطاب يسعى إلى تعميق التقطيع والانقطاع بين الشعوب العربية ، تكريس الخصوصيات على حساب وحدة الكل وفصل الجزء عنه ، كما فعل الخطاب الساداتى عندما استدعى «الخصوصية المصرية الفرعونية» ، لا لشيء إلا الاستعانة بها فى الخروج عن الإجماع العربى ، وتكريس عزلة الشعب المصرى عن الشعوب العربية ؛ هذه العزلة المعادية لمنطق التاريخ والجغرافيا على حد سواء وبعث «المحليات» الجزئية لتغيب الجوهر ، وتضخيم «الذاتية» المحلية على حساب «الذاتية العربية» . وإنما يجب وضع هذه الاعتبارات فى إطار تعظيم «الموحدات» .

نحن بحاجة لخطاب سياسى عربى جديد يستعيد بعث الأهداف العربية العليا وخلق منظومة رمزية ودلالية تستلهم تراث الأمة العربية العربى الإسلامى ، وذلك بهدف تعظيم الطاقة العربية البشرية على البناء والإنجاز والتقدم صوب التنمية الشاملة المتكاملة والتحرر ، وما من أمة تمكنت من إنجاز مشروعها الحضارى والتاريخى فى لحظة معينة ؛ إلا وتبنت مثل هذه القيم والمثل العليا ، إلا ونظمت جملة من الأهداف المعنوية الدافعة والحركة التى لا تخضع بالضرورة لحساب الاقتصاد أو المعايير الاقتصادية ، ولكنها تمثل دوافع لإنجاز أهداف تنمية واقتصادية ومادية لا حدود لفاعليتها وديناميتها فى تفجير طاقة الإنسان العربى على العمل والبناء .

إن امكانات «الذات العربية» ليست موضع شك ، رغم المحاولات الدائبة للتقليل من قوتها والنيل من إيجابيتها ، والكشف عن إمكانياتها يرتبط دون جدل بشروط اجتماعية وسياسية وثقافية ، تسمح لها بالنماء والتحرر والاندماج فى واقعها ومعايشة مشكلاته والإسهام فى معالجتها فى إطار مناخ ديمقراطى

واسع ومؤسس يكفل تحقيق وإطلاق الجدل بين «الذات العربية» وبين موضعها أى واقعها بهيمومه وأعبائه.

ولا أحد يتصور أن مثل هذا الخطاب بإمكانه تجنب الوقوع فى آليات وديناميات العملية الايديولوجية ؛ أى نزوعها للتجزئة والإخفاء ومتطلبات اللحظة الراهنة والبراجماتية وإنما على الأقل الحد منها والتقليل من آثارها على ضوء الأهداف المنشودة فالأخفاء والتجزئة والصمت الايديولوجى ليس بالضرورة سيئاً أو حسناً فى ذاته وإنما مقارنة بما ينشده من أهداف وما يسعى إليه من إنجازات وارتباط هذ الأهداف والانجازات من عدمه بالمصالح العليا للشعوب العربية ونضالها من أجل التحرر والتقدم .

ذلك فإن خطاباً سياسياً عربياً جديداً ينبغى أن يستلهم خصوصية التطور الاجتماعى العربى ، وخصوصية الثقافة العربية ، أى يتجنب الوقوع تحت تأثير «النماذج الجاهزة» التى تبلورت فى مجتمعات أخرى وظروف تاريخية مختلفة ويحاول بدءاً من الواقع العربى تشييد نموذج مستقل خاص بالواقع العربى، ولا يعنى ذلك الانعزال عما يجرى فى عالم اليوم ولا تجاهل الاستفادة من حصاد الخبرة البشرية ؛ إن شرقاً وإن غرباً ، وإنما التعرف عليها مع الوعى بنسبيتها وارتباطها بواقع متميز وظروف مختلفة ، فالطغيان الهائل لوسائل الاتصال والإعلام كان من نتائجه أن أصبحت خبرات الآخرين وتجاربهم فى متناول الأيدى ، تغزو عقر دارنا ، ولسنا بحاجة للانتقال للبحث عنها ، وذلك عن طريق تطور وسائل الاتصال السمعى والبصرى والخبرى ذلك التطور الذى يجعل من عالم اليوم وحدة مترابطة أو فى الطريق إلى الترابط رغم ما بين مركزها ومحيطها من تناقض وصراع وعلاقات غير متكافئة .

إلا أن صياغة خطاب سياسى عربى جديد تستدعى بالإضافة إلى ما تقدم إلى بلورة عنصرين أساسيين يتعلق أولهما بضرورة بعث «إرادة جماعية» قادرة على تجاوز الوضع الراهن ، وإذا كانت بلورة هذا العنصر تعنى تقليب الإرادة على مجريات الوقائع ، فنحن بحاجة لمثل هذا التقليب وذلك فى مواجهة «الطابع الحتمى» لمقولات النخبة السياسية التى سيطر عليها مفهوم «للحتمية» يبدو قدرياً ، فإذا كان التاريخ يسير فى اتجاه متقدم فإن هذا السير لا يسرى تلقائياً

وميكانيكيا وإنما ينبغي أولاً تفهم الضرورة التاريخية ومن ثم التحرر في مواجهتها أى العمل على تحقيقها ، بإرادة جماعية واعية ومنظمة ، وإذا كان الإنسان نتاج شروطه الاجتماعية والثقافية فإنه ليس مجرد معطى أو إفراز سلبي لهذه الشروط وإنما هو قادر بعقله ووعيه وإرادته على تجاوزها وإعادة خلقها وبنائها ونظمها من جديد فى إطار يسمح له بالازدهار والتقدم فالإنسان يقدر ما تصنعه ظروفه فهو أيضاً يصنعها ويعيد بنائها وذلك حصاد تجربته التاريخية منذ وجوده .

أما العنصر الثانى فيتعلق بالتطلع إلى المستقبل المنظور والبعيد ، فأحد خصائص الوضع العربى الراهن ونتيجة لتعدد مشكلات الحاضر ، تبدو صورة المستقبل غائبة ، والنظر إلى المستقبل فى إطار خطاب جديد يتطلب تشكيل مجموعات ثقافية وأندية علمية تكون مهمتها بحث مشكلات المستقبل وتصوير حلول قريبة تجعل صورة المستقبل حلاً قابلاً للتحقيق وليس سراباً يحسبه المرء ماءً لا يروى عطشا ، ولا شك أن مهمة المستقبل شاقة ومعقدة فالمجتمع تتميز ظواهره بالتعدد والتشابه وتعدد الاحتمالات أمام الحركة التاريخية . ولا جدال أن توفر صورة تقريبية للمستقبل تحاول الإجابة على أسئلة مثل : ما هى أهدافنا فى المستقبل وماذا نريد على وجه التقريب ؟ وما هى الوسائل المتاحة لنا الآن وتلك المتاحة فى مدى زمنى معين ؟ هذه الصورة ستكون عنصراً فعالاً فى معالجة مشكلات الحاضر والاقتراب منها ناهيك عن التأهب لمعالجة قضايا المستقبل.

كذلك فإن الخطاب السياسى العربى المناهض للساداتية شكراً وممارسة ينبغي أن يتجاوز الصيغ النظرية الجامدة والمقولات الفكرية الجاهزة والتي حبس نفسه فيها منذ زمن طويل وحالت بينه وبين الوصول ومخاطبة أوسع قطاعات شعبنا العربى وإذا كان لنا أن نستخلص من الساداتية رغم مساوئها وانحرافها درساً ايجابياً فإنه ولا شك قدرتها على النفاذ إلى الجماهير العريضة الواسعة من خلال بساطة اللغة والمفاهيم واستلهاهم بعض عناصر الثقافة الشعبية وعدم الوقوف لدى شكل واحد للخطاب السياسى ، ونعتقد أن ما ذهبنا إليه يمثل أحد المشكلات الهيكلية التى يعانىها الخطاب السياسى العلمانى العربى المناهض للساداتية ، أى القدرة على التوصيل والنفاذ إلى أوسع قطاعات الجماهير بلغة واضحة وسهلة

ومفاهيم صحيحة ولكنها بسيطة وهو تحدى على القوى الوطنية والقومية فى تصرف غيرها مواجهته إى فى الحال أو الاستقبال .

ولاشك أن التحليل الذى قدمناه للخطاب الساداتى عبر صفحات هذا الكتاب يكشف بجلء أن الساداتية عبر الفكر والممارسة طرحت نفسها «كمدرسة» ومؤسسة ليست فقط فكرية وسياسية وإنما أخلاقية قيمية . فإذا كانت كمؤسسة فكرية وسياسية قد قمزت بالقفز فوق التناقضات والالتفاف حولها والتعلق بالوهم بدلاً من معالجة الواقع فإنها أيضاً تتميز باللاتاريخية.

إذ تكن للتاريخ عداً مستحكما فهى تأخذ الجزء على أنه الكل واللحظة الراهنة معزولة عن السياق الزمنى التاريخى وما هو معقد ومتشابك على أنه بديهى يدركه المرء هكذا دون عناء بل ودون تفكير إذ هو واضح بسيط لكل ذو حس سليم وهنا بالذات يكمن طابعها الايديولوجى الصارخ . وليست ذلك خاصية تنفرد بها الايديولوجيا الساداتية دون غيرها من الايديولوجيات فمن الواضح أن ارتكاز المؤسسة الايديولوجية على «البهانة والحس السليم» هو قاسم مشترك بين كافة الايديولوجيات ولكن هذه الخاصة اتخذت فى السادات طابعاً خاصاً بل ومبالغاً فيه .

غير أن أخطر جوانب المؤسسة الساداتية هو جانبها الأخلاقى أو المتعلق بالأخلاق والسلوك والممارسة ، فقد نجيحت الساداتية إلى حد كبير فى ترسيخ منظومة القيم والممارسات . واكبت التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى الحاصل فى بنية الاقتصاد والمجتمع ، تشابهت بنية الأخلاق والممارسات مع بنية الاقتصاد والاجتماع بحيث كان كل منهما سبباً ونتيجة فى نفس الوقت أو العكس، فالقيم الفردية والبحث عن الخلاص الفردى والهجرة والكسب واعلاء قيمة النقود والاقتناء والمفاخرة والاتفاق البذخى على ما عداها من القيم التقليدية كالتضامن والتكافل والجماعية فى مواجهة الشدائد كان مرد ذلك بل وعائده شل أية حلول جماعية - بل ووأدها فى المهد- فى مواجهة الواقع المتردى .

والواقع أن هذه النقطة تحديداً هى من أهم القضايا التى تثيرها دراسة الساداتية والننى ينبغى للباحثين العرب التركيز على دراستها وتأملها فمن المعروف أن التأثير فى البنى القيمية والأخلاقية والسلوكية يتم بمعدلات أقل كثيراً

من مثيلاتها فى بنية الاقتصاد والهيكل التحتى المادى وأن هذه المشكلة تعد من أخطر المشكلات التى تواجه التغيرات الاجتماعية الراديكالية ومع ذلك فإن الساداتية كفكر وقيم استطاعت ان تحدث تأثيراً واسع النطاق فى بنية المفاهيم والقيم والسلوكيات يتلاءم مع متطلباتها الاقتصادية والسياسية بل أن يواكب هذا التأثير المعنوى ، ما إنتاب المجتمع المصرى من تغيرات مادية وهيكلية .

فهرس الأحداث من ١٩٧٠ إلى ١٩٨١

١٩٧٠.

٢٨ سبتمبر : وفاة الرئيس جمال عبد الناصر .

٥ أكتوبر : اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي توافق بالاجماع على ترشيح اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي باختيار أنور السادات كمرشح وحيد لرئاسة الجمهورية . ووافق مجلس الأمة على ذلك الترشيح فى اليوم التالى ، وتم انتخاب انور السادات رئيساً للجمهورية فى الاستفتاء العام يوم ٥ أكتوبر .

١٨ أكتوبر : السادات يقبل إستقالة هيكل من وزارة الارشاد القومى .

٢٠ أكتوبر: اختيار الدكتور محمود فوزى رئيساً لمجلس الوزراء المكون من

٣٢ وزيراً هم تقريباً ذات وزراء الرئيس عبد الناصر .

٣١ أكتوبر : تعيين على صبرى وحسين الشافعى نائبين لرئيس الجمهورية .

١٩٧١

١ مايو : السادات يقبل على صبرى من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية عشية

وصول روجرز إلى القاهرة .

٨ مايو : السادات يؤكد بعد لقائه مع روجرز أنه يثق فى الولايات المتحدة وأنه يعتبر أن تلك هى الفرصة الأخيرة .

١٣ مايو : إقالة مجموعة السياسيين المؤيدين للتقارب مع الاتحاد السوفيتى واعتقال عدد منهم وعلى رأسهم على صبرى وشعراوى جمعة وسامى شرف .

٢٢ يونيو : السادات يعلن ان عام ١٩٧١ هو عام حسم المعركة مع اسرائيل.

١٦ سبتمبر : فى خطاب عام للأمم السادات يؤكد خيبة أمله فى التوجهات الأمريكية .

١٤ أكتوبر : الإعلان المشترك الصادر عن زيارة السادات لموسكو يتضمن وعداً بمساعدة عسكرية سوفيتية مضمونة لمصر .

١٩٧٢

١٣ يناير : السادات يعلن أن الحرب الهندية - الباكستانية قد أجلت قراره باعتبار سنة ١٩٧١ سنة لحسم الصراع مع اسرائيل .

٨ يونيو : وزير الدفاع الفريق صادق يعلن ان الاتحاد السوفيتى قد قرر الرد على الجسر الجوى الأمريكى لاسرائيل بمضاعفة حمولات الاسلحة لمصر .

١٥ يوليو : رئيس الوزراء د. عزيز صدقى يختصر زيارته لموسكو ويعود للقاهرة بعد يوم من المقابلات مع المسئولين السوفيت .

١٨ يوليو : السادات يطلب من الاتحاد السوفيتى ان يسحب مستشاريه العسكريين من مصر .

١٥ أكتوبر : السادات يعلن ان الصداقة «الاستراتيجية» مع الاتحاد السوفيتى يجب ألا تمس أبداً .

٢٨ أكتوبر : إقالة الفريق صادق تعبيراً عن رغبة القاهرة فى التصالح مع موسكو.

حرب رمضان ١٩٧٣

٣ يناير : الصراع يزداد خطورة بين الحكومة والطلبة ، وإغلاق الجامعات بعد أحداث عنف.

٤ فبراير : الدراسة تستأنف بجامعة القاهرة ، وفصل ٦٤ مثقفاً من الاتحاد الاشتراكي بسبب «انهزاميتهم» .

٢٤ مارس : بعد إقالة د. عزيز صدقي السادات يتولى بنفسه رئاسة الوزراء ، وفى ٢٨ مارس يقوم أيضاً بمهام الحاكم العسكرى .

١ أبريل : السادات يعلن : «كل الأبواب التى فتحتها قد أغلقتها إسرائيل فى وجهى بمباركة الأمريكان» .

١٦ يوليو : العلاقات بين القاهرة وموسكو تعبر أزمة جديدة .

٢٩ أغسطس : فشل المباحثات بين مصر وليبيا حول مشروع الوحدة الاندماجية بين البلدين .

٢٨ سبتمبر: فى الذكرى الثالثة لرحيل عبد الناصر السادات يصدر قرارات بالعفو عن الصحفيين والطلاب المعارضين .

٦ أكتوبر: الجيشان المصرى والسورى يبدأان حرب رمضان . وبعد عبور الجيش المصرى لخط بارليف ، الهجوم الاسرائيلى المضاد يعاصر الجيش الثالث المصرى فى ثغرة الدفرسوار .

١٦ أكتوبر : السادات يوجه رسالة مفتوحة للرئيس الأمريكى نيكسون طارحاً فيها مشروعاً للسلام من خمس نقاط ، مؤكداً فى رسالته على المساندة الأمريكية القوية لإسرائيل .

٢٢ أكتوبر : وقف إطلاق النار .

٣١ أكتوبر : السادات يؤكد تقريره للجهود «البناءة» للولايات المتحدة من أجل تحقيق السلام معلناً عن وصول كيسنجر إلى القاهرة .

٧ نوفمبر : عودة العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وواشنطن فى اليوم التالى لوصول كيسنجر لمصر .

٢٢ نوفمبر : المفاوضات المصرية الاسرائيلية لفك الاشتباك بين القوات تبدأ فى الكيلو ١٠١ على طريق القاهرة - السويس .

١ ديسمبر : مصر وليبيا تستدعيان مئليهما الدبلوماسيين فى كل من العاصمتين .

١٩٧٤

١٧ يناير : توقيع اتفاق فك الاشتباك المصرى الاسرائيلى فى الكيلو ١٠١ .

٢٢ ابريل : مجموعة الشباب ومن بينهم عسكريون تهاجم الكلية الفنية العسكرية ويتم القاء مسئولية العملية على ليبيا ، الأمر الذى يضاعف من توتر العلاقات بين القاهرة وطرابلس .

٢٦ ابريل : السادات يغير الوزارة ود . عبد العزيز حجازى يصبح الرجل الثانى فيها .

١٣ يونيو: الزيارة الرسمية الأولى للرئيس نيكسون للقاهرة والسادات يؤكد أن الحل السياسى للقضية الفلسطينية لا يعنى إزالة اسرائيل .

١٧ أغسطس : بمناسبة لقاء الاسكندرية ، السادات والقذافى يقرران وقف الاحتكاكات العقيمة « بين البلدين » .

تحريك « عملية السلام »

١٩٧٥

٨ يناير : زيارة شاه إيران للقاهرة ، حيث يعلن أن ايران سوف تساهم بصورة

واسعة فى تنمية مصر .

٢٠ يناير : قبل زيارته الأولى لفرنسا ، السادات يعلن استعداده لعقد اتفاق سلام مع اسرائيل .

٢٥ يناير: زيارة جروميكو للقاهرة تهيئ مناخاً أفضل للعلاقات المصرية - السوفيتية .

٢٩ مارس : فى خطاب له أمام مجلس الشعب السادات يعلن تجديده لبقاء القوات الدولية التى كان من المفترض إنتهاؤها مهتها فى ٢٤ ابريل ويعلن عن فتح قناة السويس فى ٥ يونيو .

١ أبريل : مصر تطلب رسمياً عقد مؤتمر جنيف .

٦ ابريل : السادات يعلن استعداده للسماح للسفن التى تحمل شحنات «غير استراتيجية» والمتوجهة إلى إسرائيل بعبور قناة السويس .

١٤ مايو : السادات يعلن فى بغداد ان اسرائيل بحدودها قبل ١٩٦٧ انما هى حقيقة واقعية واصفاً القول بضرورة القاء اسرائيل فى البحر بأنه مزيدة .

٣ يونيو : بعد القرار الاسرائيلى بتخفيض وجودها الفاعل فى المنطقة العازلة السادات يؤكد ان «عملية السلام قد انطلقت من جديد» .

٥ يونيو: السادات يعيد افتتاح قناة السويس رسمياً .

٢٤ يونيو: مصر تقبل تجديد بقاء قوات الطوارئ الدولية فى سيناء لأربعة شهور جديدة .

٢٧ أكتوبر : السادات يزور واشنطن حيث شدد على التفاوض المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية .

١٠ ديسمبر: وصول الرئيس جيسكار ديستان إلى القاهرة ، والسادات يؤكد : «أنتا لن نسمح أبداً بالعودة إلى حالة اللا حرب واللا سلم» .

١٩٧٦

٢١ فبراير : السادات يقوم بجولة فى دول الخليج للحصول على معونات مالية.

١٤ مارس :السادات يتقدم للبرلمان باقتراح بإلغاء معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتى ، وتتم الموافقة فى اليوم التالى بالإجماع ما عدا صوتين فقط .

٢٧ مارس: فى خطابه أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى السادات يهاجم بعنف العناصر اليسارية التى يتهمها بخلق الفوضى والاضرابات دون مراعاة المعانة الاقتصادية لمصر.

١٧ يوليو: السادات والتميرى والملك خالد يجتمعون فى الرياض لبحث وسائل مقاومة سياسات القذافى .

١٧ سبتمبر : إعادة انتخاب السادات رئيساً للجمهورية بنسبة ٩٩.٩٣٪ .

٢١ ديسمبر: خلال زيارته للقاهرة ، الرئيس السورى حافظ الأسد والسادات يعلنان اتفاق مصر وسوريا على إعداد اتفاق للسلام فى الشرق الأوسط .

١٩٧٧

١ يناير : السادات يدلى بحديث لصحيفة واشنطن بوست يعلن به تأييده لقيام اتحاد رسمى بين الأردن ودولة فلسطينية تقام فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

١٨-١٩ يناير : يومان من المظاهرات والإضطرابات العنيفة فى كل أرجاء مصر احتجاجاً على قيام الحكومة برفع الأسعار ، والقبض على نحو ١٢٠٠ شخص فى أعقاب الأحداث .

١٠ فبراير : موافقة ٩٩.٤٢٪ من الناخبين المصريين على قرارات القمع

التي اتخذها السادات بعد انتفاضة يناير . تضمنت هذا القرارات معاقبة المتظاهرين والمضربين بالأشغال الشاقة المؤبدة .

٢٥ مارس : السادات يعلن أنه «إذا أرادت الولايات المتحدة ، فإنه بإمكاننا الوصول للسلام فى غضون شهر واحد» .

٦ أبريل : خلال زيارته للولايات المتحدة السادات يخلق حالة اختلافاً ما بين وجهتى النظر المصرية والأمريكية بخصوص تسوية الصراع فى الشرق الأوسط .

٢٢ يوليو : نشوب قتال مسلح عنيف ما بين القوات المصرية والليبية .

٧ أغسطس : السادات يهاجم بعنف الإتحاد السوفيتى بدعوى تحالفه مع ليبيا .

١٤ أغسطس : إيقاف تصدير القمح المصرى إلى الإتحاد السوفيتى .

٢٣ أغسطس : إعادة تأسيس حزب الوفد باسم الوفد الجديد .

٢٦ أكتوبر : خطوة أخرى فى انهيار العلاقات مع موسكو ، السادات يتخذ قراراً بوقف تسديد الديون العسكرية للإتحاد السوفيتى لمدة عشر سنوات .

٩ نوفمبر : السادات يعلن عن أستعداده للذهاب إلى الكنيسة الاسرائيلى للتفاوض حول شروط السلام .

١٩ نوفمبر : زيارة السادات للقدس المحتلة . وردود فعل مستهجنة من كل الدول العربية تقريباً .

٢٣ نوفمبر : ليبيا تقرر سحب الاعتراف بحكم السادات لمصر .

١ ديسمبر : القادة العرب المعارضين لسياسة السادات يجتمعون من أجل الاتفاق على خطوات مشتركة تجاهها ، وبعد خمسة أيام من الاجتماعات لم يتم تخطى كافة الخلافات فى وجهات النظر . العلاقات تقطع بين القاهرة وكل من الجزائر وبغداد ودمشق وعدن وطرابلس .

٢٦ ديسمبر : فى إطار الاجتماعات المصرية - الاسرائيلية فى الاسماعيلية خلاقات واضحة فى اللجنة السياسية حول القضية الفلسطينية .

(اتفاقات كامب ديفيد)

١٩٧٨

- ١١ يناير : التفاوض حول سيناء يبدأ فى القاهرة الاجتماع الأول للجنة العسكرية يؤكد اتساع الخلافات بين القاهرة وتل أبيب .
- ١٤ يناير : السادات يؤكد أن عملية السلام فى خطر . ومستولون مصريون واسرائيليون يناشدون الولايات المتحدة التدخل .
- ١٨ يناير : بعد شهرين من زيارة القدس وبدء مفاوضات المصرية الاسرائيلية ، مفاوضات القدس تتوقف والسادات يتهم بيجين بالتسويق .
- ٢٤ يناير: التأسيس الرسمى لحزب الوفد الجديد باثنين وعشرين نائباً فى البرلمان .
- ٣ مارس : زيارة عيزرا وايزمان للقاهرة واحتمالات عودة اللجنة العسكرية للاتعداد .
- ١٤ مايو : السادات يهاجم معارضى سياساته من أعضاء البرلمان ، وينتقد بعثف من سماهم «بمفسدى الحياة السياسية» .
- ٢٢ مايو :
- ٢٣ مايو : السادات يعلن حملة تطهير فى الإدارة وفى الصحافة .
- ٢٠ يونيو: السادات يعلن عزمه على استمرار الحوار مع اسرائيل ويوجه نقداً عنيفاً لحزب الوفد واليسار ويعلن عن إصدار «ميثاق شرف» قريباً للممارسة الديمقراطية .
- ٢٢ يوليو: السادات يعلن أن مناحم بيجين هو العقبة الوحيدة فى اتجاه السلام ويرفض لقاءات جديدة دون تنازلات اسرائيلية .
- ١٥ اغسطس : السادات يعين حسنى مبارك نائباً لرئيس الحزب الوطنى الديمقراطى .

٦ سبتمبر : بدء مباحثات «كامب ديفيد» بين السادات وكارتر ومناحم بيجين.

١٧ سبتمبر : توقيع اتفاقية «كامب دافيد».

١٩ سبتمبر: المملكة العربية السعودية ، الأردن ، الكويت يعلنون إدانتهم للاتفاق .

٢ أكتوبر : السادات يدعو كل من سوريا ولبنان والأردن للمشاركة في مفاوضات السلام مع اسرائيل .

٢٧ أكتوبر : منح جائزة «نوبل» للسلام لكل من السادات وبيجين .

١٩٧٩

٢٦ مارس : توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية فى واشنطن .

١٩٨٠

٢٩ ابريل : البرلمان يقر «قانون العيب».

٢٠ مايو : السادات يحظر نشاط الجمعيات الإسلامية والمنظمات المسيحية فى الجامعات .

١٩٨١

٤ يونيو : لقاء السادات وبيجين فى شرم الشيخ يسمح باستئناف مفاوضات الحكم الذاتى .

١٧ يونيو: اندلاع أحداث الفتنة الطائفية بين المسلمين والأقباط فى الزاوية الحمراء بالقاهرة.

٥ سبتمبر : السادات يصدر قراراً بتنحية الأنبا شنودة ويعلن الحرب على الإخوان المسلمين . ويقوم باعتقال ألف وخمسمائة شخص فى أوساط المعارضة المصرية .

١٥ سبتمبر : السادات يستبعد السفير السوفيتى فى القاهرة ويأمر بأغلاق المكتب العسكرى.

٦ أكتوبر : اغتيال السادات خلال العرض العسكرى احتفالاً بذكرى حرب أكتوبر ١٩٧٣.

المصدر : عن جريدة لوموند الفرنسية الخميس ٨ أكتوبر ١٩٨١ عدد رقم ١١٤١٢

فهرس الأشكال التوضيحية والجداول

٦٧	جدول رقم (١) نتائج تحليل خطاب السادات أمام الكنيست الاسرائيلى فى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧
٨١	جدول رقم (٢) العينة المختارة من الخطاب الساداتى طبقاً للتقسيم التاريخى المقترح
١١٤	جدول رقم (٣) عدد خطابات السادات التى بدأت باستهلال جديد وتلك التى أحتفظت بالاستهلال الناصر فى الفترة من سبتمبر ١٩٧٠ إلى ابريل ١٩٧١
١١٦	جدول رقم (٤) عدد تكرارات اسم جمال عبد الناصر فى العينة المختارة من الخطاب الساداتى خلال المرحلة الانتقالية ١٩٧٠ - ١٩٧٣
١٢٢	شكل رقم (١) توزيع السلطات التنفيذية والتمثيلية عقب وفاة الرئيس عبد الناصر
١٢٤	شكل رقم (٢) يوضح التناقض بين خطاب «الاستمرار» واتجاه الممارسة الفعلية
١٤٠	جدول رقم (٥) تكرارات المرجع الدينى فى العينة المختارة من خطاب السادات فى الفترة من ١٨ أكتوبر ١٩٧٠ إلى ١٦ أكتوبر ١٩٧٣

١٦٨	جدول رقم (٦) نسبة التجارة الخارجية من الدخل القومى فى خطاب السادات فى الفترة من ١٨ أكتوبر ١٩٧٠ إلى ١٦ أكتوبر ١٩٧٣
١٧٠	جدول رقم (٧) تناقض الصور المقدمة فى ورقة أكتوبر جدول رقم (٨) ديون مصر الخارجية فى الفترة من ١٩٧٢/١٢/٣١ إلى ١٩٧٥/١٢/٣١
٢٤٦	جدول رقم (٩) المصادر الأساسية للدخل القومى فى مصر من ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨٠ بالمليون دولار
٢٥٥	شكل رقم (٣) المفاهيم المرتبطة بعملية السلام

قائمة بمراجع ومصادر الدراسة

En Français :

أولاً : باللغة الفرنسية :

١- أطروحات جامعية : Thésés uniwersitaue

- ABOUCH ADID (Marline Nasr) : L'idéologie nationale arabe dans le discours de Gamal ABD EL NASSER; 1952 - 3^{ème} cycle, Université de Paris 1970, Thèse pour le Doctorat du 3 sorbonne IV, 1979.

MIREL (Pierre) : Recherches sur le système politique Egyptien en droit Universitétien : 1967 - 1977 thèse de doctorat d'Etat de Poitiers , 1980.

- PECHEUX (Michel) : Vers l'analyse automatique du discours Université de Paris, thèse de doctorat de 3^{ème} cycle, Sorbonnes , 1968 .

2- Livres

٢- كتب

- ABD EL MALEK (Anouar) : La formation de l'idéologie dans la renaissance nationale de l'Egypte (1805 - 1892) C.N.R.S

Centre nationale des recherches scientifiques Paris, 1969 .

- AMIN (Samir) : Le développement inégal , essai sur les ériques, Edition deformations sociales du capitalisme périph Miuint , Paris , 1973 .

- AMIN (samir) : La nation Arabe , Nationalisme et lutte de claves edition de Minuit, Paris , 1976.

- Arechuioni (M . Moilland) et Derbrat (c.) : Le discours politique , Prene universitavie de Lyon, 1984 .

- ANSART (Pierre) : "Toute connoissdnce du social est - elle idéologique ? In sociologie de la connaissance, Etudes réunies par DURINGAND (Jean), Edition Payat, Paris , 1979 .

- ANSART (pierre) : idéologie , conflits et pouvoir Editions , Prene universitaire de France , Paris , 1977 .

- Analyse de l'idéologie, etudes publiées sous la direction de "Gérard Duprat", Tome I Problématique, centre d'étude de la galiléo, Paris , 1980 . pensée politique , Edition

-Analyse de l'déologie, etudes publiées sous la direction de "Gérard Duprat " Tome -2- Thématique , Centre d'etude de la pensée Politique, Edition galilée Paris, 1983.

- BALTA (Paul) , RULLEAN (claudine) : La vision Nané-rienne , Edition sindbad, Paris, 1982 .

Groissance- BARAN (Paul) : L'économie Politique et la Editions Maspero, Paris, 1967 .

Gmoissance- BETTELHEIM (Charles) Planification et la accélérée, Edition Maspero, Paris.

- BERTAUX (Daniel) : Destins Personnels et structure de classe , Editions Prentice universitaires de France, Paris, 1977.

- BACHELARD (Gaston) : La formation de l'esprit scientifique , Librairie philosophique J. Vrin, Paris , 1983.

Collection- BAECHLER (Jean) Qu'est ce que l'idéologie ? idées , Edition Gallimard , Paris , 1976 .

- BOURDERON (Roger) : Le Fascisme , idéologie et Pratiques sociales, Paris , 1979 : essai d'analyse comparée, Editions.

- BAROUDI (ABDALLAH) : Idéologie , Savoir , Pouvoir dans et documentation internationale de l'institution capitaliste , Edition études nationale Paris 1987 .

- CARRE (Olivier) : L'idéologie palestinienne de résistance (Analyse des textes) , 1964 - 1970, Travaux et recherches de sciences politiques, Fondation nationale de Sciences politiques , Editions Armand Colin, Paris 1972 .

-Carre (Olivier) : Septembre noir , Eds Complexe , Paris , 1980

- CHATELET (Français) et LEFEBVRE (Henri) : L'idéologie et la vérité, centre d'études socialistes , Paris , 1962.

relations sociales , -Diom (Michel) : sociologie et idéologie Editions Paris.

- FESTINGER (Jean) et KATZ (Daniel) Les Méthodes de recherches dans les sciences sociales , Editions Prentice universitaires de France , Paris , 1963 .

Gallimard - Faucault (Michel) : L'ordre du discours, Eds Paris 19 .

et Marxis-- FOUGEYROL CAS (Pierre) : Sciences Sociales me , Edition Payat, Paris, 1980 .

Contempo-- FOUGEYROLL AS (Pierre) : Les Procus raimis Editions Payat , Paris , 1980 .

- FOUGEYROLLAS (Pierre) : l'obscurantisme contemporains LACAN, LVEI - STRAUSS, ALTHUSSER , Editions SPAG Papyrus , Paris , 1983 .

nisme Poli-- GARAUDY (Roger) : L'affaire israélienne , Le sionisme, Edition Papyrus, Paris , 1983 .

- GOLAN (Matti) : Les négociations secrètes de Henry Kissinger , Paris , signer au proche - Orient , Edition Robert 1977 .

es sociales , - GRAWITZ (Madeleine) : Méthodes des sciences Edition Dalloz, 3 ème Ed, Paris, 1976 .

- HABERMAS (Jurgen) : L'espace public ; archéologie de la société bourgeoise de la publicité comme dimension constitutive , Eds Payot Paris, 1986 .

- LAROUÏ (ABD ALLAH) : L'idéologie Arabe contemporaine, Editions Français Maspero , Paris, 1977 .

actuels- LAROUÏ (ABDALLAH) : La crise des intellectuels arabes , Editions Maspero, Paris , 1974 .

- LEON (ABRAHAM) : La conception nationaliste de la question internationale juive, Editions et al docu

nales , Paris , 1968.

Edition- LEFEBVRE (Henri) : L'idéologie structuraliste ,
Anlhropos , Paris, 1977 .

- MAGUET (Jacques) : Sociologie de connainance , Collec-
phie sociale , 2 eme Edi-tion de sociologie générale et philoso-
tion, Paris , 1969.

- MANNHEIM (Karl) : L'idéologie et l'utopie libroirie mar-
pauline Rollet , Paris ,cel riviere et cie traduit de l'anglais par
1956 .

- MIAILLE (Michel) : Une introduction critique du droit ,
Edition Maspero, Paris , 1980.

- Marx (Karl) et Engelz (Friedrich) : L'idéologie allemande,
tradution de Ager (Henri) et Badie (Gibbert) , Beaudrillard
(Jean) et cartelle (Renée) , Edition sociales , Paris , 1976 .

- MIREL (Pierre) : L Egypte des ruptures , L'ère sodate de
Nasser a Moubarak , Edition Sindbod , Paris , 1982 .

- Maingueneass (D.) mitiation aux méthooedes d'analysne du
discours, Eds hachette universtite , paris , 1976 .

Edition Seuil- POULANTZAS (Nicos) Fascisme et dictature

- Maspera , Paris , 1974 .

- Pasukanis (E. B) : La théorie générale du droint et le
marxisme traduit par J.M. Brohm, Eds Eides et Documenta-
tion internationales .

- RODINSON (Maxime) : israil et le refirs arabè, 75 am de

l'illustration, Edition du seuil, Paris, 1968.

l'idéologie-ROBIN (Maurice) : Des cours Sur l'analyse de
université de Nanterre, 1983.

Ammon- Schaff (Adam) : Le Marxisme et l'indivisible, Ed
Colin, Paris 1968.

- SCHWARTZ ENBERG (Roger Gérard) : Sociologie poli-
Montchrestien, 3ème édition - Université Nouvelle Edition,
ème Ed, Paris, 1977.

par- Said (Edouard) : L'orientalisme : l'orient créé
l'occident Eds Seuil, Paris, 1980.

Edition DE-- ZAZZO (René) : Psychologie et Marxisme,
NOEL / Gonthier, Paris, 1975.

- L'Egypte d'Aujourd'hui, Permanence et changement :
le moyen orient, CNRS, 1805 - 1976 groupe de recherches sur
Paris, 1977.

3- Revues et Périodiques : ٣- مجلات دورية وفصلية

et de la- ALEXANDRE (Paul) : L'homme de la fidélité
continuité, Journal le Monde 1960.

d'une- AULAS (M.C) : L'Egypte de SADATE, Bilan
érogue, article Non Publié, 1982.

de public- BERQUE (Jocques) : Nanterre Par Berque, arti-
par le Navel observateur, 1970.

- DEIPOLA (Emilia) : Critique de la théorie d'Althusser

sur l'idéologie , Revue l'homme et la société , No Double , 41 - 42 , 2 eme semestre , Edition Anthropos, Paris , 1976 .

le Monde - DELWASSE (Jiliande) : Les sciles du ponoin
31 oct. 1982 .

Journal le- Fontouine (André) : La fin du Nassérisme ,
monde , Paris 24 Juil , 1971 .

- L'Egypte : Le 18 Brumaire De M . Sadate, article public
Pas la Revue L'exprene , Paris , 17 Mai 1971.

- Hussein (Mahomoud) : L'Egypte en proie aux contradic-
tions LeMonde diplomatique , Paris , Juin 1971 .

- Nizard (L.) : A Propos de l'état , Contribution a une ana-
lyse des idéoloies institutionnelles , Revue l'homme et la société,
No 31-32 , Eds Antropos, Paris , 1974 .

Le- Rodinson (Maxime) : L'islam , facteur Politique
Monde Paris , 5 October , 1970.

- Schaff (Adam) : L'aliénation en tant que problime philos-
société , No 31 - 32 Edsphique at Aocial , Revue l'homme et la
Anthropos , Paris , 1974 .

- Watarbury (Jean) : Régimre fancire et classe rurale en
Egypte , Revue Maghreb - Machrek , No 102 Paris 1983.

- Zarca (Bernard) : L'idéologie et éthos de classe, Revue
Anthropos, Paris , 1976 .l'homme et la Société, No 41 - 42 , Eds

ثانياً: باللغة العربية

أ- كتب :

- ابراهيم الميمسرى وعلى نصار : محاولة لتقدير الحقائق التي ألحقها الحروب العربية الاسرائيلية منذ عدوان ١٩٦٧ في الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ، أبحاث المؤتمر العلمى الثالث للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

- المنور بيليايف والفيتى بريمساكوف : مصر فى عهد هيد الناصر ، تعريب عبد الرحمن الخميسى ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٥ .

- أنور السادات : البحث عن الذات ، المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ١٩٧٨ .

- أنور السادات : ورقة أكتوبر ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

- أحمد بهاء الدين : محاوراتى مع السادات ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

- البير فرحات : مصر فى ظل السادات ١٩٧٠ - ١٩٧٧ ، دار القارابى ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ١٩٧٨ .

- بالميرد تولياتى : محاضرات فى القاهرة ، ترجمة أنطوان ميدوى ، دار القارابى ، بيروت .

- بديعة أمين : المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٤ .

- برهان غليون : أفعال العقل : محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعة ، دار التنوير ، بيروت ، ١٩٨٥ .

- جوده عبد الحالى : الانفتاح الاقتصادى والنمو الاقتصادى فى مصر ١٩٧١ - ١٩٧٧ فى «مصر فى ربع قرن » ، معهد الأمان العربى ، بيروت ، ١٩٨٠ .

- جوده عبد الحالى : أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتنمية الاقتصادية فى مصر ١٩٧١ - ١٩٧٧ فى «الانفتاح : الجذور والحصاد ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

- جمال الأتاسي : إطلاقاً على التجربة الغورية لجمال عبد الناصر وعلى فكره الاستراتيجي والتاريخي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ .
- جورج طرابيشي : الماركسية والأيديولوجيا ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧١ .
- جلال أمين : بعض قضايا الانفتاح الاقتصادي في مصر في «الاقتصاد المصري في ربع قرن» بحوث المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد بين المصريين بالقاهرة ، ١٩٧٨ .
- جمال حمدان : شخصية مصر ، دراسة في هبيرة المكان ، عالم الكتب بالقاهرة ، الجزء الرابع ، ١٩٨٤ .
- جورج بليخانوف : النظرة الواحدة للتاريخ ، ترجمة محمد مستعبر مصطفى ، دار الكاتب العربي للنشر ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- حسن حنفي : الحركات الاسلامية في مصر ، المؤسسة الاسلامية للنشر ، بيروت ، ١٩٨٦ .
- حسن حنفي : الدين والتنمية في مصر ، في «مصر في ربع قرن» ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ .
- حسن السيد تافعة : مصر والصراع العربي الاسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ .
- سعد الدين ابراهيم : الأصول الاجتماعية والثقافية للقيادة القومية نموذج جمال عبد الناصر في مصر والعروبة وثورة يوليو ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- صبحي وحيدة ، في أصول المسألة المصرية ، مكتبة منبجوى بالقاهرة ، بدون تاريخ .
- على محافظة : موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ .
- عادل حسين : الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤ - ١٩٧٩ دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

- عادل الجيار : سياسات توزيع الدخل في مصر ، مركز الدراسات بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

- عبد العليم محمد : الحكم الذاتي والأراضي الفلسطينية المحتلة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٨١ .

- علاء طاهر : مدرسة فرانكفورت من هوركها يمر إلى هابرماس ، مركز الإنماء القومي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دون تاريخ .

- فرديناند دي سوسر : محاضرات الاستتعية العامة ، ترجمة يوسف شازي ومجيد النصر ، دار نعمان للثقافة ، بيروت ، ١٩٨٤ .

- فوزي جرجس : دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي ، الدار المصرية للنشر ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

- كريمة كريم : توزيع الدخل والدعم من «الانتفاخ الجذور والمصادر والمستقبل في دار الشنيطي وشركاه للنشر ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

- كارل ماركس : رأس المال ترجمة د. راشد البراوي ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

- محمد دويدار : الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ .

- محمد دويدار : الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ .

- مهدي عامل : النظرية في الممارسة السياسية بحث في أسباب الحرب الأهلية اللبنانية ، دار القارابي ، بيروت ، ١٩٧٩ .

- مهدي عامل : القضية الفلسطينية في أيديولوجية البرجوازية اللبنانية في مدخل إلى نقض الفكر الطائفي ، مركز الأبحاث م. ت. ف. ، بيروت ، ١٩٨٠ .

- محمد عابد الجابري : الخطاب العربي المعاصر ، دار الطليعة ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٥ .

- محمد عابد الجابري : بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة من الثقافة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨٦ .

- محمد عابد الجابري : تكوين العقل العربي ، دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٥ .

- محمد المجذوب ، الاعتراف بإسرائيل من خلال العسيرة ، معهد الاماء العربى ، بيروت ١٩٧٨ .

- مصر من الثورة إلى .. الردة ، تأليف جماعى ، دار الطليعى ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ .

- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢ - ١٩٨٠ « ملخص » ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

- محمد حسنين هيكل : خريف الغضب : قضية بداية ونهاية أنور السادات ، الطبعة العربية الثانية ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

- محمد سيد أحمد : مصر بعد المعاهدة ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ .

- محمد السيد أحمد سعيد : الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٦ .

- نبيل عبد القناح : المصحف والسيف صراع الدين والدولة فى مصر ، مكتبة مدهولى ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

- نبيل واغبى : أنور السادات رائد للغاصيل الفكرى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

صحف ودوريات

- أنور عبد الملك : احتجاج مصر وإطالة على المستقبل ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ١٨ ، بيروت ، أغسطس ١٩٨٠ .
- السيد ياسين : تعليق على كتاب «التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر» ، مجلة المستقبل ، العدد ٣٨ ، بيروت ، أبريل ١٩٨٢ .
- أحمد صدقي الدجاني : ملاحظات حول نشأة الفكر القومي العربي وتطوره المستقبل العربي ، العدد ١٨ ، بيروت ، أغسطس ١٩٨٠ .
- العجيزة في الوطن العربي ، عدد خاص من مجلة الوحدة ، الأباط ، مارس ١٩٨٧ .
- المجتمع العربي إلى أين ؟ مجلة الوحدة ، باريس ، عدد مارس ١٩٨٥ .
- الصافي سعيد : سلام في الصحراء ، مقال مترجم عن كتاب موسى ديان المعلن «الطريق السري إلى كاسب داليد» ، جريدة السفير اللبنانية ، عدد ٢٤ مايو عام ١٩٨٢ .
- حافظ الجمالي : الايديولوجيا والفلسفة ، مجلة الفكر العربي ، العدد ١٥ معهد الأنماء العربي ، بيروت مايو - يونيو ١٩٨٠ .
- رشيد مسعود : ملاحظات حول الفهم الفلسفي للايديولوجي ، مجلة الفكر العربي ، العدد ١٥ خاص بالايديولوجيا والفلسفة ، معهد الأنماء العربي ، بيروت ، مايو ، يونيو ١٩٨٠ .
- رضا محرم : عروبة مصر وأعيانها ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أغسطس ١٩٨٠ .
- عبد العظيم أحمد : بعض الملاحظات حول الجدور التاريخية للأزمة الثقافية في مصر ، مجلة الطريق ، العدد ٦ ، بيروت ، ديسمبر ١٩٨٠ .
- فؤاد مرسى : الآثار الاقتصادية للمعاهدة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٨ ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أغسطس ١٩٨٠ .

- فؤاد زكريا : سلسلة مقالات معنونة «كم عمر الغضب ؟ رداً على محمد حسنين هيكل
بجريدة الوطن الكويتية بتاريخ : ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١١ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢٢ يونيو
١٩٨٣ .

- لطفي الخولي : السياسة البديلة لسياسة السادات حاضراً وغائياً ، مجلة حوليات سياسية ،
العدد ١ السنة الأولى ، باريس ، ١٩٨٢ .

- محمد حسنين هيكل : خريف الغضب ، جريدة السفير اللبنانية ، ٢١ مايو ١٩٨٣ .

- محمد سيد أحمد : اغتيال السادات ومصير خط السلام المنفرد ، مجلة حوليات سياسية ،
العدد ١ ، السنة ١ ، باريس ، ١٩٨٢ .

- ١١ عاماً على الانقلاب الذي دبره السادات وقائع محاكمة على صبرى وجهاته سلسلة
حلقات يرويها لبيب شلبي ، في جريدة السفير اللبنانية ٢٤ مايو ١٩٨٢ .

- حوار الأسبوع مع حنين النهامي يروي أسرار المبادرة ، في مجلة المصور المصرية ، العدد
٣٠٠٧ ، القاهرة ، ٢٨ مايو ١٩٨٢ .

- الأدب والايديولوجيا الجزء الثاني في مجلة فصول ، المجلد الخامس ، العدد الرابع ، يوليو
أغسطس ، سبتمبر ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

ثالثاً: باللغة الانجليزية

- Books :

- AJAMI (Fouad) : the arab predicament : Arab pohitical
thought and praetice since 1967, combridge University Pren
London , 1981 .

- COOPER (Mark) : The transformation of Egypt , Cy-

room - Helm , London and Comberd , 1982 .

- COLIN (Summer) : Reading of ideology , an investigation into the theory marxiste of law and ideology , London academy press , 1979 .

- WATERBURY (Jean) : Hydropolitics of the Nile valley Syracuse University Press New York , 1979 .

فهرس المحتويات

٧	شكرو تقدير
٨	تقديم
١٤	تعريف ببعض المصطلحات الواردة فى الدراسة
	الفصل الأول: مفهوم الايديولوجيا والخطاب
١٧	مناهج التحليل « والقراءة »
١٩	المبحث الأول - مفهوم الايديولوجيا والخطاب
٢٧	المبحث الثانى - الخطاب السياسى؛ مناهج التحليل « والقراءة »
	المبحث الثالث - المدى الزمنى للدراسة، العينة المختارة،
٧٥	ثورة ٢٣ يوليو وأشكالية التطور الايديولوجى
	الفصل الثانى: الخطاب الساداتى فى الممارسة
٩٥	بداية المرحلة الانتقالية والانفتاح الاقتصادى
٩٧	المبحث الأول - المثقفون « وصناعة الخطاب »
١٠٩	المبحث الثانى - المرحلة الانتقالية والمرجع الدينى ١٩٧٠-١٩٧٣
	المبحث الثالث - مرحلة الانفتاح الاقتصادى وأشكال الاخفاء
١٥٧	الايديولوجى
	المبحث الرابع - الخطاب الساداتى والحقل الايديولوجى
٢٠٩	بنية المفاهيم ونظام المعرفة

٢٣٣	الفصل الثالث: خطاب السلام وعروبة مصر
٢٣٥	المبحث الأول - يناير ١٩٧٧ وإدانة الانفتاح الاقتصادي
٢٦٣	المبحث الثاني - حدود التأييد الشعبى لمسمى السادات «السلمى»
٢٧٣	المبحث الثالث - الساداتية وعروبة مصر
٢٧٩	خاتمة
٢٩١	فهرس الأحداث من ١٩٧٠ - ١٩٨١
٣٠١	فهرس الأشكال التوضيحية والجداول
٣٠٣	قائمة بمراجع ومصادر الدراسة

رقم الايداع ١٩٩٠/٥٥١٠

طبعت بمطابع شركة الأمل للطباعة والنشر
إخوان مورفيتلى سابقا ،
تليفون : ٣٩٠٤٠٩٦

هذا الكتاب

على كثرة الكتب التى صدرت حتى الآن، عن ظاهرة «السادات»، فإن هذا الكتاب يتميز بخاصية أساسية، هى أنه يرتاد مجالاً جديداً من مجالات البحث عما فعله «السادات» بالوطن.. هو مجال التحليل العلمى للخطاب السياسى الساداتى: أى تحليل منظومة المفاهيم والمقترحات النظرية والمقولات والأفكار الأساسية التى نادى بها ومهد لها...! إنه كتاب لا يغريك بأسرار لم تقرأها عن السادات، بل ينقلك من التنكيت عليه، الى ادراك وفهم مصيبتنا به.